

مكتبة المجمع

مناخ العراق العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٦٨ - ١٩٥٨

منتدى اقرأ الثقافي

الجزء التاسع

١٧ نيسان ١٩٦٧ - ١٠ مايو ١٩٦٧

د. محمد علي محمد

الطبعة الأولى

١٤ - ٢٠٠٤ م

www.igra.ahlamontada.com

سبيل الحكمة

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

نيلج الوزارت العراقينا

في العهد الجمهوري

١٩٦٨-١٩٥٨

د. جعفر عباس حميدي

الطبعة الاولى

منتدى اقرأ الثقافي

www.igra.ahlamontada.com



**تاريخ الوزارات العراقية
في العهد الجمهوري
١٩٥٨-١٩٦٨**

الجزء التاسع

١٧ نيسان ١٩٦٦ - ١٠ مايس ١٩٦٧

د. جعفر عباس حميدي

الطبعة الاولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥ م

عنوان الكتاب: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨

الجزء التاسع/١٧ نيسان ١٩٦٦ - ١٠ مايس ١٩٦٧

المؤلف: د. جعفر عباس حميدي

الناشر: بيت الحكمة/بغداد

الطبعة الاولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر:

بيت الحكمة - العراق - بغداد - باب المعظم - ص.ب. (٥٣٦٤٠)

هاتف: ٤١٤٠٠١٥ / ٤١٤١٢٠١ - فاكس: ٨٨٦٣٠١٥

E.mail:hikma@uruklink.net

المقدمة:

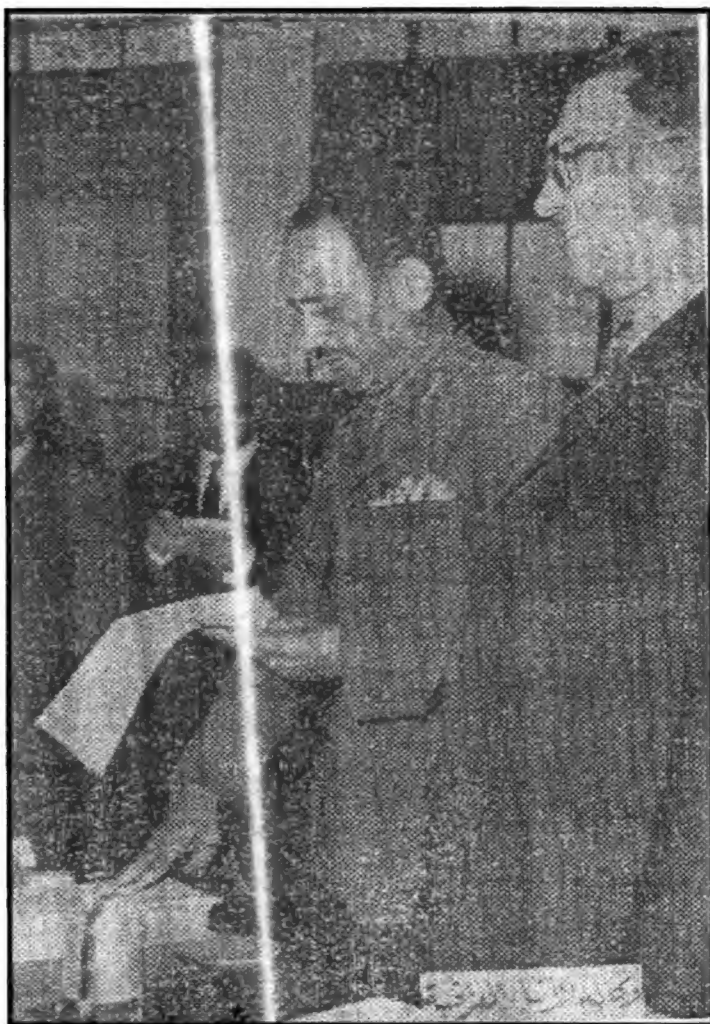
يضم الجزء التاسع من تاريخ الوزارات العراقية وزارتي عبدالرحمن البزاز الثانية وناجي طالب، وقد شهدت هذه المرحلة احداثاً في غاية الاهمية، ومنها كيفية اختيار عبدالرحمن محمد عارف لرئاسة الجمهورية والمناورات التي حدثت والضغوطات التي مورست لأجاء ترشيحه، ثم تكليفه لعبد الرحمن البزاز بأعادة تشكيل الوزارة، والتصريحات الخطيرة التي ادلى بها البزاز بعد تأليفه لوزارته الثانية، واهم الاحداث التي وقعت في عهد هذه الوزارة، ومنها بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ لحل القضية الكردية، ومحاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الثانية في ٣٠ حزيران، وتصاعد الخلاف بين البزاز والعسكريين واضطراره الى الاستقالة.

اما وزارة ناجي طالب المشكلة في ٩ آب ١٩٦٦ فقد شهدت هي الاخرى احداثاً سياسية واقتصادية مهمة، ومنها الاجراءات الدستورية التي اتخذت لانتهاء مرحلة الانتقال واصدارها قانون انتخاب اعضاء مجلس الامة، والارمة النفطية التي حدثت بين سورية وشركة نفط العراق واثرها الاقتصادي والسياسي على العراق، ودور الوزارة في السعي لحل هذه الازمة لتجنب الاضرار الكبيرة من جراء استمرارها، وسعي الوزارة لوحدة القوى القومية التقدمية، ثم اضطرارها الى الاستقالة بعد ان امضت في دست المسؤولية حوالي تسعة اشهر.

اعتمد هذا الجزء على العديد من المصادر الوثائقية والمذكرات السياسية ومحاضر الاجتماعات ونصوص القوانين الصادرة، زيادة على الاعتماد على عدد من الصحف العراقية والعربية التي قدمت مادة جيدة لهذا الجزء. واخيراً أرجو ان اكون قد وفقت في هذا العمل، واقدم شكري سلفاً لكل من يضيف او يعدل فيما ورد في هذا الجزء. والله من وراء القصد.

د. جعفر عباس حميدي

بغداد / ٢٠٠٤



من اليمين : عبد الرحمن البزاز - الرئيس عبد الرحمن عارف يتلو القسم
لدى تسلمه الرئاسة

عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية العراقية

اولاً- القوى السياسية والعسكرية في العراق عند وفاة الرئيس عبدالسلام محمد عارف

انتشرت الاشاعات وكثرت الاقاويل بعد وفاة الرئيس عارف، وكلها تشير الى احتمالات حدوث مفاجأة في العراق لوجود قوى سياسية وعسكرية متعددة وطامحة في الوصول الى السلطة، وقد حذرت جريدة الاخبار القاهرية من وجود "قوى قد يخيل لها الوهم ان الفرصة سانحة بعد اختفاء عبدالسلام عارف للصيد في الماء العكر وبث الفرقة بين ابناء الوطن واثارة العصبية بينهم تشتيتاً لقواهم، وشغلاً لهم عن الاهداف الكبرى"^(١).

وتكهنت الصحف العالمية، ولاسيما البريطانية والامريكية، وقوع انفجار سياسي بعد وفاة عارف، فوصفت صحيفة الايكونومست الوضع بأنه سيكون "ورطة خطيرة للدكتور عبدالرحمن البزاز.. الذي اصبح رئيس الدولة بالوكالة". وقالت صحيفة الغارديان "ان ذهاب الرئيس عارف قد يكشف الغطاء عن منافسات سياسية وشخصية كان هو نفسه يجد حتى في احسن الاوقات صعوبة في كبح جماحها. اما السلطة الحقيقية فتكمن في الجيش والمجال واسع امام بضعة ضباط قد يكون بينهم من يغامر بالمطالبة بالسلطة العليا".. وقالت صحيفة التايمز: "انه مهما كانت المآخذ على الرئيس عارف فإن اختفائه المفاجئ.. لابد ان يؤدي الى قيام صراع من اجل السلطة". وهو ما توقعته ايضاً صحيفة الواشنطن بوست التي رأت "ان صراعاً جديداً من اجل السلطة قد بدأ في العراق.. وان ما يبدو الان محتملاً في غياب نظام سياسي ثابت هو وقوع تنافس في صفوف الجيش لخلافة عارف"^(٢).

ولمعرفة قدرة القوى السياسية والعسكرية على اداء مثل هذا الدور لابد من استعراض هذه القوى:-

(١) جريدة الاخبار القاهرية، ١٧/٤/١٩٦٦.

(٢) نقلاً عن جريدة الصفاء البيروتية، ١٦/٤/١٩٦٦.

أ- القوى السياسية المدنية:

ويأتي في مقدمتها القوى القومية التي ايدت انقلاب ١٨ تشرين الثاني، واحتل انصارها المراكز المهمة في الدولة والجيش، كحركة القوميين العرب، وبقايا حزب الاستقلال، والحزب العربي الاشتراكي المنشق عنه، والوحدويون الاشتراكيون، والحركة العربية الاشتراكية، ومؤتمر القوميين الاشتراكيين، وقد وصفت هذه التنظيمات بأنها قومية ناصرية تدعو للوحدة مع مصر، وذات اتجاهات اصلاحية في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، واقتصر بعضها على نشاط قادتها ولم تستطع الحصول على شعبية واسعة، وسرعان ما اصطدمت مع الرئيس عبدالسلام عارف الذي لا يؤمن بالحزبية، واتهم بعضها بالتآمر مع عارف عبدالرزاق فتعرضت الى مقاومة السلطة. فضلاً عن بعض الشخصيات ذات التوجهات القومية امثال عبدالرحمن البزاز وبعض اساتذة الجامعة امثال الدكتور عبدالعزيز الدوري، والدكتور عبدالرزاق محيي الدين والدكتور عبدالهادي محبوبة والدكتور خالد الهاشمي.

اما حزب البعث فلم يكن يشكل خطراً جدياً آنذاك بعد تعرضه للضربات بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني واعتقال الكثير من اعضائه وفصلهم من وظائفهم واحالتهم الى محاكم امن الدولة والمجالس العرفية العسكرية التي حكمت بالسجن لمدد مختلفة على عدد منهم. اما القوى القومية الكردية، ولاسيما الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارت)، فكانت في صراع مع الحكومة من اجل الاقرار بحقوقها القومية، واسهمت كثيراً في اضعاف الحكومة وزيادة مشاكلها.

اما القوى الاصلاحية الديمقراطية، بقايا الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة كامل الجادرجي وبقايا الحزب الوطني التقدمي بزعامة محمد حديد الذي ادى دوراً مهماً في مدة حكم عبدالكريم قاسم، فلم يبق للحزبين تأثير يذكر في مجال النشاط السياسي، سوى المذكرات والتصريحات التي يدلي بها كامل الجادرجي وتتناول قضايا سياسية واقتصادية. اما الشيوعيون فهم اكثر تنظيماً واوسع نشاطاً لكنهم تعرضوا الى ضربة قوية ادت الى تفكيت تنظيمهم، واعتقال وفصل الكثيرين منهم وتقديمهم للمجالس العرفية العسكرية، مما ادى الى هروب عدد منهم الى خارج العراق او الى المنطقة الكردية في شمالي العراق.

اما القوى الدينية فهي تمثل مختلف الطوائف الاسلامية وتعمل في الخفاء وتستثمر المناسبات الدينية للأعلان عن اهدافها، ومنها جماعة الاخوان المسلمين وحزب

التحرير الاسلامي وحزب الدعوة الاسلامية. فضلاً عن بعض القوى المحافظة التي تضم انصار العهد الملكي السابق والتجمعات العشائرية، والتي لم تفقد الامل بالعودة الى استلام السلطة السياسية وقد شجعها الشرخ الواسع بين القوى السياسية المختلفة والنكسات التي صاحبت الشعارات الثورية في اكثر من بلد عربي. وتمتلك هذه القوى وسائل اعلام وامكانيات مادية فضلاً عن تحالفات مع دول الجوار.

ب - القوى العسكرية:

غلبت الصفة القومية العربية على الجيش العراقي منذ نشأته، وقد حاول الشيوعيون التغلغل في اوساط الجيش بعد ثورة ١٤ تموز، ولكن نشاطهم ضعف الى درجة كبيرة منذ ٨ شباط ١٩٦٣. وبعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ حاول عبدالسلام عارف تفتيت القوى القومية داخل الجيش لأضعافها ومنعها من القيام بإتقلاب ضده، وظهرت تكتلات وقفت كل كتلة وراء شخصية سياسية او عسكرية، على اساس عقائدية واحياتاً منطقية وعشائرية، منها كتلة طاهر يحيى التكريتي الذي اصبح رئيساً لاركان الجيش بعد ٨ شباط ١٩٦٣، ثم اصبح رئيساً للوزراء بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني، وترأس الوزارة ثلاث مرات حتى وفاة عبدالسلام عارف، وضمت هذه الكتلة بعض الضباط التكريتيين والخارجين من حزب البعث واصحاب المصالح الخاصة. وقد ضعفت هذه الكتلة باستقالة وزارة طاهر يحيى الثالثة.

وتكتل الضباط "المواصلة" وعددهم كبير في الجيش العراقي حول اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي، وهو وزير الدفاع في وزارة عبدالرحمن البزاز الاولى، والعقيلي بحكم منصبه يستطيع التأثير على مجرى الاحداث، ذلك لان صلاحيات وزير الدفاع حسب النظام العسكري في العراق تجعل منه القائد الفعلي للجيش.

وعند وفاة عبدالسلام عارف قام العقيلي بإرسال بعض القطعات العسكرية الى دار الاذاعة وبعض المؤسسات العامة بحجة "الحفاظ على الامن في هذه الفترة الدقيقة".

وقد عارض العميد سعيد صليبي، قائد موقع بغداد، هذا التحرك وطلب من القطعات العسكرية العودة الى مواقعها. اما العسكريون البعثيون فقد اعتقل اغلبهم بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في ٥ ايلول ١٩٦٤، ومنهم اللواء احمد حسن البكر، نائب رئيس الجمهورية السابق، واحيل آخرون الى التقاعد او الى وظائف مدنية.

وتبقى كتلة عبدالسلام عارف اقوى هذه الكتل وضمت بعض اقاربه امثال اخيه اللواء عبدالرحمن عارف، رئيس اركان الجيش بالوكالة، والعميد سعيد صليبي، قائد موقع بغداد، والعديد من الضباط الذين يسعون للوصول الى المراكز العليا في الجيش. وقد ادت هذه الكتلة دوراً واضحاً في ضبط الامور بعد وفاة عبدالسلام عارف، وهيأت الاجواء لاختيار عبدالرحمن عارف لرئاسة الجمهورية.

اما تكتل الضباط الناصريين فهو اكثر هذه الكتل تماسكاً لانه يقوم على الايمان بالوحدة واعضاؤه من مؤيدي حركة القوميون العرب والوحدويين الاشتراكيين والقوميين المستقلين، وبرز من قادته العميد الطيار الركن عارف عبدالرزاق والعميد الركن عبدالكريم فرحان والعقيد الركن صبحي عبدالحميد والعقيد هادي خماس، وكان هذا التكتل وراء محاولتي الانقلاب عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦ التي اقترنت باسم عارف عبدالرزاق، وقد ضعف هذا التكتل بعد فشل المحاولتين لكن بقي له بعض الانصار في الوحدات الفعالة.

ثانياً: اختيار عبدالرحمن محمد عارف لرئاسة الجمهورية

تباينت الاراء في اختيار الشخصية المناسبة لرئاسة الجمهورية، وجرت عدة اتصالات بين الشخصيات السياسية والعسكرية البارزة في النظام قبل تشييع جثمان عبدالسلام عارف للاتفاق على ترشيح البديل. وظهرت هذه الاتصالات وجود ثلاثة اتجاهات: الاول، ويريد ابقاء الرئاسة بأيدي العسكريين بحجة المصلحة العامة وضمان الاستقرار السياسي، وان يكون المرشح العسكري ممن اسهم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ و٨ شباط ١٩٦٣ و١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. وكان في مقدمة الداعين الى هذا الرأي العميد سعيد صليبي، قائد موقع بغداد، الذي تحرك منذ اللحظات الاولى لسماعه بمقتل الرئيس عبدالسلام عارف ووزع قواته على مناطق بغداد المهمة، وأخذ يروج لاختيار اللواء عبدالرحمن محمد عارف لرئاسة الجمهورية، فاتصل بعدد من اعضاء مجلس الدفاع الوطني لحثهم على ذلك، ويبدو انه اطمأن الى اتصالاته واجراءاته فأخبر عبدالرحمن عند عودته من الاتحاد السوفيتي بأنه قد اصبح رئيساً للجمهورية^(١).

(١) خليل ابراهيم حسين، حديث معه.

والاتجاه الثاني يدعو الى تشكيل مجلس للرئاسة خلال مدة الانتقال، وعقد اصحاب هذا الرأي اجتماعاً في منزل ناجي طالب، وهو من الضباط الاحرار ومن ذوي الاتجاه القومي وسبق له ان استوزر اكثر من مرة، وحضر الاجتماع الفريق طاهر يحيى، رئيس الوزراء الاسبق، وصبحي عبدالحميد، وهو وزير سابق، وعبدالكريم هاني، وهو ايضاً وزير سابق. وهم من الشخصيات السياسية والعسكرية المؤثرة، وخلال المداولات اقترح هؤلاء ان يضم مجلس الرئاسة المقترح كلا من: اللواء احمد حسن البكر، رئيس وزراء سابق وعضو في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، والفريق طاهر يحيى، واللواء الركن ناجي طالب، وبابا علي الشيخ محمود، وهو شخصية كردية معروفة استوزر اكثر من مرة ليمثل الاكراد في المجلس.

كما اقترح هؤلاء تشكيل مجلس لقيادة الثورة الى جانب مجلس الرئاسة، يضم ما لا يزيد عن خمسة وعشرين عضواً من العسكريين فقط، وتشكيل وزارة ائتلافية تضم القوى القومية الفاعلة من ممثلي الاحزاب المعروفة وبعض الشخصيات القومية المستقلة^(١). وقد وقف البزاز ضد هذا الاتجاه متذرعاً بأن فيه خرقاً للدستور المؤقت الذي ينص على اسلوب اختيار رئيس للجمهورية^(٢). وكذلك عدد من اصحاب الاتجاه الاول، ولاسيما العميد سعيد صليبي. وعندما وجد اصحاب هذا الاتجاه هذه المعارضة تعاونوا مع الاتجاه الاول لانتخاب رئيس من العسكريين، ولاسيما وان اصحاب هذا الاتجاه لم يكونوا اعضاء في مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني.

اما الاتجاه الثالث فهو يدعو لانتخاب رئيس الجمهورية من المدنيين، ويقود هذا الاتجاه الدكتور عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء والقائم بأعمال رئيس الجمهورية، ومؤيدوه من الوزراء المدنيين. وقد روجت صحيفة العرب البغدادية لصاحبها نسمان العاني لهذا الرأي، ونشرت مقالاً في ١٥ نيسان ١٩٦٦ بعنوان بارز "البزاز رجل الساعة" اوحى فيه بأن البزاز هو الافضل والاحق بمنصب رئيس الجمهورية، واتته رجل الساعة عن جدارة.

(١) ناجي طالب، حديث معه.

(٢) انظر اقوال البزاز في مؤتمره الصحفي في ٢٣ نيسان ١٩٦٦. ويخطئ الدكتور محمد كريم المشهداني في القول ان البزاز هو الذي اقترح تشكيل مجلس الرئاسة، ص ١٨٠-١٨١.

بعد المشاورات والمناورات استقر الرأي على ترشيح اثنين من العسكريين هما
اولاً اللواء عبدالرحمن محمد عارف، شقيق الرئيس الراحل الاكبر ورئيس اركان
الجيش بالوكالة، وهو من مواليد بغداد الكرخ - محلة سوق حمادة - تخرج في
الكلية العسكرية في عام ١٩٣٧، وتدرج في الجيش حتى بلغ رتبة لواء في ٦ كاتون
الثاني ١٩٦٤، وشغل عدداً من المناصب العسكرية، وكان قد احيل على التقاعد في
عهد عبدالكريم قاسم واعيد للخدمة في ٨ شباط ١٩٦٣. وثانياً - اللواء الركن
عبدالعزیز العقيلي، وزير الدفاع، ومن كتلة ضباط الموصل القوية، اسهم في انتفاضة
الموصل في آذار ١٩٥٩ واحيل الى التقاعد ثم اعيد الى الخدمة بعد ٨ شباط
١٩٦٣، وبعد مرشحاً قوياً لتولي رئاسة الجمهورية الا انه كان ضابطاً شديداً
وملتزماً بتطبيق الانظمة العسكرية، وهو الامر الذي ادى الى اصطدامه مع
عبدالرحمن عارف، رئيس اركان الجيش بالوكالة، الذي كان يتصرف بمعزل عنه
كونه الشقيق الاكبر لرئيس الجمهورية، وكذلك اصطدم مع العميد سعيد صليبي، قائد
موقع بغداد، فقد رغب العقيلي بتقليص صلاحياته التي تزايدت بعد اسهامه في افشل
محاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الاولى. وكان يدعو الى الاستمرار في القتال مع
الاکراد ولا يؤمن بالحل السلمي للقضية الكردية، وكان رأيه هذا لا يلقى تأييداً من
السياسيين والعسكريين. هذه الامور كلها ابعدت تأييد الضباط له.

اما الدكتور عبدالرحمن البزاز فكان المرشح المدني الوحيد، ويحظى بدعم وزرائه،
وكان من الممكن ان يحصل على اغلبيه الاصوات لولا المعارضة القوية من قبل
العسكريين، وكذلك الموقف المصري منه، والذي مثله المشير عبدالحكيم عامر الذي
حضر للمشاركة في تشييع جثمان الرئيس الراحل. والحقيقة التي يجب ان تذكر هنا
ان الموقف المصري كان حرجاً جداً، فمصر لا تريد البزاز ان يكون رئيساً
للجمهورية ولديها ملاحظات كثيرة على سياسته ولاسيما الخارجية منها، ولا تريد
ايضاً ان يكون العقيلي رئيساً للجمهورية لانه ليس من مؤيدي سياسة السير في
طريق الوحدة مع مصر ولا يرتبط بأية حركة قومية موالية لها. وفي الوقت نفسه
ترى في عبدالرحمن عارف شخصية ضعيفة لكنها مسالمة، واتضح من الاتصالات
الاولية التي اجراها المشير عامر بأنه لم يؤيد مرشحاً معيناً، بل دعا الى الحفاظ على
وحدة الجيش والوحدة الوطنية، لكنه عندما ادرك الاتجاه لاختيار عبدالرحمن عارف

فضل اللعب على الجواد الرابع واعلن تأييد مصر لترشيح عبدالرحمن عارف لرئاسة الجمهورية^(١).

اشترطت المادة (٤١) من الدستور المؤقت الصادر في ١٠ مايس ١٩٦٤، والمعدل في التاسع من ايلول ١٩٦٥ فيمن يرشح لمنصب رئاسة الجمهورية "ان يكون عراقياً مسلماً، من ابوين عراقيين، متمتعاً بالحقوق المدنية، وممن قدموا للوطن والامة خدمات مشهودة على ان لا يقل عمره عن اربعين عاماً". وحددت المادة (٥٥) من الدستور كيفية انتخاب رئيس الجمهورية بالقول: "عندخلو منصب رئيس الجمهورية لأي سبب كان تعقد جلسة مشتركة من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الوزراء لانتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين من المجموع الكلي للأعضاء خلال مدة لا تتجاوز اسبوعاً واحداً من تاريخ خلو المنصب، وذلك ممن تتوافر فيهم الشروط المذكورة في المادة (٤١) من هذا الدستور".

يتألف مجلس الدفاع الوطني من الاعضاء الاصليين وهم:

- ١- رئيس الجمهورية.
 - ٢- رئيس الوزراء الدكتور عبدالرحمن البزاز.
 - ٣- وزير الدفاع اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي.
 - ٤- وزير الداخلية عبداللطيف الدراجي (قتل في الحادث).
 - ٥- وزير الخارجية الدكتور البزاز.
 - ٦- وزير المالية شكري صالح زكي.
 - ٧- رئيس اركان الجيش اللواء عبدالرحمن محمد عارف.
 - ٨- قائد القوة الجوية (بالوكالة) العقيد الطيار حسن رجب عريم.
 - ٩- قائد القوة البحرية (بالوكالة) المقدم البحري مهدي درويش الخطيب.
- اما الاعضاء الاضافيون في المجلس فهم:**

- ١- وزير الاقتصاد عبدالحميد الهلالي.
- ٢- وزير المواصلات احمد عدنان حافظ.
- ٣- وزير الثقافة والارشاد الدكتور محمد ناصر.

^(١) جريدة الحياة البيروتية، ١٨/٤/١٩٦٦.

٤- قادة الفرق العسكرية (عدهم خمسة) العميد الركن زكي حسين حلمي قائد الفرقة الاولى، اللواء الركن ابراهيم فيصل الاتصاري قائد الفرقة الثانية، العميد الركن محمود عريم قائد الفرقة الثالثة، العميد الركن يونس عطار باشي قائد الفرقة الرابعة، والعميد الركن محمد نوري خليل قائد الفرقة الخامسة.

٥- معاوننا رئيس اركان الجيش، اللواء حمودي مهدي للأدارة، واللواء الركن سعيد قطان للحركات.

٦- قائد موقع بغداد العميد سعيد صليبي.

اما مجلس الوزراء فيضم كل من:

- ١- رئيس الوزراء الدكتور عبدالرحمن البزاز.
- ٢- وزير الخارجية البزاز بالوكالة ايضاً.
- ٣- وزير الدفاع اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي.
- ٤- وزير المالية شكري صالح زكي، وزيراً للنفط بالوكالة.
- ٥- وزير الداخلية عبداللطيف الدراجي (توفي في الحادث).
- ٦- وزير العدل كاظم الرواف.
- ٧- وزير التربية خضر عبدالغفور.
- ٨- وزير التخطيط سلمان عبدالرزاق الاسود.
- ٩- وزير الاصلاح الزراعي محمود حسن جمعة.
- ١٠- وزير الصحة عبداللطيف البديري.
- ١١- وزير الثقافة والارشاد الدكتور محمد ناصر.
- ١٢- وزير العمل والشؤون الاجتماعية فارس ناصر الحسن.
- ١٣- وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور عدنان الباجه جي.
- ١٤- وزير المواصلات احمد عدنان حافظ.
- ١٥- وزير البلديات والاشغال حسن ثامر.
- ١٦- وزير الوحدة الدكتور عبدالرزاق محيي الدين.
- ١٧- وزير الدولة سلمان الصفواني.
- ١٨- وزير الدولة مصلح النقشبندي.
- ١٩- وزير الاقتصاد عبدالحميد الهلالي.

والملاحظ ان عدداً من الوزراء هم في الوقت نفسه اعضاء اصليون واضافيون في مجلس الدفاع الوطني، وعليه يمكن القول بأن عدد الحاضرين لانتخاب رئيس الجمهورية كان (٢٨) عضواً، ستة عشر منهم من المدنيين واثنى عشر من العسكريين.

عقد مجلسا الدفاع الوطني والوزراء جلسة مشتركة في بناية المجلس الوطني في الساعة الحادية عشرة من مساء يوم السبت ١٦ نيسان استغرقت ثلاث ساعات، وكانت نتيجة التصويت عدم حصول أي من المرشحين الثلاثة على اغلبية الثلثين المطلوبة، فقد حصل عبدالرحمن البزاز على (١٤) صوتاً واللواء عبدالرحمن محمد عارف على (١٣) صوتاً، واللواء الركن عبدالعزيز العقيلي على صوت واحد، هو صوته. وينقل الدكتور مجيد خدوري عن العقيلي قوله انه ضمن تأييد عدد كبير من ضباط الجيش قبل ان تبدأ القوى المناصرة لعبد الرحمن عارف العمل ضده، ولو اراد فرض نفسه لتمكن من جمع عدد كاف من الضباط والاستيلاء على السلطة بإتقلاب عسكري، ولكنه اراد الوصول الى الرئاسة بالطرق الدستورية^(١).

عقد المجلسان جلسة ثانية في اليوم التالي، وقبل عقد هذه الجلسة تحرك العسكريون للضغط على البزاز، وحتى تهديده بإتقلاب عسكري اذا استمر في ترشيح نفسه، وقد قام بممارسة الضغط عليه العميد سعيد صليبي، قائد موقع بغداد، والمقدم ابراهيم عبدالرحمن الداود، آمر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري والعميد خليل ابراهيم الزوبعي وغيرهم من الضباط، ولاسيما من الحرس الجمهوري. وعندما عقدت الجلسة المشتركة الثانية اعلن البزاز انسحابه من الترشيح^(٢)، ولم يحضر العقيلي الجلسة، فأعلن عن فوز عبدالرحمن محمد عارف برئاسة الجمهورية. وصدر البيان التالي:

"بسم الله الرحمن الرحيم

انتخب بالأجماع في هذا اليوم المصادف ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٨٥ هـ الموافق ١٧ نيسان سنة ١٩٦٦ اللواء عبدالرحمن محمد عارف في جلسة مشتركة عقدت

(١) خدوري، المصدر السابق، ص ٣٥٢.

(٢) لا يذكر البزاز الحقيقة عندما نفى في مؤتمره الصحفي في ٢٣ نيسان ١٩٦٦ انه تعرض الى ضغوط.

حسب احكام المادة ٥٥ من الدستور المؤقت رئيساً للجمهورية خلال فترة الانتقال الى حين انتخاب رئيس الجمهورية حسبما ينص عليه الدستور الدائم على الا تتجاوز تلك المدة سنة واحدة من تاريخ هذا اليوم".

والرئيس الجديد من مواليد بغداد - الكرخ محلة سوق حمادة - ويكبر اخيه الرئيس الراحل بخمس سنوات. اكمل دراسته الثانوية ودخل الكلية العسكرية في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٦، وتخرج فيها في ٤ تموز ١٩٣٧، ومنح رتبة ملازم ثان، تدرج في الجيش حتى بلغ رتبة لواء في ٦ كانون الثاني ١٩٦٤، وشغل عدداً من المناصب العسكرية منها آمر كتيبة صلاح الدين، وأمر اللواء المدرع السادس، وقائد الفرقة الخامسة، وقائد قوة الميدان، وكان آخر منصب يشغله هو رئيس اركان الجيش بالوكالة، ولم يعين اصيلاً لأنه لا يحمل شهادة الاركان.

بعد اعتقال اخيه عبدالسلام عارف من قبل عبدالكريم قاسم احيل الى التقاعد في ٢١ اب ١٩٦٢ واعيد الى الخدمة في ٨ شباط ١٩٦٣، سبق له ان اشترك في ١٢ دورة عسكرية، وشارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وانضم الى تنظيم الضباط الاحرار الذي اطاح بالنظام الملكي في ٤ تموز ١٩٥٨. شارك في انقلابي ٨ شباط و١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. متزوج وله ثلاث بنات وولدان.

اثار اختيار اللواء عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية في العراق العديد من التعليقات في الصحافة العربية والاجنبية التي اجمعت على شخصيته الهادئة والمسالمة والمقبولة من كثير من الاطراف السياسية الداخلية والعربية والدولية، واشير هنا الى تعليق مجلة الايكونومست الاسبوعية البريطانية في ٢٢ نيسان ١٩٦٦ حيث قالت ان اختيار اللواء عبدالرحمن عارف خلفاً لشقيقه في منصب رئيس الجمهورية العراقية كان حلاً وسطاً معقولاً، لقي الترحيب بصفته يوفر املاً جديداً لايجاد حل للقضية الكردية، وقالت: "ولعل افضل ما يمكن ان يقال في هذا المجال هو ان اختياره منع نجاح اللواء عبدالعزيز العقيلي، وزير الدفاع السابق، الذي يعرف عنه انه يؤيد القيام بهجوم آخر واسع النطاق على الاكراد"^(١).

(١) مجلة الايكونومست الاسبوعية ١٩٦٦/٤/٢٢، نقلاً عن جريدة العمل البيروتية، ١٩٦٦/٤/٢٣.

وعلفت جريدة الصفاء البيروتية على انتخاب عبدالرحمن عارف للرئاسة بالقول: "انه لا يملك رصيذاً في تاريخ العراق الحديث سوى انه شقيق عبدالسلام عارف.. وهو قليل الكلام، خجول اجتماعياً، يؤثر الابتعاد عن الاضواء"^(١).

وقد جاء انتخاب عبدالرحمن عارف في ظروف دقيقة وخطيرة لم تشهدا المنطقة منذ عشر سنوات بعد تزايد التهديد من قبل القوى الاستعمارية والصهيونية للامة العربية عموماً، والعراق خصوصاً، لهذا تطلب الظرف ان يضع الرئيس الجديد المهام التالية في مقدمة مهامه:

١- السعي لتعزيز الوحدة الوطنية عن طريق حل القضية الكردية من خلال الاقرار بالحقوق القومية للاكراد ضمن الوحدة العراقية، وإيقاف نزيف الدم في شمال العراق واستنزاف القدرات الاقتصادية.

٢- الانفتاح على القوى السياسية القومية والتقدمية، وإطلاق سراح المعتقلين، العسكريين والمدنيين، والسماح للمبعدين في الخارج بالعودة الى العراق. وإنهاء سياسة تصفية العناصر القومية التقدمية في الجيش ومؤسسات الدولة وحقوق النشاط العام. وتوفير حرية العمل للتنظيمات السياسية والنقابية العمالية والفلاحية.

٣- تشكيل مجلس لقيادة الثورة في فترة الانتقال يضم في صفوفه ممثلين لكل الاتجاهات والتكتلات القومية، بما في ذلك العناصر التي اختلفت مع الحكم حول قضايا مبدئية تمس جوهر السياسة العامة، وتشكيل وزارة ائتلافية تتحمل مسؤولية قيادة العراق في تلك الفترة الدقيقة من تطوره السياسي.

٤- اتباع سياسة نفطية وطنية، والحفاظ على قانون رقم (٨٠) باعتباره مكسباً وطنياً هاماً لا يجوز التفريط به، وقيام صناعة وطنية عراقية عن طريق شركة النفط الوطنية، والضغط على الشركات النفطية العاملة للاستجابة لمطالب العراق المشروعة في زيادة الانتاج وزيادة عوائد الحكومة.

٥- الحفاظ على المكاسب التي حققها قانون الاصلاح الزراعي والغاء كل الاجراءات المضادة له، والعمل على تطوير هذا القانون باتجاه تجميع الفلاحين في جمعيات تعاونية توفر الاستفادة من المكننة الزراعية ومزايا التعاون الاخرى، وتكون

(١) جريدة الصفاء البيروتية، ١٩/٤/١٩٦٦.

اداة تنفيذ اهداف التنمية الزراعية في مخطط التنمية الاقتصادية، وتعزيز القطاع العام وعدم التراجع عن الانجازات التي تحققت في هذا المجال^(١).
هذه المهام التي كانت القاسم المشترك لجميع القوى القومية التقدمية فهل استطاع الرئيس الجديد تحقيقها؟

وقد اوضح عبدالرحمن البزاز ما جرى بعد وفاة الرئيس عبدالسلام عارف، وقال:-

اسمحوا لي ان اتبسط قليلاً وان اكشف بعض ما جرى في تلك الايام العصيبة. قلل بعضهم ان الوضع يتطلب تغييراً في الدستور المؤقت وعودة الى تشكيل قيادة تحكم البلاد، وقلت لهم، ان ذلك يخالف الدستور، واهم من مخالفة الدستور سيفسر من قبل الشعب انها خطة الى الوراء لاننا نمهد لحياة نيابية ونظام دستوري رتيب واقامة مثل هذا المجلس قد يكون مفيداً من جهة ولكن قد يساء تفسيره وقد يعني في اذهن الكثيرين ان فئة تريد ان تحكم البلاد امداً طويلاً. فاستمسكت بكل طاقاتي وآزرني زملائي الوزراء بالدستورية والشرعية. وقلت اذا اردنا ان نكتسب احترام الشعب وثقته فلا بد لنا ان نتمسك بالاوضاع القانونية والدستورية. قال آخرون: وقالوا هذا القول بحسن نية ايضاً من الخير ان ننتخب اكثر من شخص واحد وان نرجع الى ما يشبه نظام مجلس السيادة. وقلت لهم ان ذلك يخالف الدستور اولاً وان ذلك قد يحدث من المشكلات اكثر مما يجب. واتنا سنختلف على من سيكون هؤلاء الثلاثة او الاربعة وان النظام والامن يتطلب الحزم ويتطلب الاستمساك بالنظام الدستوري. جادلني البعض مخلصاً، وما الدستور ومن وضعه او لم تضعه فئة صغيرة وباستطاعتنا ان نعدله.

قلت نعم ذلك حق ولكن اذا بقينا على هذه الطريقة سندخل في حلقة مفرغة كلما تغيرت الحكومة او تغير رئيس الدولة يأتي ويقول القاتل دعونا نغير الى ما هو الافضل او ما يظن انه الافضل. وهذا يزيل ثقة الناس بالاستقرار النسبي الذي استطعنا ان نحققه. ومن الخير ان نتمسك بالاوضاع الراهنة وقال آخرون، ان الوضع يتطلب الحزم ولا يمكن ان يكون على رأس المسؤولية في هذه الفترة الا شخص عسكري قادر على ان يلم الشعب من حوله، وقلت لهم اتني وزملائي

(١) مجلة الحرية البيروتية، ١٩٦٦/٤/٢٥.

واحسب ان الشعب معنا في هذا لا يفرق بين عسكري ومدني فالعبرة ليس بمهنة الشخص وانما بقابلياته وبملكاته. فالخير لنا ان لا ننقسم انقساماً جديداً وان لا نضع قواعد خارجة عن روح الدستور ونصه لان الدستور لم يشترط في رئيس الجمهورية بأن يكون عسكرياً وانما قال عراقياً صفته كذا وكذا قدم للبلاد خدمات وعمره قد تجاوز السن كذا. فاشتراط ان يكون منذ البداية عسكرياً مخالفة للدستور.

قال بعضهم يجب ان يكون الاجماع منذ البداية على شخصه قلت لهم، من الافضل ان نسير بالطريقة الحرة وان ننتخب من نشاء بالطريقة التي حددها الدستور، والا فنكون بذلك قد خرقنا احكام القانون واقول لكم باخلاص وبصرامة ان هذه الروح قد قبلت اخيراً من قبل الجميع واننا اتفقتنا على ان تجري الانتخابات دونما التزام مسبق ودونما تمايز وان من يرى الحاضرون في هذه القاعة بالذات من اعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني، من يرى ذلك المجلس فيه خيراً وصلاًحاً لملء هذا المنصب الرفيع يجب ان يملأه دونما التزام مسبق ودونما ضغط او تهديد باستعمال القوة او العنف وسلب الحرية.

ولا اخفيكم ان فريقاً صغيراً حاول ان يستعمل طرقاً ليست دستورية ولكن بعد الجدل وبعد الحوار آمن الكل ان روح الود والاخاء والشرعية يجب ان تسود. ورشح ثلاثة اشخاص، وكان من الطبيعي ان لا يحصل أي منهم في الانتخاب الاول على ثلثي النصاب الذي نصت عليه المادة المخصوصة من الدستور المؤقت لانها اشترطت ان ينال المنتخب ثلثي المجموع الكلي للاصوات عند خلو منصب رئيس الجمهورية - هذه هي المادة الخامسة والخمسون - لاي سبب كان تعقد جلسة مشتركة من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الوزراء لانتخاب رئيس الجمهورية باغلبية ثلثي المجموع الكلي للاعضاء خلال مدة لا تتجاوز اسبوعاً واحداً من تاريخ خلو المنصب وذلك ممن تتوافر فيهم الشروط المذكورة في المادة ٤١ من الدستور.

والمادة ٤١ تقول يشترط في رئيس الجمهورية ان يكون عراقياً مسلماً من ابوين عراقيين متمتعاً بالحقوق المدنية وممن قدموا للوطن والامة خدمات مشهودة على ان لا يقل عمره عن ٤٠ عاماً.

جرى الانتخاب بين ثلاثة اشخاص وما فاز احد منهم بثلثي الاعضاء فقلت - وكنت مرشحاً - ودعوت الاخوان الى ان ننتخب مرشحاً نختاره برغبتنا وبارادتنا

الحرّة، فالذي انتخبناه رئيساً للجمهورية اذن هو الشخص الذي اختاره المجلس المنعقد المؤلف من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني. وجرى انتخابه بالاجماع او بما يشبه الاجماع ولم ينتخب لكونه عسكرياً ولا لكونه كان شقيقاً للمفطور له الراحل العظيم بل - وهذا هو مثبت في محضر الجلسة - لاني واثق بأن الرجل يمتاز بصفات تبرر ان يشغل هذا المنصب الرفيع.

التصريحات الاولى للرئيس الجديد

بعد ادائه اليمين الدستورية اعلن الرئيس الجديد عبدالرحمن عارف انه يعتزم السير على نهج اخيه الراحل، وقال: "ان الايمان الاسلامي وفي التاريخ الاسلامي ضماناً لجميع شروط العدالة والاستقرار، وانه يجدر بالحكم ان يعود الى سيرة الخلفاء الراشدين، وان ينهج نهجهم، وليس ثمة مبرر يحول دون استيحاء خطتهم الرشيدة" وقال ايضاً ان ضبط شهوات النفس هو الشرط الاساسي للاستقرار، "فلو عرف كل منا كيف يعتدل في غايته وفي اسلوبه، وكيف يتصرف بأمانة في الخدمة العامة، لا في خدمة نفسه ومصالحه، لما وصلنا الى هذه الحال". واعلن ان سياسة الحكم عنده تستهدف خدمة الشعب، وتنفيذ الوعود المقطوعة بإقامة حكم دستوري سليم، وانه سيسعى الى اقامة علاقات طيبة مع جيران العراق واصدقائه.

ونقلت عنه وكالة الشرق الاوسط القول: "ان الاكراد سيتمنحون حكماً محلياً. اننا لا ننكر على الاكراد قوميتهم فهم اخوتنا والاكرد يؤمنون بوحدة تراب الوطن، ولكن الملا البارزاني هو الكردي الانفصالي الوحيد" و اضاف قائلاً: "اننا نؤمن بحل قضية الاكراد عن طريق اعطائهم الحكم المحلي الذي يبرز قوميتهم ويحافظ على عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم"^(١) وعن العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة قال: "ان وحدة العمل بين القاهرة وبغداد هي دائماً قاعدة التضامن العربي ومنطلق الكفاح القومي التحرري". و اضاف "ان المشاكل والصعوبات التي تعترض طريق الوحدة لن تثنيّا عن اهدافنا وستحداً بالقوة لمجابهة هذه المشاكل، والاندفاع لتحقيق الاهداف"^(٢).

(١) جريدة الصفاء البيروتية، ١٩/٤/١٩٦٦.

(٢) جريدة المحرر البيروتية، ١٩/٤/١٩٦٦.

وفي اول خطاب له بالاذاعة والتلفزيون الى الشعب العراقي قال الرئيس بأن "احترام القانون وسيادته" الهدف الذي سيلتزم بتحقيقه ويشدد على تطبيقه، وقال "ان الامن والاستقرار لا يتوفران دون الالتزام بقواعد العدل والقانون كما ان السعادة والرفاه لا يتوصل اليهما الا بالامن والاستقرار. ومن هذا المنطلق سنسير في رسم سياستنا وبناء مجتمعنا". و اضاف "ان الوحدة الوطنية ورص صفوف الامة من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب اهم ما سنسعى الى تحقيقه في هذه الفترة المهمة من تاريخ شعبنا".

وتعهد الرئيس عبدالرحمن عارف باتباع "السياسة الحكيمة" في جميع المجالات الداخلية والخارجية والاقتصادية والاجتماعية. وقال: "وسنقوم مع رجال الدولة والمسؤولين بواجبنا على اتم ما يمكن القيام به. ولكن تعاون افراد الشعب هو الذي سيمهد الطريق لتحقيق هذه الاهداف، وعليكم ان تقوموا بما يفرضه الواجب والقانون. وفي هذا التجاوب بين الشعب والدولة نصل الى هدفنا". و اضاف قائلاً بأنه سيكون "امينا ومحافظاً على مصالح الشعب وسأضع جميع امكانياتي في سبيل رفع شأن الامة"^(١).

وقال الرئيس في تصريحات صحفية بأنه يدرس مجموعة من الاراء حول تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق، وان العمل يجري لتوحيد جميع القوى القومية لتحقيق قيام جبهة قومية قوية، كطريق اساسي للوحدة الوطنية ولكن ليس على اساس حزبي. وتحدث عن سياسة الحكومة الاقتصادية الرامية الى زيادة دور النشاط الخاص فقال: "ان الحكومة تعمل الان على تشجيع رأس المال الخاص والمشروعات الخاصة حتى تدفعها للمشاركة في المشروعات الوطنية المساهمة في برامج التنمية"^(٢).

(١) جريدة الجمهورية، ١٩/٤/١٩٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ٢٣/٤/١٩٦٦.

وزارة عبدالرحمن البزاز الثانية (١٨ نيسان - ١٦ آب ١٩٦٦)

بعد الاعلان في ١٧ نيسان ١٩٦٦ عن اختيار عبدالرحمن محمد عارف رئيساً للجمهورية سارع عبدالرحمن البزاز الى تقديم استقالة حكومته، على وفق التقاليد الدستورية، فكلفه الرئيس الجديد بأعادة تشكيل الحكومة، وارسل اليه كتاب التكليف التالي^(١):-

"عزيزي السيد عبدالرحمن البزاز

بناء على ما نعهد فيهكم من دراية واخلاص للعهد في هذا الظرف الذي تجتازه البلاد رأينا ان نعهد اليكم تشكيل الوزارة مترسمين السياسة الحكيمة التي رسمها مؤسس جمهوريتنا المغفور له الراحل العظيم المشير الركن عبدالسلام محمد عارف في تحقيق العدالة الاجتماعية والسعادة والرفاه لشعبنا العزيز والسير قدماً لتنفيذ رغبته في اجراء انتخابات المجلس الوطني الذي سيكون بيده زمام السلطة لأدارة شؤون البلاد راجين منكم انتخاب زملائكم وتقديم اسمائهم الينا للموافقة آمليين لكم التوفيق في مهمتكم.

اللواء

عبدالرحمن محمد عارف

رئيس الجمهورية"

بدأ البزاز اتصالاته لتأليف الوزارة الجديدة، وتكهنت صحيفة المنار البغدادية بدخول عناصر جديدة الى هيكل الوزارة المستقلة، وأشارت الى زيارة البزاز لناجي طالب في منزله، واستقباله لصبحي عبدالحميد، وهما من الضباط ذوي التوجه القومي^(٢). وأشار البزاز الى ان رئيس الجمهورية قد ترك له الحرية الكاملة لاختيار زملائه، وانه عرض على زملائه في الوزارة المستقلة جميعاً ان يبقوا في مناصبهم، ولكن اثنين طلبا مناصب اكثر من مناصبهم التي كانوا يشغلونها، ولأسباب شخصية محضة رفضا الاستمرار في الوزارة الجديدة، وان وزير الدفاع أثير ان لا

(١) جريدة صوت العرب، ١٩ نيسان ١٩٦٦.

(٢) جريدة المنار، ١٨ نيسان ١٩٦٦.

يشارك في الوزارة ونحن نحترم رأيه وارادته. وأشار ايضاً بأن الوزراء الذين وقع اختياره عليهم لهم كفاءاتهم^(١). وقد قدم البزاز اسماء وزارته الى رئيس الجمهورية في ١٨ نيسان، فصدر المرسوم الجمهوري التالي:-
رقم ٣٦٧

مرسوم جمهوري

استناداً الى الصلاحية المخولة لنا وفق المادة ٤٣ من الدستور المؤقت:
وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء
رسمنا بما هو آت:-
اولاً: يعين:-

- ١- عبدالرحمن البزاز - رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية.
- ٢- عدنان الباجه جي - وزيراً للخارجية.
- ٣- شاكور محمود شكري - وزيراً للدفاع^(٢).
- ٤- شكري صالح زكي - وزيراً للمالية ووزيراً للنفط بالوكالة.
- ٥- كاظم الرواف - وزيراً للعدل.
- ٦- خضر عبدالغفور - وزيراً للتربية.
- ٧- محمد العبطة - وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.
- ٨- عبداللطيف البدري - وزيراً للصحة.
- ٩- محمد ناصر - وزيراً للثقافة والارشاد.
- ١٠- احمد عدنان حافظ - وزيراً للمواصلات.
- ١١- محمود حسن جمعة - وزيراً للأصلاح الزراعي ووزيراً للزراعة بالوكالة.
- ١٢- سلمان الاسود - وزيراً للتخطيط.
- ١٣- عبدالحميد الهلالي - وزيراً للاقتصاد.
- ١٤- صادق جلال - وزيراً للصناعة.

(١) جريدة الجمهورية، ٢٤ نيسان ١٩٦٦.

(٢) صدر المرسوم الجمهوري ٣٦٨ في ١٨ نيسان باسناد وزارة الدفاع بالوكالة الى عبدالرحمن البزاز مدة غياب شاكور محمود شكري الذي كان سفيراً للعراق في لندن ولم يقدم بعد اوراق اعتماده.

- ١٥- حسن ثامر - وزيراً للبلديات والاشغال.
 - ١٦- عبدالرزاق محي الدين - وزيراً للوحدة.
 - ١٧- سلمان الصفواني - وزير دولة لشؤون الصحافة.
 - ١٨- فارس ناصر الحسن - وزير دولة.
- ثانياً: على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.
- كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٥
المصادف لليوم الثامن عشر من شهر نيسان لسنة ١٩٦٦.

اللواء

عبدالرحمن محمد عارف
رئيس الجمهورية

عبدالرحمن البزاز
رئيس الوزراء

وفي اليوم نفسه جرت مراسيم اداء اليمين القتونية، والقى الرئيس عبدالرحمن عارف كلمة قصيرة قال فيها: "ان الشعب العراقي لينتظر بفارغ الصبر اتجازاتكم واعمالكم، فإن كانت هذه الاعمال خيراً فسيفرح لها، وان كانت تلكوا فسيحكمكم مسؤولية ذلك.. واتني اود بهذه المناسبة ان اذكر نقاط ثلاث اولها ان يكون رائد الجميع احقاق الحق، وثانيها العمل المتواصل دون كلل او ملل لاتجاز معاملات المواطنين ورائدكم في ذلك مصلحة المجموع. وثالثها ان لا تنفذ المحسوبية والمنسوبية الى تصرفاتكم.. هناك نقطة اخرى اود ان اشير اليها هي ان لا تدعوا الروتين ينفذ الى اعمالكم ولا ان يوجل عمل الى يوم آخر، فإن الخسر في هذه الحالة هو المواطن المراجع.." وقد رد البزاز بكلمة قصيرة ايضاً قال فيها: "...انني وزملائي ندرك اننا يجب ان نعمل كثيراً وندرك ان العقبات كثيرة لا حصر لها ولكننا سنشد ازركم ونعمل دائبين من اجل الوطن والامة وسيكون رائدنا الحق للجميع دونما تمايز والعمل من اجل رفاهية الشعب.." (١).

والملاحظ على الوزارة انها تكاد تكون اول وزارة مدنية منذ ١٤ تموز ١٩٥٨، فليس فيها أي عسكري غير اللواء الركن شاکر محمود شکري، وزير الدفاع، وقد جيء به من سفارة لا من قيادة. والوزارة خالية من أي وزير حزبي، وغالبية

(١) جريدة صوت العرب، ١٩/٤/١٩٦٦.

اعضاءها من القوميين الذين اسهموا في العمل السياسي في مرحلة الخمسينات والستينات، ولم يشترك فيها ممثل عن الحركة الكردية.

وضمنت الوزارة ثلاثة وزراء جدد فقط هم وزير الدفاع، وهو من الضباط المتعلمين والمتصلين في الشؤون العسكرية، وله عدة مؤلفات تدرس في كلية الاركمان، وكان معاوناً لرئيس الاركمان في عهد عبدالكريم قاسم، ثم سجن، وبعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ارسل سفيراً للعراق في مدريد، ثم نقل اخيراً الى لندن. والثاني محمد العبدية، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وهو محام معروف عنه انه رجل هادئ. والثالث صادق جلال، وزير الصناعة، وهو مهندس متخرج من المانيا^(١)، وكان استاذاً مساعداً، ويعمل خبيراً في التخطيط.

قوبلت وزارة البزاز الثانية بعدم الترحيب من قبل الضباط القوميين والتنظيمات القومية التي رأت في استمرار البزاز في الحكم عقبة في طريقها للسعي من اجل تشكيل مجلس لقيادة الثورة يضم في صفوفه ممثلين لكل الاتجاهات والتكتلات القومية التقدمية، بما في ذلك العناصر التي اختلفت مع الحكم حول قضايا مبدئية تمس جوهر السياسة العامة في العراق، وتشكيل حكومة تمثل هذه الاتجاهات.

المنهاج الوزاري لوزارة البزاز الثانية

لم تعلن وزارة البزاز منهاجاً جديداً لها، الا انه اعلن في مؤتمره الصحفي الذي عقد في ٢٣ نيسان ان منهاج الوزارة هو منهاج الوزارة السابقة وقال:-
منهاج الوزارة هو منهاج الوزارة السابقة من حيث هو. اعدت قراءته وساءلت نفسي هل هناك حاجة الى ان اضيف اليه شيئاً، وتشاورت مع زملائي فوجدنا انفسنا لو طلب الينا ان نذيع اليوم منهاجاً للوزارة لاذعناه بقضيه وقضيضه كما تقول العرب. ثم رجعنا الى النقاط السبع. نقاط التكليف التي كان الراحل العظيم قد ذكرها حينما انيطت به المسؤولية، فوجدتها هي هي لم تزل قائمة وانها المحاور الاساسية التي تدور عليها سياستنا.

وتذكرون ان النقاط السبع هي اولاً - العمل الدائب على تحقيق الرفاه التام لابناء الشعب كافة في ظل اشتراكية عربية رشيدة تهدف الى زيادة الانتاج وعدالة التوزيع

(١) جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٦/٤/٢٠.

وترعى القطاعين العام والخاص في آن واحد. نحن اليوم كما كنا بالامس اشتراكيون عرب او عرب اشتراكيون نؤمن بالاشتراكية السديدة الرشيدة الهادفة الى العدالة الاجتماعية ولن نتخلى عنها. ولكننا كما سبق لي ان اوضحت هذا المعنى لا نلتزم بمذهب اقتصادي معين يعتبر نفسه خلاصة الاراء وغاية الغايات واتما ننتفع من تجاربنا ومن تجارب الاساتية كلها. ولكننا نؤمن بالتأكيد على روح الاشتراكية واهدافها وسنرعى الطبقات المحرومة من العمال والفلاحين وطبقات دون الوسطى كما سنرعى طبقات المجتمع كافة لان الاشتراكية العربية لا تؤمن بالطبقية ولا تريد ان تسود طبقة على اخرى. فالشعب كله سترعى حقوقه دونما تمايز وعلى اساس من قواعد العدل ورعالية القاتون. وهذا المعنى اكدته المبادئ الاخرى التي وردت في المبادئ السبعة. لان المادة الثالثة تقول تحقيق مبدأ سيادة القاتون تحقيقاً تاماً بحيث يصبح جميع افراد هذا الشعب سواء في الحقوق او الواجبات دون تمييز او تفرق و إقامة الدولة على اساس رصينة بالقضاء على عوامل التفرقة وسوء الاستعمال. هذا المبدأ لم نزل ملتزمين به، انا اعترف اننا لم نتقدم به كثيراً وخاصة في الفقرة التالية لان اجهزة الدولة لم تزل مليئة بالعاجزين والمترددين وبالخورين وباصحاب - شعبيك وشعليه - والجلوس على التل اسلم واتا اعلم ان لابد من ثورة كبيرة في هذا الصدد حتى نستطيع ان نضع هذا الامر في نصابه المعقول. ولو قدر لنا ان نبقي الوقت الكافي في الحكم واتا اقولها دونما تبجح أو منة سنكون اسعد الناس حينما ننهي مسؤولياتنا في بضعة شهور القادمة لان هدفنا الاساسي هو ان نقيم مجلساً نيابياً وان نضع الدستور وان نقيم حياة رتيبة اعتيادية وان نترك للشعب صاحب الحق الاساسي في ان يحكم البلاد كما يريد ان تحكم واتا اقول الف مرة أي شخص يأتي على طريق دستوري على انه اتبه الناس واقدرهم واكفأهم، وسبق ان قلت في اول هذا الحديث نحن هنا بطريق الصدفة والحق النهائي للشعب، ولا حق لنا بادعاء القوامة على الشعب، ولكن كما قلت اذا كانت لنا فضيلة هي ايماننا بحق الشعب وعملنا من اجل الشعب. فاذا كان الشعب راضياً عنا فهو مشكور. واذا عجزنا فنحن مثلنا ما يقول الفقهاء، مثل المجتهد ان اصاب فله حسنات، حسنة الاجتهاد والاصابة، وان اساء فله حسنة الاجتهاد، ومع ذلك فالحكم النهائي لهذا الشعب الذي ارجو ان يوفق الى ان يختار مجلسه النيابي بأسرع وقت مستطاع، ولاحه القاتون معدة، ولكن لا بد من اعادة النظر فيها وسيتم تشريعها خلال الشهور القليلة القادمة.

وهذا هو المعنى الشامل الذي اشرنا اليه الاسراع في تحقيق الحياة الدستورية الدائمة وقيام النظام النيابي ووضع لائحة قانون الانتخابات في اسرع وقت مستطاع لانتهاء المرحلة الانتقالية والسير بالبلاد الى حالة الاستقرار في حدود المادة المنصوص عليها في الدستور المؤقت. لم يبق من هذه المادة الا شهور معدودات ويجب ان نسعى ليل نهار حتى ننجز هذا الطلب ولعل في هذا بعض السبب في انني آليت أو أثرت ان اتحمل اعباء كثيرة هي وزارة الداخلية لانها هي المسؤولة عن الانتخابات ومسؤولة عن وضع قانون الادارة المحلية وما شاكل واصبحت هذه المهمة الاساسية في هذه المرحلة مع الامن والاستقرار اللازمين لتمكيننا من السير في تنفيذ منهاجنا.

اما النقطة الرابعة الحفاظ على وحدة التربة العراقية في تحقيق الوحدة الوطنية التي هي المنطلق الاساسي للوحدة القومية. وهنا اسمحوا لي ان اقول كلمة للشعب عامة ولاخواننا في شمال الوطن خاصة، نحن نقول لوحدة الوطن، وكثيرون منهم يقولون نحن ايضا حريصون على وحدة الوطن ولا نريد انفصلاً عن العراق، ونحن نود الحفاظ على هذا الوطن الواحد بعربه واكراده، ان كان هذا حقاً واتا ارجو ان يكون حقاً ونحن نقول بأن الاكراد اخواننا في الوطن لهم وجودهم القومي المتميز ومن حقهم ان يعتزوا بقوميتهم ويحافظون على ذاتيتهم ويحفظوا لغتهم وتراثهم وتراعي حقوقهم وينالوا قسطهم المشروع في هذا الكيان ونحن نقول هذا ونعنيه، اذا كان الامر كذلك فعلام اذن هذا الصراع وعلام هذه الفتنة القائمة منذ سنوات عديدة في جزء عزيز من الوطن الذي ارجو مخلصاً ان يعيدوا اولئك المواطنين النظر في هذه القضية الحيوية وان لا يضيعوا على انفسهم ولا على البلاد فرصة تعود بها البلاد الى الامن والرفاهية، وبدلاً من ان تنفق الاموال في تحطيم القرى والقتل وكل دولة يخل بأمنها مضطرة لان تستعمل القوة وان ادت الى التخريب، اقول بدلاً من ان تصرف الجهود في هذه الناحية تصرف الاموال في اعمار الشمال واسكان اهالي الشمال وتحقيق الرفاهية لابناء الشمال، ومد الطرق في الشمال وتحسين الزراعة في تلك المناطق الجميلة وجعلها جنة من جنات هذه الدنيا، أن لهم ان يفكروا بعمق واخلص لا للعراق عامة بل ولشمال العراق ولاكراد العراق خاصة، احسنون انهم قادرون علي ان يغلّبوا دولة بطاقتها وجيوشها وطياراتها. كل ما في الامر انهم اذا ما تغنّوا وكلما تهادوا زادوا في المآسي وزادوا في الضحايا، وخير لهم ان يرعوا

ويتعصبوا وان يعودوا الى حكومتهم المدركة لمسؤولياتها التي لا تفرق بين مواطن ومواطن على اساس عنصر او دين او مذهب والتي تنظر للمواطنين سواسية في حق المواطنة كأسنان المشط، لا فضل لاحدهم على الاخر الا بما يقدمه من خير وما له من كفاءة وقدرة على نفع هذه البلاد. اقول اما ان لهم ومنهم كثيرون عقلاء في بغداد يدركون هذه الحقائق وان يتقدموا للقلة التي لم تزل تغالي والقلة التي لم تزل تميل الى العنف، وتميل الى ان تلين الى هذه الدعايات او تلك او ان تستفيد من هذه الجهة او تلك وربما بعضها لاغراض شخصية اما ان لهؤلاء ان يعوا هذه الحقيقة. وان يعودوا الى صوابهم حتى يعود الامن وتعم الرفاهية ونسير قدماً في تشريع المحافظات التي سيحفظ لكل لواء او محافظة سلطات واسعة في الادارة المحلية وفي الثقافة وفي التعليم وفي الصحة وفي الشؤون البلدية وفي الخدمات الاجتماعية وفي كل ما يعود على الاهلين بالخير والرفاهية.

ولكن سيخطئ هؤلاء اذا تصوروا ان هذه الدعوة المخلصة تصدر عن ضعف، نحن بحمد الله اقوياء ولنا طاقات جيدة ولنا اخوة يمدوننا بالعون الكافي ولنا جيش شجاع حارب ويحارب اذا اقتضى الامر امداً طويلاً. ولكننا نؤمن بقوله تعالى - وان جنحوا للسلم فاجنح لها - والذي اوصانا ان نتواصى بالخير وان نتواصى بالمرحلة الشيء الذي لن نتسامح فيه، وليكن ذلك واضحاً للجميع، لن نوافق على الانفصال ولا الى كل ما يشبه الانفصال او يمهّد للانفصال، فيما عدا ذلك كل طلب مشروع يحقق الذاتية الكردية ويحفظ للاكراد الكرامة وحقوق المواطنة ويجعلهم ككافة المواطنين سواء امر مشروع اذا ما جاءوا الى حكومتهم الشرعية سيجدون آذاناً صاغية وقلوباً واعية ونفوساً طاهرة تريد الخير للمواطنين لا تفرق بين شمال العراق وجنوبه ولا بين عربيه واكراده، ولا بين هؤلاء واولئك على اساس من مذهب كما قد يرجف بعض المرجفين. فالمواطنون مرة اخرى اقولها او ربما للمرة العاشرة سواء، وانا اقولها بملء ثقتي وانا اتحدى من يقول ان هذه الحكومة عملت أي عمل يشم منه انها تحابي فئة او جهة او انها لا ترعى القانون او انها تتعصب الى عنصر او دين او مذهب المواطنون كافة يجب ان يتمتعوا بحقوق المواطنة ويجب ان يتمتعوا بخيرات البلاد ولهم جميعاً عثم هذه البلاد كما عليهم عزمها نحن نطالب الناس كلهم بالجنسية لا نقول ان الجنوبي لا يجند فلم يحرم ان ابن الجنوب من خيرات البلاد. ونحن نطالب الكردي بأن يكون جندياً في معظم مناطق العراق التي

هي مناطق مسالمة وموالية، وكثير منهم فرسان متطوعون حتى فوق سن الجندية فلماذا نحرم هؤلاء من حق المواطنة الكامل والانتفاع بخيرات العراق، لذلك اعلنا هنا بأن سياسة الحكومة هي كما كانت دائماً وابدأ ميل لحل المشكلات كافة بالطرق السلمية ما وجدنا الى السلم سبيلاً والذين يتعنتون والذين لا ينصاعون الى وجه الحق ستكون المغبة عليهم وسيسألهم التاريخ وستكون نعمة ابناء تلك المناطق عليهم قبل ابناء المناطق الاخرى.

النقطة الخامسة التي كانت قد وردت هي العناية بالتنظيم الشعبي على اساس جديدة ليصبح الاتحاد الاشتراكي القاعدة الوطنية التي تتجمع عليها القوى القومية المخلصة كافة.

هذا موضوع في غاية الاهمية وهو موضوع يتصل ايضاً بالانتخابات وقانون المحافظات لا بد لنا من تنظيم شعبي بالذات ولا نحارب كتلة او حزباً بالذات ولكنها ترى اتنا في هذه الفترة العصبية بحاجة الى جمع الكلمة وان التحزب الاعمى مشين وانا لا انكر ان بعض الاحزاب في فترة من الزمن كانت نافعة وانا لا انكر ان كثير آمن انتسبوا الى تلك الاحزاب لم يزالوا الى اليوم مخلصين ولكن لهم ايضاً اتوجه بالخطاب هل الحزبية غاية ام وسيلة؟ المهم ان نكون متحيزين او المهم ان نخدم البلاد بالطريقة السليمة التي تحقق اهداف الامة العربية واهداف هذا الشعب في الرفاه والاستقرار والتقدم فاذا كانوا مخلصين وانا لا اشك باخلاص الكثيرين منهم فليهم ان يشدوا ازر هذه الحكومة التي هي انتقالية تريد ان تحقق الامن وتقيم الحياة النيابية وان يتركوا الطرق الاخرى التي لاتخدم غير الاجنبي المتربص ولا تخدم غير الاستعمار ولا تخدم غير الرجعية التي لا ترضى بالتقدم ولا ترضى بالازدهار الذي يريده عامة الشعب وتسعى له هذه الحكومة جاهدة.

نعامل كل الناس على اساس واحد سنرفق ما وجدنا للرفق سبيلاً ولكن يجب الا يتصور كما تصور البعض انه قد ذهب فلان انن فتركوا كل امر مصيب.

صفا الجو فبيضي واصفري

ونقري ما شئت ان تنقري

هذه دولة لها مسؤولياتها كان الراحل عظيم ولكنه ذهب وصار في نمة الخلود واجبنا نحن ان نرعى الناس جميعاً وان نحفظ الامن والسكنية والاطمئنان للناس

كافة ولا يمكن الناس او فريق صغيرة من الناس ان يسيطروا من جديد او ان يتحكموا في رقاب الناس ولم نرعب الناس بتمكن بعض الفئات من جديد ان تعود الى ماضيها او الى مآسيها ليكن ذلك واضحاً ومعلوماً بقدر ما سنتسامح وسنعفو كل من يستحق التسامح والعطف ان نتسامح مع المسيء وسنضع كل امر في نصابه وسنتأبى بقول ابي الطيب المتنبي:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلی

مضر كوضع السيف في موضع الندى

سنضع كل شيء في نصابه زملائي وانا ملتفون حول السيد رئيس الجمهورية ومن حولنا ومعنا اجهزة الدولة كافة مدنية وعسكرية سنسعى الى تحقيق مطالب هذا الشعب ولن نركن او تلين أي جهة دون سواها سنتنظر الى الناس كافة وستعامل الناس بالقسطاس المستقيم ولكنها لن تترك الامر فوضى لان الناس يصلحون فوضى وسيكون حكم القانون قائماً مع روح العدل المعقول الذي يمكن من يتوب من توبته وتعفو عمن يستغفر وتسمح له الحياة الهادئة وقد بدأنا فعلاً في ذلك وسنستمر في هذا ولكن لا يجب ان يتصور كما خيل للبعض اننا سنجعل الامر طريقاً مفتوحاً لمن يريد وبدأت بعض الشهوات كما يقولون. تستفزه راحة القرن، كالجائع يشم رائحة اللحم المشوي، تصور البعض انهم بينهم وبين الحكم قاب قوسين او ادنى فبدأوا يتكثرون هنا وهناك ويتجمعون هنا وهناك وأنت الفرصة لهم حتى يقفروا فليعلموا ان هذه الحكومة الضعيفة باشخاصها القوية بعقيدتها وبموازرة الشعب تدرك مسؤولياتها ولم تتنازل عنها ولم تهيبها او تخيفها فئات تزعم لنفسها امجاد موهومة ولكنها ستحترم الناس جميعاً وسترعى القانون رعاية كاملة وستمسك بالحق والقسطاس الى اقصى حدود الاستمساك غير هيابة ولا وجلة وهي لاترجو من وراء ذلك غير خدمة هذا الشعب وغير رضاء الله ورضاء الضمير وان تحقق لهذا الشعب وللامة من وراء هذا الشعب ومع هذا الشعب ما تريد ان تحقق.

٦- رعاية الجيش والقوات المسلحة لانها سياج هذا الوطن هذه بديهية لا اظننا بحاجة ان نسهب القول فيها لولا انني سمعت بعض الارجاف قال قائل ان الحكومة المدنية لن تعنى بالجيش انها تريد ان تنتقص من حقوق الجيش اود ان تؤكد لآخواننا ضباط الجيش وانا اعلم ان هذه الاقوال ليست اقوال الجيش الحقيقي - هي

أقوال بعض من كانوا في الجيش وقد يتاجرون باسم الجيش اما الضابط المحارب اما الجندي المحارب فهو من ابناء هذا الوطن شعوره من شعورهم لا يفكر بهذا التفكير الطبقي كفاتا اتقسامات على اساس الشمال والجنوب ومدن ومذاهب وعقائد حتى ننقسم انقساماً جديداً على اساس مدنيين وعسكريين، المقياس السليم هو المواطنة الصالحة لا يوجد عاقل لا يعرف ما للجيش من فضل وما للبلاد اليه من حاجة وما كان من سياستنا ان ننتقص من منزلة الجيش ولا ان نضعف من وجوده بل سنعمل على تعزيزه ورعايته والعمل على جعله قوة فعالة لخدمة هذا الوطن والاسهام بالرسالة الكبرى التي تنتظرنا يوم ينادي المنادي لتحرير الوطن السليب فلجيش اذن هو موضوع العناية وموضع التقدير والذين يزعمون اننا قد نقصر لاننا مدنيون مخطئون كالذين يزعمون ان البلاد لا يمكن ان يحكمها الا ضابط، انا لا اترك ان بين الضباط القدامى اناس يمتازون بالحكمة والمقدرة والاخلاص ومن حقهم ان يحكموا واذا ارادهم الشعب ان يحكموا فعلى الرحب والسعة ولا ازعج انني او ان زملائي افضل منهم بحال من الاحوال ولكن لا استطيع ولا احسن احداً من ابناء الشعب يقر الذين يقولون ان الحكم لا يمكن ان يكون الا بأيديهم وانا في هذا - وان كان المعنى بمناسبة اخرى - اقول كما يقول المتنبي:

ليس الحداثة من حلم بماتعه

قد يوجد العلم في الشبان والشيب

الحلم لا المعرفة، المعرفة والفهم قد يوجد في الضابط الممتاز وفي غير الضابط الممتاز وقد يحكم البلاد ضابط قدير وقد يحكمها غير ضابط قدير اما ان نقول لا يمكن ان نحكم هذه البلاد الا من ضابط فذلك ما اخالف مع احترامي للأشخاص ودون ذكر لهم اخالفهم بهذا الرأي مخالفة كاملة والذين يريدون ان يجعلوا من انفسهم طبقة بمثابة البدرين او العشرة المبشرة بالجنة هم دون سواهم يجب ان يستشاروا ويجب ان يصار اليهم هذا الرأي مع احترامي للقائمين به لا اظن ان الشعب يريد ان يحكم على الناس باعمالهم ضابط فلاشي ضحي فهو اذن قدير وان كان اليوم سياسياً ومحترماً وفلان غير كفاء فالشعب لا يريد زيدا من الناس ليس بضابط ولكنه رضى به الناس واستطاع ان يحكم البلاد بطريقة او باخرى معقولة اما ان نجزم منذ البداية ونقول ان العراق لا يحكمه الا حجاج او ضابط فتلك فرية على

هذا الشعب الوديع الذي يعرف قدر حكامه ويتجاوب معهم. انه اتهم باطل كأننا لا يمكن ان نحكم الا بالعصى وكأن المنطق والاحسان والعقل والاعتزان لا يمكن ان يستجيب لهذا الشعب وقد دلت الشعب بالبراهين القاطعة على خلاف هذا الزعم فأنن القول بأننا سننتقص من قيمة الجيش او ننتقص من الضباط لانهم ضباط قول باطل، وكل ما في الامر نحن نعتقد ان الحكم للاقدر والاصلح، والحكم النهائي في هذا هو الشعب وان الذين يريدون ان يستأثروا بسلطات او ميزات لمجرد كونهم ضباط وان كانوا شجعاناً وان قدموا فيما مضى تضحيات لا اظن ذلك يجب ان يكون بثمن ولا يجب ان يكون مفروضاً فحينما يحكم الشعب ويقرر ذلك سنستجيب لحكمه ونرضى بقضائه وسنكون جداً مسرورين بل ومغتبطين، هذه ايها الاخوة رجال الصحافة والاعلام ومن ورائكم اخوتنا واخواتنا ابناء الشعب — كافة خلاصة سياستنا هذه اهدافنا من اجلها تحملنا المسؤولية في هذا الظرف العصيب من اجلها اقسمننا ومن اجلها عشنا ومن اجلها سنسير الى الابد ونرجو الله تعالى ان يسد خطانا وان يمكننا من ان نحقق لهذا الشعب ما يصبوا اليه من امن ورفاه واستقرار واسهام في الوجود العربي والسلام عليكم وشكراً.

مجلس التخطيط ووزارة التخطيط

كان مجلس التخطيط قد نظم بموجب القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٤ الذي اتصرفت احكامه الى التركيز على الجوانب الاقتصادية في تخطيط وتطوير شؤون المجتمع العراقي، ولذلك اقتضت عضوية المجلس من المتفرغين على الاختصاصات الفنية والاقتصادية. ولما كانت التنمية الاقتصادية وحدها لا يمكن بحال من الاحوال ان تقود الى تحقيق الهدف في بلوغ مرحلة الكفاية والعدل في مجتمع يعاني من ويلات الفقر والجهل والمرض، ولأهمية النواحي التربوية والصحية في بناء كيان المجتمع لذلك اقتضى تعديل احكام هذا القانون بقصد ايجاد تشريع يأخذ بمبادئ التخطيط الشامل ويعنى بمعالجة مختلف الشؤون التي لا يمكن بدونها السير قدماً نحو خلق مجتمع واع سليم ومرقه وله فوق ذلك الاهلية للتمتع بخيرات البلاد والاسهام في تنميتها وتعميم فوائدها، وعلى هذا الاساس فقد تقرر ان يأخذ القانون الجديد بمبدأ التنمية الشاملة، ويكفل في سبيل ذلك زيادة عدد الاعضاء المتفرغين لتمثيل كافة الاختصاصات المقترضة لتغطية مختلف المجالات التي يركز عليها بناء

المجتمع المقصود. وبعد صدور هذا القانون صدر نظام وزارة التخطيط في ٨ آيار ١٩٦٦.

وفيما يلي نص قانون مجلس التخطيط ونظام وزارة التخطيط:—

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم (١٨) لسنة ١٩٦٦

قانون

مجلس التخطيط^(١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة (٤٤) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء وبموافقة مجلس الوزراء.

صدق القانون الاتي:—

المادة الاولى — يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها:—

١- المجلس — مجلس التخطيط.

٢- الهيئة — الهيئة التوجيهية المؤلفة بموجب هذا القانون.

٣- الخطة — خطة التنمية الاقتصادية.

٤- منهاج الاستثمار السنوي (الخطة السنوية) — منهاج الذي يقرره المجلس سنوياً ضمن الاطار العام للخطة.

٥- الوزارة المختصة — الوزارة التي يعهد الى دوائرها دراسة مشاريع الخطة او تنفيذها او الانتفاع منها.

المادة الثانية — ١- يؤلف مجلس يسمى (مجلس التخطيط) برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من وزير التخطيط ووزير المالية ووزير الاقتصاد ووزير آخر يختاره مجلس الوزراء. ومن الوزير المختص عند مناقشة المشاريع والامور التي تخص وزارته ومن ستة اعضاء متفرغين ذوي خبرة تؤهلهم للتخطيط. وعند غياب رئيس الوزراء ينوب عنه وزير التخطيط.

(١) جريدة الوقائع العراقية، ١٩٦٦/٣/٦.

٢- تؤلف هيئة تسمى (الهيئة التوجيهية) برئاسة وزير التخطيط وعضوية الاعضاء المتفرغين مهمتها دراسة المواضيع والمشاريع المتعلقة بالخطّة تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب بشأنها وتتمتع بالصلاحيات المخولة لها بموجب هذا القانون وبالصلاحيات التي يخولها لها المجلس.

٣- المبالغ اللازمة للاستمرار تنفيذ العمل ومشروع التخصيصات السنوية اللاحقة الى السنة السابقة التي نفذت تخصيصاتها.

٤- زيادة او انقاص مجموع التخصيصات السنوية او مخصصات الخطّة لاي مشروع ضمن الباب الواحد ذلك لاعداد مناهج الاستثمار السنوية ضمن الاطار العام للخطّة.

٥- المناقلة من فصل الى فصل ضمن الباب الواحد من الجداول الملحقة بقانون الخطّة او بمناهج الاستثمار السنوية.

المادة الثامنة - تكون اختصاصات الهيئة:-

- ١- تحديد طريقة تنفيذ المشاريع الواردة في الخطّة.
 - ٢- اتخاذ ما يلزم لمراقبة ومتابعة تنفيذ مشاريع الخطّة الائتمانية وتذليل الصعوبات التي تعترضها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
 - ٣- المناقلة من مادة الى مادة ضمن الفصل الواحد من الجداول الملحقة بقانون الخطّة او بمناهج الاستثمار السنوية.
 - ٤- تحديد صلاحيات وواجبات مكاتب التخطيط بالاتفاق مع الوزير المختص.
- المادة التاسعة - ١- للمجلس ان يخول الهيئة والوزارات المختصة بعض صلاحياته.

٢- للهيئة ان تخول رئيسها او أي عضو من اعضائها بعض صلاحياتها.

المادة العاشرة - ١- تتكون ايرادات المجلس من:-

أ- ٥٠% على الاقل من واردات وعوائد النفط المقبوضة من شركات النفط العاملة في العراق.

ب - حصيلة القروض الداخلية والخارجية التي يعقدها المجلس وفقاً للقوانين والانظمة المرعية، وكذلك حصيلة القروض المعقودة قبل تصديق هذا القانون.

ج - الجزء المخصص بقانون من ارباح المشاريع والمؤسسات الصناعية.

د - عوائد مشروعات الخطّة قبل تسليم تلك المشروعات الى الوزارات المختصة.

٢- مع مراعاة احكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة من هذا القانون تودع المبالغ المتأتية من الموارد المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة لدى البنك المركزي العراقي لحساب المجلس ويقوم المجلس بادارة هذه الاموال.

ان يسحب كل من الخزينة المركزية والمجلس على الرصيد الدائن لحساب كل منهما لدى البنك المركزي العراقي بالشروط التي يحددها مجلس الوزراء.

المادة الحادية عشرة - تخضع حسابات الخطة للتفتيش المالي ولرقابة مراقب الحسابات العام.

المادة الثانية عشرة - ١ - تصرف اعتمادات الميزانية السنوية للخطة طبقاً لاحكام هذا القانون والقوانين الاخرى التي لا تتعارض مع احكامه.

٢- للمجلس ان يخول الوزير المختص صلاحية الصرف على مشاريع الخطة الداخلة في حدود اختصاصه وللوزير ان يخول ذلك لكبار موظفي وزارته.

٣- يجري الصرف على مشاريع الخطة وفقاً لقرارات المجلس الى حين صدور قانون يحدد قواعد الصرف واصول المحاسبة للخطة وينظم دوائرها الحسابية.

المادة الثالثة عشرة - تبقى جميع العقود والمناقصات والتعهدات والقروض ومقررات مجلس الاعمار (الملغى) ومجلس التخطيط (الملغى) ومجلس التخطيط الاقتصادي (الملغى) نافذة بعد تنفيذ هذا القانون الا اذا قرر المجلس تبديلها او تعديلها او الغائها.

المادة الرابعة عشرة - على الوزارات المختصة والدوائر الرسمية وشبه الرسمية ان تقدم الى المجلس جميع التفاصيل اللازمة عن مشاريع الخطة التي تتعلق بها. وعليها تقديم تقارير دورية بالشكل الذي يقرره المجلس عن سير العمل فيها.

المادة الخامسة عشرة - للمجلس ان يضع تعليمات تتضمن الامور التالية:-

١- تنظيم انعقاد جلسات المجلس والهيئة وتنفيذ القرارات وادارة الاعمال بصورة عامة.

٢- صلاحيات الاعضاء المتفرغين.

٣- اية قواعد اخرى تساعد على سير الامور على وجه اتم.

المادة السادسة عشرة - يجوز اصدار نظام لتسهيل تنفيذ هذا القانون.

المادة السابعة عشرة - يلغى قانون مجلس التخطيط رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤

وتعديلاته ولا يعمل بكل نص يتعارض واحكام هذا القانون.

المادة الثامنة عشرة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة التاسعة عشرة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون.
كتبت ببغداد في اليوم الرابع من شهر ذي القعدة لسنة ١٣٨٥ المصادف لليوم
الثالث والعشرين من شهر شباط لسنة ١٩٦٦.

الوزراء	عبدالرحمن البزاز	المشير الركن
رئيس الوزراء	عبدالسلام محمد عارف	
	رئيس الجمهورية	

بسم الله الرحمن الرحيم
رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦
نظام
وزارة التخطيط^(١)

باسم الشعب
رئاسة الجمهورية
استناداً الى احكام المادة الرابعة من قانون السلطة التنفيذية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٤
وبناء على ما عرضه وزير التخطيط وبموافقة مجلس الوزراء.
امر بوضع النظام الاتي:-
المادة الاولى - وزير التخطيط - هو الرئيس الاعلى للوزارة المسؤول عن
اعمالها وتصدر وتنفذ جميع الاوامر والقرارات بأشرافه ومراقبته.
المادة الثانية- تتألف وزارة التخطيط من المديريات العامة التالية:-
١- ديوان الوزارة.
٢- الدائرة الحقوقية.
٣- الدائرة الزراعية.
٤- الدائرة الصناعية.
٥- دائرة المواصلات.
٦- دائرة المباني.

(١) جريدة الوقائع العراقية، ١٩٦٦/٥/٢٤.

٧- الدائرة الاقتصادية.

٨- دائرة الاحصاء المركزية.

٩- ديوان مجلس التخطيط.

المادة الثالثة - ديوان الوزارة - يديره موظف بدرجة مدير عام ويكون مسؤولاً امام الوزير عن شؤون الادارة والذاتية والمحاسبة والاوراق والترجمة والمخزن والطابعة والمكتبة وتكون تشكيلاته كما يلي:-

أ- المكتب الخاص - يرأسه موظف بدرجة رئيس ملاحظين يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين ويرتبط بالوزير مباشرة ويكون مسؤولاً عن تنظيم وتعقيب المخابرات السرية والمراسلات مع مجلس الوزراء وعما يصدره الوزير اليه من اوامر ويرتبط به القلم السري للوزارة.

ب - مديرية الادارة والذاتية - يرأسها مدير ويكون مسؤولاً عن شؤون الادارة والذاتية والاوراق والطابعة وتكون مهمتها تنظيم ملاكات الوزارة وتدقيقها ومسك سجلات الموظفين والمستخدمين العراقيين والاجانب والاجراء وتنظيم اضايرهم الشخصية وتطبيق احكام قوانين الخدمة والملاك والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبها وترتبط بها الشعب التالية:-

١- شعبة الاوراق - يتولى اعمالها موظف بدرجة رئيس ملاحظين يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين ويقوم بتسلم الرسائل غير السرية وتسجيلها وتوزيعها على الدوائر المختصة وتصديرها ومراقبة ايصالها الى الجهات المعنية ويقوم بحفظ الاوراق في اضايرها الخاصة.

٢- شعبة الطابعة - يتولى اعمالها موظف بدرجة ملاحظ يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين وتكون مسؤولة عن طبع جميع ما يحال اليها من كتب وتقارير وغيرها.

٣- شعبة المخزن - يتولى اعمالها موظف بدرجة مأمور مخزن يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين وتكون مسؤولة عن تنظيم المخزن وحفظ ما يعود الى الوزارة من اثاث وقرطاسية وغيرها ومسك السجلات اللازمة لذلك.

ج - مديرية الحسابات - يتولى اعمالها مدير يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين ويقوم بادارة الامور الحسابية المتعلقة بميزانية الوزارة الاعتيادية

ومسك السجلات اللازمة ومراقبة اعتمادات الفصول وتطبيق قواعد الصرف طبقاً للقوانين والانظمة والتعليمات المالية.

د - الترجمة - يتولى اعمالها موظف بدرجة (مترجم اول) يساعده عدد من المترجمين وتقوم بترجمة ما يعهد اليها من كتب واوراق وتقرير وغيرها.
هـ - المكتبة والعلاقات العامة - يتولى ادارتها موظف بدرجة مدير يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين وتكون مهمته تنظيم مكتبة الوزارة وفهارسها وشراء الكتب والمحافظة عليها والقيام بالمراسلات اللازمة لذلك. كما يقوم بمهام النشر وتوزيع المطبوعات لتعريف الرأي العام باعمال الوزارة.

المادة الرابعة - الدائرة الحقوقية - يرأسها مدير عام يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين وتقوم بدراسة الشروط العامة للعقود والمقاولات وطلبات التعويض والتحكيم والقضايا الحقوقية الاخرى التي تحال اليها وتقديم المشورة بشأنها.

المادة الخامسة - الدوائر الزراعية والصناعية والمواصلات والمباني - ويرأس كلأ منها خبير اختصاص بدرجة مدير عام يعاونه عدد كاف من الاختصاصيين والخبراء والموظفين والمستخدمين وتكون واجبات كل منها مايلي:-

١- دراسة مشاريع القطاع الذي يخصها المقدمة اليها من الوزارات والدوائر ذات العلاقات لغرض وضع الخطة العامة والمناهج الاستثمارية السنوية لهذه القطاعات.
٢- متابعة تنفيذ المشاريع المتعلقة بالقطاع الذي يخصها وتقديم التقارير الدورية الى مجلس التخطيط عن سير الاعمال فيها. كما تقوم بالتعاون مع الدوائر المختصة بدراسة ما قد يعترض التنفيذ من عقبات تحول دون القيام بالاعمال او تسبب تأخير انجازها عن المواعيد المحددة، وتقديم التوصيات والحلول اللازمة لذلك.

المادة السادسة - الدائرة الاقتصادية - يرأسها خبير اختصاصي بدرجة مدير عام يعاونه عدد كاف من الاختصاصيين والخبراء والموظفين والمستخدمين وتكون واجباتها كما يلي:-

١- دراسة الخطة الاقتصادية العامة والخطط الخاصة بكل قطاع اقتصادي والمشاريع المقترحة من الوجهة الاقتصادية وتقديم المقترحات اللازمة بشأنها.

٢- دراسة التقارير والخطط المتعلقة بتطوير القوى العاملة وتحسين كفاءتها الانتاجية وتهيئة ما تحتاجه الخطة الاقتصادية العامة من هذه القوى لتنفيذ مشروعاتها وتقديم المقترحات اللازمة لذلك.

المادة السابعة - دائرة الاحصاء المركزية - يرأسها خبير بدرجة مدير عام يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين والاجراء وتكون واجباتها جمع واعداد وتنسيق وتحليل ونشر المعلومات الاحصائية المتعلقة بكافة اوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي بما فيها الاحصائيات المتعلقة بالثقافة والصحة وكذلك تزويد دوائر وزارة التخطيط ومجلس التخطيط ودوائر الدولة بما تحتاجه من احصائيات ومعلومات خاصة ضرورية لاعداد خططها. وتعين التشكيلات الفنية والادارية لهذه الدائرة بتعليمات يصدرها الوزير.

المادة الثامنة - ديوان مجلس التخطيط - يرأسه مدير عام يعاونه عدد كاف من الموظفين والمستخدمين ويقوم باعداد مناهج مجلس التخطيط والهيئة التوجيهية وتبليغ اعضائها بالمناهج وبمواعيد انعقاد الجلسات وضبط المحاضر والمقررات وتسجيلها وتبليغها الى الجهات المختصة.

المادة التاسعة - للوزير اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تطبيق هذا النظام وذلك بتفصيل واجبات التشكيلات الواردة فيه وتحديد ارتباطاتها الادارية مع بعضها وبيان اسلوب العمل فيها ومنح الصلاحيات التي يراها ضرورية لكل موظف او مستخدم.

المادة العاشرة - يلغى نظام وزارة التخطيط رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٩ وتعديله رقم ١١ لسنة ١٩٦٣.

المادة الحادية عشرة - ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية وينفذ اعتباراً من ١/٦/١٩٦٦.

المادة الثانية عشرة - على وزير التخطيط تنفيذ هذا النظام. كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر محرم لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الثامن من شهر ايار لسنة ١٩٦٦.

الوزراء	عبدالرحمن البزاز	اللواء
رئيس الوزراء	عبدالرحمن محمد عارف	
	رئيس الجمهورية	

اجتماع سياسي مهم في القصر الجمهوري (٢١ ايار ١٩٦٦)

اعلن الرئيس عبدالرحمن عارف في ١٠ ايار ١٩٦٦ بأنه استشار مختلف الجماعات السياسية، وفي النية عقد مؤتمر يمثل فيه اكبر عدد ممكن من الهيئات السياسية والشخصيات، وسيعقد هذا المؤتمر قريباً، وذلك للأطلاع على وجهات النظر المختلفة لتعزيز الوحدة الوطنية واقتراح الحلول للقضايا الاقتصادية^(١). وذكرت صحيفة الثورة العربية ان الجو السياسي يسوده نشاط متزايد، وحوار صريح يدور حول استقرار الوضع السياسي في البلد، ودور الحركة القومية في العمل الشعبي، وذلك على اثر الدعوة المفتوحة التي وجهها رئيس الجمهورية داعياً فيها القوى القومية والوطنية الى احلال التفاهم والصفاء والعمل ضمن اطار سياسي يجمعها كقوى ذات اهداف ومرام مشتركة. وقالت الصحيفة ان اجتماعات عديدة قد عقدت بين الفئات القومية جرى خلالها بحث الموقف السياسي عموماً ودراسة امكانية التقاء هذه الفئات حول نقاط محدودة تكون الاساس للبحث عند التقائها برئيس الجمهورية. وقد ظهرت من خلال هذه اللقاءات ثلاثة مواقف هي:

- ١- موقف الداعين الى قيام جبهة وطنية تضم كل القوى القومية والوطنية والشخصيات المستقلة.
- ٢- موقف الداعين الى قيام جبهة قومية تقدمية، وهؤلاء وضعوا شروطاً معينة لضمان تعاونهم.
- ٣- موقف الداعين الى قيام اتحاد اشتراكي عربي يجمع شمل القوى القومية جميعاً^(٢).

وخلافاً لهذه التوقعات وجهت الدعوة الى شخصيات سياسية سابقة، وليس الى ممثلي التنظيمات القومية، وهم الشيخ محمد مهدي كيه وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل، من قادة حزب الاستقلال السابق. وحسين جميل وهديب الحاج حمود، من قادة الحزب الوطني الديمقراطي السابق. والدكتور عبدالجبار الجومرد وحسن عبدالرحمن وعلي حيدر سلمان، من قادة حزب الجبهة الشعبية المتحدة السابق.

(١) جريدة بغداد نيوز، ١٠/٥/١٩٦٦.

(٢) جريدة الثورة العربية، ١١/٥/١٩٦٦.

وبابا علي الشيخ محمود وزيد احمد عثمان، من الشخصيات الكردية المعروفة. وبعض الشخصيات العسكرية. وقد ترأس الرئيس عبدالرحمن عارف الاجتماع وتحدث عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء عن منهاج حكومته وركز على سعيه لأقامة انتخابات نيابية في اقرب فرصة ممكنة.

وقد ركز الساسة المدنيون على تدارس الوضع السياسي القائم من جميع الوجوه والنواحي، وضرورة اعادة البلاد الى الحياة الدستورية الديمقراطية السليمة، ونظافر الجهود في هذا السبيل، كما تدارسوا قضية الاحزاب السياسية والاتحاد الاشتراكي العربي. وتبدلت الاراء في مسائل دعم الوحدة الوطنية باعتبارها المنطلق الى الوحدة القومية، والسبل الكفيلة بحل القضية الكردية^(١). اما العسكريون فدعوا الى اقالة وزارة عبدالرحمن البزاز وتشكيل وزارة جديدة موسعة تضم مختلف العناصر الوطنية^(٢).

اما كامل الجادرجي، زعيم الوطنيين الديمقراطيين والذي لم يدع لاجتماع القصر الجمهوري، فقد كانت جريدة العرب البغدادية قد وجهت له في ١٥ ايار عددا من الاسئلة حول الوضع السياسي اجاب عليها في ١٨ ايار، ونشرتها في ٢٤ ايار بعنوان بارز كبير "كامل الجادرجي يبدي رأيه بقضايا الساعة" وقدمت لها بالقول: "انطلاقا من الرغبة الصادقة التي ابداهها السيد اللواء عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية في توحيد الصف الوطني المتحرر، وفي الاستماع الى الاراء السياسية لمختلف الفئات الوطنية والشعبية والقومية، وفي ضوء تصريحات الاستاذ عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء حول تبادل الاراء والافكار في جو ديمقراطي سليم، للتوصل الى الاهداف المثلى التي يتوخاها عراق الثورة والامة العربية.. يسرها ان تنشر اجوبة الاستاذ كامل الجادرجي..".

تمحورت اسئلة الصحيفة الثلاثة حول دعوة الفئات السياسية الى اجتماع او مؤتمر لتبادل الافكار والخبرات، والاتحاد الاشتراكي ومحاولة اعادة بنائه من جديد، والمخططات والمؤامرات الاستعمارية التي تتعرض لها الامة العربية. فأجاب قائلا:

(١) جريدة العرب، ٢٢ و٢٣/٥/١٩٦٦.

(٢) جريدة المحرر البيروتية، ٢٨/٥/١٩٦٦.

..ان المشاكل الخطيرة التي تواجهها البلاد في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبصفة خاصة الاخلاقية منها، لها جذورها واسبابها التي لا يجوز التغاضي عنها وتناسيها عند بحث اية حلول تقدم لحل تلك المشاكل، واذا كانت هناك الان دعوة لجمع الصف الوطني وجمع الاراء وعقد المؤتمرات، فليست الدعوة الا دليلاً على ان ازمة الحكم القائمة، اصبحت واضحة للعيان بنتيجة تفاقم مشاكل البلد المذكورة وعجز الحاكمين - على اختلاف ظروفهم - عن حلها او حل بعضها. وسواء كانت هذه الدعوة جدية، او كانت من اجل التظاهر بالشعور بالمسؤولية، فأنني ارى ان اية محاولة للعلاج يجب ان تبدأ بالمبادرة بازالة اسباب قيام المشاكل نفسها..".

"اكتفي بالإشارة الى القضايا العامة.. وهذه القضايا هي أولاً انعدام سيادة القانون وشعور كل فرد بأنه معرض لانتهاك حياته الخاصة والعامة وفقدان فرص التكافؤ في العمل امامه، وثانياً انعدام الحياة الديمقراطية التي كانت الهدف الاول والاساسي لثورة تموز ولتأييد الشعب العراقي باسره لها". وازداد قائلًا: "مما لا شك فيه ان تأخر اطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة وحرية الاجتماع وتأليف الاحزاب وتأخر اجراء انتخابات نيابية حقيقية وقيام مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً تنبثق عنه حكومة مسؤولة امامه، مما لا شك فيه ان هذين العاملين قد ادبا الى ان تلجأ بعض الفئات السياسية والافراد الى الاسلوب غير الديمقراطي للوصول الى الحكم.. ان عقد مؤتمرات للجهات الوطنية يحتاج الى خطوات تمهيدية جدية.. كما يحتاج الى مبادرة ايجابية في حل مشكلة كردستان وذلك بايقاف القتال حالاً، لأجل ان يتهيأ الجو المناسب لبحث هذه المشكلة الخطيرة..".

وعن اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي قال: "ان فشل تجربة الاتحاد الاشتراكي في الماضي لدليل واضح على عقم هذه المحاولة، فمهما حاول البعض اقامة كيان سياسي على اساس الحزب الواحد فإن جهودهم كلها لا بد وان تنتهي الى الفشل.. اما.. اقامة حزب واحد باسم الاتحاد الاشتراكي او بأي اسم آخر، فهو عملية مصطنعة لن يكتب لها النجاح، فضلاً عما يؤدي اليه من اضرار بالغة في حياة البلد"^(١).

(١) جريدة العرب، ١٩٦٦/٥/٢٤.

مذكرتان خطيرتان لرجال الدين ورؤساء العشائر

بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٦٦ قدم كل من: الشيخ امجد الزهاوي، الشيخ عبدالعزيز البدري، الشيخ ناظم عاصي العلي، الدكتور محمد حامد الطائي، الدكتور ابراهيم عبد الكريم الغازي، الحاج جابر العابد، السيد عبدالله النامس، الاستاذ مدحت جواد السهيل، المحامي محمد الالوسي، مذكرة الى رئيس الجمهورية هذا نصها:-

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل هذا سبيلي ادعو الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني وسبحان الله وما انا من المشركين".

السيد رئيس الجمهورية العراقية اللواء عبدالرحمن محمد عارف المحترم.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد..

فقياماً بالواجب الشرعي الملقى على عاتقنا كمسلمين نقدم اليكم مذكرتنا هذه معبرة عن وجهة نظرنا بما يحيط العراق من اوضاع ومشاكل وما يجب ان يتخذ ازائها من مواقف وحلول، راجين منها مصلحة الامة آمليين ان تؤخذ بعين الاعتبار وان تكون موضع التنفيذ، حيث انكم قد توليتم امر الامة في هذا القطر من اقطار العالم الاسلامي واصبحتكم المسؤول الاول امام الامة في الدنيا وامام الله في الاخرة يوم يصدر الناس اشتاتاً ليروا اعمالهم فمن يعمل مثقال ذرة شراً يره".

وجوب الحكم بالاسلام:-

نستطيع القول ان العراق منذ زوال الخلافة الاسلامية واقامة ما يسمى بالحكم الوطني يعد منسلخاً عن الاسلام كمنهاج للحياة ونظام الحكم ومبدأ ينظم حياة المسلمين الفكرية والعملية اذ قام كيانه وسائر الكيانات في العالم الاسلامي - على اثر هذا الحدث المؤلم - قام على اسس غير اسلامية من حيث فلسفة الحكم ونظامه ومن حيث الاهداف السياسية العامة، مما ادى الى اتكماش الامة وعدم تجاوبها معه بل ادى الى تمرداها وعدم طاعتها له، وذلك ان الاسلام لا يجيز لمعتقيه الرضى بغير اوضاعه بل يفرض عليهم عدم موالاته غيره من الانظمة والاوضاع لانها في مفهومه (جاهلية وكفر) مهما اتخذت من عناوين واسماء والقرآن الكريم يقرع الاسماع وينادي بالحق في مثل قوله: "افحكم الجاهلية يبغون ومن احسن من الله حكماً لقوم يوقنون". "ومن لم يحكم بما اتزل الله فاولئك هم الظالمون(الكافرون) (الفاسقون).

لهذا صار الحكم في العراق وعبر العراق من أقطار العالم الاسلامي مكروها من قبل الامة بمقدار بعده عن الاسلام واتسلاخه منه.

فالمسلمون الواعون حملة الاسلام ودعائه - يدركونه حكماً جاهلياً كما يقرر الاسلام - وهم بالتالي لا يوالونه ولا يقرون سلطانه كما لا يقرون بشرعية وجوده وبقائه. اما بالنسبة لعامة المسلمين فهو حكم غير متجاوب مع مشاعرهم وما توارثوه من قيم ومفاهيم اسلامية، لهذا فهم ينفرون منه ويستخفون به وقد تزداد هذه النفرة وهذا الاستخفاف بينما يؤكد عدم اسلاميته من هو موضع ثقتهم من العلماء العاملين المخلصين.

ان هذه الحقيقة هي السبب الرئيس الذي جعل وضع العراق قلقاً غير مستقر كشأن بقية الاقطار في العالم الاسلامي والى جانب هذه الحقيقة هناك حقيقة اخرى هي ان غير الاسلام من المناهج الوضعية - الجاهلية - تحوي في ذاتها عناصر القلق واسباب الشقاء بما تتضمنه من نقص وتناقض وصدق الله العظيم "ولو كان من عند اله غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً". لذلك كان ولا بد من اعادة الشخصية الاسلامية الى العراق كدولة والحكم بالاسلام والاخذ به عقيدة ونظاماً ومنهاجاً اداء للواجب وطاعة لله وتحقيقاً للاستقرار وازالة للامور القلقة وقطعاً لدابر الفساد راجين ان تعلموا ان مهمتكم كفرد مثل سائر الافراد من الرعايا حيث ان قياس اسلامية الفرد هو التزامه بالواجبات الشرعية المفروضة على الفرد المسلم بينما تتوقف هذه الاسلامية بالنسبة للحاكم على مدى تطبيقه للاسلام في ادارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية ومصداق ذلك نجده في مثل قوله تعالى: "ان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم" وقوله تعالى: "ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون" "الظالمون" "الفاسقون".

وقد يحتج من لا يريد الاسلام حاجة في نفسه او لمؤثر عليه فكرياً كان ام عملياً بعدم امكانية العودة الى الاسلام محتجاً ببعض الحجج كالظروف الدولية الراهنة وكابتعاد بعض المسلمين عن الاسلام - سلوكاً وتصرفاً - وكوجود غير المسلمين بين ظهرانيها الى غير ذلك من الحجج التي هي عوامل مساعدة لا معوقات قائمة.

فالظروف الدولية الراهنة السياسية والفكرية قد اوجدت عند جمهرة لا يستهان بهاشعوراً بافلاس الحضارة المعاصرة اشتراكية كانت ام رأسمالية وهذا الشعور اخذ بالقوة كما ان اتباعه اخذين بالازدياد، وهذا الافلاس وما يصاحبه من صراع سياسي

بين المعسكرين وتنازع بين الدول الكبرى على فرض السيطرة والنفوذ في العالم مما يساعد على رفع راية الاسلام في العالم واقامة الدولة على اساسه لتكون نواة القوة الثالثة بين القوى، واذا كان هناك من يخشى معارضة الدول الكبرى فذلك هو الجبن او التبعية وكلاهما حرام شرعاً.

اننا نؤكد لكم بأن اية امة من الامم لن تتحرر بارادة الكفار المستعمرين او رضى الطامعين انما تتحرر بتحدي هذه الارادة، ونحن المسلمين معنا ارادة الله تعالى ان سلطنا طريق الاسلام واعلنا حكمه وهي اقوى من كل ارادة وقد وعدنا بالنصر "ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم".

والاسلام في هذه الظروف ليس مستحيل التطبيق بل هو اسهل مما يظن البعض حيث ان الامة لا تزال مسلمة تحب الاسلام وتكره اعداءه رغم ابتعاد بعض ابنائها عن بعض احكامه سلوكاً او فكراً وما هذا الابتعاد الا بسبب عدم تطبيق احكامه وبالتالي الى عدم وجود المجتمع الاسلامي، ويوم يوجد هذا المجتمع ويتحقق هذا التطبيق بوجود الدولة الاسلامية سرعان ما يعود هذا الصنف الى الالتزام بالاسلام، اما التبجح بوجود غير المسلمين بين ظهرائنا كمبرر لعدم تطبيق الاسلام فبانه ليعكس الجهل المطبق لدى هذا الصنف او يعكس خبثه ولؤمه لان غير المسلمين هم اهل ذمتنا في كل زمان ومكان ويخضعون لانظمتهم الخاصة في عبادتهم واحوالهم الشخصية وما عليهم الا الخضوع والانقياد لانظمة الاسلام باعتبارها قاتوناً لا ديناً كما هو حالهم اليوم بالنسبة للانظمة غير الاسلامية التي يخضعون لها بل ان تطبيق الاسلام عليهم بهذا الشكل اقرب للقبول من غيره لانه هو النظام العدل والمبدأ الصالح، وفوق هذا كله ان تطبيق الاسلام واقامة الدولة على اساسه واجب لا خيرة للمسلم فيه "وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امراً ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً".

هذا وقد نتج عن عدم تطبيق الاسلام واقامة الدولة على اساسه في العراق مشكل وزامات تحتاج الى العلاج الحازم السريع نذكركم بأهمها:-

١- القومية:

ليست القومية هي ان يحب العربي قومه او يحب الكردي قومه فإن هذا المعنى لا يخالف الاسلام، انما الدعوة القومية في حقيقتها وواقعها دعوة عنصرية متعصبة تهدف الى سيادة القوم او الجنس على سائر الاقوام والاجناس، وهي دعوة بذر

الكافر المستعمر بنورها في العالم الاسلامي لمقاومة وحدة المسلمين واضعاف الرابطة الاسلامية بينهم وبالتالي لتحطيم دولة الخلافة، وهي فكرة علمانية تقوم على اساس فصل الدين عن الحياة وعن الدولة وعن السياسة فهي اذا بحق دعوة مفتتة كما وصفها الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم في قوله "دعوها فأتها مفتتة" سواء كانت عربية ام كردية ام هندية فإن هذه الدعوة قد صارت السبب في ضعف الاخوة الاسلامية بين العربي واخيه الكردي بل كانت من الاسباب الرئيسية على حمل السلاح في شمال العراق والدعوة الى الانفصال او الحكم الذاتي وقد اختفت وراءها المطامح الشخصية والاهواء الخاصة والمصالح الاستعمارية، لذا ترى ان الاجراءات العسكرية مهما كانت شديدة وحازمة لن تستطيع حل مشكلة الشمال حتى في حالة تحقيق نصر عسكري ساحق ماحق على حملة السلاح، ان الحل الوحيد لهذه المشكلة هو في العودة الى الاسلام وذلك باعتبار العراق قطراً اسلامياً كما هي حقيقته واعتبار الرابطة الاسلامية هي الرابطة الوحيدة بين المسلمين، ونحن لا نشك من انكم عندما تتخذون الاسلام منهاجاً للحياة واساساً للدولة ورابطة وحيدة لابنائهم المسلمين ستجدون كيف ان غالبية الاكراد المحاربين يلقون السلاح بلا قيد ولا شوط حيث لا يجدون في هذه الحال مبرراً للحكم الذاتي او الانفصال عن اخواتهم في الاسلام الذي يحرم الفرقة بين ابنائه وينظر الى اتباعه نظرة متساوية، فإن بقي بعد ذلك منهم باق يحمل السلاح فقد حققت عليه كلمة استأب.

٢. الطائفية:

من نافلة القول ان ما يسمى بالطائفية او المذهبية المتعصبة المقيتة ليست من الاسلام في شيء وان دعائها في كل العصور لم يبتغوا وجه الله والدار الآخرة كما لا حاجة من اطالة القول من انها منذ ظهرت والى عصرنا هذا كان ولا يزال يحركها ويغذيها اعداء الاسلام ابتداءً من اليهود والمجوس وانتهاءً بالانجليز والامريكان. ونحن عندما نشير الى هذه الفتنة لا نقصد فئة بعينها ولا فريقاً دون فريق فإن بعض الحكام الذين تولوا الحكم في العراق قد اتجه اتجاهاً طائفيّاً لاغراض شتى منها اشغال الامة من عبثه وجوره واستنزاف طاقاتها بمثل هذه النعرات المضللة ليبقى على دست السلطة واذا كانت الطائفية متسترة بستار الاسلام كذباً وبهتاناً فإن هذا الاسلام يقر تعدد المذاهب الا انه يكره التعصب لها. وهذا الفهم الاسلامي اذا طبق

تطبيقاً سليماً واخذ به كان السلاح الفعال في مقاومة كل دجال يفرق بين المسلمين بأسم الاسلام وكل معقد او حاقد او عميل.

٣. الاشتراكية:

ان التخلف والاستبداد الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشه العراق سنين طويلة نتيجة لزوال دولة الخلافة قد لفت انظار البعض الى ما اخذت به بعض الدول في اوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الاولى من انظمة وافكار معتقد خطأ ان فيها الخلاص من واقع الحال السيء والغناء عن الرأسمالية البغيضة وما تمثله من استغلال واحتكار، ومن هنا ظهرت شعارات الاشتراكية قبل ٤٠ تموز ثم محاولة ايجاد واقع لها بعد هذا التاريخ بعد اضافة بعض الالفاظ المنمقة لتبرير اصدار التشريعات الممهدة لها. والاشتراكية كما وضعها مفكروها الاوائل تعني سيطرة الدولة على وسائل الانتاج ورأس المال والغاء الملكية الفردية كلياً او جزئياً، وهي واحدة في اصلها لم تتغير ولم تتبدل رغم تطبيقها في بعض الدول بصورة اخف وطأة من البعض الاخر، ولا يسلب حقيقتها عندما يلبسها البعض ثوب الاقليمية او الوطنية كالاشتراكية العربية مثلاً.

اتنا هنا نريد ان نبين رأينا في الدوافع الكامنة وراء ما يسمى بالاشتراكية العربية التي اخذت بها بعض الدول في - البلاد - العربية والتي سبقت العراق في هذا المضمار اتنا نعتقد ان هناك دافعين وراء ما حصل هذان الدافعان هما:

١- مقاومة الشيوعية في المنطقة بالاسلوب والقدر الذي يخدم مصالح الغرب لا مصالح المسلمين حيث وجد الغرب ان مصالحه في هذه المنطقة اخذت تتعرض لخطر التيار الشيوعي الذي اخذ يترعرع مستغلاً مظالم العرب وكراهية السكان له فابتدع ما يسمى بالاشتراكية العربية لامتنصاص الاخضاع بالاشتراكية الشيوعية واوجد له من يفلسف له هذا الهدف وينمق له هذا الاسلوب وهذه الملهاة التي لم يعرفها العرب لا في جاهليتهم ولا في اسلامهم انما هي اسلوب غربي لامتنصاص الشيوعية الا انه على المدى البعيد قد يروض العقول والنفوس على قبول الاشتراكية بمعناها الحقيقي والتي هي مرحلة الشيوعية من حيث لا يريد العرب طبعاً.

٢- تدمير اقتصاديات الامة وتجويعها لغرض اجبارها على الرضى والقبول بالقروض الاجنبية وما تنطوي عليه من مخاطر فقبل اكثر من عشر سنوات وضع الغرب وعلى رأسه امريكا مشاريع لاستعباد الناس وشراء الذمم بالاموال كمشروع

النقطة الرابعة التي لاقت مقاومة شديدة من قبل الامة فلم يستطع حاكم من الحكام آنذاك قبولها، ثم جاءت الانقلابات العسكرية تحمل التشريعات الاشتراكية وتبناها فتوقف دولا العمل وتعطل الانتاج فتولد الدمار الاقتصادي وفي ذلك التبرير في اخذ القروض من اجل بناء الاقتصاد واقامة المجتمع الاشتراكي برؤوس اموال اكثرها ات من دول رأسمالية لو كانت تؤمن بجدوى الاشتراكية لاخذت بها قبلنا ولو علمت ان حكام هذه الاقطار يريدون الاشتراكية حقاً لما ساهمت في اقامتها بدولار واحد، وهكذا دخلت رؤوس الاموال الاجنبية والمشاريع الغربية الاستعمارية بعد ان عجزت في السابق عن دخولها بطريق الرأسمالية المكشوفة.

اننا نرجو ان تشاركونا الراي بأن الاسلام وحده هو الكفيل بالقضاء على التخلف الاقتصادي لانه هو وحده الذي يحقق عدالة التوزيع ويضمن الحاجات الاساسية لكل فرد لا الاشتراكية المستوردة. لذلك لم تكن معارضتنا للاشتراكية وليدة الساعة، فقد عارضناها بصراحة قبل ان يتبناها الحكم في العراق وبعده ولا نزال نعارضها لا بغضاً لحكم معين ولا حقداً شخصياً انما لمخالفتها للاسلام صراحة حيث انه يقر الملكية الفردية ويحميها ويقر ان الدفاع عنها جهاد والموت على ذلك شهادة "ومن مات دون ماله فهو شهيد" فكان لابد من الاسراع في الغاء التشريعات الاشتراكية والتخلي عنها والاخذ بنظام الاسلام الكفيل بتحقيق السعادة للجميع والرجوع عن الخطأ فضيلة.

٤ الانتخابات:

هذه هي السنة الثامنة تمر على العراق منذ انقلاب تموز ١٩٥٨ وهو يحكم حكماً عرفياً حيث ان الدستور المؤقت مدد اكثر من مرة وحيث ان الامة بلا منتخبين ممثلين عنها ولا شك ان دوام هذا الوضع ليوسع الشقة بين الامة وبين حكام البلاد لذلك كان الواجب الشرعي يدعوكم الى الاسراع وعدم التباطؤ في اجراء الانتخابات النزيهة البعيدة عن الاغراء والارهاب لكي تنتخب الامة من يتولى زمام امرها، ولقد بدأنا نحس ان هناك اتجاهاً يحصر الترشيح عن طريق الاتحاد الاشتراكي فإن صحت النية على ذلك فإن الامر معناه دكتاتورية مقنعة مبيتة ومنع حق من حقوق الامة، لذا نحن نؤكد ان الكبت وحرمان الامة من ممارسة حقها كان من الاسباب الرئيسية للتطرف السياسي الذي يخشاه البعض ممن يحاولون تقليص نطاق الانتخابات وتحييدها بالاتحاد الاشتراكي او غيره من التنظيمات والاحزاب.

هذا وان هناك قضايا اخرى ذات اثر على احساس الناس اليومية ترتبط بواقع الحكم من اهمها قضية الضرائب غير الشرعية التي اثقلت كاهل الافراد وقضية الاحكام التي صدرت بحق كثير من المجرمين والتي لم تنفذ لحد الان وقضية المماثلة في محاكمة باقي القتلة ومنتهكي الاعراض وسالبي الاموال فسي العقدين الارهابيين الماضيين اردنا التنبيه عليها.

وبعد... فهذه مذكرتنا نقدمها اليكم خطوطاً عريضة بعيدة عن التفاصيل آملين ان توفقوا للأخذ بها والسير على هدى الاسلام الذي فيه وحده صلاح امر الحاكم والمجكوم فإن اخذتهم بها كان صلاح امركم وامر الامة وإن كانت الاخرى فאלلهم اشهد لقد بلغنا. "لا اريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب".

وبعد تقديم هذه المذكرة صدرت تعليمات مشددة لسلطات الامن العراقية لمراقبة جماعة الاخوان المسلمين ومنعها من القيام بأي نشاط واعتقال أي عضو في الجماعة يقوم - حسب رأيها - بأعمال تخل بالامن العام ومصلحة البلاد^(١).

ومن جهة اخرى القى السيد مهدي الحكيم، نجل اية الله العظمى السيد محسن الحكيم، المرجع الديني المعروف، كلمة بمناسبة الاحتفال بذكرى مولد الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) في مدينة كربلاء المقدسة، قال فيها: "ان الشعب العراقي قد فوجئ بتشريع القرارات الاشتراكية دون مراعاة ظروف العقيدة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها العراق فجاءت قرارات مجحفة ظالمة جائرة اضررت بمصلحة الامة وشتت قدراتها وطاقاتها".

وقال: "وقد ظهرت في هذه الفترة المريرة عدة تشريعات ضالة منحرفة كان لها اثرها السيء على حياة الامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ونخص بالذكر منها:-

١- قانون الاحوال الشخصية هذا القانون الذي شرع في عزلة من الامة والزمن، وفرض على الامة فرضاً فجاء تشريعاً مخالفاً للشريعة الاسلامية في كثير من مواده، كما اورث الامة كثيراً من المشاكل والخلافات هي بأشد الحاجة الى تجنبها.

(١) جريدة الجمهورية القاهرية، ١٩٦٦/٩/١.

٢- القرارات الاشتراكية تلك القرارات التي فوجئ الشعب بتشريعها دون مراعاة للظروف العقائدية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها البلد فجاءت قرارات مجحفة ظالمة جائرة اضررت بمصلحة الامة وبعبثت ثرواتها وامكانياتها وقد استنكرت الامة بعلمائها الاعلام هذه القرارات من لحظة صدورها وحذرت المسؤولين من عواقبها الوخيمة واثارها السيئة.. ونحن ندعو المسؤولين الى العمل الحازم لازالة هذه الانظمة المستوردة التي لا تتسجم مع عقيدة الامة ومصلحتها^(١).

وعقد رؤساء العشائر، من جنوب العراق ووسطه وشماله، اجتماعاً في مسجد الهندي في مدينة النجف الاشرف يوم الخميس ١٧ تشرين الثاني للتداول في اوضاع العراق العامة، ووضعوا مذكرة قدمت الى رئيس الجمهورية خلال استقباله لرؤساء العشائر في القصر الجمهوري، وتضمنت الدعوة الى تحقيق الوحدة الوطنية التي تجمع العرب والاكرد والتركمان والنصارى، وكذلك المطالبة بنبذ الاشتراكية بعد ان افتى علماء الشيعة بمخالفتها لتعاليم الدين الاسلامي، وانتقدت المذكرة سياسة الاصلاح الزراعي بحجة انها جلبت للبلاد الدمار الاقتصادي، وارهقت الخزينة برواتب موظفي الاصلاح الزراعي التي تبلغ ثمانية ملايين دينار، في وقت اصبحت فيه البلاد تستورد الحبوب واللحوم والبيض وغيرها، كما اشارت المذكرة الى اشتداد البطالة بسبب توقف دولاب العمل وانكماش المال عن الصناعات والمشاريع الكبرى. وطالبت المذكرة بضرورة تأليف حكومة مدنية تستطيع حل مشاكل العراق، وفي مقدمتها ايجاد حل سلمي للقضية الكردية^(٢).

زيارة امير الكويت للعراق

(٢٤ حزيران ١٩٦٦)

كان الرئيس الراحل عبدالسلام عارف قد وجه الدعوة الى الشيخ صباح السالم الصباح، امير الكويت لزيارة العراق، وبعد وفاته جدد الرئيس عبدالرحمن عارف الدعوة التي حدد يوم ٤ حزيران لها. وصرح وزير الخارجية العراقية عدنان الباجه جي بأن المسائل الخاصة بالحدود العراقية - الكويتية وتعزيز نطاق التعاون بين

(١) جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٦/١١/٥.

(٢) جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٦/١١/٢٤.

البلدين، وتبادل وثائق ابرام الاتفاق التجاري الذي وقع عام ١٩٦٤، وتوفير المزيد من التسهيلات والضمانات لرؤوس الاموال الكويتية المستثمرة في العراق سيجري بحثها خلال الزيارة. ورحبت الصحافة العراقية بالزيارة، واعربت صحيفة المنار بأنها ستنمخض عن مزيد من التعاون الايجابي بين البلدين في جميع المجالات^(١). وأشارت صحيفة صوت العرب الى ان ما بين العراق والكويت من وشائج ما يجعلهما بحكم القطر الواحد^(٢).

زار امير الكويت ضريح الرئيس الراحل ونصب الجندي المجهول، وادلى بتصريحات لمندوب وكالة الانباء العراقية قال فيها: "اننا نأمل ان نتوصل خلال زيارتنا الحالية لآزالة كل ما هو عالق بالصفاء الذي تتسم به روابط البلدين . واضاف يقول: "ان موضوع تخطيط الحدود بين الكويت والعراق لا يزال معلقا حتى الان وسنبذل قصارى جهدنا لانتهاء هذا الموضوع". ونفى الانباء الصحفية التي ترددت عن احتمال صرف حكومته النظر عن مشروع جر المياه العذبة من شط العرب الى الكويت^(٣). ونسبت صحيفة المنار الى الشيخ قوله ان بلاده ستذهب الى ابعد الحدود لتشجيع استثمار الاموال الكويتية في العراق واقامة مشاريع برؤوس اموال مشتركة^(٤).

ودعت صحيفة العرب الى مساهمة الكويت في تمويل مشاريع التنمية العربية بدلا من ان تظل الملايين من ارصدها مجمدة في المصارف البريطانية وغيرها^(٥). وادلى الرئيس عبدالرحمن عارف بتصريحات للوفد الاعلامي المرافق لشيخ الكويت قال فيها "ان صلة العراق بالكويت صلة الاهل والعشيرة، والعراق يرحب بابناء اهله وعشيرته فمدارسه ومعاهده واسواقه رحبة واسعة للجميع دون قيد او شرط". واجرى وزيرا خارجية البلدين مباحثات حول قضية الحدود، ومسألة جر مياه شط العرب الى الكويت. وتم في ديوان وزارة الخارجية التصديق على اتفاق التعاون

(١) جريدة المنار، ١٩٦٦/٦/٥.

(٢) جريدة صوت العرب، ١٩٦٦/٦/٥.

(٣) جريدة الرأي العام الكويتية، ١٩٦٦/٦/٥.

(٤) جريدة المنار، ١٩٦٦/٦/٦.

(٥) جريدة العرب، ١٩٦٦/٦/٦.

الاقتصادي والبروتوكول المعقود بين العراق والكويت في ٢٥ تشرين الاول ١٩٦٤، والذي نص على حرية انتقال الاشخاص، وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي حسب الترتيبات التي تتفق عليها السلطات المختصة في البلدين^(١).

وقد تم الاتفاق ايضاً على تشكيل لجنة الحدود برئاسة نوري جميل، وكيل وزير الخارجية العراقي، وعبدالرحمن العتيقي، وكيل وزير الخارجية الكويتي. وبعد انتهاء الزيارة اذيع في بغداد والكويت في ٧ حزيران البيان المشترك التالي:-

بسم الله الرحمن الرحيم

قام حضرة صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح امير الكويت بزيارة رسمية للجمهورية العراقية في الفترة بين ١٥-١٨ صفر عام ١٣٨٦هـ الموافق ٤-٧ حزيران عام ١٩٦٦ وذلك تلبية للدعوة الموجهة من اخيه عبدالرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية. وقد اطلع سموه خلال هذه الزيارة على بعض معالم التقدم الذي حققته الجمهورية العراقية مبدئياً بالغ اعجابه للجهود التي بذلت في هذا الشأن وتمنياً للعراق ارقى الازدهار. كما زار سموه ضريح المغفور له الرئيس عبدالسلام محمد عارف في جامع الشيخ ضاري واعرب عن تأثره العميق للفجيعة التي امت بالامة العربية والاسلامية بفقد احد زعمائها المخلصين مبتهلاً الى الله ان يسكن الفقيد الراحل فسيح جناته وان يحقق المثل التي كرس حياته من اجلها.

وفي جو سادته روح المودة والاخاء والرغبة البناءة في الخير والتعاون جرت مباحثات رسمية اشترك فيها من الجانب الكويتي كل من اصحاب السعادة:

الشيخ صباح الاحمد الجابر - وزير الخارجية ووزير المالية والنفط بالوكالة.

خالد العيسى الصالح - وزير الاشغال العامة.

صالح عبدالملك الصالح - وزير البريد والبرق والهاتف.

محمد احمد العبد اللطيف الحمد - سفير دولة الكويت في بغداد.

ومن الجانب العراقي كل من السادة:

الاستاذ عبدالرحمن البزاز - رئيس الوزراء.

الدكتور عدنان الباجه جي - وزير الخارجية.

(١) جريدة الرأي العام الكويتية، ١٩٦٦/٦/٧.

شكري صالح زكي - وزير المالية.

احمد عدنان حافظ - وزير المواصلات.

عبد الحميد نعمان - سفير الجمهورية العراقية في الكويت.

واستعرض الرئيسان خلال هذه المباحثات العلاقات الوطيدة التي تربط البلدين وكذلك الموقف العربي الراهن ووسائل دعمه والوضع الدولي بصفة عامة. واعرب سموه عن تأييد الكويت المطلق ودعمها للجهود التي يبذلها العراق الشقيق من اجل الحفاظ على وحدته الوطنية وسلامة اراضيه كما اكد سموه شجب الكويت المحاولات الانفصالية والاستعمارية والعدوانية الرامية الى اضعاف العراق والتدخل في شؤونه الداخلية.

وفي مجال العلاقات بين البلدين اعرب الطرفان عن ارتياحهما لما يسود هذه العلاقات من تعاون في شتى المجالات وابديا رغبتهما في تأكيد نموها وتدعيم اسسها حتى تبلغ المستوى الذي يرنو اليه البلدان بما يعود عليهما وعلى الامة العربية جمعاء بالفائدة المشتركة والخير العميم.

وانطلاقاً من ذلك تم الاتفاق على تشكيل لجنة لتحديد الحدود بين البلدين يتم تشكيلها وتحديد اختصاصاتها بالاتفاق بين الطرفين خلال شهرين من تاريخه. وتم التوقيع على اتفاق ثنائي بشأن تبادل الحوالات البريدية بين البلدين وكذلك تبادل وثائق التصديق على اتفاق التعاون الاقتصادي وبروتوكول تشجيع انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات وستؤلف اللجان المنصوص عليها في هذا الاتفاق باقرب وقت. واعرب الطرفان عن املهما في استثمار رؤوس الاموال الكويتية في المشاريع العراقية. وبهذه المناسبة اعرب الجانبان عن ارتياحهما للمباحثات التي جرت مؤخراً بين ممثلي صندوق التنمية الكويتي والمسؤولين العراقيين وعن ثقتهما بأن تسفر هذه المباحثات عن نتائج طيبة لما فيه خير البلدين. كما جرت مباحثات بين وزيري مالية البلدين بغية تنمية التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين الشقيقين.

واعرب الطرفان عن ارتياحهما لتقدم العمل في تنفيذ مشروع تزويد الكويت بالمياه العذبة وفقاً للاتفاقية المبرمة بينهما.

وقد تناولت المباحثات العلاقات العربية فأعرب الطرفان عن عزمهما على العمل لتنقية الجو العربي وتوحيد كلمة العرب لمواجهة المؤامرات التي تدبر ضد الامة

العربية واهدافها. كما اعربا عن ايمانهما بدور الجامعة العربية ومساندتها لتكون اداة فعالة في دعم التضامن العربي، تحقيقاً للاهداف التي تنشدها الامة العربية. وايماناً بالحق العربي في فلسطين المحتلة وبحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره اكد الطرفان تأييدهما التام لنضال الشعب الفلسطيني في استعادة حقه وبذل كل ما في وسعهما لنصرة قضية العرب المصيرية ودعم منظمة التحرير الفلسطينية بكافة السبل، كما اعلن الجانبان عن قلقهما الشديد للتحركات الاستعمارية والصهيونية التي تهدد امن البلاد العربية وسلامتها وهما يشجبان قيام الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول بتسليح اسرائيل وتشجيعها في اعمالها العدوانية المستمرة على الامة العربية.

واعرب الطرفان ايضاً عن تأييدهما لكفاح الشعب العربي في الجنوب المحتل وفي عمان وعن مواصلة الجهود المبذولة على صعيد الجامعة العربية لمكافحة التسلل الاجنبي الذي يهدد عروبة الخليج ودعم التعاون مع الامارات العربية الشقيقة لتحقيق ما تصبو اليه من تحرر وتطور. كما يشجب الجانبان وجود القواعد الاجنبية او تعزيزها في الوطن العربي لما فيها من خطر على امته وسلامته ويطالبان بتصفيّة هذه القواعد.

واعرب الجانبان عن املهما في ان تسفر المساعي المبذولة عما يحقق للشعب اليمني استقراره وتقدمه.

واستعرض الجانبان الوضع الدولي الراهن فأكدوا التزامهما بميثاق الامم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز ودعم التضامن الاسيوي - الافريقي وشجب سياسة التمييز العنصري واعلنا عن تأييدهما للشعوب المناضلة من اجل حريتها واستقلالها في آسيا وافريقيا الرامية لتحقيق نزع السلاح الكامل ومنع انتشار الاسلحة النووية، وتأييد المنظمات الدولية العاملة من اجل تنمية التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين الدول. وتنسيقاً لجهودهما في كافة المجالات المتقدمة اعربا عن عزمهما على مواصلة التشاور واستمرار التلاقي بين المسؤولين في البلدين.

وقد وجه صاحب السمو امير الكويت الدعوة لاخيه سيادة اللواء عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية لزيارة الكويت وقد تفضل سيادته بقبولها على ان يحدد ميعادها في ما بعد.

رفع الحجز عن اموال (٥٠) شخصاً^(١) من المدنيين والعسكريين من مختلف الاتجاهات السياسية

اصدر عبدالرحمن البزاز، رئيس الوزراء، امراً في ٢٨ حزيران ١٩٦٦ برفع الحجز عن الاموال المنقولة وغير المنقولة لأكثر من (٥٠) شخصاً، وفيما يلي نص الامر:

كانت قد صدرت اوامر متعددة بحجز اموال بعض الاشخاص المنقولة وغير المنقولة وبالنظر لمرور مدة على ذلك وحيث لم يبق ما يستوجب بقاء الحجز على اموال الاشخاص المذكورة اسماؤهم ادناه، لعدم ارتكابهم اية جريمة تمس اموال الدولة، كما ان البعض منهم قد سدد كافة ما عليه من ديون تجاهها، والبعض الاخر قد وضعت الحجوز التنفيذية الكفيلة باستيفاء ما عليهم وقسم آخر متوفون.

وعليه وبناء على ما جاء بتوصية اللجنة المشكلة بأمرنا المرقم ٢٩٩٨ والمؤرخ ١٩٦٦/٥/١٦ ورغبة في مشاركة ابناء الشعب كافة في افراح الرابع عشر من تموز واستناداً للصلاحيات المخولة لنا بموجب الفقرة (١٩-ب) من المادة الرابعة من قانون السلامة الوطنية المعدل رقم (٤) لسنة ١٩٦٥.

قررنا رفع الحجز عن اموالهم المنقولة وغير المنقولة على ان لا يخل ذلك بأي حيز قانوني آخر واقع من جهة ذات اختصاص.

عبدالرحمن البزاز
رئيس الوزراء

الاسماء:

سافرة جميل حافظ، المحامي احمد سلمان الراوي، كمال عمر نظمي، عزيز دزوني، ابراهيم سعيد، صالح عبدالمجيد السامرائي، عبدالجبار عباس المهداوي، غازي الداغستاني، نجية قاسم، الدكتور عبدالمجيد عباس، عبدالحميد العزاوي، علي حسون أغا، لطيف زيان، محمد سعيد مقران، اسماعيل خليل، راسمة ابراهيم (زوجة جمال حسيب)، نسرين جمال حسيب، خليل كنه، عبدالستار ناجي المحامي، اسعد مهدي، احمد جعفر، جون سي جنديان، احمد شازو، سامي حسو، عبدالرحمن هادي، عز الدين الحافظ، عبدالحسين عبدالامير، محمد عواد الجبوري، مشتاق عبدالمجيد،

(١) جريدة المنار، ١٩٦٦/٦/٢٩.

فرات وفلاح ونجاح واميرة اولاد محمد مهدي الجواهري، عبدالحسين قلندر، تحسين قدري، هاشم الحكيم، محمد صالح بحر العلوم، الدكتور عبدالله البستاني، المهندس فاضل البياتي، المهندس علي كزار لارم، طالب علي السهيل، العميد الركن المتقاعد سيد حميد سيد حسين، توفيق السويدي، فتح الله سمعان جزراوي، حسين الحاج حسن عقراوي، شريف الشيخ، نورية سليمان فيضي، عصام عزيز شريف، ابتهاج الاوقاتى، نعيمة السعيد.

بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ ومحاولة جديدة لحل القضية الكردية

شهدت الاشهر الاخيرة من عام ١٩٦٥ اشتداد المعارك في شمال العراق، وقد اتهم العراق ايران باستغلال الوضع في شمال العراق، وكان اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي، وزير الدفاع آنذاك قد ادلى بتصريحات شديدة اللهجة في (٢٠ كانون الثاني ١٩٦٦). وقال: "ان شعارنا لا عفو ولا مفاوضات بعد اليوم مع العصاة، والجيش قادر على وضع حد للعدوان. واعلن بأن الجيش العراقي، خاض معركة مع العصاة في الشمال قبل يومين والحق بهم هزيمة منكرة" واستطاع ان يحرز انتصارات مذهلة في فصل الشتاء، وان يحرر مواقع جديدة وقد ضيق الخناق على العصاة الذين باتوا يعيشون في رقعة ضيقة في الشمال الشرقي من البلاد، وان الجيش العراقي اصبح في مواقع قوة يحسب لها الف حساب، وان ضباطه وجنوده يتمتعون بمعنويات عالية. وزعم: "ان بعض الدول تعاون العصاة على خلق اسرائيل جديدة في شمال الوطن"^(١).

تدارس مجلس الوزراء في اجتماعه يوم ٤ كانون الثاني ١٩٦٦ الوضع في الشمال، وشكل لجنة دفاعية برئاسة وزير الدفاع عبدالعزيز العقيلي لمعالجة مختلف القضايا المتعلقة بتعزيز الدفاع في شمال العراق. واتهم اللواء عبدالرحمن محمد عارف، رئيس اركان الجيش بالوكالة، ايران بأنها اصبحت الترساة التي يتزود منها "المتوردون الاكراد بجميع اسباب العصيان"، وازداد الى ذلك القول: "ان رئيس وزراء ايران قد اجتمع بالملا مصطفى البارزاني ورسم خلال هذا الاجتماع مخطط التدخل في شؤون العراق الداخلية". ونشرت جريدة الفجر الجديد البغدادية اربع صور

^(١) جريدة النهار البيروتية، ١٩٦٦/١/٤.

لنماذج من قطع اسلحة قالت ان الحكومة الايرانية سلمتها للاكراد، وظهر بين هذه النماذج صاروخ والغام حديثة ضد الدبابات، وازافت الصحيفة ان لدى المسؤولين كثيراً من هذه الاسلحة^(١).

وقد ادلى عبدالرحمن البزاز، رئيس الوزراء، بتصريحات في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٦ اوضح فيها ان "مشكلة الشمال لم تحل بعد، والعصاة اقلية"، وليس لديهم مبرر طالما ان الحكومة العراقية قد اعترفت بالدستور المؤقت بالقومية الكردية، وتعهدت باقامة ادارة محلية لامركزية تعطي للاكراد ادارة شؤونهم الإقليمية، وقال: "سوف تفي الحكومة العراقية، بكل تعهداتنا شرط ان يعود السلام الى شمالي البلاد"^(٢).

حقق الجيش العراقي انتصارات في حملة الشتاء وفق تصريحات القادة العسكريين فقد اعلن عبدالرحمن عارف "ان العصاة الاكراد محاصرون في منطقة كلاله، قرب بلدة الحاج عمران على الحدود العراقية الايرانية التي اتخذها الملا مصطفى البارزاني مقراً له". وازاف قائلاً: "ان عشرين الف كردي يقاتلون الان الى جانب الجيش العراقي ضد المتمردين، وهذا دليل آخر ان المتمردين لا يمثلون اخواننا الاكراد"^(٣). في وقت كانت تشير فيه الصحافة الايرانية الى انتصارات واسعة يحققها الاكراد، وزعمت بان الاكراد استولوا على انحاء من مدينة السليمانية واحتلوا مدينة بنجوين، ويزحفون نحو كركوك^(٤) وفي مثل هذه الظروف اغتيل العقيد الكردي المتقاعد بدر الدين علي مصطفى، متصرف لواء اربيل سابقاً واحداً قادة فرسان صلاح الدين الذين اسهموا في مقاتلة الثوار، وذلك في ٣ شباط ١٩٦٦ فقامت الحكومة باعتقال بعض الشخصيات الكردية في بغداد.

وخلال استقبال الرئيس عبدالسلام عارف لوفد المحامين في الاول من اذار ١٩٦٦ قال: "اننا لسنا دعاة حمامات دم واننا نرحب بكل مسعى خير نبيل، ولكن يجب ان يكون مفهوماً ان العراق غير مستعد للتنازل عن شبر من اراضيه". وازاف قائلاً:

(١) جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٦/١/٥.

(٢) جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/١/١٤.

(٣) جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/١/٢٠.

(٤) جريدة النهار البيروتية، ١٩٦٦/١/١٤.

"اننا لسنا من دعاة صهر القوميات وانتم تعلمون ان موضوع الشمال سياسي قبلي ان يكون عسكرياً، والاستعمار لا يريد للعراق ان يستقر"^(١) وفي الوقت نفسه دعا البزاز، في ٨ اذار، الاكراد في شمال العراق للتعاون مع الحكومة لتستجيب الى مطالبهم المشروعة وتعمل ما وسعها الجهد للقضاء على اسباب "الفتنة" ليعود الامن والسلام الى ارجاء الوطن^(٢). وقد بدأ الاكراد الذين اختلفوا مع الملا مصطفى بلجراء اتصالات مع الحكومة فوصل الى بغداد وفد من اربعة اشخاص برئاسة جلال الطالباني وهذا الامر هو الذي دفع الرئيس عبدالسلام عارف الى القول في الاول من نيسان "ان العصاة في شمال العراق قد تفرقوا شيعاً واحزاباً.. واذا شاعت ارادة الله ستزيل آخر اثار العصيان الكردي في الايام القليلة القادمة".

وبعد مصرع الرئيس عبدالسلام عارف وتولي اخيه عبدالرحمن عارف الرئاسة ادلى بتصريحات لحل القضية الكردية، سبقت الاشارة اليها، وقد دعا الملا مصطفى الرئيس الجديد الى وضع حد للحرب المستمرة منذ خمس سنين وبدأ المفاوضات للاعتراف باستقلال كردستان الذاتي ضمن الجمهورية العراقية^(٣). وادلى الرئيس عبدالرحمن عارف بتصريحات مسهبة الى مجلة روز اليوسف القاهرية اشار فيها الى ان الحكومة بذلت جهودها الايجابية البناءة، وفي اجتماع سبق ان تم في مدينة رانية يوم ٢ تموز ١٩٦٤ حضره الملا مصطفى البارزاني عرضت الحكومة مشروعاً يوضح الحقوق القومية الكردية ويتلخص في عدة نقاط:

- ١- ان الدستور المؤقت يقر الحقوق الكردية ضمن الوحدة العراقية.
- ٢- ان تفاصيل الحقوق القومية توضح نصوصها في مجلس الامة الذي ينتخبه الشعب.
- ٣- تقرر الحكومة ان تكون الدراسة باللغة الكردية حتى السنة الثالثة المتوسطة في المناطق التي يسكنها الاكراد.. وباللغة العربية لمن يرغب منهم.

(١) جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٣/٢.

(٢) المصدر نفسه، ١٩٦٦/٣/٩.

(٣) جريدة النهار البيروتية، ١٩٦٦/٣/١٣.

٤- تراعي نسبة المواطنين الاكراد في التعيين في وظائف الوزراء والمحافظين واجهزة الادارة المحلية، وفي اعداد المقبولين في الجامعات والبعثات وفي القوات المسلحة.

٥- مساواة الاكراد في كافة الحقوق والامتيازات والواجبات اسوة ببقية المواطنين.

٦- تعمير المنطقة الشمالية ورصد الاموال اللازمة واطلاق سراح جميع المعتقلين في قضايا الشمال.

وقد ايد الملا مصطفى هذا المشروع، ووقع بإمضائه على نسخة منه كما ذكر الرئيس عبدالرحمن عارف، لكنه لم يلتزم ومن معه بالاتفاق، "وعادوا الى عمليات القنص والسلب وتهديد الامنين".

وارجع عبدالرحمن عارف سبب ذلك الى اسباب شخصية بحتة وليست مسائل عامة، وقال ان زعامات المتمردين يحملها على تصرفاتها عاملان:

الاول: عشائري وما ينبع منه من حب للمشيخة والسيطرة دون رادع وهذا ما يسلكه البارزاني.

والثاني: طيش الشباب الذي تغذي فيه النزعات الانفصالية التي يتقبلها دون وعي او نضج لاستغلالهم للحصول على مكاسب فردية^(١).

بدأ البزاز بالتحرك لحل القضية الكردية بعد تأليفه لوزارته الثانية فأصدر في ٢٦ نيسان ١٩٦٦ أمراً بالغاء ابعاد اربعة من الزعماء الاكراد كانوا قد وضعوا قيد الإقامة الجبرية في كربلاء، وهم العميد المتقاعد فؤاد عارف، الوزير الاسبق، واللواء المتقاعد عبدالفتاح الشالي، عضو محكمة الشعب الملغاة، والعقيد المتقاعدين رشيد جودة وعبدالرحمن المفتي^(٢). واستقبل البزاز الرجال الاربعة واكد لهم ان الحكومة تنظر الى الجميع من عرب واكراد بعين المساواة.

وضمن ندوة الاربعة التلفزيونية يوم ١٥ حزيران كشف البزاز النقاب بأن حكومته تعمل على اعداد مشروع كامل ستذيعه في المستقبل القريب لحل قضية الاكراد في شمال العراق، وقال: "اننا قطعنا تقريباً نصف الطريق وان قسماً كبيراً من

(١) مجلة روز اليوسف القاهرة، ٢٥/٤/١٩٦٦.

(٢) جريدة الجمهورية، ٢٥/٤/١٩٦٦.

الاكرد استجاب لهذه النداءات". وأشار الى ان المشروع يقوم على اساس الاعتراف بحقوق الاكرد ومنحهم ادارة لامركزية مع الاعتراف بلغتهم وتراثهم القومي. وقال: "اننا مستعدون الى الاعتراف بالقومية الكردية وبحقوق مواطنينا الاكرد القومية كاملة غير منقوصة، اننا اخوة في هذا الوطن". و اضاف قائلاً: "ان الوضع في شمال الوطن ما لم يتم عن طريق الصفاء والتسوية المعقولة والاعتراف الكامل بالحقوق المتقابلة لا يمكن أن ينتهي نهائياً.. اذا ما علمنا ان وراء الحدود اناس لا يريدون لهذه البلاد اماناً ولا استقراراً، اناس يريدون ان يستغلوا الحرب بين الاخ واخيه، اناس قامت مصالحهم على تشتيت هذا القطر الواحد، اناس يطمحون ببعض اراضيهم وبعض ثرواته وبعض مياههم".^(١) وقد رحبت الصحافة العراقية بهذه التصريحات، ونشرت جريدة الفجر الجديد مقالاً افتتاحياً بعنوان "الاخوة العربية الكردية اقوى من المؤامرات والفتن" اشارت فيه الى ان الاخوة العربية الكردية في كل مراحل الكفاح الوطني في العراق هدفاً رئيسياً لمؤامرات المستعمرين واعداء الوطن.^(٢)

وكتبت جريدة صوت العرب مقالاً بعنوان "ارفعوا اكفكم بالدعاء" قالت فيه: "قارفوا جميعاً اكفكم نحو السماء واهتفوا بصوت واحد وبخشوع.. يا رب وفق المساعي المخلصة.. يا رب احفظ الشمال الحبيب.. استجب دعوة الملايين التواقة الى الامان والسلام. ثم اهتفوا جميعاً واكفكم متجهة الى السماء.. امين.. امين يا رب العالمين"^(٣) وقالت جريدة المنار "ان الدعوة لأحلال السرم في الشمال ليست مجرد حلم، بل هي هدف طالما بذلت الجهود لتحقيقه.. ولا يخامرنا شك بأن الحكومة ستسعى لوضع الحل السليم للمشكلة موضع التنفيذ بعد ان ادى الجيش واجبه خير اداء"^(٤). وكتبت جريدة الاخبار مقالاً بعنوان "بشائر..". قالت فيه: "عودة السلام الى ربوع الشمال الحبيب وعودة العرب والاكرد متحابين في هذا الوطن الواحد الذي

(١) جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٦/٣٠.

(٢) جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٦/٦/١٦.

(٣) جريدة صوت العرب، ١٩٦٦/٦/١٦.

(٤) جريدة المنار، ١٩٦٦/٦/١٦.

يجمعهم.. وهذه التربة التي هي تربتهم وهم قبل ذلك اخوة يجمعهم دين واحد ويجمعهم تراث واحد ومصلحة واحدة^(١).

بدأت المحادثات التمهيدية بأرسال الحكومة وفداً الى الملا مصطفى ضم شخصيتين كرديتين هما اكرم الجاف وزيد عثمان، وقد ابلغ الملا الوفد استعدادة للمحادثات فشكلت الحكومة وفداً ضم اللواء الركن شاكر محمود شكري وزير الدفاع، وضم عدداً من الشخصيات السياسية والاجتماعية، وهم حسن عبدالرحمن ومحمد صالح محمود وكاظم شبر وعلي حيدر سليمان واحسان شيرزاد ونورالدين الواعظ وابراهيم الراوي، والتقى الوفد مع الملا في منطقة كلاله وجرى حوار عن اهمية الوحدة الوطنية وتحقيق السلام في المنطقة، وانكر الملا انه انفصالي ودعا الى الاستجابة للمطالب الكردية المشروعة، وتم الاتفاق على ارسال وفد كردي الى بغداد لاستمرار التشاور. وفي ٢١ حزيران وصل حبيب محمد كريم، سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو يحمل المطالب التالية:

- ١- العفو الشامل عن الاكراد.
- ٢- تعيين الاكراد حسب نسبتهم في وظائف الدولة المدنية والعسكرية.
- ٣- اعادة المرحلين الاكراد الى اراضيهم.
- ٤- اعادة الجيش العراقي الى مقراته الاعتيادية.
- ٥- حل قضية البيشمركة ع. ريق استيعابهم في الجيش والشرطة والتعهد بتسليم الاسلحة الثقيلة.

استمرت الاتصالات بين الحكومة والملا، وفي يوم ٢٤ حزيران استقبل الرئيس عبدالرحمن عارف وفداً كردياً ضم حبيب محمد كريم وعلي عبدالله وصالح اليوسفي ونافذ جلال، وسلم الوفد رسالة من الملا مصطفى قدم فيها التعازي للرئيس بوفاة شقيقه، ودعا الملا ان يعم الصفاء والوئام بين الاخوة العرب والاكراد. وشكر الرئيس الوفد، واكد لهم ان العرب والاكراد اخوة في هذا الوطن ويتمتعون بنفس الحقوق وعلى الجميع ان يتكاتفوا ويكونوا يداً واحدة ضد المغرضين، واعلن استعداد الحكومة بتعمير واصلاح ما خربته الحرب في الشمال ليكون قبلة السواح والمصطافين. وزار الوفد البزاز في مكتبه الذي ابلغ الوفد رغبة الحكومة المخلصة

(١) جريدة الاخبار، ١٦/٦/١٩٦٦.

في ايجاد حل للمشكلة القائمة على اساس الاعتراف الكامل بالقومية الكردية في اطار من وحدة الوطن العراقي ووحدة تربته. وسلم الوفد الى البزاز رسالة من الملا مصطفى جاء فيها:

"من دواعي سروري ان يكون لي شرف الكتابة اليكم، ومما شجعني على ذلك تقديري للخطة السليمة التي تسير عليها حكومتكم الرشيدة في معالجة قضايا البلاد الاساسية.

لقد جاءت تصريحاتكم الاخيرة في الندوة التلفزيونية تعبيراً واقعياً مخلصاً عن احساس ومشاعر الشعب كافة والتي تهدف الى وضع حد حاسم للاقتتال بين الاخوة على الرغم من العراقيل والعقبات التي يحاول اهل سوء وضعها على الطريق لأحباط المجهودات النبيلة التي تبذلونها بهذا الخصوص^(١).

ولم تفصح الحكومة عما تم الاتفاق عليه، وفي مساء يوم الاربعاء ٢٩ حزيران

١٩٦٦

اذاع البزاز بيانه المنتظر، وهذا نصه:

بيان الدكتور عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء العراقي

عن سياسة حكومته في شمال العراق^(٢)

اسعد الله مساعكم وكل عام وانتم بخير، حيث ان بعد غد سيكون عيد المولد النبوي الشريف وسأكون بعيداً عن الوطن في مهام تخص الوطن فانتهاز هذه الفرصة فأقدم اليكم حيثما كنتم بالتبريك بهذه المناسبة السعيدة وبعد ايها الاخوة وايها الاخوات لعلكم تذكرون انني في ندوة الاربعاء قبل الاخيرة وعلى وجه الدقة قبل اسبوعين كنت قد تحدثت اليكم في شؤون عامة وتحدثت بصورة خاصة عن الوضع في شمال الوطن، واشرت الى اننا قد بلغنا مرحلة طيبة وصفتها في الندوة السابقة بأنها لا تقل عن نصف الطريق ويسعدني ان اقول في هذا المساء اننا قد قطعنا مراحل اخرى نستحق من اجلها ان نهنيئ انفسنا وسأتلو بعد قليل عليكم منهاجاً من

(١) جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٦/٦/٢٤.

(٢) جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٦/٣٠.

اثنتي عشرة مادة توضح سياسة الحكومة ازاء اخواننا في شمال الوطن مع مقدمة موجزة وخاتمة متوسطة الحجم ولكني اعلم علم اليقين انكم تريدونني قبل ان اتلو ما كتبت ان اتحدث اليكم.

وانا معكم ان الحديث غير المكتوب وخاصة ما صدر من القلب ينفذ الى القلب. فاسمحوا لي اذن كعادتي ان استرسل بعض الشيء فأعيد الى ذكرياتكم وان كانت الذكرى غير سارة المآسي التي قاسينا منها في عراقنا الحبيب خلال السنوات الخمس الماضية على اقل تقدير. لقد ذهب ضحية تلك المآسي الالوف وبقي الوف من الارامل واليتامى واصحاب العاهات وذهبت الملايين هدرًا ذهبت لا في الاشياء والتعمير والبنيان وانما للاقتتال بين الاخوة فكان من الطبيعي اذن ان نجد طريقنا الى حل تلك المأساة والى ان نشيع في كل ربوع الوطن الامن والدعة والسلام الذي يرجوه المواطنون حيثما كانوا ومهما اختلفت اجناسهم ومعتقداتهم وعلى ذلك فاستطيع ان اقول باننا احرا بأن نهنيئ انفسنا حي نستطيع ان ننهي تلك المشكلة ونعيد لتلك الربوع الجميلة نضارتها ونعيد للمواطنين كافة امنهم واستقرارهم واحسب ان اول الذين يجب ان يهنؤا هم افراد جيشنا الباسل من قادة وضباط ومراتب وجنود لقد ابلوا بلاء حسناً وتحملوا العبء الكبير فاذا ما طلب اليهم بعد اليوم ان يقوموا بالجهد الاكبر جهاد التعمير والانشاء واحلال الامن والسلام واشاعة الطمأنينة وتوزيع العدل والقيام بكل ما يتطلبه الواجب لتحقيق وحدة الوطن فتلک مهمة جدیره بأن يهنؤا من اجلها فاليهم اذن قبل غيرهم ازف التهنة والتبريك ولكني لن انسى ملايين من ورائهم من امهات واباء وزوجات واخوة واخوات الذين يتطلعون الى اليوم السعيد الذي يعود به اولئك الابطال الى بيوتهم ليستمتعوا كما يستمتع المواطنون بحياة اعتيادية ولينصرفوا بعد ذلك الى ما يجب ان ينصرف الجنود الاشاوس وجنودنا اشاوس شجعان لينصرفوا الى الاعداد الى المرحلة الكبرى في بنیان جيشنا وتحضيره لمعركتنا الكبرى حينما ينادي المنادي لاسترجاع الوطن السليب. فالتهنة للجيش اولا كما قلت وللملايين العديدة من مواطنينا حينما نزف اليهم بشرى ان الوضع غير الطبيعي سوف ينتهي وهو في طريق الانتهاء في تلك البقاع العزيزة علينا من وطننا الحبيب.

ان المواد التي سأتلوها واضحة كل الوضوح ولكنني اعلم عن يقين بأن فريقاً من الناس لن يفهموها على وجهها الصحيح فمن الخير اذن ان اتبسط في توضيح بعض

معالمها قبل تلاوتها. سيقول قائل فقد قال البعض هذا وارجو ان لا يقولوه بعد اليوم حينما يستمعوا الى البيان بنصه الكامل ان هناك استسلاماً واود ان اؤكد لهم مخلصاً بأن هذا اللفظ غير وارد اصلاً، لاننا لا نتحارب مع عدو فالاكراذ اخواننا ومواطنوننا واننا لم نستسلم وانما نرجع الى ما امر الله به، ان نرجع الى السلم فبان جنحوا للسلم فاجنح لها، فحينما يظهر اخواننا ومواطنوننا رغبة صادقة واننا لا اشك في صدق رغبتهم يجب علينا من جانبنا ان نستجيب لان العنف ليس غاية وانما هو وسيلة لغاية، الغاية الاساسية هي الحفاظ على وحدة هذا الوطن والحفاظ على كرامته واشاعة العدل بين مواطنيه كافة وهذا سيتحقق كله دونما تفريط بحق أحد او جهة ولذلك فهذه الدعوات الخضوع او الاستسلام او التساهل او ما شاكل ذلك غير واردة اصلاً على اني لا اكره لفظة تساهل لان التساهل من شيمة الكريم وخاصة اذا كان التساهل مع الاخ وابن العم والقريب فنحن نسلم بالواقع ونسلم بالمعقول ونسلم بكل مطلب شرعي من دونما تعنت ولا اصرار على الالفاظ والصيغ ودونما اتهام للاخرين والتشكيك بهم ليس في ذلك ضير لانك لا تستطيع ان توجد البيئة الصالحة لنجاح هذه المهمة الشاقة العظيمة الا اذا اشعنا الطمأنينة واشعنا الامن واشعنا روح الثقة بين المواطنين فالتسامح في محله خدمة لمصلحة الوطن وخاصة كما قلت قبل قليل اذا كان ذلك في سبيل الحفاظ على وحدة الوطن وفي سبيل اقامة حياة فاضلة للمواطنين كافة.

ونقطة اخرى اود ان اؤكد عليها وهي واضحة كل الوضوح من البيان الذي سأتلوه ليس هناك انفصال ولا ما يشبه الانفصال ولا ما يمهّد الى الانفصال واود ان اقول لكم وانا واثق ان الذي روى لي القصة التالية كان مخلصاً في روايته ومن رويت عنه القصة كان مخلصاً تعبيره قال احد زعماء الاكراذ المهمين لسو فرضت علينا سياسة الانفصال لحاربنا من اجل الوحدة فنحن لا نريد انفصلاً فعلاً اذن نشيع الفاظاً وتعابير لم يطالب بها احد وهو راغب او هم على الاصح راغبون بالعيش مواطنين ككل المواطنين اذا ما حفظت حقوقهم وكرامتهم وقوميتهم. قد يقول قائل وقد قالها فريق من مواطنينا غفر الله لهم من المتشددین المتمزتين قالوا ان الاعتراف بالقوميات والقومية الكردية على وجه التخصيص مخالفاً للدين؟ وانا اتساءل لماذا يكون الاعتراف بالقومية مخالفاً للدين؟ او لم يقل سبحانه وتعالى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم. الم يجعلنا شعوباً وقبائل

وامماً اختلفت الواننا والسنتنا ولكننا لا نتفاضل لاختلاف السنتنا والواننا وعناصرنا وانما نتفاوت بالفضل والخير الذي نقدمه للانسانية.

فالاعتراف بالقومية ما دامت غير استعلائية وليس هناك قومية استعلائية لا القومية العربية التي نعزّز بها وندعو اليها ولا القومية الكردية التي يطالب بها اخواننا الاكراد قومية عدوانية او عنصرية ولكن الله خلقنا عرباً واكراداً وخلق شعوباً وامماً اخرى فمن الخير لنا ان نعترف بالواقع وان يحترم بعضنا بعضاً وان نسعى في هذه الديار في هذا الوطن الواحد لنعمره كما خلقنا الله في هذه الدنيا واستخلفنا لنعمرها لا لان نتحارب وان نتفاخر باجناس وعناصر واصول وكلنا من آدم وادم من تراب. ان اكرمكم عند الله اتقاكم. بهذه الروح المتسامية لا يمكن ان تكون القومية والاعتراف بالقوميات مدعاة انشقاق او مدعاة اختلاف او مدعاة ابتعاد عن روح الاسلام السامية التي نعزّز بها ونعتقد انها تؤلف بيننا وبين اخواننا الاكراد وغير الاكراد من الشعوب والامم العديدة الاخرى. فالذين يشيعون مثل هذه الافكار انما يتصورون ان الدعوات القومية يراد بها استعلاء عنصرياً وابتعاداً عن روح الاسلام السامية وانا اقولها وقد قلتها من قبل في مؤلفاتي وفي خطبي ومحاضراتي بأن القومية العربية وكذلك القومية الكردية كما افهمها ليست عنصرية وليست استعلائية وانما هي نزعة في جوهرها انسانية نزعة غيرية حين يكون الانسان انانياً يعني بنفسه وحينما يكون غيرنا يفكر بالذين تجمعهم وايامهم جوامع من لغة وثقافة وحضارة ومصالح فالاهتمام ببني قومه فضيلة وليست رذيلة وعلى هذا اقولها بل شفتي دونما تردد وعلى الرغم من الانتقاد الذي يوجهه بعض اخواننا ان الاعتراف بالقومية الكردية وحقوق الاكراد ليس مطلباً عادلاً فقط بل هو بهذا المعنى انساني بل هو بهذا المعنى عامل مهم لتحقيق وحدة شعبنا ونحن احوج ما نكون لهذه الوحدة.

لا اريد ان اخرج في ندوتي هذا اليوم عن اطار هذا الموضوع الحيوي الذي اشغلنا طويلاً، اشغل المسؤولين على كل المستويات من السيد رئيس الجمهورية الذي بذل قصارى جهده لنصل الى الحل المقبول من كل الاطراف المعنية ومن الوزارة ككل ومنى كرئيس للوزارة ومن عشرات من اخواننا من كبار الموظفين ومن المواطنين الذين لم يكونوا مسؤولين ولكنهم قدموا جهداً مشكوراً ومن حقهم علي ولا احسب انهم يطالبونني بذكر اسمائهم فقد عملوا ذلك في سبيل الوطن اقول من حقهم علي ان اشيد بجهدهم المخلص وان اشكرهم نيابة عن الشعب كله لما قاموا به من جليل

الاعمال في خلق البيئة المناسبة وما لقي البعض منهم من عناء السفر لتحقيق الالتقاءات وانا اعترف لكم ان التقاءات قد حدثت واتصالات واجتماعات ومشاورات ولكن شيئاً واحداً لم يحدث ما كنا نتفاوض بالمعنى القانوني الدقيق لاننا كنا اخوة نتكلم في اطار من وحدة وطن وكنا من حيث الجوهر وفي الغايات البعيدة كلنا نسعى للهدف الواحد واود مرة ثانية ان اشكر اولئك الجنود المجهولين الذين قاموا بتلك المساعي الحميدة وساعدونا للوصول الى الغاية التي توصلنا اليها والتي بلورناها في المنهاج المكون من اثنتي عشرة مادة والذي سأتلوه بعد قليل.

والنقطة الاخرى التي قد تثير بعض الشكوك، يتساءل البعض وما هي الضمانات؟ جرت من قبل محاولات ولكن الامر لم يتبلور ونعلم ذلك جيداً ولكني اعتقد مخلصاً بأننا في هذه المرة وسلاحنا الاول اخلاصنا ورغبتنا الصادقة من جانبنا ان ننهي المشكلة بصورة جذرية اقول اتنا في هذه المرة نعتقد بأننا سنوفق بأذن الله وتسديده لوضع ستار كثيف على الماضي ومآسيه وهناك عوامل شتى تدعوني الى هذا التفاؤل ولست في معرض تحليلها ولكن شيئاً واحداً اود ان اقله هو ان خلق جو من الثقة والتحدث الى الناس بلغة المعقول وبلغة المنطق دونما تحامل ودونما اتهامات ومحاولة ادراك مشاكل الغير ادراكاً صميمياً مخلصاً عنصر مهم في الوصول الى النتائج الحسنة التي وصلنا اليها اقول هذا تمهيداً لما سأتلوه والله اسأل كما سأكرر هذه الدعوة ثانية ان يحقق الامال الجسام التي ينتظرها هذا الشعب وتنتظرها الامة وتنتظرها كثير من الشعوب الصديقة لوضع حد نهائي للمأساة التي بقيت تنزف الدم الكثير ولا بد لنا من وقت طويل حتى نستطيع ان نواسي الجروح وان نضمدها ولا بد لنا من طاقات هائلة حتى نستطيع ان نفتح صفحة جديدة صفحة كريمة للمواطنين كافة.

ان هذه الحكومة رغبة منها في وضع حد للوضع غير الطبيعي في انحاء من شمال الوطن وسيراً وراء ما جاء في الفقرة الرابعة من كتاب التكليف عند تشكيل الوزارة في الحفاظ على وحدة التربة العراقية وتحقيق الوحدة الوطنية وتأكيداً للروابط الوثيقة القائمة فعلاً بين العرب والاكرد والتي تدعوها للعمل الحثيث المخلص لخير وطنهما المشترك تعلن المنهاج التالي وتؤكد عزمها القاطع على الالتزام به وتطبيقه نصاً وروحاً بأسرع وقت مستطاع.

أولاً: قد اعترفت الحكومة بالقومية الكردية بشكل قاطع في الدستور المؤقت عند تعديله وهي مستعدة لتأكيد هذا المعنى وزيادته جلاء في الدستور الدائم بحيث يصبح من الواضح اقرار القومية الكردية وحقوق الاكراد القومية ضمن الوطن العراقي الواحد الذي يضم قوميتين رئيسيتين هما العرب والاكرد وبحيث يتمتع العرب والاكرد بحقوق وواجبات متساوية.

ثانياً: والحكومة على استعداد لاعطاء هذه الحقيقة وجودها الفعلي في قانون المحافظات - الذي هو في طريقه الى التشريع - على اساس من اللامركزية بأن يكون لكل لواء ولكل قضاء ولكل ناحية شخصية معنوية معترف بها. ولكل من هذه الوحدات الادارية مجالسها المنتخبة وسلطاتها الواسعة في الشؤون الخاصة بها بما في ذلك امور التربية والتعليم والصحة وكل ما له صلة بالشؤون المحلية والبلدية حسبما فصله القانون المذكور.

كما ان القانون المذكور يمكن من اجراء التعديل في حدود الوحدات الادارية كما يمكن من انشاء وحدات ادارية جديدة عند الضرورة ومقتضيات المصلحة العامة.

ثالثاً: وطبيعي ان الحكومة تعترف باللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي تكون غالبية سكانها اكرادا. وتكون لغة التعليم - مع العربية - في الحدود التي يقرها القانون وتحددها المجالس المحلية.

رابعاً: ان هذه الحكومة عازمة على اجراء الانتخابات النيابية في الحدود الزمنية التي نص عليها الدستور المؤقت وحددها المنهاج الوزاري بشكل صريح. وسيمثل الاكراد في المجلس الوطني القادم بالعدد الذي يتناسب مع مجموع السكان الكلي. وبالطريقة التي يفصلها قانون الانتخابات.

خامساً: وطبيعي ان يشارك الاكراد اخواتهم العرب في كافة الوظائف العامة بنسبة سكانهم بما في ذلك الوزارات والوظائف الادارية العامة والقضائية والدبلوماسية والعسكرية دون الاخلال بمبدأ الكفاءة.

سادساً: وسيكون هناك عدد من طلاب البعثات والزمالك والمنح الدراسية في مختلف الفروع وعلى شتى المستويات من الاكراد يرسلون للتخصص في خارج البلاد دون الاخلال الكلي بالكفاءة وحاجة القطر.

كما ستزيد جامعة بغداد من اهتمامها بدراسة اللغة الكردية وادابها وتراثها الفكري والحضاري وتسعى الجامعة لفتح فرع لها في الشمال عند توافر الامكانيات.

سابعا: سيصبح من طبيعة الاشياء ان يكون - الموظفون المحليون - في الالوية والاقضية والنواحي الكردية من الاكراد ما توفر العدد المطلوب منهم. ولن يصار الى غيرهم الا بمقدار ما تقتضيه مصلحة تلك المناطق ذاتها.

ثامنا: سيرافق الحياة النيابية انشاء بعض التنظيمات السياسية وتمكين الصحافة من التعبير عن رغبات الشعب وستسمح الحكومة للاكراد بذلك في الحدود التي يرسمها القانون وستكون الصحافة السياسية والادبية في المناطق الكردية باللغة الكردية او اللغة العربية او بهما معاً حسب طلب ذوي العلاقة.

تاسعا: - عندما تنتهي اعمال العنف يصدر العفو العام عن كافة الذين ساهموا في اعمال العنف في الشمال او كانت لهم صلة بها بما فيهم جميع من صدرت بحقهم احكام بسبب الاعمال المذكورة او صلتهم بها او احتجزت حرياتهم.

ب - يعود جميع الموظفين والمستخدمين من الاكراد المفصولين الى اعمالهم السابقة كما يؤمن الملاك اللازم لهم ويلاحظ انصافهم.

ج - تسعى الحكومة لاعادة جميع العمال الاكراد المفصولين الى اعمالهم السابقة بكل طاقاتها.

عاشرا: على منتسبي القوات المسلحة البدء في العودة الى وحداتهم فور صدور هذا البيان على ان يتم ذلك كله خلال مدة اقصاها - شهران - وسيعامل العائدون بالرفق ويصدر العفو عنهم.

أ- فمن كان منتسباً الى الجيش عليه ان يعود الى الجيش بسلاحه.

ب - ومن كان منتسباً الى الشرطة عليه ان يعود الى الشرطة بسلاحه.

ج - اما الآخرون ممن حملوا السلاح فيعتبرون هيئة تابعة الى الحكومة التي عليها ان تعمل على عودتهم الى الحياة الطبيعية. والى ان يتم ذلك فالحكومة مسؤولة عن اعاشتهم. وعلى كل من يتم تحوله منهم الى الحياة الطبيعية اعطاء كافة معداتهم واسلحتهم واعتدتهم وتجهيزاتهم الى الحكومة ويجري ذلك كله حسب خطة مدروسة من جميع ذوي العلاقة.

د - وطبيعي ان يعود الفرسان الى اماكنهم بعد احلال الامن ويجري استعادة الاسلحة منهم حسب خطة مدروسة.

احد عشر: وغني عن القول ان الاموال التي تبذل اليوم في مقاومة العنف وكذلك الاموال التي تصرف فيما لا طائل تحته ستصرف في اعمار الشمال وستؤلف

هيئة خاصة لاعمار المنطقة الكردية من العراق تخصص لها المبالغ اللازمة المناسبة من الخطة الاقتصادية للقيام بالتعمير والنهوض بالمشاريع الانمائية في المنطقة وترتبط بوزير مسؤول يناط بوزارته ادارة مصايف الشمال وشؤون الغابات والتبوع في الشمال كما يشرف على تنسيق الشؤون الخاصة بالوحدات الادارية التي يكون غالبية سكانها من الاكراد مما هو من صميم القومية الكردية كالعناية بالثقافة الكردية ومناهج التعليم باللغة الكردية.

وستحاول الحكومة بكل طاقاتها تعويض كل، المتضررين تعويضاً عادلاً يمكنهم من العودة الى حياة منتجة تابعة للاسهام في النهوض في اقتصاديات البلاد وازدهارها والعيش بأمن وسلام.

كما ان الحكومة لاعتبارات وطنية وانسانية ستعنى بكل الارامل واليتامى وذوي العاهات الذين كانوا من ضحايا اعمال العنف في شمال الوطن، وستتشى بالتعاون مع الهيئات المختصة الملاجئ ومعاهد التأهيل اللازمة بأسرع وقت مستطاع.

ثاني عشر: تسعى الحكومة في توطين كل الافراد والجماعات الذين نزحوا او هجروا من مناطقهم وسيكون الاصل في هذا العودة الى الوضع الطبيعي القديم مع العلم بأن ما سيكون لازماً للدولة السيطرة عليه فيما بعد للمنفعة العامة يجب ان يقرن حسب احكام القانون بتعويض سريع عادل.

وليكن معلوماً لمواطنينا الكرام جميعاً من اقصى شمال الوطن الى اقصى جنوبه ان الحكومة - والحكومة وحدها - هي المسؤولة عن امن البلاد الداخلي والخارجي. وان لها من جيشها الشجاع وقواتها المسلحة النظامية المخلصة ما يمكنها من اداء واجبها المقدس هذا. وانها عازمة على اعادة الحياة المدنية الهادئة لاحياء الوطن العزيز كافة كما انها راغبة باخلاص وتقدير تام لتبعاتها في اشاعة العدل وسيادة القانون بروح المساواة التامة بين المواطنين جميعاً دونما تمايز. والمرجو بعد ذلك من المواطنين من ابناء الوطن عامة ومن اخواننا الاكراد خاصة ان يعينوها باخلاص على اداء واجبها الخطير هذا. وهي تعلم عن يقين بأن اعلان هذا المنهاج اليوم مهما سمت المبادئ التي جاء بها ليس اكثر من بداية البداية وان نجاحه التام يتوقف - بالدرجة الاولى على تعاون المواطنين الصادق وهذا التعاون لا يمكن ان يتم على الوجه الامثل الا حين تشيع روح الود ويسود مبدأ الاخلاص التام بين المواطنين كافة وبينهم وبين حكومتهم. واتي لانتهاز هذه الفرصة السعيدة فأهيب باخواتي المواطنين

من رسميين وغير رسميين من عسكريين ومدنيين من عشائريين وسكان مدن وقرى ممن كانوا يحملون السلاح الى الامس القريب او ممن اثروا السكنى ممن كانوا يقاومون الحكومة او يؤيدونها اهيب بهم جميعاً بأن يدركوا ان الوقت قد حان لان نصبح من جديد اخوة في هذا الوطن متحابين ولما سي الماضي ناسين ولخير يومه وغده بجد عاملين ومن اجل رفايته واستقراره وتقدمه ووحدته متفانين. اهيب بهم جميعاً لكي يعقدوا العزم الاكيد على ان نحيا حياة حرة كريمة اخوة سواء في كل الحقوق والواجبات مستقبليين الذكرى الثامنة لثورة الرابع عشر من تموز في هذا العام بروح جديدة لنحقق الغاية المثلى التي قامت من اجلها تلك الثورة واعني بها تحقيق حياة افضل للمواطنين كافة والسير بالبلاد قدماً الى مرآي الفلاح.

ولنرجو بعد ذلك ان يكون مناهجنا هذا اسهاماً جدياً للأسراع في اقامة حياة نيابية تمهد لوضع الدستور الدائم وتشبيد صرح مجتمع العدالة والكفاية والاستقرار. وانى لعل يقين من ان نجاحنا في تحقيق وحدة هذا الوطن – وحدة قائمة على الاعتراف الكامل بالحقوق القومية لمواطنيه – سيفتح صفحات جديدة امام العراقيين كافة وتمهد افضل تمهيد لان نعيش في وطننا الواحد بأمن واستقرار ولفتح صفحات جديدة لكل الذين يحبون عراقهم العزيز ويودون مخلصين ان يعيشوا فيه امنين متعاونين راغبين باخلاص ان يسدلوا ستاراً على الماضي ومآسيه ويفتحوا صفحات نيرة تبشر بغد مشرق وحياة عزيزة سعيدة.

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون.

هذه اخواني وأخواتي مواطني الكرام سياستنا ازاء اخواننا ومواطنينا في شمال الوطن العزيز ولولا خشية ان اتهم بالتفاؤل الزائد لقلت لكم بأن هناك تباشير واسعة في الافق ستسمعونها وستسمعونها من السنة ذوي العلاقة انفسهم. اقول لولا ذلك لقلت لكم بأن هناك دلائل قاطعة على الامر سائر في وطننا الى ما نحب وان الاخوة الشجعان وان اختلفت جبهاتهم سيعودون اليوم وبعد اليوم ابناء وطن واحد متحابين متجاوبين عاملين في سبيل وحدة هذا الوطن وسعادة بنيه.

اقول لكم ايها المواطنون اتنا مؤمنون بأذن الله وتسديده وتيسيره وهديه مقبلون على عهد زاهر يبشر بأن المآسي وعهدها قد ولى وولى الى غير ما رجعة واتكم كما قلت تستمعون في مساء هذا اليوم وغداً التأيد من كل الذين يعينهم الامر ممّن عملوا واطهروا رغبة مخلصه في التعاون وممن لهم شأنهم وممن رضوا وادركوا

ان الوقت قد حان كما قلت من قبل لان نضع ستارا كثيفا على الماضي وآسيه ولو كان لابد لي ان اضيف شيئا اقول ان الافتخار بهذا لن يكون لي. انه للوطن كله. انه لكل المخلصين الذين عملوا. واذا فشلت هذه السياسة لا سمح الله فسأتحمل واتحمل وحدي مغبتها وعذري في ذلك ان مثلي مثل المجتهد اذا اصاب له حسنتان، حسنة الاجتهاد وحسنة الاصابة، وان اخطأ فله حسنة الاجتهاد، ولكن يقيني بالله عظيم وان خلوص النية والارادة الطيبة التي اصدر عنها ويصدر عنها زملائي وتصدر عنها الحكومة كفيلة بأن يتجاوب معها المخلصون جميعاً واننا سنحقق ما نريد واننا سنسير بعد ذلك قدماً لفتح آفاق جديدة للمواطنين كافة ونعيد الاستقرار والامن ونحقق المعنى الادق للثورية التي تعني الرفاه والتقدم والحرية والكرامة للمواطنين جميعاً ومرة اخرى ارفع يدي الى السماء وارجو الله مخلصاً ان يعيننا على اداء هذه الرسالة الكبرى وان يوفقنا وان يسدد خطانا وان يلهمنا الحكمة ومن يؤتي الحكمة فقد اوتي خيراً كثيراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد انتهاء البزاز من القاء بيانه تلا حبيب عبدالرحيم رحماتي، الممثل الشخصي للملا مصطفى نص برقية التأييد التي ارسلها الملا الى الحكومة العراقية. وقررت الحكومة العراقية تشكيل لجنة دائمة تضم ممثلين من الاكراد والحكومة للعمل على اعادة الاوضاع الى حالتها الطبيعية في شمال العراق. وفي الوقت نفسه اشارت الانباء الصحفية الى ان جموعاً عديدة من الاكراد بدأت تتدفق على المخافر العراقية في المدن والقرى الشمالية لتسليم اسلحتها، وسمحت الحكومة لمراسلي الصحف ووكالات الانباء العربية والاجنبية لزيارة المنطقة^(١).

وقام اللواء الركن شاكر محمود شكري، وزير الدفاع، بزيارة الى المنطقة الشمالية، فوصل اربيل في ١١ تموز والقى كلمة في المواطنين اشار فيها الى ان الحكومة استهدفت من سياستها المعلنة في بيان رئيس الوزراء انتهاء اقتتال الاخوة وحل المشكلة، التي كانت مستعصية وتوجيه الجهود والاموال لاعمار وانهاش العراق كافة وليس المنطقة الشمالية فقط، واعلن بأن الحكومة قد باشرت فعلاً بتشكيل اللجان الرئيسية والفرعية للإشراف على تطبيق هذه السياسة^(٢). وقرر مجلس

(١) جريدة العرب، ١٩٦٦/٧/٤.

(٢) المصدر نفسه، ١٩٦٦/٧/١٢.

الوزراء تخصيص مبلغ خمسة ملايين دينار كخطوة أولى لتعمير المنطقة الشمالية^(١). وبدأت الحكومة بدراسة احتياجات المنطقة، من المشاريع العمرانية والصحية والثقافية وغير ذلك^(٢).

وطبقاً لما ورد في بيان ٢٩ حزيران اصدرت الحكومة العراقية قانون العفو العام عن القائمين بحوادث الشمال، وذلك في ٢٨ تموز ١٩٦٦ وهذا نصه:

نص قانون العفو العام عن القائمين بحوادث الشمال في العراق^(٣)

بأسم الشعب،

رئاسة الجمهورية،

استناداً الى احكام المادة - ٤٤ - من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء وبموافقة مجلس الوزراء صدر القانون الاتي:

١- يعفى عفواً عاماً جميع الاشخاص من الجرائم المرتكبة بسبب حوادث الشمال من تاريخ ١٠/٩/٦١ الى تاريخ ١/٧/١٩٦٦ سواء من قام بها او اشترك او ساعد او حرض او سهل القيام باي عمل اثناءها او كون اتفاقاً جنائياً او بث روح الشقاق والتمرد ومن جميع الجرائم الاخرى مما لها مساس بالحوادث المذكورة المنصوص عليها في القوانين والتعويض المدني عن اموال الحكومة الناشئ عن الجرائم المذكورة.

٢- يعفى عفواً عاماً المحكومون من قبل المحاكم المدنية والمجالس العرفية والمحاكم العسكرية ومحاكم امن الدولة والخاصة والمعاقبون بالعقوبات الانضباطية والتأديبية والعقوبات المسلكية الاخرى المشمولون بحكم الفقرة - ١ - من هذه المادة من جميع الاحكام والقرارات الصادرة بحقهم وتعتبر ملغاة. ويشمل الاعفاء العقوبات الاصلية والتبعية والتعويض المحكوم به للحكومة سواء اكتسبت تلك الاحكام والقرارات الدرجة القطعية او لم تكتسبها. ولا يجوز لمن شملهم هذا الاعفاء من موظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها وجميع منتسبي القوات المسلحة الذين

(١) المصدر نفسه، ١٣/٧/١٩٦٦.

(٢) جريدة الجمهورية، ٢٠/٧/١٩٦٦.

(٣) جريدة الجمهورية، ٢٩/٧/١٩٦٦.

انتهت خدمتهم بأي شكل كان خلال الفترة وبسبب الحوادث المذكورة تقاضى رواتبهم ولا يصرف لهم ما يستحقونه من الحقوق التقاعدية او الاستحقاق في الضمان الاجتماعي او صناديق الاحتياط او اية مكافآت أخرى الا من تاريخ تسليم انفسهم للسلطات الحكومية.

٢- لا يمنع العفو من اتخاذ الاجراءات القانونية بشأن الاسلحة والاعتدة والتجهيزات بحق الاشخاص الذين لم يسلموا ما بحيازتهم منها عيناً او قيمة ولا تتخذ الاجراءات القانونية عن فقدهم الملابس.

المادة الثانية:

١- يكون البت في شمول المتهمين بأحكام هذا القانون من غير المحكوم عليهم من اختصاص حكام التحقيق حسب اختصاصهم ان لم تكن القضايا محالة على المحاكم ومن اختصاص المحاكم المحالة اليها تلك القضايا ان كانت هذه القضايا قد احيلت عليها ولم يصدر حكم نهائي بعد ويكون قرار حاكم التحقيق والمحكمة المذكورة قابلاً لطرق الطعن القانونية حسب احكام القوانين.

٢ - يتبع في قضايا المحكومين والمشمولين بأحكام هذا القانون ما يلي:
أ- تشكل بقرار من وزير العدل هيئة تدقيق او اكثر من ثلاثة حكام من الصنف الاول او الثاني من صنوف الحكام.

ب - تنعقد هذه الهيئة برئاسة اقدم الحكام وتختص بتدقيق ما يحيله اليها المدعي العام من تلقاء نفسه او بناء على طلب المحكوم عليه في القضايا المحكوم فيها من قبل المجالس العرفية او المحاكم العسكرية او محكمة امن الدولة او الخاصة خلال الفترة من ١٠-٩-٦١ لغاية نفاذ هذا القانون.

٣- على الهيئة اذا تبين لها ان القضية مشمولة بأحكام هذا القانون ان تصدر قرارها بذلك وتقرر اطلاق سراح المحكوم عليه من السجن حالاً ان لم يكن موقوفاً او مسجوناً عن قضية اخرى او تقرر عدم شمول القضية بأحكام هذا القانون.

٤- تصدر الهيئة قراراتها بالاكثرية وتنفذ بعد اكتسابها الدرجة القطعية.
٥- لكل من المدعي العام او المحكوم عليه الطعن في قرار الهيئة بطريق التمييز لدى محكمة التمييز خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ بالقرار.

٦- لا يجوز لذوي العلاقة او المدعي العام تقديم أي طلب الى الهيئة او احالة اية قضية اليها بعد مضي ثلاثة اشهر من تنفيذ هذا القانون وعلى الهيئة ان تنتهي من

تدقيق كافة القضايا المحالة اليها خلال ستة اشهر من تاريخ نفاذه ولرئيس الوزراء تمديد أي من المدين المذكورتين اذا رأى ضرورة لذلك او بناء على اقتراح وزير العدل.

المادة الثالثة:

لا يعمل بالنصوص التي تتعارض صراحة او دلالة مع احكام هذا القانون.

المادة الرابعة:

يلغى قانون العفو العام عن القائمين بحركة التمرد في الشمال رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ من ١٠-١-١٩٦١ الى ١٠-٢-١٩٦٤ وتعديلاته وتبقى القرارات والاحكام الصادرة وبموجب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ نافذة الا ما تعارض منها مع احكام هذا القانون.

المادة الخامسة:

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويطبق بحق الذين يستجيبون لبيان الحكومة الصادر في ٢٩-٦-٦٦ خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة العاشرة من البيان المذكور.

المادة السادسة:

على الوزراء تنفيذ هذا القانون.
كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٨٦. المصادف لليوم الثامن والعشرين من شهر تموز لسنة ١٩٦٦.

الاسباب الموجبة:

تنفيذا لمنهاج الحكومة من انتهاء الحوادث التي وقعت شمال الوطن وازالة الآثار التي ترتبت عليها، ورغبة في اعادة الامور الى وضعها الطبيعي فقد وجد من الضروري اعفاء من قام او ساهم بأي عمل من الاعمال التي لها علاقة بتلك الحوادث عفوا عاما وكذلك الاعفاء من العقوبات الانضباطية والتأديبية ولتأمين الاغراض المذكورة. فقد شرع هذا القانون.

وقد اوردت صحيفة الجمهورية اول حديث صحفي للملا مصطفى البارزاني مع وكالة الانباء العراقية بعد وقف القتال في الشمال هذا نصه: ^(١)

^(١) جريدة الجمهورية، ١٢/٧/١٩٦٩.

يقول مندوب الوكالة الذي أجرى المقابلة الصحفية مع الملا مصطفى البارزاني ان البارزاني تحدث في مستهل المقابلة طويلاً عن بدء حركته وكيف استمرت المحاولات التي جرت لانهائها وتحدث عن خلافه مع بعض اعوانه. وقال لي من العار على العرب والاكرد معاً ان يتقاتلا هذه الفترة الطويلة رغم روابط العقيدة والمصالح المشتركة والعيش الطويل على تربة واحدة يدين لها الجميع بالولاء والاخلاص. قلت له ولكنك دعوت الى الانفصال، اجاب انه لم ولن يدعو لذلك وان هذه تهممة الصقها بنا من لم يكن يرغب في السلام ومن له منافع في استمرار القتال وقد اكدت ذلك للمسؤولين في كافة الفترات.

قلت اذا كان ذلك صحيحاً فما الذي اخر الوصول الى اتفاق! قال ان القائمين على الامور آنذاك كانت تنقصهم الثقة ولم يكونوا يتصرفون وفق فهم واقعي لمشاكل البلاد ككل ومشكلة الشمال بالذات كما انهم تأثروا بالشعارات اكثر من تفهمهم لواقع البلد.

قلت وهل تعتقد ان الحكومة الحالية قد انتبهت الى اخطاء السابق وهل ان منهاجها الذي اعلن مؤخراً قد حقق الاغراض التي قامت حركتكم من اجلها؟ اجاب اننا لمسنا من الحكومة فهما واقعي لمشاكل البلد. ولمسنا كذلك نية صادقة لانهاء مشكلة الشمال. وقال ان ثقتنا بالله كبيرة واننا نزن الامور على ضوء تجاربنا السابقة. واسترسل ليقول ان الاتفاقات لا قيمة لها اذا بقيت حبراً على ورق المهم ان تترجم الى عمل. وقال اذا طبق هذا المنهاج بشكل كامل فإنه يحقق ما قامت من اجله حركتنا. ان رائدنا الاول هو حقن الدماء واعادة الصفاء والونام والامن في ربوع المنطقة.

قلت ان ظروف القتال قد ولدت ثارات بينكم وبين العشائر الكردية فكيف سيتسنى اعادة الامن والسلام بشكل كامل في المنطقة؟ اجاب هناك عقل وتدبير والاصل هو الفهم الواعي والشعور بالمسؤولية ان الثارات لم تخلق من جانبنا. وامر القضاء عليها موكل بالدرجة الاولى الى الحكومة. ان تطبيق مبدأ سيادة القانون بشكل قوي ملموس واليقظة تجاه من يريد ان يحرك احداً ضد الاخر كفيل بالقضاء على هذه الثارات.

ان المخربين لا يطيب لهم انتهاء القتال فهم يعملون على تهيئة الاسباب. له فيجب ان نكون حذرين يقظين تجاه ذلك.

وتحدث البارزاني عن اعمار الشمال فقال ان اثار التخريب واضحة وان الواجب يدعو الى الاسراع بأعمار المنطقة. ان الشمال جميل ورائع وحرام ان لا نستفيد من ذلك.

قلت هل لديك مقترحات للاسراع باعادة اعمار المنطقة. قال ليس لدي مقترحات معينة ولكن يجب ان يوكل الامر الى ايد امينة نزيهة تشعر بالمسؤولية وتقدرها ويكون رائدها الخدمة الصادقة لا المنفعة الخاصة.

واردت ان اتعرف الى اراء البارزاني تجاه كثير من القضايا المطروحة في العراق وفي كثير من الاقطار العربية ودول العالم فقلت له ان الاتجاه في كثير من الدول ينحو نحو الاشتراكية فيكيف تنظرون لهذا الموضوع كمبدأ اقتصادي يحقق العدل وتكافؤ الفرص امام المواطنين وقد اجاب ان امر ذلك موكل الى الشعب واننا نرتضي ما يرتضيه دائماً واذا ارتضى الشعب الاشتراكية في أي قالب نتخذها فأتنا سنكون بجانبها.

قلت للبارزاني ما رأيكم في الاتحاد الاشتراكي العربي وكيف سيوفق بين هذا التنظيم وتنظيمكم السياسي. قال ان موضوع التنظيمات السياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة الديمقراطية اننا نطمح في اقامة حياة ديمقراطية كاملة وبحكم برلماني يمثل فيه الشعب بقومياته وفناته. وقال ان الحياة الديمقراطية هي اسلم نظام للعراق. واسترسل البارزاني في الحديث في هذا الموضوع فقال اننا نؤمن ايماناً مطلقاً بالشعب وان الشعب يريد اماناً ويريد سلاماً وعملاً. لقد شبعنا من الكلام والشعارات وينقصنا العمل.

اننا جميعاً عرباً واکراداً مخلصون لهذا البلد ولا نسعى الا الى خيره وما يؤكد في صفوف ابنائه من قيم خيرة تهدف الى الاخوة والمودة والصداقة والعدالة. قلت للبارزاني ما هو موقفكم من الدعوة للوحدة العربية اجاب ان الوحدة العربية لا تتعارض اطلاقاً ومصالح الاكراد.

وتطرق الحديث الى المؤامرة الاخيرة ووصفها البارزاني بأنها ليست سوى لعب اطفال وانها تنافي العقل والمنطق وقال ان القائمين بها لم يكن رائدهم سوى الحكم فاستعملوا الدبابة. ارادوا الكرسي فاستغلوا الشعارات. انها حركة بدون هدف سوى الحكم.

موقف القوى السياسية من بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦

قوبل بيان ٢٩ حزيران بالتأييد من قبل القوى القومية، الموصوفة بالناصرية، ولاسيما بعد ان اعرب الرئيس جمال عبدالناصر في خطاب القاہ بمناسبة ذكرى ثورة ٢٣ يوليو عن سروره لحل المشكلة الكردية في شمال العراق، التي كانت تستنزف قوة العراق، وقال: "كنا ننادي دوماً بحل سلمي بين ابناء الوطن الواحد، وقد استطاعت حكومة العراق ان تصل الى اتفاق ينهي الثورة، وهذا عمل تشكر عليه"^(١). واصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بياناً نشر في الصحف البيروتية اعلنت فيه تأييدها لحل القضية الكردية حلاً سليماً، وقال البيان: "ان القيادة القومية.. وهي تؤدي الحل السلمي لمشكلة شمال العراق اما تنظر الى كل اتفاقية تتوقف على تبدل الحكرمات ولا تقوم على ركائز مبدئية يؤيدها ويدعمها الشعب على انها محاولة عابرة ولبست في مستوى الحل السليم"^(٢).

واصدرت القيادة القطرية في العراق نشرة داخلية اكدت فيها على اهمية الحل السلمي لمشكلة الاكراد، وتأييد الحقوق القومية للاكراد ضمن الوحدة العراقية، ودعت الى تشكيل وفد شعبي (يمثل اطراف الجبهة التقدمية) لتوضيح معنى الادارة الذاتية في نطاق الوطن العراقي، والخروج بالحلول اللازمة من اجواء المواقف السرية والمناورات الدفينة الى صعيد الصراحة والعلاج الجدي"^(٣).

اما الحزب الشيوعي العراقي الذي استفاد من الاوضاع المضطربة في المنطقة الشمالية وكان يسعى الى "تطوير - الثورة الكردية - والمساهمة فيها" فقد اعلن تأييده لبيان ٢٩ حزيران، وزاد على ذلك تأييده "حق تقرير المصير بما في ذلك حق الانفصال" وقال "ان حق الانفصال - كما قال لينين - حق كحق الطلاق بين زوجين ونحن لا نحبه، ولكننا لا ينبغي ان نقف ضد ممارسته"^(٤).

اما كامل الجادرجي، زعيم الوطنيين الديمقراطيين، فقد قدم الدعم والارشاد للاكراد، ودعا الى ضرورة منحهم حقوقهم القومية، ضمن وحدة العراق الوطنية،

(١) جريدة الاهرام القاهرة، ٢٣/٧/١٩٦٦.

(٢) جريدة النهار البيروتية، ٣١/٧/١٩٦٦.

(٣) نضال البعث، ج١٣، ص ١٩٣-١٩٤.

(٤) سمير عبدالكريم، اضواء على الحركة الشيوعية، ج٤، دار المرصاد، بيروت، ص ١٠٠-١١٠.

ورأى في ذلك الوسيلة الوحيدة لحل الأزمة الكردية، وأشار الى ان انعدام الديمقراطية يؤدي حتماً الى ظهور المشاكل القومية وغيرها، لان كل قومية تلجأ الى اساليب اخرى لتحقيق ذاتها والمحافظة على كيانتها، وفي مقدمة تلك الاساليب "التعصب الشوفيني"^(١).

وقوبل بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ بالتأييد والارتياح، داخلياً وعربياً وعالمياً. واعلن الدكتور عدنان الباجه جي، وزير الخارجية ان البيان سيكون فاتحة للتعاون بين كافة افراد الشعب لإعادة الوحدة الوطنية واستئناف العمل الجدي لتطوير البلاد وتقديمها... بعد ان "تال تأييد جميع افراد الشعب عرباً واكراداً"^(٢) وهذا الرئيس المصري جمال عبدالناصر، العراق بصور هذا البيان، كما سبق ذكره^(٣). وبعث العقيد هوارى بومدين، رئيس مجلس الثورة الجزائري، ببرقية تهنئة الى الرئيس عبدالرحمن عارف، كما رحب الاتحاد السوفياتي بالبيان، ونشرت صحيفة - البرافدا - الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفياتي، مقالاً قالت فيه: "ان عودة الوضع الى طبيعته في شمال الوطن العراقي امر يتفق ومصالح الشعب العراقي بجميع فئاته، ويحظى بتأييد اصدقاء العراق المخلصين"^(٤).

ولأعادة الحياة الطبيعية الى المنطقة، وصل الى اربيل اللواء الركن شاكر محمود شكري، وزير الدفاع، في ١١ تموز واعلن ان الحكومة مخصصة في تطبيق سياستها الواردة في بيان ٢٩ حزيران، وباشرت فعلاً بتشكيل اللجان الرئيسية والفرعية للإشراف على تطبيق هذه السياسة. واعلن في ١٣ تموز بأن البزاز قد تلقى رسالة شخصية من الملا مصطفى البارزاني يدعو فيه الى زيارة المنطقة للأطلاع بنفسه على الوضع. في وقت اقر فيه مجلس الوزراء تخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار كخطوة اولى لتعمير المنطقة. وكتبت جريدة الجمهورية تعليقاً بعنوان "الدواعي التي تطوّر مناطق الشمال اصبحت ملحة بعد عودة الاوضاع الطبيعية" اشارت فيه الى

(١) د. محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي وبوره في السياسة العراقية ١٨٩٧-١٩٦٨، بغداد،

١٩٩٧، ص ٢٠٠.

(٢) جريدة الصفاء البيروتية، ١٩٦٦/٧/١.

(٣) جريدة العمل البيروتية، ١٩٦٦/٧/٢٣.

(٤) جريدة الثورة العربية، ١٩٦٦/٧/٧.

ضرورة قيام السلطات الادارية في شمال الوطن الى التحري والكشف عن حاجات السكان في مختلف النواحي والقرى، من المشاريع العمرانية والصحية والثقافية وغير ذلك من الضروريات العاجلة بغية تحقيقها في نطاق الخطة التي وضعت لاعمار الشمال واصلاح شؤونه العامة^(١).

محاولة عارف عبدالرزاق الانتقالية الثانية (٣٠ حزيران ١٩٦٦)

لم يرض العسكريون على اعادة تكليف عبدالرحمن البزاز بتأليف الوزارة بعد تولي عبدالرحمن عارف رئاسة الجمهورية. وخلال الاجتماعات التي عقدها الرئيس مع بعض السياسيين والعسكريين في شهر ايار ١٩٦٦ اوضح هؤلاء معارضتهم لوزارة البزاز ووجهوا الانتقادات اللاذعة لها. وقد اشار البزاز في تصريح له لجريدة الفجر الجديد الى بعض ما جرى، وقال "اراد (البعض) ان يستبدل الوزارة وان يحل فلان بدل فلان وازاف يقول "وعلى العموم كان هناك إجماع بين هذه الفئات على تأييد الحكومة في مسيرتها لأجل تحقيق انتخابات نيابية واعادة الحياة الطبيعية الى وضعها الدستوري القويم"^(٢).

وكانت مجلة الحرية البيروتية، لسان حركة القوميين العرب التي يتعاطف معها عارف عبدالرزاق ورفاقه، قد كتبت في ٦ حزيران مقالاً بعنوان "حروب داخلية قريبة في الوطن العربي شنت فيه هجوماً عنيفاً جداً على وزارة البزاز، وقالت: "ورغم ان البزاز لا يستند في صراع القوى الراهن في العراق الى اية كتلة عسكرية تستطيع ان تمنحه دعمها وتأييدها، فإنه يقوم الان بتحديات عنيفة لم ينج منها حتى الجيش نفسه. وهو يبشر يومياً في الصحافة والاذاعة والتلفزيون بشعار عودة (الشرعية الديمقراطية) ويتحدى العسكريين ويدعو الجيش الى العودة لثكناته، مؤكدا ان الشعب يقف معه في دعوته (الديمقراطية) وانه لن يخش في سبيل هذه الدعوة اية قوة. هذه اللهجة العنيفة التي يمارس من خلالها البزاز دوره لفتت انظار كل المراقبين بحيث اصبح من المقطوع به ان هناك قوى خفية تقف وراء محاولة (الانقلاب السلمي) وتدعمها بكل طاقاتها. والظاهرة الاخرى التي كانت اكثر لفتاً للنظر هي بقاء البزاز

(١) جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٧/٢٠.

(٢) جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٦/٦/١٦.

حتى الان رئيساً للوزارة، بدعم من اللواء عبدالرحمن عارف، رغم اجماع كل القوى العسكرية والسياسية ذات الصلة والشأن بالوضع العراقي الراهن على المطالبة بأقصائه وتشكيل حكومة جديدة برئاسة غيره". وخلصت المجلة الى القول: "من الواضح ان الصراع في العراق يتزايد الان حرارة ووضوحاً ولا يستبعد المراقبون انفجاره في مدى زمني قصير بحيث تتقابل القوى بكل مصالحها واسلحتها وجهاً لوجه وعلى نحو مصيري حاسم"^(١).

ويبدو من هذا المقال ان هناك تحركاً بين الضباط القوميين للأطاحة بوزارة البزاز، وان الاتصالات كانت تجري على قدم وساق، فقد اتصلوا بعارف عبدالرزاق ورفاقه الموجودين في القاهرة لتسهيل امر عودتهم الى العراق بصورة سرية للمشاركة في الانقلاب الذي يخططون له. وقد وصل عارف عبدالرزاق سراً الى بغداد في ٤ حزيران، وبقي يتنقل بين عدة اماكن لجمع المعلومات ووضع خطة الانقلاب، وكان واسطة الاتصال به العقيد الركن عرفان عبدالقادر وجدي الذي يزوده بتفاصيل الموقف السياسي واتصالاته بالعسكريين المقرر اشتراكهم في المحاولة الانقلابية، والذي اخبره بأن هناك خلافات بين هؤلاء، وخاصة العميد الركن محمد مجيد الذي كان يثير مسائل جانبية في اسلوب حكم البلاد والدستور المقترح وتعيين شكل النظام السياسي، والشخصيات المرشحة لتسلم المناصب السياسية والعسكرية، وازاء استمرار هذه الخلافات هدد عارف عبدالرزاق بتسليم نفسه للسلطات الحكومية مما اضطر الكثيرين منهم على التراجع من اثاره الخلافات واستعدادهم للتنفيذ عند اقرار الخطة والاتفاق عليها.

اعتمدت الخطة على السيطرة على قاعد القوة الجوية في الموصل، والتعاون مع القواعد الجوية في كركوك والحبانية، وعلى الدروع في معسكر التاجي، وعلى مرسلات الاذاعة في ابي غريب، ثم الانطلاق للسيطرة على الاذاعة في الصالحية. وحددت ساعة الصفر الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الخميس ٣٠ حزيران، لان ساعات بعد الظهر انسب الاوقات للحركة لنزول اغلب الضباط والجنود، ولانه يوم استلام الرواتب، وليلة عطلة واقتران العطلة بعيد المولد النبوي الشريف. اما الخطة السياسية التي ستعلن بعد نجاح الانقلاب فتتص على الغاء منصب رئيس الجمهورية

(١) مجلة الحرية البيروتية، ١٩٦٦/٦/٦.

وايداع سلطاته الى مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء، وان يعين عدد من الاشخاص بمنصب نواب لرئيس الوزراء لكي يتفرغ رئيس الوزراء لواجباته الرئيسية. وان يضم مجلس قيادة الثورة العسكريين الذين يسهمون في التنفيذ فقط وبرتبة لا تقل عن رائد، وان ينتخب رئيسه من قبل الاعضاء، او حسب ما يقرره المجلس نفسه. ولا يتولى عضو المجلس أي منصب آخر في الجيش. وان تكون القوات المسلحة مستقلة تنصرف الى الاعمال التي وجدت من اجلها. ويرأسها قائد عام يعاونه ثلاثة رؤساء اركان ادهم للقوات البرية، والاخر للقوة الجوية، والثالث للقوة البحرية، ورشح لمنصب القيادة العامة للقوات المسلحة العقيد الركن صبحي عبدالحميد والى رئاسة اركان القوات البرية العقيد الركن عرفان عبدالقادر وجدي، ورئاسة اركان القوة الجوية الرائد الطيار الركن نعمة الدليمي.

وبعد وضع الخطة والبيان الاول للانقلاب غادر عارف عبدالرزاق بغداد الى الموصل في ٢٩ حزيران، وفي الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم ٣٠ حزيران استطاع العميد الركن الطيار عارف عبدالرزاق والرائد الطيار ممتاز السعدون من دخول القاعدة الجوية بملايسهما العسكرية، واستطاعا اخراج طائرتين استقل الاولى ممتاز السعدون، والثانية صباح عبدالقادر، ووصلنا الى بغداد حوالي الساعة الثالثة، وهو الموعد المحدد لساعة الصفر، وقام ممتاز السعدون بقصف عدة مواقع منها دار الاذاعة في الصالحية، وقطعات الحرس الجمهوري، في وقت قام به صباح عبدالقادر بالاتجاه الى الحبانية واخذ يحوم فوق القاعدة لابلأغ المشتركين في الانقلاب، ومن ثم ذهب الى القاعدة الجوية في كركوك ونزل فيها.

اما القوات البرية في بغداد فقد تحرك المسهمون في الانقلاب في الوقت نفسه واستطاعوا السيطرة على معسكر التاجي ومرسلات الاذاعة في ابي غريب، وكان كل شيء يشير الى احتمال نجاح الانقلاب.

وفي الوقت الذي كان راديو بغداد يذيع نشرة اخبار الساعة الرابعة قطع اذاعته ثم اذاع البيان رقم (١) وهذا نصه:

"يغلق مطار الموصل والحبانية ويكون قائد الفرقة الرابعة مسؤولاً عن مطار الموصل". وقد اذيع البيان عدة مرات ثم اذيع البيان رقم (٢) وهذا نصه:

"بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة قررنا ما يلي:

اولاً- منع التجول في كافة انحاء العراق اعتباراً من وقت اذاعة هذا البيان وحتى اشعار آخر.

ثانياً- تغلق المطارات في كافة انحاء العراق وحتى اشعار آخر.

ثالثاً - على القوات المسلحة فتح النار على كل مخالفة.

المجلس الوطني لقيادة الثورة

ثم وجه المجلس الوطني لقيادة الثورة نداء الى الرئيس عبدالرحمن عارف هذا نصه:-

"نداء الى اللواء عبدالرحمن عارف، نناشدكم اسم الوطنية وحققاً للدماء ان تلمروا قوات الحرس الجمهوري بالانصياع لأوامر مجلس قيادة الثورة، وهو يحكم باسم الدستور ويحافظ على حياتكم لأن الثورة لا تريد الا الخير للجميع، وما عليكم الا الذهاب الى داركم والخلود للسكينة".

وبعد اذاعة هذا النداء توقف الارسال على الموجة التي كان يذيع عليها، وانتقل الى موجة اخرى وبدأ باذاعة بيانات ونداءات، واذيع البيان رقم (٣) وهذا نصه:-
"تلازم كافة القطاعات العسكرية معسكراتها ولا تأخذ اوامرها الا من قبل مجلس قيادة الثورة عدا القطاعات العاملة".

واذيع النداء التالي:

"الى كافة افراد الحرس الجمهوري:

يا اخواننا في السلاح والعقيدة ندعوكم الى عدم مقاومة قوات الثورة لأنها منكم واليكم وان ما يقوم به الجيش هو جهد امتكم وسيسجله التاريخ باحرف من نور، وليست الثورة موجهة ضد الشعب بل لتصفية الارهاب ولمسح الوصمة التي لطخت الجبين من قبل الساسة الذين لم يكفوا عن التنكر لثورة ١٤ تموز واهدافها. اننا نناشدكم ان تنظموا الى قوات الثورة حقناً للدماء .

واذاع الانقلابيون البيان التالي:-

"ابناء الشعب العراقي الكريم:

في هذا اليوم الخالد، وفي ذكرى ثورة العشرين المجيدة، وثب جيشكم الجبار ليزيح الاقنعة التي يحاول نفر من المغرورين الذين لم يعتبروا بالدروس التي لقيتها

هذا الشعب في خونة قضيته، تلك الاقنعة التي يحاولون التستر ورائها خلف شعارات الاشتراكية والوحدة.

وفي الوقت الذي يمعنون فيه يوماً بعد يوم في تصفية كل المكاسب التقدمية التي نالها الشعب اثر الكفاح المرير والتضحيات الجسام من اجل ان يعيدوا العراق الى ما كان عليه قبل ثورة ١٤ تموز وفق المخطط المدبر الذي يدبره الاستعمار وعملاؤه في الشرق العربي ليحولوا بين ابناءه ونيل اهدافهم وحقوقهم المشروعة في تحقيق مجتمع الكفاية والعدل في اطار الوحدة والحرية والاشتراكية.

والجيش اذ يتحمل مسؤولياته متمثلاً في مجلس قيادة ثورته سيمارس كافة صلاحيات منصب رئاسة الجمهورية الملغى لحين اصدار التشريعات الخاصة بتوزيع هذه الصلاحيات، والجيش يعاهدكم بعد الله ان يكون مخلصاً للمبادئ التي ضحيت من اجلها. وستنتصر الثورة على كافة الصعاب بقيادة قواها القومية والتقدمية بصفتها صاحبة المصلحة في التغيير الجذري للمجتمع، والثورة تسعى بجد واخلاص لاستتباب الامن في الداخل. والحفاظ على وحدة تراب الوطن ومعالجة مشكلة الشمال وفق البيان الذي اصدرته الحكومة السابقة مساء الاربعاء الماضي ٢٩-٦-١٩٦٦ وهي تلتزم بهذا البيان نصاً وروحاً. والثورة تسعى الى اقامة مجتمع يسوده الوفاق وينعم بالحرية، وهي تحرص على رعاية كافة الطبقات من الشعب دون تمييز او تفرق. وستشرع القوانين لحماية العمال والكسبة والفلاحين ورفع مستواهم الصحي والمعاشي، كما تسعى الى تطوير قانون اصلاح الزراعي تطويراً يتناسب ومتطلبات الحق ولرفع الكفاءة الانتاجية وتطوير الزراعة وفق الاسس العلمية الحديثة. ومجلس قيادة الثورة يعاهدكم بأنه يسعى لازالة الفوارق الاجتماعية ويسعى لموازنة المخلصين من ابناء الشعب للقضاء على الجهل والفقر والمرض.

اما في السياسة العربية فالثورة تلتزم بمقررات ومؤتمرات القمة والجامعة العربية وتلتزم باتفاقية القيادة السياسية الموحدة المعقودة بينها وبين الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة. ويسعى مجلس قيادة الثورة الى قيام الوحدة العربية الشاملة مع الدول العربية المقررة، ومع القاهرة بالذات، كما تسعى الثورة لمساندة الحركات التحررية في الاقطار العربية التي مازالت تعاني تسلط الاستعمار عليها، كما تسعى لأعادة الحقوق المغتصبة لعرب فلسطين وبذل الجهد والمال لأعادة هذه لحقوق متضامنة ومتكافئة مع شقيقاتها الدول العربية.

اما في السياسة الخارجية فيعلن مجلس قيادة الثورة تمسك العراق بسياسة عدم الانحياز واتباع مبدأ الحياد الايجابي والسعي لحل المشاكل العالمية بالطرق السلمية، كما تلتزم الثورة بكافة قرارات الامم المتحدة والمعاهدات والمواثيق التي وقعت مع الدول الصديقة. وتستنكر حكومة الثورة استخدام الاسلحة النووية والتمييز العنصري على كافة انواعه واشكاله.

ايها الشعب الكريم:

ان مجلس قيادة الثورة.. يعلن في بيانه هذا موجز سياسة العراق في المجالات المختلفة، يناشد الشعب العراقي الكريم الذي عرف ببطولاته وتضحياته ان يتصرف الجميع للعمل النافع ويفتح المجال لحكومته الوطنية للأتصرف الى اعمالها. وستضرب الثورة بشدة وبدون رافة من يقف في طريقها في هذه الظروف الدقيقة التي يمر العراق بها. ونحن واثقون بأن الشعب العراقي العظيم يقدر مسؤولياته وسيجاوب مع ثورته بصدق وايمان لما فيه خير الجميع. والسلام عليكم.

المجلس الوطني لقيادة الثورة".

واذاع راديو بغداد بعد ذلك النداءات التالية:

"ايها الشعب العربي الكريم. ايها الشعب العراقي الباسل. ايها الجيش الذي شهدت له بطاح العراق وساحات فلسطين لبسالته وشجاعته.

لقد ثار جيشكم ايها الشعب الكريم ملبياً رغباتكم ومنفذاً طلباتكم وهو ملتزم بسياسة العراق التحررية وسياسة الابتعاد عن الاحلاف وعدم الانحياز.

وعليه فإن مجلس قيادة الثورة يبارك هذا الجيش الجبار الذي دك صروح الغدر واقام الحرية في ثورة ١٤ تموز و ١٤ رمضان وثورة الشواف في الموصل البطلة وثورة ١٨ تشرين .

وبعد ذلك اذاع الراديو هذا النداء:

"نداء الى كافة ضباط وجنود لواء الحافظ: يا اخواتنا في السلاح ندعوكم بعدم مقاومة الثورة لأنها منكم واليكم اتنا لنناشدكم ان تنظموا الى قوات الثورة".

وكان النداء الاخير الذي اذاعه الراديو:-

"ايها الشعب العراقي الكريم:

هذا يوم خالد من ايامنا في التاريخ، هذا يوم يسجل فيه جيشكم الباسل اروع البطولات واياة التضحيات التي قدمها ويقدمها على مذبح الحرية والقومية. وهو في الوقت الذي يرباط فيه في جبال الشمال وفي ودياتها وهضابها.

ان الشعب العراقي وهو ينظر اليه بكل احترام واجلال لما قدمه من عظيم التضحيات وكبير الاعمال. الجيش العراقي منذ نشأته كان ولا يزال نجدة للقومية والحرية وقد خاض حرب فلسطين بشجاعة يشهد له بها اعداؤه.

اننا نحیی هذا الجيش الباسل ونحیی بطولاته ولسوف لا ننسى ولن ننسى هذه التضحيات والشعب يثق بهذا الجيش ويعرف له بطولاته وتضحياته في سبيل الاهداف التي امن من اجلها وضحي الكثير من اجلها".

وفي الساعة الرابعة والنصف تقريباً اختفت الموجة التي يذيع عليها راديو بغداد بدون أي اعلان من المذيع، كما اختفت الاذاعة على الموجتين الاخيرين المتوسطة ٣٢٠ متراً، والقصيرة ٤١ متراً، وقبل اختفاء موجات الاذاعة لوحظ ان الاذاعة بدأت باذاعة بعض الاغاني الوطنية بعد ان كانت تذيع فقرات موسيقية وشعرية، ولوحظ ان راديو بغداد كان يتحول في اذاعته قبل اختفاء موجاته من فقرة الى اخرى بدون تقديم من احد المذيعين كما هي العادة. ويقول فاروق صبري الخطيب الذي كان موجوداً في مرسلات الاذاعة في ابي غريب عن ذلك: "اثناء البث من مرسلات ابي غريب. واذاعنا البيان، استطاعت المؤسسات الحكومية قطع التيار الكهربائي عن المرسلات بعد ان استمر البث من قبلنا ساعة او اكثر.. كما انها بعد ان قامت الطائرات المؤيدة لنا بقصف الاذاعة لجأت الى التحول الى اذاعة الحرية القريبة من المدائن"^(١).

عادت الاذاعة الى البث واعلنت ان "سيادة اللواء عبدالرحمن عارف رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة" سيذيع بياناً مهماً على الشعب في وقت قريب جداً، وفي الساعة الثامنة مساء اذيع البيان التالي من رئيس الجمهورية:—

(١) فاروق صبري الخطيب، رسالة الى الباحث، مؤرخة ١١/١١/٢٠٠١.

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

اخواني واخواناتي

ابناء وطننا العزيز

بينما كان شعبنا الكريم ينعم بالامن والسلام ويطفح البشر على وجوه بنيه جميعا بعد ان تحققت وحدته الوطنية قام نفر صغير من الطامحين المغامرين بحركة رعناء حاولت ان تفسد على الشعب مباهجه واني اطمئن ابناء شعبي الكريم بأن الامن مستقر في كافة اتحاء الوطن وان جيشنا الشجاع والقوات المسلحة كافة تقف صفا واحدا ضد هؤلاء الافاقين وسوف يلقون مصيرهم المحتوم ويثبت هذا الشعب من جديد ولائه لوطنه ورئيسه وحكومته المشروعة والله اسال ان يجنبنا مغبة الفتن ويقي وطننا من كل سوء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ثم اذاع راديو بغداد بيان الى الشعب العراقي الكريم:

من القائد العام للقوات المسلحة اللواء عبدالرحمن عارف

تم القاء القبض من قبل قطعات الموصلي الباسلة على كل من المجرمين عارف عبدالرزاق وممتاز السعدون وجسام محمد وصباح عبدالقادر وثامر الصالح وهم الزمرة التي سيطرت بعد ظهر امس على مطار الموصل وطيرت بعض الطائرات وقصفت القصر الجمهوري ونتج عن ذلك اثنين من القتلى وستة من الجرحى واتخذت الاجراءات القانونية وما النصر الا من عند الله.

ثم اذاع بيان من السيد رئيس الجمهورية:

تم القاء القبض على كل من: الملازم الاول الطيار انور محمد علي والنقيب الطيار المتقاعد فاروق احمد والملازم عامر عبدالله والملازم عبده الحياتي والعميد الركن المتقاعد محمد مجيد والرائد زهير محمود وذلك اثناء هروبهم على طريق الفلوجة.

وبيان من السيد رئيس الجمهورية الى جميع مراكز الحدود ومراكز السيطرة:

اطلب القاء القبض على جميع المشتبه بهم الذين يحاولون الفرار بعد الخطة الرعناء التي قامت بعد ظهر هذا اليوم ٣٠ حزيران ١٩٦٦ وارسالهم مخفورين الى قيادة موقع بغداد.

(١) البيانات الحكومية منشورة في صحف بغداد، انظر الجمهورية ١٩٦٦/٧/٢.

وبيان من رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة اللواء عبدالرحمن محمد عارف:

القي القبض على المغامرين المدونة اسماؤهم ادناه:
صبحي عبدالحميد ومحمد مجيد ونهاد فخري واحمد الحديثي وشهاب احمد وطارق
شناوة وعبدالامير الربيعي ورشيد محسن واودعوا التوقيف.
بيان من السيد رئيس الجمهورية اللواء عبدالرحمن محمد عارف:
ايها الشعب الكريم

اخواني وابنائي منتسبي القوات المسلحة الحاقاً ببياناتنا السابقة يسرني ان ازف
اليكم البشري بأن الفتنة الرعناء التي قام بها نفر من الافاكين والمغامرين بعد ظهر
هذا اليوم قد قضي عليها نهائياً بجهود ابطال جيش ١٤ تموز المخلصين من ابناء
هذا الوطن ولقد تم القبض على مدبريها ومعظم المشتركين فيها واودعوا التوقيف
وسيجري التحقيق معهم ومحاسبتهم وفق القانون لينالوا العقاب المناسب جزاء وفاقاً
لما كسبت ايديهم وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون. ومرة اخرى نرفع ايدينا
في هذه الليلة المباركة ليلة المولد النبوي الشريف الى السماء حامدين الله على ما
اولانا من نصر ومن علينا من نعمة. ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم والسلام
عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكان الراديو قد اذاع بياناً من عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء يعلن فيه فرض
منع التجول على بغداد وضواحيها اعتباراً من الساعة الحادية عشرة من ليلة
٣٠ حزيران وحتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالي.

واذاع الراديو في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل البيان التالي:
"لازال قسم من الضباط والمدنيين المشتركين في المؤامرة هاربين من وجه
العدالة، نهيب بابناء الشعب الغياري كافة الاخبار عن اماكنهم او اية معلومات تتعلق
بهم الى اقرب سلطة حكومية او لقاء القبض عليهم وتسليمهم للسلطة اعلاه،
وبخلاف ذلك وفي حالة ايوائهم او كتم المعلومات الخاصة بهم سيعتبر امثال هؤلاء
شركاء لهم في جريمتهم وسيعاقبون بأقصى العقوبات.

العميد الركن المتقاعد عبدالكريم فرحان، العقيد الركن المتقاعد هادي خماس،
العقيد الركن المتقاعد عرفان وجدي، العقيد الركن علي حسين جاسم، الرائد رحيم
سلمان، النقيب كريم جاسم، العقيد الركن المتقاعد عدنان ايوب صبري، الملازم الاول

صباح علي غالب، الملازم الاول جبار غالب، الملازم الاول جاسم محمد السامرائي، الملازم عبدالواحد نعمة، الملازم مرعي حسن، ومهدي الجايحي، وناظم الشيخ، واحمد الحبوبى، وتكليف عاد الفرعون، وفؤاد الركابي، وعبدالله الركابي، وعدنان الراوي، وعمر عباس البجاري، وهاشم علي محسن، ونوري نجم، والمحامي جلال الهيتي، وعبدالوهاب الكمالي.

واخذ راديو بغداد يذيع برقيات التهنة والتأييد للرئيس عارف من قادة الفرق والشخصيات البارزة، فأذاع برقية قائد قوات الحرس الجمهوري، ومعاون قائد قوة الميدان وقائد الفرقة الاولى، وقائد الفرقة الخامسة، واحمدحسن البكر، رئيس الوزراء الاسبق ونائب رئيس الجمهورية الاسبق، ومن الشخصيات البعثية القيادية. واذاع راديو وتلفزيون بغداد خطاباً للرئيس عبدالرحمن عارف بعد ظهر يوم الجمعة اتموز قال فيه:

"في عصر امس، بينما كان الشعب فرحاً بانتهاء قضية الشمال وتحقيق الوحدة الوطنية ومنتهاً للأحتفال بعيد مولد سيد الكائنات نبينا محمد عليه الصلاة والسلام، وكنت متهاياً لألقاء كلمة في هذا العيد المجيد، ابى هؤلاء الجبناء الا ان يعكروا صفو بلادنا فتمكنوا من اغراء بعض المغرر بهم من ابناء الناكرين للجميل.. لقد تم القضاء على هذه الفتنة العمياء في مهدها وقد ذهب ثمانية من ابطالنا الضباط والجنود شهداء.. وجرح اربعة عشر جندياً".

وعقد عبدالرحمن البزاز، رئيس الوزراء مؤتمراً صحفياً يوم ٢ تموز ذكر فيه ان رؤوس المؤامرة تسفلوا الى العراق من اماكن عديدة بجوازات سفر مزيفة، وان المتآمرين تركوا بعض الاثر السيء في نفوس العراقيين تجاه قطر عربي شقيق (يعني مصر) هو براء منهم. ودلل على جبن المتآمرين بفرارهم وترك الدبابات التي كانت تحت امرتهم، وسخر البزاز من تفكير الانقلابيين الذين تصوروا ان الانقلابات تنجح لمجرد استطاعتهم اغراء فريق من الضباط وعدد من المتقاعدین والاستيلاء على مدرعات الحكومة بصورة مفاجئة، وقال ان الذي يمكن الانقلابات من النجاح هو سخط الشعب على الحكومة، واطاف: "ويؤسفني ان اقول انه ليس وراء الانقلاب سوى المطامح الشخصية. وانا اعتقد كما قلت قبل قليل المسألة عراقية وعراقية صرفة ومن اتاس انانيين ومغامرين".

ونشرت الصحافة العراقية والعربية تفاصيل وافية عن المحاولة الانقلابية، فقد كشفت جريدة العرب البغدادية النقاب عن تعرض الرئيس عبدالرحمن محمد عارف لمحاولة الاغتيال، وذكرت انه لدى دخول الرئيس عارف الى دار الاذاعة في الصالحية ليلقي بيانا على الشعب تظاهر بعض الذين اشتركوا في محاولة الانقلاب بأنهم من الموالين للنظام القائم وادوا التحية للرئيس ثم ما لبثوا ان فتحووا النيران عليه من اسلحتهم الاوتوماتيكية فقتل سائق سيارته الذي كان يقف الى جانبه وطاشت الرصاصات الباقية ولم تصب الرئيس الذي نجا باعجوبة^(١). وتفاصيل ما حدث في الصالحية في برقية مفوض خفر الصالحية المرقمة ٧٨٩ في ١٩٦٦/٦/٣٠، وهذا نصها: "اثر حضوري مستشفى الطوارئ في الساعة ١٠.٣٥ اعلمني طبيب خفر المستشفى بوجود جنديين آخرين مصابين باطلاقات نارية ولدى حضوري الردهة وجدت النائب العريف مجيد محمد رشيد رقم ٨٢١ من مرتبات الحرس الجمهوري ورئيس العرفاء مجيد احمد سائق السيد رئيس الجمهورية وكنا مصابين بعدة اطلاقات نارية في انحاء جسمهما. وتشير التقارير الطبية الى ان حالتهم لا تخلو من الخطورة. وقد تمكنا من تدوين افادتيهما وذكرنا انهما قد حضرا الى دار الاذاعة العراقية بمعية السيد رئيس الجمهورية وذلك حوالي الساعة الرابعة عصراً واثر دخول السيد الرئيس الى داخل بناية دار الاذاعة بقي هو وجماعته امام بناية الدار وبعد حوالي خمس دقائق تحركت احدى الدبابات التي كلفت واقفة في باب الاذاعة الى ساحة جمال عبدالناصر ووقفت اخرى بجانبها وكانت باتجاه دار الاذاعة واطلقت صلية من جهة مجهولة فحضر احد الضباط وادخلهم الى استعلامات الاذاعة ثم رميت قنبلة على بناية الدار التي اصيبت باضرار جسيمة كما اصيبا بجروح نقلتا على اثرها مع النائب العريف دعير العسكري ولا يعرفان شيء آخر..".

ونشرت صحيفة الاهرام القاهرية بيانات الانقلابيين وتفاصيل واسعة ودقيقة نوعاً عما جرى اثناء المحاولة الانقلابية. وذكرت ان اربع من الطائرات هبطت في مطار معسكر الرشيد العسكري بقصد السيطرة عليه، ولكنها لم تتمكن من تنفيذ هدفها فاستسلم جميع من فيها لقوات المطار، وقالت بأن العقيد الركن بشير الطالب، قائد

(١) جريدة العرب، ١٩٦٦/٧/٢.

الحرس الجمهوري، كان اول من ابلغ الرئيس عارف في منزله بحقيقة ما يدور، فأصدر تعليمات هاتفية الى جميع قادة الفرق باغلاق المطارات العسكرية في الموصل وكركوك والحبانية، وقد غادر الرئيس عارف منزله قاصدا الاذاعة لألقاء بيان على الشعب، فاعترضته بعض قوات الانقلابيين وفتحت النار على حرسه، واضطر الى تغيير طريقه والعودة الى القصر الجمهوري، حيث اشرف من مكتبه بعد ذلك على عمليات احباط الانقلاب. وأشارت الى ان العقيد الركن المتقاعد هادي خماس، مدير الاستخبارات العسكرية السابق. هو الذي تولى بصوته اذاعة بيانات الانقلاب^(١).

ونقلت جريدة الحياة البيروتية عن ابراهيم عبدالرحمن الداود، امر فوج الحرس الجمهوري الثاني، قوله ان خطة قمع الانقلاب اعتمدت على اربع نقاط هي:

١- اعتقال المتآمرين وعلى رأسهم عارف عبدالرزاق.

٢- احتلال معسكر ابي غريب.

٣- ايقاف محطة اذاعة الانقلابيين في ابي غريب.

٤- استئناف الارسال الاذاعي واذاعة بيان من قبل الرئيس عارف نفسه.

واضاف الداود قائلا ان الرئيس عارف امره مع الرائد الركن كمال جميل عبود، امر فوج الحرس الجمهوري الاول باحتلال معسكر ابي غريب وانه تقدم بعشر ناقلات جنود ومدرعات الى تجمع الدبابات المعادية في ساحة عدن وساحة دمشق القريبة من المطار المدني(المتنى)، وفي طريقها الى ابي غريب سيطرت على ثلاث دبابات معادية قرب مدينة الشرطة، ثم التقدم الى معسكر ابي غريب والسيطرة عليه. واضاف قائلا بأن الرئيس عارف امره في الساعة الحادية عشرة ليلا بالتوجه الى معسكر الحبانية واحتلاله قبل الصباح لمنع اية محاولة اخرى لاستخدامه. اما الرائد الركن كمال جميل عبود فقد اوضح بأن قواته تمكنت من السيطرة على (٢٥) دبابة كانت مهيأة لأسناد الانقلابيين وان قواته استطاعت بعد غروب الشمس بتعطيل الوصول الى منطقة مرسلات ابي غريب، ودخلت المرسلات والقوت القبض على المقدم الركن المتقاعد فاروق صبري الخطيب، معاون مدير الاستخبارات الاسبق،

(١) جريدة الاهرام القاهرة، ١٩٦٦/٧/٢١.

والرائد منذر سلمان وعدد من الضباط الآخرين. وعادت القوة في الساعة الحادية عشرة الى مبنى الاذاعة في الصالحية وقضت على كل مقاومة للانقلابيين^(١). اما تفاصيل المحاولة الانقلابية من وجهة نظر القائمين بها، فقد ادلى عارف عبدالرزاق بأقواله امام الهيئة التحقيقية الخاصة، وقال بأنه تسلل من القاهرة الى العراق عن طريق قطاع غزة والاردن^(٢) ثم الحدود العراقية عن طريق الرمادي فبغداد حيث وصلها بتاريخ ١٩٦٦/٦/٤ وبقي مختفيا يتنقل بين عدة اماكن قضاها في جمع المعلومات والاتصال بالعقيد الركن عرفان عبدالقادر وجدي الذي كان يزوده بالمعلومات التي يحصل عليها اثناء الاجتماعات التي تعقد لمناقشة الموقف السياسي والموقف الداخلي وعلاقة العراق بالقطار الاخرى من ناحية سياسة العراق الخارجية وكان عارف عبدالرزاق يزود عرفان عبدالقادر بتوجيهاته لاجل تدبير نجاح الانقلاب، ومن ثم كيفية تنظيم جهاز الحكم بعد نجاح الانقلاب. وافاد عارف بأن عرفان عبدالقادر كان يقوم بالاتصال به شخصيا لأخباره عما كان يدور بالاجتماعات والاتصالات مع الافراد المفروض اشتراكهم بالانقلاب وقد اخبره مرارا بأن هناك خلافات بين عدد منهم، وخص بالذكر العميد الركن المتقاعد محمد مجيد الذي كان يثير مسائل جانبية في اسلوب حكم البلاد والدستور وكان يعارض في اقتراح اسماء عدد من نواب رؤساء الوزارات، علاوة على كون محمد مجيد متردد بطبيعته وحذر في تقديراته وكان عرفان يخبره بتفاصيل هذه الخلافات، مما اضطر عارف بابلأغهم بتسليم نفسه الى السلطات اذا استمروا على هذه الخلافات، وكان تحذيره هذا حاسما بالنسبة الى ازالة كافة الخلافات وداعيا الى التكتل مما اضطر كثيرا منهم الى التراجع عن اثاره الخلافات، وابدى الكثيرون استعدادهم للتنفيذ كجنود عند القرار على تنفيذ الخطة. و اضاف عارف بانه قد ابلغ الخطة الى عرفان لتبليغهم بمضمونها فمن شاء فليشترك ومن شاء فليترك، مع العلم بأن عرفان قد اخبره بأن عبدالكريم فرحان سوف لا يشترك معهم قطعا لانه ترك الجلسات التي انعقدت بعد يوم ٢٠ حزيران ١٩٦٦.

(١) جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٦/٧/٢.

(٢) يبدو انه لم يرغب في اخراج موقف القاهرة فذكر هذا الطريق، وقد تراجع عن هذا القول بعد ذلك.

"وذكر عارف بأن ساعة الصفر وتفاصيل الخطة قد ابليها الى عرفان لكي يبلغ القائمين بها في ليلة ٢٩ حزيران ١٩٦٦ حيث غادر عارف بغداد قاصدا الموصل برفقة ممتاز السعدون، و اضاف عارف بأنه اتجه في الساعة الثانية والنصف من يوم ١٩٦٦/٦/٣٠ بسيارة اجرة ومعه ممتاز السعدون وهما في ملابسهما العسكرية الى القاعدة الجوية في الموصل وهناك شاهدها الملازم الاول الطيار صباح عبدالقادر من السرب السادس وانظم اليهما. وان اول فعل قام به عارف اتصاله بالرائد الركن الطيار نعمة الدليمي^(١) واصدر اليه امرا بأخذ اربع طائرات مسلحة للهجوم على بغداد بقصد التهديد لا بقصد القصف، ومن ثم اتجه عارف مع ممتاز وصباح الى الاوكار بقصد اخراج الطائرات وفعلها هيأت طائرتان من نوع هنتر، وفي هذه الاثناء حضر قائد الفرقة الرابعة يونس عطار باشي الذي حاول عرقلة الطيران، الا ان عارف هدهدته بالغدرة التي كان يحملها، واقلعت الطائرتان بقيادة ممتاز السعدون وصباح عبدالقادر. وقد ذكر عارف بأن اقلاع هاتين الطائرتين تمثل في اعتقاده بداية ساعة الصفر في حالة عدم اقلاع الطائرات من كركوك. وبعد ذلك امر عارف كل من النقيب الطيار محمد جسام الذي قدم من كركوك بطائرة هليكوبتر والنقيب الطيار عادل سليمان امر السرب السادس ان يطيرا بطائرتين وكان الواجب الذي كلفهما به هو الحوم فوق بغداد للتهديد ايضا".

"وذكر عارف عبدالرزاق بأن وزير الدفاع قد اتصل به في الساعة السادسة وطلب منه ان كانت هناك رسالة يروم تبليغها الى رئيس الجمهورية، فأجابه عارف (خلي يسلم وله الامان المطلق على حياته) وبعد هذه المخابرة بخمس دقائق اتصل به مأمور البدالة مبلغا اياه رسالة من وزير الدفاع يخبره فيها بلزوم الاتصال بالفريق طاهر يحيى في داره، وقام عارف بالاتصال بوزير الدفاع مستفسرا منه عن ماهية هذا النداء، وقال له بأن طاهر يحيى اتصل بوزير الدفاع وطلب منه اخباره بوجود الاتصال به، وعندما استفسر عارف من وزير الدفاع عن الموقف اجابه بأنه سيء بالنسبة للطرفين، وقال له الوزير ايضا اذا توجد رسالة مهمة انا مستعد ان اخطار بحياتي لغرض ايصالها الى رئيس الجمهورية، فأخبره عارف بأن لا مانع لديه من بقاء رئيس الجمهورية في منصبه، وتشكيل حكومة ائتلافية تمثل الخط القومي،

(١) أمر القاعدة الجوية في كركوك.

وكان هذا الطلب استجابة منه لرجاء وزير الدفاع لاجل حقن الدماء وتقليل الخسائر مع العلم بأن الموقف كان في اعتقاد عارف في صالحه حتى ذلك الوقت، كما أبدى عارف استعداداه باصدار اوامره الى القطعات بالرجوع الى اماكنها بشرط ان يصدر بيان بواسطة الاذاعة يعطى سقوط الحكومة فوعده وزير الدفاع بتبليغ هذه الرسالة ثم يتصل به بعد ذلك".

"واضاف عارف عبدالرزاق بأن رئيس الجمهورية قد اتصل به في الساعة السادسة والنصف مساء قائلا له (عارف شنو هاي) فاجابه (سقط الحكومة واحنا نبطل) فاجابه رئيس الجمهورية (زين زين). ثم تكلم رئيس الجمهورية مع قائد الفرقة. وبعد ذلك اتصل عارف بالفريق طاهر يحيى الذي قال له (حرام ان تتضارب قطعتنا فيما بينها) فاخبره عارف بالمكالمة التي حصلت بينه وبين رئيس الجمهورية حول اسقاط الحكومة ووعده الفريق طاهر يحيى بأنه سيتصل برئيس الجمهورية ويخبره بالنتيجة. ثم افاد عارف بأنه بقي جالسا في القاعدة الجوية حتى الساعة الثامنة حيث جاء المقدم صديق واخبر قائد الفرقة الرابعة بأن لجنة قد تشكلت في مقر الفرقة وهيأت بعض القطعات لمهاجمة القاعدة والسيطرة عليها، فقال عارف لقائد الفرقة لا داعي للهجوم ودعنا نذهب الى مقر الفرقة سوية، ثم ذكر عارف بأنه اصدر امرا باقلاع طائرتين قبل ذلك للمرة الثالثة بقيادة ممتاز السعدون ومحمد جسام واخبرهما بالرمي فوق بغداد بالرشاشات فقط".

"وقد اجاب عارف عبدالرزاق على سؤال الهيئة بخصوص الدواعي والاسباب التي دفعت للقيام بهذه الحركة، اجاب في رايه لم يأت الى العراق الا بهدف اتباع سياسة عربية واضحة بصورة جدية والسعي بخطى نحو الوحدة واسباب اخرى سيذكرها في المحكمة، كما نفى عارف انتماءه الى أي حزب سياسي او فئة سياسية، وكذلك بقية الذين اشتركوا معه في الحركة، ثم بين عارف تفاصيل الحركة الانقلابية وكيفية تنفيذها، فذكر بأنها تتلخص بما يلي:-

تعتمد الخطة على العناصر الرئيسية الثلاثة وهي القوة الجوية والدروع والاذاعة والاستفادة من عامل المباغتة، وقد بنيت الخطة على مناقشة جرت بينه وبين عرفان عبدالقادر حول التفكير بساعة الصفر او تأخيرها، وكان رأي عارف انه لا دام هناك قوة جوية ودرع فيجب ان نبكر في استخدامها في الساعات الاولى من النهار الا ان عرفان ابدى سببا مبررا لتأخير ساعة الصفر على اعتبار ان ساعات بعد

الظهر انسب للقيام بالحركة لوجود عدد قليل من المراتب والضباط والاستفادة من ساعات الراحة، خاصة وان يوم الحركة يصادف ليلة عطلة ويوم راتب واقتران عطلة المولد النبوي الشريف بهما، وكان التنفيذ سيجري على الشكل التالي اذا تيسر خمسون ضابطا فأكثر للاستيلاء على معسكر ابي غريب والمرسلات للحصول على موطئ قدم للانطلاق منها باتجاه بغداد وفرز قسم من الضباط للسيطرة على الاذاعة والتلفزيون بالصالحية، واذا كان عدد الضباط قليلا فالاستيلاء على معسكر ابي غريب اولا ومن ثم يجري الاستيلاء على الاذاعة بأسرع ما يمكن كخطوة ثانية، وتعطيل اذاعات الحكومة على مرسلات الحرية، ومن ثم التقدم والاحتاطة بالقصر بالندروع والقوة الجوية وتهديدهم بالتسليم، وان عارف ترك امر تنفيذ الخطة بتفصيلها وايكال الواجبات الى الضباط بواسطة العقيد الركن عرفان عبدالقادر .

"واجاب عارف على سؤال الهيئة عن الاجراءات التي ستحصل بعد نجاح الانقلاب فذكر ان هناك قرارا جماعيا على الغاء منصب رئيس الجمهورية وايداع سلطاته الى مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء وان يعين عدد من الاشخاص بمنصب نواب لرئيس الوزراء لكي يتفرغ رئيس الوزراء لواجباته الرئيسية، وان تشكيل مجلس قيادة الثورة يضم العسكريين الذين ساهموا فعلا بالتنفيذ برتبة لا تقل عن منصب رائد، ولا يمارس عضو المجلس أي منصب آخر في الجيش. اما بخصوص تعيين الوزراء فيجب ان يوافق عليهم مجلس قيادة الثورة، الا ان هناك اجماعا قد حصل بان يكون عارف رئيسا لمجلس الوزراء، اما بخصوص منصب رئيس مجلس قيادة الثورة فقد اختلفت وجهات النظر بخصوصه فمنهم من طلب الجمع بين منصب رئيس الوزراء ورئيس المجلس، ومنهم من طلب ان يكون رئيس مجلس قيادة الثورة بالمناوبة، الا ان الرأي السائد كان بعد ان ينتخب الاعضاء وما سيقدره المجلس نفسه بخصوص انتخاب رئيسا له. و اضاف عارف بأن رأيه قد انصرف بأن القوات المسلحة يجب ان تكون مستقلة وتنصرف الى اعمالها الرئيسية التي وجدت من اجلها، وان يرأسها قائد عام للقوات المسلحة يعاونه ثلاثة رؤساء اركان احدهم للقوات البرية، والاخر للقوة الجوية، وثالث للقوة البحرية. وكان يدور في خلد عارف ان منصب القيادة العامة للقوات المسلحة توكل الى صبحي عبدالحمي و رئاسة اركان القوة البرية الى عرفان عبدالقادر، ورئاسة اركان القوة الجوية والدفاع الجوي الى الرائد الركن نعمة الدليمي. اما المناصب الاخرى للقوات المسلحة

فقد ترك امر معالجتها الى القائد العام للقوات المسلحة ورؤساء الاركان الذين سيعنون بعد ذلك واضاف عارف ان هذه فكرته لا يعلم بها احد سواه^(١).

واضاف عارف عبدالرزاق معلومات اخرى الى اقواله السابقة في حديثه الى قناة الجزيرة الفضائية، ضمن برنامج "شاهد على العصر" وقال ان شمسي بدران وزير الحربية المصري اتصل به وابلغه ان الجماعة يريدونك في العراق، ثم اتصل به سامي شرف، مدير مكتب الرئيس عبدالناصر، واعطاه (٣٠٠) باون استرليني وابلغه باعطائها الى عبدالامير الربيعي ومقتدر الرويسي لتسهيل سفرهما الى العراق، وانه اعطى لكل منهما مائة باون وسافرا عن طريق بيروت. اما هو فقد اعد له وجماعته جوازات سفر باسماء مزورة، وسافر جوا الى الكويت، وهناك هيأت لهم السفارة المصرية سيارات دبلوماسية لنقلهم الى العراق، فوصل الى بغداد في ٤ حزيران ١٩٦٦. وفي بغداد هيا لهم المقدم السوري عبدالوهاب الخطيب بيوتا سرية سكنوا فيها، وكان يقوم بتوفير المواد الغذائية، والاتصالات الخارجية. ووضح ان البريطانيين استطاعوا معرفة تحركاتهم بواسطة احد الضباط وابلغوها الى شكري صالح زكي وزير المالية الذي قام ببلاغها الى عبدالرحمن البزاز، وقام الاخير ببلاغها الى رئيس الجمهورية بحضور اللواء الركن شاكر محمود شكري، وزير الدفاع، وهو نسيب صبحي عبدالحميد. فأوصل بدوره هذا الخبر الى صبحي الامر الذي ادى الى تأجيل الحركة لمدة ١٢ يوما. وشرح ايضا خطة الاستيلاء على المرسلات الاذاعية في ابي غريب، وان عرفان عبدالقادر وصبحي عبدالحميد اقترحا ان تكون ساعة الصفر هي الساعة الثالثة عصرا. و اشار الى سيطرة الانقلابيين على ثلاث قواعد جوية، وعلى (٣٢) دبابة في معسكر التاجي والحرس الجمهوري. وارجع سبب فشل الانقلاب الى جبن بعض القادة وتجمعهم في مرسلات الاذاعة في ابي غريب وعدم الاشراف المباشر على تحركات القوات العسكرية. وشرح ما دار بينه وبين الرئيس عبدالرحمن عارف بعد اعتقاله فقال: "دخلنا إحنا تسع ضباط. ومن ضمننا قائد الفرقة.. فدخلت عليه انا وكاتت رشاشات متوجهة حواليه، ست، سبع

^(١) نقلنا نص اقوال عارف عبدالرزاق كما وردت في التقرير النهائي في القضية الاولى لحوادث يوم ١٩٦٦/٦/٣٠ ولم نبدل فيها سوى كلمة المتهم بعارف وابقيت الاخطاء اللغوية الواردة فيه، وفي غيره من التقارير.

رشاشات كلها موجهة علي فدخلت انا لا سلام ولا كلام عليه، وكان هو ينظر الى المنضدة. وشايل رشاشة وحاططها بين رجله.. فشال رأسه وقال هذا عارف ليش هذا.. ليش؟ قلت له بالمحاكمة تبين.. انا خلقت لوحدة عربية وعشت لسبيلها واموت في سبيلها.. و اشار الى اعتقاله ورفاقه وقال انه لم يتعرض لأي ضرب، وانما ضرب ممتاز السعدون بشدة ضربا مبرحا، وكذلك صباح عبدالقادر^(١).

اما ممتاز السعدون فقد اوضح في افادته امام اللجنة التحقيقية "انه ترك القاهرة يوم ١٨/٥/١٩٦٦ على طائرة من طائرات الخطوط العربية وبجواز سفره الاعتيادي العراقي متجها الى الكويت حيث امضى فيها يوما واحدا، واتجه باليوم التالي بسيارة اجرة الى صفوان تحاشيا المرور في نقطة الجوازات ثم اتجه الى البصرة ومنها الى بغداد ونزل في دار قريبه المرحوم عبدالخالق السعدون وبقي فيها حيث اتصل به عرفان عبدالقادر ورافقه لغرض الاتصال بالملازم الاول الطيار عبدالصاحب حسين من السرب العاشر في قاعدة الحبانية وقاده الى دار في مدينة المنصور حيث وجد الملازم المذكور هناك وحصلت معه احاديث عامة تتعلق بشؤون القاعدة في الحبانية، ثم اعاده عرفان بعد ذلك الى داره في المسيح".

وذكر السعدون "ان عارف عبدالرزاق قد جاء مساء يوم ٢٩/٦/١٩٦٦ وطلب ان هيا ملابسه العسكرية وذهبا سوية الى الموصل، ومن ثم اتجهوا في اليوم الثاني وفي الساعة الثانية بعد الظهر الى القاعدة الجوية في الموصل ودخلوها وشاهدوا الملازم الطيار صباح عبدالقادر فصعد معهم في السيارة واتجهوا جميعا داخل الاوكار، وعند رؤية مراتب القاعدة لهم فوجنوا وظهرت الدهشة عليهم وامرهم عارف تحت التهديد لتهياة طائرتين للأقلاع، صعد الاولى ممتاز السعدون والثانية صباح عبدالقادر، وكان الواجب الحوم فوق بغداد ومنها الحوم فوق مرسلات الاذاعة في ابي غريب، ومن ثم اتجه الى المنطقة التي قرب قصر بغداد (الزهور) وهناك شعر بوجود مدفع ضداالجو يطلق النار على طائرتيه فأستمر الحوم فوق بغداد حوالي العشرين دقيقة عاد بعدها الى الموصل. وكان السعدون قد امر الملازم الاول صباح عبدالقادر بالتوجه الى الحبانية ليحوم فوقها بناء على امر عارف عبدالرزاق. و اضاف السعدون بأن عارف عبدالرزاق قد امره بالقيام بعمليات تهديدية، وان اتصال

(١) حديث عارف عبدالرزاق في برنامج شاهد على العصر، الحلقة ١١ في ١٧/٣/٢٠٠٢.

لاسلكي سيتم معه وعليه عدم الاجابة الا بالكلمة الرمزية (فارس) وان ينادي المحطة الارضية بالكلمة الرمزية (صقر) وبعد الساعة الخامسة طلب عارف عبدالرزاق منه الطيران مرة ثانية مع طيار آخر وترك امر اختيار هذا الطيار له فشهد النقيب محمد جسام وطلب منه الطيران، وكانت الطائرتين من نوع هنتر وقد تساجتا بر اشاتها الاربعة وحملتا باربعة صواريخ لكل منهما. وكان الواجب يتضمن الحرم فوق بغداد فأتجه ممتاز بطائرته فوق منطقة المرسلات في ابي غريب ثم اتجه الى منطقة الصالحية واكمل عدة دورات فوق المنطقة، وكان فاتحا جهازي اللاسلكي اللذين كان مشبكين كل واحدة منها على ذبذبة مختلفة وانه قد سمع من يناديه (فارس) فأجابه السعدون بكلمة (صقر)، وهما الكلمتان الرمزيان اللتين زود بهما فأخبره من اتصل به قائلا بانهم مسيطرين على الوضع وتوجد دبابات عند القصر الجمهوري وبين له المتكلم انهم سينتهزون حلول الظلام للهجوم عليها ومن الافضل الذهاب لتهديدها خيرا من ان تحدث خسائر، فأجابه السعدون بأنه شاهد الدبابات ولم يبدر منها ما يشير الى الرمي فرد عليه المتكلم قائلا: (لا روح عليها وارميها) فذهب السعدون الى المنطقة التي قصدها وعند مروره فوقها كانت رشاشات ضد الجو تفتح النار بصورة مركزة، كما شاهد ستة دبابات على الشارع بمحاذاة القصر الجمهوري، كما شاهد منطقة مزروعة في الناحية المعاكسة للقصر الجمهوري فاستهدفها ورمى عليها ثلاثة صواريخ، كما فتح نيران مدافع الطائرة ٣٠٠ ملم في المنطقة نفسها. وقد ذكر السعدون ردا على سؤال الهيئة التحقيقية بأن عارف عبدالرزاق قد كلفه في الطيران الاول الاتصال بسيطرة مطار الرشيد وقد جرى هذا الاتصال بالسيطرة فعلا حيث طلب من ضابط السيطرة ان يبلغ طائرات الميك التي كانت قد هبطت توا في مطار الرشيد ان يعيدوا املأ طائراتهم ويستأنفوا الطيران مرة اخرى، فأجابه ضابط السيطرة بأنه لا يستطيع الاتصال بهم وانهم اوقفوا طائراتهم بعيدا ولا توجد سيارة لاستخدامها لاخبارهم بالطلب. هذا وتمكن ممتاز السعدون الهرب من المعتقل مع خمسة معتقلين آخرين مساء يوم السبت المصادف ١٠/١/١٩٦٦ ولازالت التعقيبات جارية ضده لالقاء القبض عليه".

وافاد المقدم الركن فاروق صبري الخطيب، احد المساهمين في الانقلاب في رده على سؤال وجهه اليه الباحث القول: "عاد اخواني الى العراق عن طريق الكويت بجوازات سفر مصرية، اما انا فكان لي رأي آخر حيث حصلت من زملاء لي في

العراق على جوازين عراقية جديدة غير مستعملة وزورت الجوازين احدهما لي والاخر للملازم حميد. سافرت من القاهرة الى عمان بالجواز المزور. ومنها غادرت عمان بسيارة كبيرة الى بغداد. وفي بغداد ذهبت الى بيت احد اصدقائي، وبعدها تم تجمعنا (اعني اصحابي الضباط الذين كنا لاجئين في القاهرة) واستأجرنا بيتا في منطقة قريبة من ابي غريب، واعاننا على استئجار البيت السيد عبدالوهاب الخطيب، وهو احد الاخوة السوريين الذين كانوا في العراق. وبعد حوالي الشهر من دخولنا العراق استطعنا ان ننظم اتصالاتنا مع جماعتنا من الضباط في مختلف الوحدات وتقررت الحركة على عدد من المحاور هي:-

— السيطرة على مطار الموصل واقلع الطائرات منه لضرب مواقع معينة في بغداد وبعدها تهبط الطائرات في مطار معسكر الرشيد حيث سيكون جماعتنا في المطار قد سيطروا على القاعدة.

— السيطرة على معسكر التاجي ومنه تنطلق الدبابات.

— السيطرة على معسكر ابي غريب والمرسلات.

هذا اضافة الى تعاون مؤيدينا في القطعات المنتشرة في بغداد. وقد تمت كتابة البيان في مساء اليوم الذي سبق التنفيذ، وشارك في صياغته اكثر من رأي. كما ان يوم التنفيذ تم اختياره يوم الخميس بعد الظهر بحيث تكون القطعات خالية من ضباطها ومن معظم مراتبها. وهكذا تم تحركنا بملابس عسكرية اعدناها سلفا. واحتلت مجموعتنا مرسلات ابي غريب وبدأنا نبث البيان الذي كان يلقيه الاخ هادي خماس.

طائراتنا تقصف اهدافها ودباباتنا تتحرك من معسكر التاجي، ونحن سيطرنا على المرسلات وعلى معسكر ابي غريب، ومع هذا فشلت العملية نتيجة الاعداد غير الجيد لها وعدم التنسيق بين عناصرها، فالطائرات التي هبطت في مطار معسكر الرشيد، لم تتحرك العناصر الموالية لنا وتم اسر الطيارين، والدبابات القادمة من التاجي تشتت واجباتها ولم يكن لها اسناد من قطعات ابي غريب.

وهكذا تقدمت قطعات الحرس الجمهوري باتجاه ابي غريب، وكانت مقاومتنا محدودة وفشلت في المجابهة وهكذا تم اسر كل العناصر الاساسية في منطقة المرسلات في ابي غريب. وجرى اعتقالنا في ثكنات القصر الجمهوري ثم تم نقلنا الى معسكر الوشاش. وفي هذا المعسكر كانت الحراسة مشددة حيث تحيطنا

المدرعات ونقاط الحراسة والدوريات اضافة للأسلاك الشائكة المحيطة بالمعتقل. وخلالها جرت مداوالات للهرب واذكر اني فاتحت عارف عبدالرزاق بالموضوع وقلت له ان هروبك سيجعل القضية بكاملها تاخذ مساراً اخر لكنه رفض. وعليه فقد هربنا^(*) وكان عددا ستة، اثنين منا سافرا الى القاهرة واثنين تم القبض عليهما^(**)، وبقينا اثنين فاروق صبري الخطيب ورشيد محسن نتقل من مخبأ لمخبأ، اسسنا خلالها الحزب الاشتراكي، الى ان تم العفو عنا مع احداث ٦ حزيران ١٩٦٧.

شكلت الحكومة هيئة تحقيقية برئاسة العقيد كمال احمد الراوي، وعضوية الحاكمين عدنان عطا محمود واکرم الخضار والمقدمين اسماعيل الجميلي ومهدي صالح الالوسي والنقيب الحقوقي صفاء عبدالرزاق، وقد وضعت تقريرها النهائي في تسعة عشرة صفحة حول قضية السيطرة على القاعدة الجوية في الموصل. وجاء فيه القول:

حوالي الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم ١٩٦٦/٦/٣٠ جاءت سيارة مدنية للأجرة الى القاعدة الجوية في الموصل وفيها كل من العميد المتقاعد عارف عبدالرزاق والرائد المتقاعد الطيار ممتاز السعدون بملابسهما العسكرية ودخلا القاعدة عنوة بعد تهديد افراد الحرس حين كان عارف عبدالرزاق مسلحاً برشاشة ومسدس، وعند مدخل القاعدة بمسافة قليلة وقرب نادي الضباط كان بانتظارهما الملازم الاول الطيار صباح عبدالقادر المنسوب الى السرب السادس فاستقل معهما السيارة وتوجهوا فوراً الى اوكار الطائرات حيث امروا ضباط الصف بتهياة طائرتين، واستقل الاولى ممتاز السعدون والثانية صباح عبدالقادر. واثناء تقدم الطائرتين على مدرج المطار حضر العميد الركن يونس عطار باشي قائد الفرقة الرابعة ومعه العقيد احمد رشيد امر القاعدة الجوية، وفي هذا الاثناء حصلت مشادة كلامية بين يونس عطار باشي وعارف عبدالرزاق بخصوص اقلاع الطائرتين. وقد حاول قائد الفرقة منع عارف عبدالرزاق عن تصرفه هذا ووضع سيارته وسيارة نائبة على المدرج. ثم تطور الجدل الى تبادل اطلاق النار بين الطرفين، ومن ثم تمكن عارف عبدالرزاق

(*) اعلن عن هروبهم في اثنى عشرين الثاني ١٩٦٦.

(**) هما الرائد الركن عبدالامير الربيعي والرائد الطيار ممتاز السعدون، والاثنان اللذان سافرا الى القاهرة وهما النقيب مبدر سلمان والملازم حميد علي.

من السيطرة على الموقف وسحب العوارض التي كانت امام الطائرات وكان من نتيجة تبادل اطلاق النار ان اصبحت احدى الطائرات باطلاقة في زجاجتها الامامية. وفعلا حلقت الطائرتان في الجو متجهة الى بغداد الاولى بقيادة ممتاز السعدون حيث وصلها حوالي الساعة الثالثة. وكان هذا الموعد بمثابة ساعة الصفر لتنبيه بقية المشتركين في المؤامرة بالنسبة الى بغداد، وكانت الطائرة الثانية بقيادة صباح عبدالقادر قد اتجهت الى الحبانية واخذت تحوم فوق المعسكر معلنة هي الاخرى ابتداء ساعة الصفر بالنسبة الى المشتركين في المؤامرة للسيطرة على معسكر الحبانية وقد قام ممتاز السعدون اثناء تحليقه فوق بغداد بقصف عدة مواقع منها دار الاذاعة اللاسلكية في الصالحية حيث وجه اليها بعض الاطلاقات من مدفع الطائرة الرشاش، ومن ثم اتجه الى القصر الجمهوري فقام بقصف قطعات الحرس الجمهوري بالصواريخ وتسبب بقتل بعض افراد الجيش وحرق ثمانية سيارات لوري نوع (كاز ٦٣) وحرق مستودع الادوات الفنية (مستودع امر مفرزة التصليح) وغيرها من الاضرار التي ورد تفاصيلها في محاضر الكشف والمجاسم التحقيقية التي شكلت لهذا الغرض وبينت فيها الاضرار والخسائر بصورة تفصيلية. وبعد ان اكمل المتهم ممتاز السعدون مهمته عاد ثانية الى القاعدة الجوية في الموصل بينما اتجه الملازم صباح عبدالقادر الى القاعدة الجوية في كركوك ونزل فيها بالنظر لنفاذ البنزين، ومن ثم هيات له طائرة من نوع اليوشن ونقل الى الموصل. وبعد ذلك حضرت طائرة من نوع هليوكوبتر قادمة من كركوك يقودها الملازم ساطع عبدالرزاق ومعه النقيب الطيار محمد جسام الجبوري الذي ذهب عند نزوله في مطار الموصل الى عارف عبدالرزاق واجتمع به حيث امره بالتوجه مع النقيب الطيار عادل سليمان امر السرب السادس بالطيران مرة ثانية على بغداد وبالفعل اقلعت الطائرتان في حوالي الساعة الرابعة وقامت هاتان الطائرتان بالحوم فوق بغداد دون ان تقوما بالقصف وعادتا الى القاعدة الجوية في الموصل، ومن ثم قيام طائرتان من نوع هوكرهنتر، وامر عارف عبدالرزاق كل من ممتاز السعدون ومحمد جسام الجبوري بالاغارة على بغداد مرة ثالثة، كانت هاتان الطائرتان محملتان بالصواريخ في كل طائرة ستة صواريخ واقعلتا في حوالي الساعة السادسة وقامت بقصف القصر الجمهوري وكتيبة دبابات الحرس الجمهوري وغيرها من المواقع وتسببت بمقتل بعض القوات المسلحة، على ما هو مفصل بعد ذلك باسماء الذين قتلوا والذين اصيبوا باصابات مختلفة، وبعد انتهاء

القصف عادت الطائرتان الى مطار الموصل، وبعد اجراء مداولات بين المتآمرين وغموض الموقف في بغداد شعروا بأن حركتهم قد باءت بالفشل واقتيدوا الى مقر الفرقة الرابعة في معسكر الغزلاني وتم توقيفهم. هذا فيما يخص حركة الطائرات من السرب السادس وقصفها بغداد".

"تعود فنذكر بأن عارف عبدالرزاق وممتاز السعدون وصباح عبدالقادر كانوا قد حضروا الى الموصل في يوم ١٨ حزيران والتجأوا في دار اللاجئين السوري محمد رفيق خوا بعد اتفاق مسبق مع المقدم السوري الهارب عبدالوهاب الخطيب الذي قام بالاتصالات وهياً لهم هذه الدار حيث اتخذت مقراً لاتصالاته واجتماعاته حيث تردد كل من قائد الفرقة الرابعة يونس عطار باشي والمقدم الصيدلي امين كركجي وتداولوا فيما بينهم برسم خطة احتلال القاعدة الجوية وعدم تعرض الفرقة الرابعة لهم بشخص قائدها. وقد تبين من سير التحقيق بأن عارف عبدالرزاق قد عاد الى بغداد لوحده لغرض المداولة مع بقية المتآمرين في بغداد والاتفاق معهم على ساعة الصفر، وبعد ان تم له ذلك عاد الى الموصل ثانية مساء يوم ١٩٦٦/٦/٢٩. وفي حوالي الساعة الثانية بعد ظهر يوم الخميس هياً اللاجئين السوري الهارب محمد رفيق خوا سيارة اجرة من داره لنقل عارف عبدالرزاق وممتاز السعدون الى القاعدة الجوية. وبعد ان وصل الى علم الفرقة الرابعة وصول عارف عبدالرزاق وسيطرته على القاعدة الجوية اخذ الضباط المنسوبين الى الفرقة الرابعة يتوافدون الواحد تلو الآخر، وعلموا بوجود القائد في القاعدة الجوية، وكان رئيس اركان الفرقة العقيد الركن عبدالكريم شنداله قد اتصل بالقائد عدة مرات مستفسرا عن سبب وجوده هناك حيث قد تبادر الى الفرقة ابتداء ان القائد محتجز ومغلوب على امره. الا ان الاتصالات التلفونية المتكررة مع القائد من قبل كبار ضباط الفرقة بين لهم يونس عطار باشي بأنه مسيطر على الموقف وان وجوده في القاعدة حرص على عدم افلاخ الطائرات واقناع عارف عبدالرزاق بالتالي هي احسن، وقد طلب منه هؤلاء الضباط بالحضور الى مقر الفرقة لكي يقوم بواجبه ان كان كما يدعي مسيطر على الموقف وغير محتجز، وكان القائد يوعدهم بأنه سيحضر بعد قليل، ولما يأس كبار ضباط الفرقة من عدم حضوره ولاحتمال تواطئه مع عارف عبدالرزاق لا سيما بعد الاتصالات التلفونية التي حصلت مع وزير الدفاع ورئيس الجمهورية الذي بلغهم بأن القائد يونس عطار باشي يعتبر محالاً على التقاعد وعلى اقدم ضابط في الفرقة تسلم

منصبه لغرض القيام بالتصدي للحركة، ومن ثم اقترحوا تشكيل لجنة قوامها العميد خليل جاسم امر الجحفل الخفيف، ورئيس اركان الفرقة العقيد الركن عبدالكريم شندالة، ومتصرف لواء الموصل سعيد الشيخ، والعميد كنعان الملاح امر موقع الموصل، فقد وافق السيد رئيس الجمهورية على هذا الاجراء واعتبرت هذه اللجنة قائمة مقام قائد الفرقة واخذت على عاتقها اصدار الاوامر منها للاستعداد لتهيئة القوة الكافية لاحتلال المطار والقبض على المتآمرين. وفي هذه الاثناء حضر العقيد احمد رشيد امر القاعدة الجوية الى مقر الفرقة الرابعة واخبر المجتمعين هناك بالموقف وطلب منهم عدم استعمال القوة نظرا لأن المتآمرين يرغبون بتسليم انفسهم دون مقاومة نظرا لكونهم قد شعروا بفشل حركتهم. وقد طلبت اللجنة المشرفة على الفرقة من العقيد احمد رشيد ان يصطحب معه المقدم صديق اسماعيل معاون مدير ميرة الفرقة، وطلبوا من المقدم المذكور ان يبلغ عارف عبدالرزاق وجماعته بوجود استسلامهم خلال خمس عشرة دقيقة وبخلافه فإن القوة قد تحركت وسوف تفتح النار عليهم بعد مضي فترة الانذار. وقد تم بالفعل ذهابهما الى القاعدة الجوية، وبلغ المقدم صديق اسماعيل عارف عبدالرزاق مضمون الانذار، وقد استفسر عارف عن الجهة التي اصدرته فاجابه المقدم صديق باسمانهم فاجابه عارف (سأعلقهم غدا صباحا) وبعد مداولات واجتماعات حصلت بين المتآمرين وقناعتهم بأن حركتهم قد باءت بالفشل استقر رايهم على تسليم انفسهم واستقلوا السيارات متجهين الى مقر الفرقة الرابعة فجرى توقيفهم وتجريدتهم من السلاح، وفي صباح يوم ١٩٦٦/٧/١ تم تسفيرهم مخفوريين الى بغداد.

وشكلت دائرة الاركان العامة هيئة تحقيقية اخرى باشرت اعمالها في مقر القاعدة الجوية في الموصل في ١٩٦٦/٧/٢، وقدمت التقرير النهائي التالي عما جرى في الموصل:-

"التقرير النهائي"

بتاريخ ١٩٦٦/٦/٣٠ قامت طائرات من القاعدة الجوية في الموصل بقصف القصر الجمهوري في بغداد ودار الاذاعة وادى ذلك الى ازهاق ارواح وتخریب في العاصمة وتمكنت الحكومة الوطنية من القضاء على هذه المؤامرة ببضع ساعات.

ونظرا لاقلاع الطائرات من القاعدة الجوية في الموصل فقد قررت دائرة الاركان العامة تشكيل هيئة تحقيقية كما مبين في محضر التحقيق وباشرت الهيئة اعمالها بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢ في مقر القاعدة الجوية في الموصل وانتهت اعمالها بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٤ وبنتيجة التحقيق تبين ما يلي:-

١- راجع افادات الشهود والمتهمين المشار اليهم في الفهرست من صحيفة (١) الى (٣٦٧) ومخطط القاعدة في الاضبارة المرفقة طيا.

٢- أ - ظهر انه بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٩ و ١٨/١٩ دخل عميد الجو الركن المتقاعد الهارب عارف عبدالرزاق والرائد الركن الطيار المتقاعد الهارب ممتاز السعدون الى مدينة الموصل خفية وسكنا في دار - اللاجئين السوري محمد رفيق جوا (من جماعة حميد السراج) الواقعة في محلة الدركزية في الجانب الايسر والقريبة من جامع النبي يونس ومعاونة كل من اللاجئين السوري جابر ابراهيم يعقوب ومحمود احمد عبدالرحمن (لاجئ سوري ايضا) اللذان يسكنان بنفس الدار واخفوا عارف عبدالرزاق عن انظار السلطة وقيامهم بنقل المعلومات المتعلقة بالمؤامرة التي نظمت من قبل عارف عبدالرزاق ورفاقه في تنفيذ مؤامرتهم وشاركهم في ذلك اللاجئين السوري المقدم الهارب حاليا عبدالوهاب الخطيب الذي جاء من بغداد الى مدينة الموصل واجتمع بعارف عبدالرزاق في الدار المذكورة.

ب - في الفترة بين ١٨-١٩٦٦/٦/٢٧ كان يتردد المقدم الصيدلي الهارب حاليا امين كركجي الى نفس الدار ويجتمع مع عارف عبدالرزاق.

ج - تأيد ان العميد الركن المتقاعد يونس عطار باشي قائد الفرقة الرابعة سابقا قد زار عارف عبدالرزاق ليلا في نفس الدار المذكورة وقبل تنفيذ المؤامرة مع اشخاص اخرين لم تعرف هوياتهم.

د - سافر عارف عبدالرزاق الى بغداد بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٧ الساعة ٤,٣٠ ويظهر ان سفره كان لغرض توقيت تنفيذ المؤامرة مع زملائه في بغداد وعاد بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٩ والتجأ الى نفس الدار.

هـ - ثبت ان الملازم الاول الطيار صباح عبدالقادر المنسوب الى السرب السادس والمستخدم في قيادة القوة الجوية في بغداد قد زار القاعدة الجوية بالساعة ١٢,٠٠ من يوم ١٩٦٦/٦/٣٠ واستفسر من ضابط خفر حركات القاعدة الملازم الطيار جودت النقيب عن التلغونات واستخدامها والغرض منها كما استفسر من

مراقب السرايا السادس ر.ع. سرب سالم علي عن طائرات الهنتر العائدة للسرب وهل — مجهزة بالصواريخ ومسلحة وعن وقودها مستغلا بذلك سبق اشتغاله بالسرب السادس وبعدها اخبر ر.ع. سرب سالم علي أمر السرب النقيب الطيار عادل سليمان عن الاسئلة والتي وجهت اليه من قبل م.اول طيار صباح عبدالقادر وما ساوره من شكوك عن هذه الاسئلة ولكن امر السرب لم يعر أي اهتمام مما يدل على علمه بالمؤامرة كما ان م.اول صباح خرج من القاعدة لغرض التمويه وانتظار عارف عبدالرزاق بالقرب من الباب النظامي للقاعدة.

٣- حوالي الساعة ١٤,١٥ خرج كل من عارف عبدالرزاق وممتاز السعدون مرتدين الملابس العسكرية من دار اللاجئين السوري الهارب محمد رفيق خوا حمل الاول رشاشة مغلقة بجريدة والاثنين حاملون مسدساتهم الشخصية بعد ان هيا لهم اللاجئين السوري جابر ابراهيم يعقوب سيارة تاكسي لنقلهم الى القاعدة الجوية في الموصل وحوالي الساعة ١٤,٣٠ وصلت السيارة الى الباب النظامي للقاعدة الجوية فاقفها الحرس للاستفسار عن هوية الداخلين فوقفت وعند مشاهدة الحارس لهم ادى التحية العسكرية وذهب لاحضار ضابط خفر الاستعلامات (ن.ض. لاسلكي سالم فتحي) في الغرفة المقابلة لغرفة الحرس في الباب النظامي وعلى اثر ذهاب الحارس للاخبار امر عارف عبدالرزاق السائق بالاستمرار بالمسير فتحركت السيارة وعلى بعد ١٠٠ ياردة من الباب النظامي داخل القاعدة كان م.اول صباح عبدالقادر ينتظر فوقفت السيارة وركب معهم وتوجهوا الى الاوكار.

٤- وفي منطقة الاوكار وكما موضح في المخطط المرفق ترجل عارف عبدالرزاق وممتاز السعدون وصباح عبدالقادر وصرفوا السائق ثم توجهوا الى وكسر السرب السادس (الذي سبق ان كان عارف عبدالرزاق امرا له كما ان ممتاز السعدون سبق ان كان امرا لنفس السرب قبل هروبه الى القاهرة وان م.اول صباح عبدالقادر ينتسب لنفس السرب ومستخدم في قيادة القوة الجوية في بغداد) (مما يدل على وجود التواطئ بين المتآمرين المار ذكرهم ومعظم منتسبي السرب السادس مسبقا) حيث اخذوا يتلقون اوامر عارف عبدالرزاق وممتاز السعدون برحابة صدر وينفذوها بهمة وسرعة حيث تمكنوا من تهيئة طائرتين بأسلحتها وتم اقلعها بفترة وجيزة لا تزيد على نصف ساعة.

٥- وفي اثر دخول عارف عبدالرزاق الى القاعدة الجوية اخبر نائب الضابط سالم فتحي (ضابط خفر الاستعلامات) امر القاعدة الجوية العقيد الطيار احمد رشيد بدخول ضباط احدهم برتبة عميد دون ان يستجيبوا لاوامر الحرس وقد اتصل امر القاعدة بضابط الخفر (الملازم الطيار سمير محمد رزوقي) وطلب منه معرفة الداخلين كما حضر بنفسه الى القاعدة لقرب داره منها. وعند مشاهدته عارف عبدالرزاق اتصل بضابط السيطرة الملازم المسيطر عبدالغفور عبد الرحيم وامره باخراج سيارات الحريق على المدرج لعرقلة الطيران وعدم السماح للطائرات - بالاقلاع وقد نفذ ذلك الضابط فعلا ولكن عارف عبدالرزاق اعاد السيارات بتهديده سواقي السيارات باستعمال رشاشته ضدهم في حالة عدم التنفيذ، وخرج في الحال وذهب الى دار قائد الفرقة العميد المتقاعد يونس عطار باشي ثم عادوا سوية من الباب الخلفي للقاعدة قبل اقلاع الطائرات.

٦- عند وصولهم الى خط الطيران ومشاهدتهما الطائرتين متجهتين للطيران اوعز بوقوف سيارتيهما امام الطائرتين لمنع طيرانهما كما حضر في تلك الاثناء العقيد يوسف كشمولة على اثر مخابرة القاعدة له واصبح الثلاثة امام الطائرتين. استعمل عارف عبدالرزاق سلاحه واطلق من غدارته بضعة اطلاقات مما ادى الى هروب قائد الفرقة والعقيد احمد والعقيد يوسف من امامه والاختفاء خلف البراميل على اثر ذلك اوعز قائد الفرقة الى ر.ع.و محمد مطر المرافق له بالرمي على عارف عبدالرزاق وفعل اطلق عدة اطلاقات اصاب احداها الزجاجاة الامامية للطائرة التي يركبها ممتاز السعدون.

وكان في الطائرتين كل من ممتاز السعدون وصباح عبدالقادر ومهينين للاقلاع وقد اقلعا بعد هروب سائقي السيارتين الواقفتين امامهما وكان ذلك حوالي الساعة ١٥,٥٠.

٧- بعد اقلاع الطائرات جرت مناقشات كلامية بين عارف عبدالرزاق وقائد الفرقة وهما يقتربان من بعضهما وقد حاول كل من قائد الفرقة ويوسف كشمولة وامر القاعدة تهدئة عارف عبدالرزاق وتم لهم ذلك حيث تمكنوا من اخذ غدارته منه برضاه واجلسوه في الخيمة القريبة من خط الطيران والمخصصة للحرس وبعد فترة تقرب من العشر دقائق توجهوا جميعا الى برج السيطرة وصعدوا الى البرج وكان

هناك الملازم المسيطر عبدالغفور عبدالرحيم والنائب الضابط اللاسلكي هاشم يحيى فامروا النائب الضابط بترك غرفة السيطرة وبقوا فيها ما يقارب (٣٠) دقيقة.

جرت في غرفة السيطرة مناقشة بين قائد الفرقة وعارف عبدالرزاق حول المؤامرة وطلب عارف عبد الرزاق من قائد الفرقة فتح الراديو للاستماع الى البيات وفعلا امر قائد الفرقة سائق السيارة بفتح الراديو واستمعوا الى البيان الصادر بتوقيع عارف عبدالرزاق.

٨- وفي حوالي الساعة ١٥:٤٠ استأذن العقيد يوسف كشمولة من قائد الفرقة عندما كانوا في برج السيطرة وذهب بحجة وجود شغل لديه محاولا بذلك التملص من الموقف لاخبار مقر الفرقة بموقف القائد في القاعدة الجوية وقد تم له ذلك حوالي الساعة ١٦:٠٥ حيث اتصل بالنقيب الركن طارق محمود شكري واخبره ان القائد في مأزق ومسيطر عليه في القاعدة الجوية.

٩- وبعد اقلع الطائرتين الاوليتين امر عارف عبدالرزاق بتهينة طائرتين اخريين (الطيرة الثانية) وبأشر مراتب السرب بتهيتها بأشراف كل من ر.ع سرب محمد سلمان ور.ع سرب محمد صبيح سعود. وفي تلك الاثناء هبطت طائرة هليكوبتر قادمة من كركوك تحمل النقيب الطيار محمد جسام كما حضر الى القاعدة امر السرب السادس النقيب الطيار عادل سليمان من داره وحوالي الساعة ١٦:٠٠ اقلعت الطائرتان بقيادة كل من ن.ط عادل سليمان ون.ط محمد جسام.

واثناء وجودهم في برج السيطرة جرت مشادة كلامية بين كل من عارف عبدالرزاق ويونس عطار باشي وقد وجه عارف الكلام التالي لقائد الفرقة (اسكت سخيف جبان) بعدها غادروا برج السيطرة متوجهين الى غرفة امر القاعدة الجوية واتخذوها مقرا لهم.

١٠- اتصل الملازم المسيطر عبدالغفور عبدالرحيم بعد اقلع الطائرتين الاوليتين بالمجهود الجوي في بغداد واخبرهم باقلع الطائرتين لجهة مجهولة كما اتصل اللواء الركن حسن صبري محمد علي بضابط السيطرة واخبره بغلق المطار وعدم السماح لاية طائرة بالاقلع وبلغت المخابرة الى امر القاعدة الجوية.

١١- عادت الطائرة التي يقودها ممتاز السعدون اما طائرة صباح عبدالقادر فقد هبطت في كركوك لنفاذ وقودها وجاء الموما اليه الى الموصل بطائرة اليوشن يقودها ملازم ثامر صالح الشاوي بالساعة ١٧:٢١.

١٢- بالساعة ١٧,٥٥ اقلعت طائرتين هنتر (الطيرة الثالثة) بقيادة كل من ممتاز السعدون ونقيب طيار محمد جسام بعد نزول (طائرات الوجبة الثانية) وكانت محملة بالصواريخ. في هذه الفترة كانت تجري اتصالات تلفونية بين مقر الفرقة (رئيس الاركان) وقائد الفرقة الموجود في القاعدة الجوية (حيث ان مقر الفرقة كانوا يتصورون بأن قائد الفرقة مسيطر عليه ومحتجز).

١٣- امر قائد الفرقة مرافقه الملازم الاول هاني عبدالقادر (الذي حضر الى القاعدة بالساعة ١٧.٠٠) بجلب جماعة من حرسه الخاص الموجود في الدار لحماية الموجودين في غرفة امر القاعدة وفعلوا جلب اربعة مراتب مسلحين.

١٤- بعد اقلاع طائرات الوجبة الثالثة طلب عارف عبدالرزاق تهينة طائرتين اخريين محملة بقنابل (١٠٠٠) باون على خط الطيران وحملت بالقنابل من قبل جماعة الاسلحة بامر ر.ع سرب محمد صبيح سعود ور.ع سرب محمد سلمان والعريف متي مجيد وجماعته من قسم الاسلحة. ولحلول الظلام وعدم مساعدة الوقت لذهاب وايب هذه الطائرات الى بغداد فقد صرف النظر عن ارسالها وبقيت على المدرج حتى الساعة ٣:٣٠ حيث تم تفريغها وادخلت.

١٥- جرت عدة مكالمات تلفونية بين رئيس الاركان وقائد الفرقة ادعى خلالها قائد الفرقة انه مسيطر على القاعدة الجوية ولا يحتاج الى قوة الا انه بعد اقلاع الطائرتين في الوجبة الثالثة انكشف موقفه وثبت تأمره حيث انه كان خلال وجوده في القاعدة قد اخفى الحقيقة وخدع امر مقر الفرقة والمسؤولين:

١٦- بعد ان ترك العقيد يوسف كشمولة القاعدة الجوية وتوجه الى داره ومنها الى مقر الفرقة حوالي الساعة ١٦:٣٠ اخبر رئيس اركان الفرقة بما شاهدته في القاعدة الجوية وبين موقف القائد وقال ان القائد في مأزق وان عارف عبدالرزاق مسيطر على القاعدة الجوية على اثر ذلك اتصل رئيس الاركان بقائد الفرقة للاستفسار عن موقفه وهل انه بحاجة الى قوة فاجابه انا مسيطر وعن قريب اعود الى الفرقة.

اتصل ضابط السيطرة برئيس اركان الفرقة واخبره بأنه يوجد طائرتين على خط الطيران متهيئة للطيران اعد رئيس الاركان اتصاله بالقائد وسأله عن الطائرتين اجابه قائد الفرقة انها لن تطير. طارت الطائرتين وثبت لمقر الفرقة ان القائد متعاون مع المتآمرين فعلا وفي تلك الاثناء اتصل السيد رئيس الجمهورية بمقر الفرقة

وابلغه ان القائد متآمر ويعتبر محالا على التقاعد وطلب منهم تشكيل هيئة قيادة مسؤولة عن السيطرة على الموقف وفعلا تشكلت هيئة قيادة من كل من متصرف اللواء العميد الركن المتقاعد سعيد الشيخ والعميد خليل جاسم والعميد كنعان الملاح والعقيد الركن كريم شنداله ووضعت خطة لاحتلال المطار والسيطرة على المتآمرين ومنعهم من الهروب والمحافظة على الامن في المدينة وخصصت القوة اللازمة لذلك وتم تنفيذ الخطة بالساعة ١٩,١٥ ومنع التجول في البلدة وتم تطويق المطار بالساعة ١٩,٣٠.

١٧- حوالي الساعة ١٩,٠٠ حضر العقيد احمد رشيد الى مقر الفرقة واخبر هيئة القيادة بأنه هرب من القاعدة الجوية دون علم المتآمرين وانه مستعد لجلب عارف عبدالرزاق ورفقائه الى مقر الفرقة بالتعاون معهم ولعدم ثقة مقر الفرقة بالعقيد احمد تقرر ارسال المقدم صديق اسماعيل الى القاعدة الجوية لاتذار المتآمرين بأن القاعدة مطوقة من جميع الجهات وعليهم التسليم وقد خصصت فترة ١٥ دقيقة لغرض التسليم قبل المباشرة باطلاق النار.

وفعلا ذهب المقدم صديق بصحبة امر القاعدة الجوية وابلغ المتآمرين باوامره وبعد اخذ ورد رضخ المتآمرون للامر الواقع بعد ان تأكد لعارف عبدالرزاق وزمرته فشل مؤامرتهم وان المطار مطوق فركبوا سيارة القائد وسيارة اخرى متوجهين الى مقر الفرقة بسلاحهم ومعهم المقدم صديق اسماعيل ثم دخل عارف عبدالرزاق الى غرفة القائد والباقيين الى غرفة ضابط الركن الاول وجردوا من سلاحهم من قبل امر الانضباط المقدم احمد سليمان ثم بوشر بالتحقيق الابتدائي معهم. بعدها ارسلوا الى معتقل الهندسة للاحتفاظ بهم ولحين ارسالهم الى بغداد. اتصل السيد رئيس الجمهورية بالفرقة وطلب تفسير المتآمرين الى بغداد بحراسة مشددة. علما بأن لم يحدث ما يعكر صفو الامن في مدينة الموصل.

قرار الهيئة التحقيقية

١- ثبت من سير التحقيق وافادات الشهود المرفقة طيا قيام عارف عبدالرزاق وشركاؤه بمؤامرة بتاريخ ١٩٦٦/٦/٣٠ للسيطرة على الحكم الشرعي الحالي وادى اتفاقهم الجنائي الى تخريب وتدمير في بغداد بالاضافة الى اهلاك ارواح بريئة

واحداتهم الشغب والبليلة في العراق واشترك فيها من المدنيين والعسكريين
 الاشخاص المدرجة اسمائهم والمبين دور كل منهم في التحقيق.
 قررت الهيئة التحقيقية اذانتهم وفق احكام المادة (٢٤) وبدلالة المادة (٣٦) من
 الباب الثاني عشر المعدل من قانون العقوبات البغدادي وهم:-

- ١- عميد الجو الركن المتقاعد عارف عبدالرزاق موقوف في سجن بغداد
- ٢- العميد الركن المتقاعد يونس عطار باشي كذا
- ٣- عقيد الجو احمد رشيد كذا
- ٤- الرائد الركن الطيار الاستقاعد ممتاز السعدون كذا
- ٥- النقيب الطيار عادل سليمان كذا
- ٦- النقيب الطيار محمد جسام كذا
- ٧- م.ا. صباح عبدالقادر كذا
- ٨- المقدم الصيدلي الهارب امين كركجي هارب
- ٩- ن.ض. الالي حازم خليل موقوف في القاعدة الجوية في الموصل
- ١٠- ر. ع. سرية فلاح محمد صبيح سعود كذا
- ١١- ر. ع. سرب محمود سلمان كذا
- ١٢- ج. ط. سائق ساحة فيصل جابر كذا
- ١٣- ع. اسلحة متي مجيد كذا
- ١٤- ن. ع. اسلحة حارس امين كذا
- ١٥- ن. ع. اسلحة حسين نجم كذا
- ١٦- ج. ا. اسلحة قاطع سيد نور كذا
- ١٧- ج. ا. اسلحة باهر فهد كذا
- ١٨- ج. ا. اسلحة عبدالحسين صلال كذا
- ١٩- اللاجئ السوري المقدم عبدالوهاب الخطيب هارب
- ٢٠- اللاجئ السوري محمد رفيق حوا هارب
- ٢١- اللاجئ السوري جابر ابراهيم يعقوب موقوف في سجن الموصل
- ٢٢- اللاجئ السوري محمود احمد عبدالرحمن. موقوف في سجن الموصل

٢- ثبت للهيئة التحقيقية اهمال الضابط والمراتب المدرجة اسمائهم ادناه في اداء واجبات وظيفتهم مما ينطبق عملهم واحكام المادة (١٢٠) من ق.ع.ع.

- | | |
|-------------------------|--|
| ١- م. ط سمير محمد رزوقي | |
| ٢- م. ط جودت النقيب | |
| ٣- ن. ض لاسكي سالم فتحي | |
| ٤- ن. ض محمد سيد قاسم | |
| ٥- ج ط محمد فقي نقي | |
| ٦- ج ط خليل خليل | |
| ٧- ن. ع حيال نعمة | |
- مطلق السراح وفي وحدتهم
القاعدة الجوية في الموصل

٣- لاشترك قسما من اللاجئين السوريين في مؤامرة يوم ١٩٦٦/٦/٣٠ تقترح الهيئة التحقيقية اعادة النظر بشؤون كافة اللاجئين السوريين وحصر مسؤولية رقابتهم والاستفادة من خدماتهم حسب اختصاصهم لقاء الرواتب التي تصرف لهم حاليا والتي تتراوح ما بين (٢٥-٥٠) دينار شهريا وعدم تركهم بدون عمل.
نظم القرار باتفاق الاراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٤.

الرائد	المقدم	المقدم الركن	المقدم
جابر عبدالقادر العاتي	سفيان ضياء الدين	جسام محمد الجبوري	نوري صوهج العاتي
عضو	عضو	عضو	رئيس الهيئة التحقيقية

وقد اورد تقرير اللجنة التحقيقية ما جرى في معسكر الحبانية، وهذا نصه:
تقرير عن التمرد في معسكر الحبانية بعد ظهر الخميس ١٩٦٦/٦/٣٠
حوالي الساعة ١٥:٣٠ يوم ٦/٣٠ وصلت الى الباب النظامي لمعسكر الحبانية (باب بغداد) سيارتا اجرة وترجل منهما كل من العقيد الركن علي حسين جاسم والنقيب الطيار فاروق احمد والرائد المتقاعد زهير محمود والملازم الاول الطيار المتقاعد عامر عبدالله والملازم الطيار انور محمد الجميلي والملازم الطيار عبدالله عبدالحسين وضباط صف من القوة الجوية وانضباط بغداد مسلحين جميعا بالغارات والمسدسات وعند وصولهم كانت تحوم في الجو طائرة على انخفاض واطى جدا وحامت الى الباب النظامي للمعسكر والاوكر ومقر الفرقة ثم غادرت، وكان الحرس

في تلك الساعة في وقت راحتهم عدا المكلفين بالواجب لذا فقد اخذوا على حين غرة وسيطر الضباط المتمردون على الحرس وجردوهم من الاسلحة ثم تركهم العقيد الركن علي حسين جاسم وبقية الضباط وبقي عند الباب النظامي الملازمين عبد الله عبدالحسين وفوزي عبدالله للسيطرة على مدخل المصدر ومنع الدخول الى الخروج منه وكان معهما العريف حمودي جدعان المنسوب الى انضباط بغداد.

في هذا الوقت وصل الشهيد الملازم محمد سليمان الدباغ المنسوب الى انضباط الفرقة حيث كان يوزع راتب مغازز السرية في خارج المعسكر وعند وصوله اوقف الملازمان سيارته وطلبا منه النزول فترجل ثم طلب منه الملازم عبدالله عبدالحسين تسليم سلاحه فأمتنع وسحب مسدسه ورماه واصابه اصابة طفيفة فسحب الملازم فوزي عبدالله الغدادة ورمى المرحوم الملازم محمد فأرداه شهيدا فأدخل في السيارة التي كان يستقلها وتوجهت الى مستشفى الحبانية. وصل العقيد الركن علي حسين جاسم والرائد زهير وانضم اليهما الملازم الطيار عبدالصاحب حسين من السرب العاشر ثم الملازم الاول الطيار عامر عبدالله الى سرية انضباط الفرقة وسيطروا عليها ثم سيطروا على رعييل المدرعات بعد ان استعملوا العنف والاكراه مع اعداد المدرعات ثم ركب هؤلاء المدرعات وتوجهوا الى مقر الفرقة ثم طوقوا مقر وبيت القائد ووقفت مدرعة مقابل باب دار القائد مباشرة وقد رمت احدى المدرعات المقابلة بيت القائد عدة صليات، كما استطاعوا ان يسيطروا على جنديين من الحوس ارسلهما القائد لجلب فصيل الدفاع والواجبات وبقي ثلاثة من الحرس مع القائد.

عرج المتمردون على البدالة وارادوا استعمال العنف وتحطيمها لتعطيل الاتصال مع الخارج ومع التلفونات داخل المعسكر الا انهم عطلوها ولم يخربوها وبات الاتصال مستحيلا حيث حاول القائد الاتصال ببغداد فتعذر ذلك. وكانت اذاعة المتمردين تنذع ببياناتهم.

كان المعسكر في هذا اليوم هادئا حيث ذهب اغلب الضباط والمراتب بالاجازة الاسبوعية خاصة وقد صادف ان اعطي يوم السبت عطلة رسمية بمناسبة المولد النبوي الشريف وانهاء مشكلة الشمال واستلام الجميع الراتب وكانت سرية كاملة من كتيبة المخابرة في الانذار دوما ونصف فصيل الدفاع وسرية الانضباط.

اخبر آخر سرية الانضباط من قبل المراتب بالتمرد في المعسكر واتصل الموما اليه بامر اللواء الثامن العقيد عبدالجبار علي المجاز من الشمال الذي يسكن بجواره

وهناك قدم ايضا العقيد عبدالمجيد الويس أمر كتيبة المخابرة وقرروا الذهاب الى مقر الفرقة لاستجلاء الموقف فذهب العقيد عبدالجبار والعقيد عبدالمجيد وبقي أمر سرية الانضباط في البيت حتى يعودا وقد اتصلوا بالعقيد الركن علي حسين جاسم وتكلما معه حول عدم استخدام العنف وانهما عازمان على مواجهة السيد القائد لمعرفة الموقف وفي هذا الوقت كان الرائد الركن صالح التكريتي من مقر الفرقة والرائد محمد المفتي مقدم الخفر وقد حضرا لمعرفة الموقف وبقي المتمردون في انتظار خروج الضابطين من دار السيد القائد وقد خرجا وقال لهما العقيد الركن علي حسين جاسم (اشطولتوها قابل عندكم مفاوضات) وقد اخبراه بأن السيد القائد لا يرغب في سفك الدماء حيث هناك في المعسكر عوائل كثيرة واطفال فليس من الشهامة والنبل ترويعهم في دورهم. وفي هذا الوقت كانت اذاعة بغداد واذاعة المتمردين قد انقطعتا عن البث.

كان القائد قد صمم في حالة عدم انصياع المتمردين لرغبته في عدم ترويع عوائل الضباط ومحاولتهم استخدام القوة الى مجابتهم بكل ما عنده من قوة وايمان علما بأن لا يوجد من يحرسه سوى ثلاثة جنود فقط وداره مطوقة بالمدركات والصليبات على الاشجار ترمى بين فترة واخرى.

ذهب العقيد الركن علي حسين جاسم الى مقر القاعدة الجوية وابقى الضباط على المدرعات بعد أن انظم اليهم الملازم احتياط هادي عبدالامير المنسوب لسرية انضباط الفرقة والملازم الطيار عبدالصاحب حسين والملازم الطيار حميد السعدون وعند وصوله والرائد زهير كان أمر القاعدة وضباطه في المقر حيث الموقف غامض بالنسبة لهم، وأمر العقيد الركن علي حسين جاسم أمر القاعدة بالذهاب الى داره والتخلي عن سلطاته ثم امر النقيب الطيار سعدون احمد زكي بالتوجه معه والرائد زهير الى مطار الهضبة حيث السرب العاشر هناك وطائراته من نوع (باجر) القاصفة. اما العقيد عبدالجبار وعبدالمجيد والرائد الركن صالح فقد توجهوا الى كتيبة المخابرة ثم الى دار العقيد عبدالجبار حيث تدارسوا وقرروا مفاتحة العقيد الركن علي حسين جاسم حول ايجاد حل والاتصال بالسيد القائد منعاً من حدوث ملابسات ومضاعفات للموضوع ثم رجع الجميع الى كتيبة المخابرة حيث كان اغلب الضباط هناك. ذهب العقيد الركن علي حسين جاسم والرائد زهير والنقيب الطيار سعدون الى الهضبة بعد ان طلب العقيد الركن علي من النقيب سعدون تهيئة طائرتي

باجر ولكن الطيار ابدى له كل الاعذار في عدم استطاعته الطيران بحجة عدم صلاحية الجو وعدم وجود الملاحين والنوتية مما اقنع العقيد الركن علي بطريقة ودية عدم جدوى التفكير بتهياة الطائرتين ورجعوا الى المعسكر بعد ان يأس من ذلك.

كان العقيد الركن علي حسين جاسم في كل هذه المدة يعتمد على كونه رئيسا لاركان الفرقة فسيطر على المراتب بحجة انه يتكلم باسم القائد وبهذا اثر على المراتب فلم يقاوموه وخلال هذه الفترة رجعت اذاعة بغداد الى البث واذيغت البيانات ومنها بيان السيد رئيس الجمهورية بفشل المؤامرة وتدمير محطة الاذاعة وشعر المتمردون بحراجة موقفهم في المعسكر وان اسلم عاقبة لهم التملص والفرار قبل القبض عليهم لذا ركبوا المدرعات وعادوا الى الباب النظامي للمعسكر حيث استقلوا السيارات وتوجهوا فارين هاربين نحو بغداد علم من في المعسكر بذلك لذا خرجت مفارز تعقبهم واستطاعت القاء القبض عليهم عند جسر الفلوجة وتم جلبهم الى المعسكر مخفورين ثم ارسلوا الى بغداد بالساعة ٢٢,٠٠ يوم ٦/٣٠ اما المتمرد العقيد الركن علي حسين جاسم فقد استطاع الإفلات بعد ان رمى بنفسه في مستنقع قريب من جسر الفلوجة وبحلول الظلام تعذر تعقبه رغم الجهود المبذولة حتى الصباح ثم القي القبض عليه يوم ٧/٢ وارسل مخفورا الى بغداد.

ان اهم عامل عزز نجاح المتمردون في فرض السيطرة على معسكر الحباتية هو صفة العقيد الركن علي حسين جاسم لكونه رئيس اركان الفرقة ومعروف لدى المراتب جيدا وكونه يتكلم باسم القائد اذ كان يقول ان القائد امرني بكذا وكذا كما ان استشهد الملازم محمد الدباغ كان مبيتا لانه موضع ثقة القائد وقد اعلمه شخصيا بنوايا العقيد الركن علي حسين جاسم وطلب منه عدم ترك المعسكر والبقاء على رأس السرية واعتقال كل من يحاول القيام بأي عمل ومن ضمنهم رئيس الاركان ونضيف بأن قيادة الفرقة اوعزت الى القاعدة الجوية بأن تجرد كافة الطائرات من اعتدتها وصواريخها وان تحفظ المشعلات (فيوزات) في مكان امين وزيادة في الحيلة تحفظ كافة الطائرات في اوكارها وتقف الاوكار وذلك منذ منتصف شهر حزيران وهذه الاجراءات التي حالت دون طيران أية طائرة من الحباتية وحتى لو تمكنت اية طائرة من الطيران فسوف لا تكون مسلحة.

اما تفاصيل الحوادث فهي متوفرة لدى هيئة التحقيق التي يرأسها اللواء عبدالقادر ياسين مع بيان دور كل شخص له علاقة بالموضوع.

وشنت الصحافة العراقية هجوما عنيفا على الانقلابيين، ولم تعالج الاسباب التي دفعت الى الانقلاب، ولم تقترح علاجا للمشاكل التي كان يعاني منها العراق، واطلقت القاب "الطامغين والحالمين بالزعامات والمتهاكين على مصادر النفوذ والسلطان، والطارئين على السياسة، والمفتقرين الى ابسط مقومات الخدمة الوطنية" وشنت هجوما على الحزبية متهمة اياها بأنها كانت وراء الحركة، وزعمت صحيفة صوت العرب بأن المستفيد من الحركة في حالة نجاحها "الحزبية المقيتة التي كرهها الشعب واحتقرها ورفض حكمها وحاربها، كما ستستفيد من ذلك حفنة من المغامرين من طلاب الحكم وعشاقه لتعود المأساة من جديد"^(١) ووصفت صحيفة الثورة العربية القانمين بالحركة بأنهم "فئة صغيرة ضالة جمعتهم الرغبة في المناصب والمصلحة الشخصية"^(٢) وقالت الفجر الجديد "حقيقة المغامرات الانقلابية ليس من اجل نوايا اصلاحية، ولا في سبيل الذود عن الوطن من عدو يهاجمه وغاصب يتربص به الدوائر، وانما على النقيض من ذلك كله كشفت تلك المغامرات الانقلابية عن ان حب السيطرة والنفع الذاتي كانا الهدف الرئيسي الذي سعت اليه عناصر هذه المغامرات، وان المنصب كان هو الدفاع الاول لها"^(٣).

من ناحية اخرى بعث القادة الاكراد، المخولين بالتحدث باسم الملا مصطفى البارزاني، برقية تأييد الى رئيس الجمهورية هذا نصها:

"الى السيد رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة المحترم

ان وقوف الشعب والقوات المسلحة صفا واحدا بقيادتك ضد الفتنة العمياء التي قام بها نفر من المغامرين يوم طفح البشر على وجوه ابناء هذا الوطن جميعا من عرب واكراد وغيرهم، بعد تحقيق وحدتهم الوطنية، محاولة منهم ليفسدوا على هذا الشعب مباهجه، لخير دليل على ان الشعب كله يساندكم بصدق واخلاص في

(١) جريدة صوت العرب، ١٩٦٦/٧/٤.

(٢) جريدة الثورة العربية، ١٩٦٦/٧/٦.

(٣) جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٦/٧/٧.

سياستكم الحكيمة التي تهدف الى تحقيق ما يصبو اليه الوطن من امن واستقرار وحياء دستورية.

وفكمم الله وحفظ عراقنا العزيز من كل سوء:

حبيب محمد كريم، صالح اليوسفي، علي عبدالله، نافذ جلال
وقد حلل كامل الجادرجي، زعيم الوطنيين الديمقراطيين، اسباب الحركة، عندما
اجاب عن السؤالين التاليين:

ما هو رأيكم في محاولة الانقلاب التي جرت في ٣٠ حزيران الماضي، وما هي
اسبابها في رأيكم؟

لقد اطلقت نعوت كثيرة على محاولة الانقلاب المذكورة فقد وصف الانقلاب بأنه
طائش وارعن وما الى ذلك من النعوت التي تدل على المقت والاستنكار، الا ان ما
يجب ان نعرفه قبل اطلاق مثل هذه النعوت، هو ان محاولة الانقلاب كانت حصيلة
تفكير الكثير من المغامرين الذين لا يرون وسيلة لتغيير الحكم الذي لا يرتضونه الا
وسيلة الانقلاب المسلح، فهو في نظرهم الوسيلة الوحيدة للوصول الى الحكم. وبقدر
ما تتسع هذه الفكرة وتترسخ لدى الوصوليين - ولدى غير الوصوليين ايضا - فإن
الانقلابات العسكرية تصبح محتملة الوقوع ويتكرر وقوعها كلما استمر الوضع العام
على شذوذه، وكلما ظل بعيدا عن الحكم الديمقراطي الصحيح.

والانقلاب الاخير بالرغم من سعة تشكيلاته وتخطيطاته - كما تبين بعد فشله -
وبالرغم من اهمية السند الذي استند اليه - كما هو معروف - كان نصيب الفشل
فيه منذ البداية اكثر من نصيب النجاح، ذلك لان الناس ضاقوا ذرعا بكل انواع الحكم
العسكري المغامر، فلم يستجب له خارج دائرة الانقلاب الا نفر ضئيل من الجيش، اما
الرأي العام فلم يكثر له على الاطلاق.

- هل تعتقدون بأن الانقلابات العسكرية لم يعد لها سبيل النجاح في العراق؟
لا يمكن ان يبحث الامر بهذا الشكل من البساطة، فالذي لا شك فيه هو ان الناس
لم يعودوا يثقون بأي نوع من الانقلابات العسكرية لتغيير الحكم، بالرغم من رغبتهم
الشديدة في تغييره فالمواعيد الكثيرة التي قطعت لم تتحقق، ما عدا التطور المفاجئ
الذي حصل في القضية الكردية بوقف اطلاق النار، وهي من دون شك عمل مبرور
- وان كنا نعتقد بأن الرغبة الملحة او بالاحرى الضغط الذي جرى في ضرورة

تحسين العلاقات مع إيران، في هذا الظرف بالذات، قد لعب دورا رئيسيا في تلك الخطوة الحسنة.

اما بقية الاوضاع غير الطبيعية في البلاد، فقد استمرت واستمرت بسببها الحالة الاقتصادية السيئة وما الى ذلك من الامور المستعصية والتي كان قد استبشر بامكان حلها بعض الذين يهتمون بسماع ندوات التلفزيون الخاصة، حتى هؤلاء المتفائلين - بحسن نية طبعاً - اصبحوا لا يرون سبيلا للتغيير غير الانتقال السريع الى الوضع الدستوري وتحقيق الديمقراطية القائمة على وجود الحريات العامة والتنظيمات السياسية والانتخابات الحرة، بحيث تنبثق عن ذلك حكومة مسؤولة تجاه الشعب فتسير الامور سيرا طبيعيا دون رجات ودون هزات.

ان ما كان لدى الناس من رغبة ملحة لتغيير الحكم الملكي البائد على الاسس المذكورة ادى الى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ - والتي كانت بحق ثورة لا انقلابا عسكريا كما اراد البعض ان ينعتها للتقليل من شأنها - وقد كان المفروض ان تحقق تلك الثورة تحرير العراق وتقدمه وتمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه. الا ان ما اعقب الثورة كان مع الاسف تحقيق جوانب معينة من اهدافها وعدم تحقيق الجوانب الاخرى.

فالثورة في الواقع، وان كانت قد حققت مكاسب كبيرة، الا انها لم تحقق الانتقال بالبلاد الى الوضع الديمقراطي المنشود لقد حدثت اختلاطات وملابسات تعود الى عوامل داخلية وخارجية، مما ادى الى سلسلة من الانقلابات العسكرية ومحاولات الانقلاب الفاشلة، رافقت بعضها مآسي وفظائع كبيرة، مما اوجد حالة من القلق الشديد وعدم الاستقرار وتناوب العهود العسكرية والانقلابات.

فالاستنتاج الذي يجب ان نستخلصه اذن من فشل محاولة الانقلاب الاخيرة، ليس التنبؤ بما يحدث لمحاولات الانقلاب في المستقبل، وانما يجب ان يكون - ذلك الاستنتاج - ان الرأي العام العراقي قد اصبح الان راغبا اكثر من أي وقت مضى في تحقيق الانتقال الى الوضع الديمقراطي الطبيعي عن غير طريق الانقلابات، وان على المسؤولين ان يعكسوا هذا الرأي العام على حقيقته، بدلا من الاصرار على مناهضة الحزبية والاحزاب، وبدلا من التمسك بنظرية الحزب الواحد الخاطئة المتمثلة في الاتحاد الاشتراكي كما اشار الى ذلك رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي الاخير. ان على المسؤولين ان يعترفوا بواقع العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي على

حقيقته، وبأن احتكار الحكم من قبل فئة معينة لن يؤدي الى الاستقرار ولن ينهي احتمالات المغامرة والطيش مهما كان نصيب تلك الاحتمالات من نجاح او فشل. ان عدم اخذ العبرة مما وقع حتى الان والاصرار على هذا الطريق الخاطئ، سوف يعرض البلاد الى جانب احتمالات المغامرة الخطرة، الى مخاطر اخرى في مقدمتها استغلال فشل مثل هذه الانقلابات للهجوم على مكاسب ثورة تموز، ولتسرب المقاومين لتلك الثورة الى مراكز السلطة والاتجاه بالسياسة العراقية وجهة مناهضة لمبادئ الحياء الايجابي ومكافحة الاستعمار ومناهضة الاتحاد العربي الذي كنا ولانزال ندعو اليه.

وفي مقدمة تلك الاخطار ايضا، استغلال مثل هذا الوضع غير المستقر والمتضعع ماليا، من قبل الشركات الاحتكارية التي تتحين الفرص لتستغل نقاط ضعفه وتحصل منه على امتيازات مجحفة بحقوق البلاد، كما هو شائع عن الدور الذي تلعبه شركات النفط.

العلاقات مع تركيا وزيارة البزاز لانقرة (٦-٣ تموز ١٩٦٦)

شهدت العلاقات التركية العراقية تطورا منذ تأليف وزارة عبدالرحمن البزاز الاولى، وقد زار عدنان الباجه جي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، تركيا في شباط ١٩٦٦، وردا على هذه الزيارة قام احسان صبري جاغليا نكل، وزير خارجية تركيا، بزيارة بغداد، خلال المدة بين (٢٣-٢٦ مايس ١٩٦٦)، وصدر بيان مشترك اعلن عن اتفاق وجهة نظر البلدين الى حد بعيد، لاسيما في القضايا التي تهمهما بصورة مشتركة. واكد البيان على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واعرب وزير الخارجية التركية عن تأييده لجهود الحكومة العراقية في الحفاظ على وحدة العراق الوطنية والدفاع عن سلامته الإقليمية. ونظر الوزيران في قضية استخدام المياه المشتركة واتفقا على ضرورة عقد اجتماع في اسرع وقت لخبراء قانونيين وفنيين. ووجهت الدعوة الى البزاز من سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا لزيارة تركيا^(١).

(١) جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٥/٢٧.

وقد رحبت الصحافة العراقية بتطور العلاقات بين البلدين، فأشارت جريدة البلد الى قوة العلاقات وعمق الروابط التي تشد البلدين الى بعضهما^(١). واوضحت جريدة الفجر الجديد ان ما توصل اليه من الاتفاق يساعد على خلق جو من الطمأنينة ليس في البلدين المتجاورين فحسب بل وفي منطقة الشرق الاوسط بأكملها^(٢).

وفي ٣ تموز ١٩٦٦ غادر البزاز بغداد على رأس وفد كبير في زيارة لتركيا، وقد رحب سليمان ديميريل بالبزاز في المطار وأشار الى اهمية التقارب المعنوي القائم بين تركيا والعراق، ورد البزاز بكلمة معاتلة. وعقد الوفدان اجتماعهما الاول، واستعرض رئيس الوفد العراقي سياسته حكومته الخارجية موضحا الرغبة في اقامة احسن علاقات الود وحسن الجوار بينهما وبين الدولتين الجارتين تركيا وايران دون ان تلتزم بأي حلف من الاحلاف مهما كان اسمه ونوعه، وقد اجاب رئيس الوفد التركي مؤكدا على اهمية الروابط التاريخية والدينية التي تشد البلدين الى بعضهما. وفي الجلسة الثانية عرض رئيس الوفد التركي وجهة النظر الايرانية في المشاكل المتعلقة بين العراق وايران، كما فهمها من الحكومة الايرانية، فأوضح رئيس الوفد العراقي وجهة النظر العراقية بالتفصيل والمراحل التي بلغتها المفاوضات العراقية - الايرانية لحل المشاكل القائمة بين البلدين.

وخلال الزيارة تم التوقيع على اتفاق للتعاون في مجالات السياحة بين العراق وتركيا، وتضمن سعي البلدين لاتخاذ كافة الاجراءات لتحسين ظروف السياحة وزيادة التبادل السياحي، وتأليف لجنة مختلطة لتطبيق الاتفاق، وقد قام البزاز بزيارة لاسطنبول، وقدم دعوة الى سليمان ديميريل، رئيس وزراء تركيا لزيارة العراق. وقد اختتمت الزيارة بصدور البيان المشترك التالي:-

(١) جريدة البلد، ٢٧/٥/١٩٦٦.

(٢) جريدة الفجر الجديد، ٢٧/٥/١٩٦٦.

بيان عراقي - تركي مشترك

حول مباحثات الدكتور عبدالرحمن البزاز في انقره^(١)

قام الاستاذ عبدالرحمن البزاز رئيس وزراء العراق بزيارة رسمية الى تركيا من ٦ الى ٣ تموز ١٩٦٦ استجابة لدعوة السيد سليمان ديميرل رئيس وزراء تركيا. وقد رافق السيد رئيس الوزراء وفد عراقي ضم السيد محمود حسن جمعة وزير الاصلاح الزراعي.

وقد استقبل السيد جودت صوناي رئيس الجمهورية التركية الاستاذ البزاز في القصر الجمهوري. وقد حضر المحادثات التي جرت بين رئيسي وزراء القطرين عن الجانب العراقي كل من السيد محمود حسن جمعة وزير الاصلاح الزراعي والسيد طارق سعيد فهمي سفير العراق في انقره والسيد فاهم كامل مدير عام مصلحة المصايف والسياحة والسيد الدكتور طارق المتولي مدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية والسيد وسام الزهاوي معاون مدير عام الدائرة السياسية في وزارة الخارجية.

وعن الجانب التركي كل من السيد احسان صبري جاغلياتكل وزير الخارجية والسيد ابراهيم جوبتر وزير الطاقة والمصادر الطبيعية والسيد علي بنكايه وكيل سكرتير عام وزارة الخارجية والسيد بهاء وفاء قرى طاي سفير تركيا في بغداد وعدد من كبار موظفي وزارة الخارجية التركية.

استعرض رئيسا الوزراء في البلدين بارتياح نتائج الاجتماعات السابقة التي تمت بين وزيري خارجية بلديهما وعبرا عن رأييهما بأن مثل هذا التبادل في الزيارات ووجهات النظر انما هو في الواقع خطوات مثمرة في تقوية التعاون الودي بين بلديهما وانه سيخدم توطيد الاستقرار والسلم في المنطقة وعند استعراضهما الوضع الدولي تجلّى مرة ثانية التوافق الكبير في وجهات النظر بين البلدين.

وقد اكد رئيسا الحكومتين عزم حكومتيهما على الاستمرار في اتباع سياسة تضمن الالتزام الكامل بالاتفاقيات الدولية واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى والحفاظ على وحدتها الإقليمية في سبيل صيانة السلم العالمي وفقاً لميثاق الامم المتحدة.

(١) جريدة الجمهورية، ٨/٧/١٩٦٦.

وقد عبر رئيس وزراء تركيا عن سروره العميق لاستمرار سير العراق البلد المجاور في طريق التقدم الاقتصادي بسلام واستقرار وعبر رئيس وزراء العراق عن تقدير حكومته العميق وامتنانها لتفهم الحكومة التركية وموقفها الودي تجاه جهود العراق الناجحة في صيانه وحدته الوطنية.

وقد هنا رئيس وزراء تركيا زميله العراقي على الاعمال الايجابية والسلمية التي اتخذتها حكومته لبلوغ تلك النتائج الجديرة بالثناء.

وقد بحث رئيسا وزراء البلدين مشكلة قبرص فعرض رئيس وزراء تركيا اخر تطوراتها والوضع المتأزم في الجزيرة وخطاره المهددة للسلام في المنطقة وفي العالم كله. وقد بين رئيس وزراء العراق موقف حكومته من هذه المشكلة كما سبق اعلانه في البيانات المشتركة السابقة. فأكد مساندة حكومته لتركيا وعبر عن امله في الوصول الى حل سلمي قائم على الحفاظ على استقلال قبرص ويأخذ بنظر الاعتبار الحقوق المشروعة لمجتمع القوميتين على النحو الذي تضمنته المعاهدات الدولية. واكد رئيس وزراء العراق مرة اخرى وجهة نظر حكومته حول مشكلة فلسطين وبعد تبادل الاراء حولها اكد رئيس وزراء تركيا عطف حكومته وتفهمها لوضع اللاجئين الفلسطينيين العرب المؤلم واعلن مرة اخرى عن موقف حكومته التي ترى ان لا حل لهذه القضية الا باعادة حقوق اللاجئين كاملة وفق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد استعرض رئيسا الحكومتين وجهات النظر التي سبق ان اعلن عنها وزيرا الخارجية في بغداد بتاريخ ٢٦ ايار ١٩٦٦ بخصوص ضرورة الاسراع بعقد اجتماع لخبراء فنيين وقانونيين بشأن استخدام المياه المشتركة فقررا تسمية ممثلتهما لذلك الاجتماع خلال شهر واحد على ان يعقد الخبراء الاجتماع الاول خلال شهرين. كما واتفقا على توجيه الدعوة الى سورية لتسمية ممثلتها والاشتراك في الاجتماع وقد استعرض رئيسا الوزراء في البلدين العلاقات بين العراق وتركيا فلاحظا بارتياح بالغ مستوى التعاون الذي تم التوصل اليه فعلا خلال الاشهر القليلة الماضية وسرهما بهذا الخصوص ابرام الاتفاقية السياحية التي تم عقدها والتي سيكون من شأنها زيادة الاتصالات بين شعبي القطرين وبينهما وبين شعوب الدول الاخرى كما سرهما ان الاتصال السلكي واللاسلكي بين القطرين قد تم تأسيسه نتيجة للتعاون الوثيق بين السلطات المختصة فأوصيا بضرورة مضاعفة الجهود لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية

وتطويرها. واكد اهمية تنفيذ المنهاج الخاص باكمال انشاء الطريق البري الذي يربط
البلدين بصورة مباشرة.

هذا ومن جهة اخرى فقد تقرر عقد اتفاقية لمرور البضائع التجارية - ترانزيت -
في وقت مبكر.

وقد قام الاستاذ البزاز بزيارة بعض الاماكن التاريخية والمؤسسات الصناعية اثناء
مكوته في انقرة وعند زيارته لقونيا وتمت هذه الزيارات بدافع من الرغبة في اجواء
اتصالات ودية على نطاق اوسع مع المسؤولين في تلك المؤسسات ومع المواطنين
الاتراك. وقد انتهز رئيس وزراء العراق هذه الفرصة ليجدد الدعوة التي سبق ان
وجهها لزميله رئيس وزراء تركيا لزيارة العراق وكرر السيد ديميرل شكره لهذه
الدعوة فصرح بأنه سيقوم بزيارة العراق في اقرب وقت ممكن.

وقد رحبت الصحف العراقية بالبيان المشترك، فكتبت جريدة الجمهورية مقالا
ب عنوان "لقاء العواطف والمشاعر لا يدع مجال للخلاف والاختلاف" قالت فيه: "استأثر
البيان العراقي - التركي المشترك بدراسة واهتمام الاوساط الوطنية في البلدين،
وتركزت عليه تعليقات اضافية وكثيرة من جانب المسؤولين والاجهزة المعنية
بالشؤون العامة، وكان له الصدى الواسع في المحافل الخارجية، واعتبره الكثيرون
قاعدة انطلاق للعلاقات ليس بين العراق وتركيا فحسب، وانما بين العرب وتركيا
ايضا، بعد ان اصبح التعاون بين دول الشرق الاوسط في المجالات الحيوية، ضرورة
لا مفر منها"^(١).

واشارت صحيفة العرب الى ان البيان المشترك "مهما احتوى اطاره على صور
واضحة معبرة عن علاقات الاخوة والصداقة والجوار والدين والمصالح المشتركة
بين العراق وتركيا البلدين الجارين الصديقين، فإن هذه العلاقات في طبيعتها
واصالتها وصمودها عبر التاريخ اعمق من كل بيان واوسع من كل اطار، واروع من
كل صورة"^(٢).

(١) جريدة الجمهورية، ١٠/٧/١٩٦٦.

(٢) جريدة العرب، ١٠/٧/١٩٦٦.

العلاقات مع مصر وزيارة البازار للقاهرة (٢٢-٢٤ تموز ١٩٦٦)

بدأ اول اتصال بين العراق ومصر، بعد تولي الرئيس عبدالرحمن عارف الرئاسة بزيارة الدكتور عدنان الباجه جي، وزير الخارجية الى القاهرة في ١٠ حزيران لحضور اجتماعات لجنة تصفية الاستعمار، وقد اجري مفاوضات مع محمود رياض وزير الخارجية، واجتمع في ١٢ حزيران مع الرئيس جمال عبدالناصر، ومع زكريا محيي الدين رئيس الوزراء، وادلى بتصريحات اشار فيها الى ان الظروف المحيطة بالمنطقة العربية تحتاج الى مشاورات جذرية وعاجلة، وان هناك حاجة لتنسيق العمل لمواجهة المخططات الرجعية والاستعمارية في الوطن العربي^(١).

وبعد انتهاء الزيارة صدر البيان المشترك التالي:-

قام السيد عدنان الباجه جي وزير خارجية الجمهورية العراقية بزيارة الجمهورية العربية المتحدة في الفترة من ١٠ يونيو الى ١٦ يونيو ١٩٦٦. وقد استقبل الرئيس جمال عبدالناصر وزير الخارجية، كما استقبله السيد زكريا محيي الدين رئيس الوزراء.

وعقد الدكتور عدنان الباجه جي عدة اجتماعات مع السيد محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة حيث دارت محادثات تم خلالها تبادل وجهات النظر واستعراض للموقف في الوطن العربي والقضايا الهامة. وقد دارت هذه المحادثات في جو من الصراحة والصداقة والاخوة التقليدية التي تتميز بها العلاقات بين الدولتين الشقيقتين.

وقد اتفقت وجهة نظر الجانبين على ان المرحلة التي يمر بها النضال العربي حاليا هي معركة حاسمة ودقيقة تتطلب تضامن جميع القوى المناهضة للاستعمار والرجعية ويقتضيتها التامة ازاء المخططات الاستعمارية الرامية الى وقف حركة التحرر العربي الشامل.

كما لاحظ الطرفان الارتباط الوثيق بين محاولة اقامة ائتلاف استعمارية في المنطقة وبين عمليات تزويد اسرائيل بالاسلحة الهجومية امعانا في العدوان على الحقوق العربية الثابتة لشعب اكد الجانبان تأييدهما الكامل للجهود التي تقوم بها

(١) جريدة الاهرام القاهرة، ١٣/٦/١٩٦٦.

منظمة تحرير فلسطين لحشد طاقات الشعب العربي الفلسطيني وتمكينه من استعادة حقوقه المقتضية في ارضه ودياره.

وقد اهتم وزير خارجية الجمهورية العراقية ووزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة ببحث القضايا العربية المطروحة امام لجنة تصفية الاستعمار، وتبادلا الرأي حول ما ينبغي على الامم المتحدة القيام به لتنفيذ اعلان منح الاستقلال للاقاليم والشعوب المستعمرة بالنسبة للاجزاء المحتلة في الجزيرة العربية وعلى وجه الخصوص في الجنوب المحتل وعمان والخليج العربي.

وفي هذا الصدد اكد الطرفان ايمانهما بالاهمية البالغة لدعم نضال حركات التحرير في هذه المناطق التي يحاول الاستعمار عزلها عن النضال العربي الشامل كما استعرضا محاولات التخريب التي تقوم بها السلطات الاستعمارية في الخليج مستهدفة طمس معالم الحركة القومية وخلق المشاكل والصعوبات امام تطور نضال حركات التحرير، وفي هذا يمارس الاستعمار اساليب قديمة معروفة رفضتها الشعوب العربية من قبل وتستطيع اليوم بفضل النضال العربي الشامل ان تحبطها وتقضي عليها.

وقد عبر وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة عن تقديره لجهود العراق في لجنة تصفية الاستعمار والدور الهام الذي يقوم به في هذا المجال.

وفي نطاق الجهود المشتركة التي تبذلها القيادة السياسية الموحدة للبلدين الشقيقين، اتفقت وجهة نظر وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة على اهمية الاستمرار في التنسيق والعمل المشترك بين البلدين الشقيقين في سبيل تحقيق الاهداف النبيلة للامة العربية.

وقد اعرب وزير خارجية الجمهورية العراقية في ختام زيارته للجمهورية العربية المتحدة عن تقديره البالغ لروح الصداقة والود والتعاون التي استقبل بها في الجمهورية العربية المتحدة كما اتفق الجانبان على اهمية الاستمرار في تبادل الزيارات والوفود بين البلدين الشقيقين.

وعقدت لجنة التنسيق الاقتصادي بين البلدين اجتماعها في القاهرة في المدة بين ٢٠-٢٦ حزيران ١٩٦٦، ورأس الجانب العراقي فيها الدكتور عبد الحميد الهادي الذي اكد في تصريحات له ان المباحثات التي تجريها اللجنة قد اتجهت الى خلق كيان اقتصادي موحد الاسس والاتجاهات بين الدول العربية المتحررة والثورية في المنطقة لمواجهة تحديات الاستعمار والرجعية. وقال ان العمل المشترك من اجل فتح

الاسواق التجارية بين العراق ومصر ودعمها لبناء سوق تجارية واحدة يفتح الطريق لزيادة حجم التجارة بين البلدين. وذكر الوزير ان التبادل التجاري بين البلدين قد تطور تطوراً كبيراً حيث بلغ في عام ١٩٦٥ اكثر من اربعة اضعاف ما كان عليه في العام السابق، والمؤمل ان يصل الى اكثر من ثمانية ملايين جنيه خلال العام المقبل. وذكر ان الدراسات الخاصة بتوحيد التشريعات الاجتماعية والعمالية والتنظيمات الخاصة بتسهيل التعاون في المجال الزراعي والصناعي وتوحيد مجال التخطيط بين البلدين قد خطت خطوات مهمة. وان الامل معقود في المرحلة المقبلة على السير بخطوات سريعة نحو تنفيذها من اجل بناء الكيان الاقتصادي الموحد بين البلدين كركيزة لبناء القاعدة الاقتصادية العربية.

وبعد انتهاء اجتماعات لجنة التنسيق الاقتصادي صدر البيان المشترك التالي:-
اجتمعت اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية في دور انعقادها الخامس بالقاهرة خلال المدة من ٢٠-٢٦ حزيران يونيو ١٩٦٦.

وترأس الجانب العراقي السيد الدكتور عبدالحميد الهادي وزير الاقتصاد وتـرأس الجانب العربي السيد الدكتور محمد لبيب شقير وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية. وتم في بداية الاجتماعات تشكيل خمس لجان عمل مخصصة لبحث الموضوعات المدرجة في جدول الاعمال وهذه اللجان هي:

١- لجنة شؤون التجارة والكمارك وميزان المدفوعات والمواصلات.

٢- لجنة الشؤون المالية والنقدية.

٣- لجنة التخطيط والتنسيق الصناعي والزراعي والبتروك.

٤- لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل.

٥- لجنة الصياغة.

ولقد عقدت اللجان المتخصصة المشار اليها كل على انفراد عدة اجتماعات بحثت خلالها مدى تنفيذ التوصيات المتخذة في الدراسات السابقة ثم بحثت بالتفصيل الموضوعات المماثلة لها بموجب جدول الاعمال. وتميزت هذه الاجتماعات بالصراحة التامة وروح الاخوة الصادقة للعمل بدا واحدة في سبيل تحقيق المزيد من الاجازات التي من شأنها اضافة لبنة اخرى في صرح التعاون والتنسيق في مختلف المجالات والميادين بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة.

وانتهت اجتماعات اللجان المتخصصة المنبثقة عن اللجنة الدائمة باتخاذ توصيات تهدف الى دفع عجلة التنسيق والتكامل الاقتصادي بين القطرين الشقيقين خطوات اخرى نحو الامام تمهيدا لتحقيق المزيد من دعم الاقتصاد العربي وتوحيده ليست لمصلحتها فحسب وانما لمصلحة الامة العربية جمعا.

وقدمت اللجان المتخصصة تقارير تضمنت التوصيات التي اتخذتها خلال هذه الدورة والتي اقرنت بموافقة اللجنة الدائمة وفيما يلي ابرز هذه التوصيات:
اولا: انشاء مكتب لمتابعة تطور التبادل التجاري بين البلدين في بغداد على غرار مكتب المتابعة الذي انشئ بالقاهرة لغرض تشجيع وتسهيل المبادلات التجارية بينهما.

ثانيا: ان تعمل الجهات المختصة في البلدين على تشجيع استيراد السلع غير التقليدية من البلد للأخر.

ثالثا: نمشيا مع الزيادة المضطردة في حجم التبادل التجاري بين البلدين ومن اجل مواجهة التطورات المحتملة في هذا المجال تم الاتفاق على اعادة النظر في اتفاق الدفع المعقود بينهما في ١٠ شباط - فبراير - ١٩٦٤، وذلك لجعله اداة فعالة لتنشيط التبادل التجاري بين البلدين على ان يعهد الى لجنة فنية من الطرفين وضع اسس اتفاق على دفع جديد يحل محل الاتفاق الحالي في اقرب وقت.

رابعا: من اجل تحقيق المزيد في حجم التبادل التجاري بين البلدين، اتفق الطرفان على الابصار بحث الاجهزة التنفيذية لدى كل منهما على الاسراع في تنفيذ العقود المبرمة بينهما وبين جهات الطرف الاخر واعطائها الاولوية مع التمسك التام في مواعيد التجهيز. كما اتفق الطرفان على حث الجهات، المعنية بضرورة الاهتمام بايجاد وسائل النقل وتنظيم عملها بينهما بما يحقق الهدف ذاته.

خامسا: تبني البلدين لفكرة عقد مؤتمر مالي وضريبي على النطاق العربي لما له من اثار على تنسيق النواحي المالية والضريبية ودعم للوحدة الاقتصادية العربية.
سادسا: الاسراع بوضع اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي بين البلدين قبل الدورة القادمة لهذه اللجنة.

سابعا: توحيد السنوات المالية والتخطيطية للبلدين.

ثامنا: تشكيل لجنة مشتركة من الفنيين في الصناعات البتروكيمياوية لكل منهما تتولى تحديد نوع الانتاج الذي يتخصص فيه كل منهما مع ملاحظة ان تكون وحدة الانتاج اقتصادية واسعارها منافسة.

تاسعا: دراسة امكانية امداد الجمهورية العراقية للجمهورية العربية المتحدة بحاجة الاخيرة من عجينة الورق والحريير الصناعي من الصناعات المزعم اتشاؤها في العراق.

عاشرا: العمل على وضع قانون موحد ينظم شؤون البترول في البلاد العربية ضمن نطاق جامعة الدول العربية على ان تعمل الاجهزة المسؤولة في شؤون البترول بين البلدين على التعاون التام فيما بينهما لتحقيق ذلك.

احدى عشر: تشجيع تبادل الخبراء بين البلدين في مختلف الميادين الزراعية والتعاون على دراسة امكانية قيام مشروعات منفردة او مشتركة لاستغلال الثروة الحيوانية والسمكية في العراق.

اثني عشر: التعاون على تطوير زراعة وتسويق محصول الكتان في العراق على ان تحدد الجهات العراقية المختصة نطاق التعاون المطلوب.

ثلاثة عشر: التأكيد على اهمية التعاون بين الجهات المختصة في البلدين لتأسيس مكتب للقطن في العراق.

اربعة عشر: التوسع في منح الزمالات الدراسية في مختلف فروع الزراعة للدراسة او التدريب ويحدد الطرفان عدد وميادين هذه الزمالات سنوياً.

خمسة عشر: استمرار الدراسة والاتصالات الخاصة بالتنسيق بين القوانين الاجتماعية في البلدين.

سادسة عشر: لسرعة اتمام توصيات اللجنة الدائمة تنعقد اجتماعات مشتركة بين متخصصين في بعض النواحي الفنية سواء في القاهرة او بغداد. والله ولي التوفيق.

وخلال هذه الفترة وقعت محاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الثانية، التي قال البزاز انها تركت بعض الاثر السيء في نفوس العراقيين تجاه قطر عربي شقيق (يقصد مصر) هو براء منهم^(١).

(١) جريدة المنار، ٣/٧/١٩٦٦.

وللتدليل على عدم تأثر العلاقة مع القاهرة غادر بغداد في ٥ تموز الدكتور عبدالرزاق محيي الدين، وزير الوحدة والامين العام للقيادة السياسية الموحدة، الى القاهرة، واجاب على سؤال عما اذا كانت القيادة السياسية ستجتمع في موعدها المقرر، وهو شهر ايلول، بقوله ان ذلك امر طبيعي، واجتمع محي الدين مع الرئيس عبدالناصر في ٧ تموز وعرض عليه الخطوات التي سيقوم بها للاعداد للقاءات القادمة للقيادة السياسية الموحدة، وسلمه رسالة خاصة من الرئيس عبدالرحمن عارف^(١).

وبمناسبة احتفالات العراق بذكرى ثورة ١٤ تموز وصل يوم ١٢ تموز محمود رياض، وزير الخارجية المصرية واعلن انه يحمل رسالة من الرئيس جمال عبدالناصر الى الرئيس عارف، وقد استقبل الوزير من قبل الرئيس عارف والوزير وتشاور في مختلف المسائل السياسية العربية والدولية واعلن انه سيتم تحديد اجتماع القيادة السياسية الموحدة قريباً. وفي اليوم التالي نشرت صحيفة الثورة العربية خبراً ذكرت فيه بأن هذا الاجتماع سيعقد في بغداد^(٢).

واكد البزاز في مؤتمر صحفي عقده للصحفيين العرب حرص العراق على ان تبقى علاقاته مع الجمهورية العربية المتحدة اقوى ما تكون واقترح احياء ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ للوحدة الاتحادية بين مصر وسوريا والعراق بعد ادخال بعض التعديلات عليه لتقوم قيادة عسكرية موحدة وسياسة خارجية موحدة بين الدول الثلاث^(٣).

وبمناسبة ذكرى ثورة ٢٣ يوليو في مصر، وصل الدكتور عبدالرحمن البزاز رئيس وزراء العراق الى القاهرة في ٢٢ تموز، وقال انه سيناقش "الايضاح الراهنة في الوطن العربي وشؤون القيادة السياسية الموحدة، ومؤتمر القمة العربي القادم، والقيادة الموحدة". و اضاف قائلاً: "انه لا بد لنا قبل كل شيء من ان نكون مع مصر بدأ واحدة لاننا كجناحي النسر الذي لا يستطيع ان يحلق في الاجواء بجناح فريد"^(٤).

(١) جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٦/٧/٨.

(٢) جريدة الثورة العربية، ١٩٦٦/٧/١٦.

(٣) جريدة العرب، ١٩٦٦/٧/١٨.

(٤) جريدة الاهرام القاهرة، ١٩٦٦/٧/٢٣.

وبعد انتهاء الزيارة صدر البيان المشترك التالي^(١):-

بيان مشترك للجمهورية العربية المتحدة والعراق عن زيارة الدكتور عبدالرحمن البزاز، رئيس وزراء العراق، الى الجمهورية العربية المتحدة

تلبية لدعوة من السيد زكريا محي الدين رئيس وزراء الجمهورية العربية المتحدة قام السيد عبدالرحمن البزاز، رئيس وزراء العراق بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة في الفترة ما بين الثاني والعشرين والرابع والعشرين من يوليو - تموز ١٩٦٦.

وقد استقبل السيد الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة السيد رئيس وزراء العراق كما شارك الاستاذ عبدالرحمن البزاز في احتفالات الجمهورية العربية المتحدة بالعيد الرابع عشر لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وجرت خلال الزيارة بين رئيسي الوزراء محادثات في جو من الود والاخاء تناولت العلاقات بين البلدين الشقيقين والموقف في الوطن العربي. وقد ابدى الجانبان ارتياحهما التام لاضطراد نمو العلاقات بين البلدين في جميع المجالات واكدا عزمهما على العمل على توطيدها وتدعيمها بما يحقق الفائدة المشتركة والمصلحة العربية عامة.

وعبر السيد رئيس وزراء الجمهورية العربية المتحدة عن اغتباطه لتوصل حكومة الجمهورية العراقية الى ايجاد حل سلمي لمشكلة الاكراد يحفظ للعراق وحدته الوطنية ويدعم قوته التي تعتبر قوة للامة العربية جمعاء. كما اعرب عن اغتباطه باستقرار الامن في العراق والقضاء على كل ما يهدد امنه في الداخل والخارج وعبر عن ايمانه بأن التقاء كافة القوى القومية المخلصة من اجل تحقيق مبادئ واهداف ثورة ١٤ تموز تحت قيادة الرئيس عبدالرحمن محمد عارف يعتبر قوة للامة العربية جمعاء يمكنها من الاسهام الجدي في القضايا العربية الكبرى.

واكد الجانبان عن تأييدهما المطلق لكفاح الشعب الفلسطيني الباسل لاستعادة حقوقه كاملة غير منقوصة وتأييد جهود منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الشأن. وقد اتفقا على ان تعقد القيادة السياسية الموحدة اجتماعها القادم في بغداد خلال

(١) جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٧/٢٥.

شهر ايلول على مستوى رؤساء الحكومات. وقد اعرب السيد رئيس وزراء الجمهورية العراقية في خلال زيارته عن بالغ شكره للحفاوة التي استقبل بها في الجمهورية العربية المتحدة والتي تعكس صلات الود والصداقة والتعاون الوثبة بين الشعبين الشقيقين.

معاملة السجناء السياسيين

لم تشهد السجون العراقية في تاريخها ما شهدته خلال هذه الفترة، فقد ضمت سجناء من كل الاتجاهات السياسية، من البعثيين والشيوعيين والحركيين وذوي الاتجاهات الدينية. وقد حدثت في هذه السجون الكثير من الاضرابات الهادفة الى تحسين اوضاع ومعاملة السجناء السياسيين. وفي عهد وزارة عبدالرحمن البزاز الثانية اصدر محمد العبطة، وزير العمل والشؤون الاجتماعية القرار التالي^(١):-

قرار رقم (١) لسنة ١٩٦٦

استناداً الى الصلاحية المخولة لنا بالفصل السابع من نظام السجون رقم (٣٥) لسنة ١٩٤٠ المعدل والمنصوص عليها في المواد من ٢٦-٣٤ من النظام المذكور قررنا ما يلي:-

١- يعتبر كل من سجن الحلة والسلمان وبعقوبة والرمادي والعمارة مخصصاً للسجناء والموقوفين السياسيين.

٢- تخصص ردهات خاصة للسجناء والموقوفين السياسيين في بقية السجون الاخرى.

٣- يسمح للسجين او الموقوف السياسي بارتداء ملابسه الخاصة.

٤- يعفى كافة السجناء والموقوفين السياسيين من حمل اللوحات الخاصة على صدورهم كما ويعفون من حلق شعرهم الا لاسباب صحية وبتوصية من الطبيب المختص.

٥- يسمح للسجناء والموقوفين السياسيين بتأمين الافرشة على حسابهم الخاص.

(١) جريدة الوقائع العراقية، ١/٨/١٩٦٦.

٦- يسمح للسجناء والموقوفين السياسيين بتأمين طعامهم من خارج السجن على حسابهم الخاص على ان يجلب ذلك في اوقات الطعام المعتادة باستثناء المشروبات الروحية، على ان يخضع كل ذلك للتفتيش.

٧- يسمح للسجناء والموقوفين السياسيين بمطالعة الصحف والمجلات والكتب على ان تكون خاضعة لرقابة سلطات السجن.

٨- يسمح للسجناء والموقوفين السياسيين بمراسلة من شاءوا على ان تكون كافة الرسائل المرسلّة من قبل السجناء او الموقوفين او التي ترد اليهم خاضعة لرقابة سلطات السجن.

٩- يسمح للسجناء والموقوفين السياسيين بمقابلة من يرغبون مقابلته مرتين في الشهر على ان لا يتعارض ذلك مع أي امر صادر بخلاف ذلك من السلطات المختصة لسلامة التحقيق بشرط ان يعين مدير السجن موعد المقابلة ومدتها. وعلى مدير السجن ان يأمر بأن تكون المقابلة بحضور موظف من ادارة السجن.

١٠- اذا اساء السجين او الموقوف السياسي استعمال الامتيازات التي له بمقتضى المواد المتقدمة كلها او بعضها فيجوز حرمانه منها او من بعضها للمدة التي يقررها مدير السجن على ان لا تزيد مدة الحرمان عن عشرة ايام لكل حادثة.

العلاقات العراقية - السوفيتية وزيارة البزاز لموسكو (٢٧ تموز - ٢٣ آب ١٩٦٦)

كان اللواء عبدالرحمن عارف، رئيس اركان الجيش بالوكالة، في موسكو عندما قتل اخيه الرئيس عبدالسلام عارف فقطع مباحثاته وعاد الى العراق، وبعد ان اصبح رئيساً للجمهورية ادلى بتصريحات لصحيفة البلد عن نتائج تلك المباحثات قال فيها ان الاتحاد السوفيتي ابدى استعداداه لتلبية طلبات العراق، وان السوفيت اظهروا تفهماً لسياسة الحياد الايجابي العراقية. وقد اسفرت المباحثات عن الاتفاق على زيادة المساعدات العسكرية السوفيتية للعراق^(١).

بدأت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي تتطور في كافة المجالات فقد استقبل صادق جلال وزير الصناعة، السفير السوفيتي في بغداد فاسيلي نيكولايف، وبحث معه

(١) جريدة البلد، ٥/٥/١٩٦٦.

موضوع توسيع التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، والموضوعات التي ستبحث اثناء زيارة البزاز لموسكو، والتي وصفها السفير بأنها بادرة حسنة لتعزيز التعاون بين البلدين^(١). ووقع وزير التربية والسفير السوفيتي في بغداد على خطة التعاون الثقافي التي نصت على تبادل الاساتذة والعلماء والخبراء بين البلدين، وتخصيص زمالات دراسية للطلبة العراقيين في الجامعات والمعاهد السوفيتية^(٢). واعلنت وكالة انباء نوفوستي السوفيتية ان خبراء سوفيت في القوى المائية سيبدأون قريباً محادثات في بغداد حول مشروع انشاء سد ومحطة لتوليد الكهرباء على نهر الفرات في مدينة حديثة، يضم ست وحدات لتوليد الطاقة الكهربائية تعادل (٣٥٠) الف كيلو واط^(٣).

واستقبل البزاز في ٩ حزيران ١٩٦٦ السفير السوفيتي وبحث معه ترتيبات زيارته لموسكو تلبية لدعوة اليسكي كوسيجين، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي. واعلن البزاز ان العراق يرغب في ان يحذو في تطوير اتصالاته مع موسكو حذو العلاقات السوفيتية - المصرية، وقال في مقابلة مع مراسل صحيفة برافدا: "اننا نشعر بأهمية قيام علاقات ودية متينة بين العراق والاتحاد السوفيتي، وتنص سياسة الحيد الايجابي التي نسير عليها على اقامة علاقات عمل طبيعية مع الكثير من الدول. اما بالنسبة الى الاتحاد السوفيتي فأننا نكن له شعوراً ودياً خاصاً". وأشار الى ان سياسة حكومته تهدف الى توسيع نطاق التعاون بين البلدين بحيث يشمل على جميع الحقول سواء كانت اقتصادية او ثقافية او سياسية، لما فيه فائدة الشعبين والسلام العالمي^(٤). وقد مهد للزيارة باعادة تأسيس جمعية الصداقة العراقية السوفيتية التي حلت في كانون الثاني ١٩٦٦.

وصل البزاز الى موسكو في ٢٧ تموز، وخلال مأدبة الغداء قال اليسكي كوسيجين: "ان زيادة تطوير هذه العلاقات وضمان وحدة متماسكة بين بلدان العالم العربي التي تأخذ مواقف مستقلة تصبح لها اهمية خاصة في الظروف الراهنة حيث يعمل

(١) جريدة الثورة العربية، ١٩٦٦/٥/٦.

(٢) جريدة الرأي العام، ١٩٦٦/٦/٢.

(٣) جريدة النهار البيروتية، ١٩٦٦/٦/٤.

(٤) جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٦/٧/١٤.

المستعمرون بنشاط كبير في محاولة للمحافظة على مواقفهم السياسية والاقتصادية في الشرق وتقويتها^(١). وزار البزاز الرئيس السوفيتي نيكولاي بودغورني، وبحث معه تطور العلاقات بين البلدين، وقام بزيارة لبعض المدن السوفيتية. ونقلت عنه مجلة روز اليوسف القاهرية قوله ان العراق سيتلقى كمية من الاسلحة السوفيتية الخفيفة والثقيلة^(٢).

وبعد انتهاء المباحثات صدر بيان مشترك اعلن فيه البلدان عزمهما على مواصلة العمل لتقوية روابطهما وتطويرها وتوسيع التبادل التجاري بينهما، وهذا نصه^(٣):-
قام الاستاذ عبدالرحمن البزاز رئيس وزراء الجمهورية العراقية على رأس وفد حكومي بزيارة رسمية للاتحاد السوفياتي تلبية لدعوة حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الفترة ما بين ٢٧ تموز و٣ آب ١٩٦٦.

وكان الوفد مؤلفا من الدكتور محمد ناصر وزير الثقافة والارشاد والسيد محمود حسن جمعة وزير الاصلاح الزراعي والسيد محسن حسين الحبيب سفير الجمهورية العراقية في الاتحاد السوفياتي واللواء حمودي مهدي وكيل رئيس اركان الجيش العراقي وعدد من كبار الموظفين والمختصين والخبراء الفنيين.

وقد زار الضيوف موسكو ومدينتي لينينغراد وباكو وتعرفوا على المؤسسات الثقافية وحياة الشعب السوفياتي ومنجزاته في ميادين الاقتصاد والعلم والثقافة والفن.

واجتمع الاستاذ عبدالرحمن البزاز رئيس وزراء الجمهورية العراقية واعضاء الوفد العراقي مرارا بالسيد الكسي كوسيكين رئيس مجلس الوزراء للاتحاد السوفياتي، كما قاموا بزيارة السيد ن.ف. بودغورني رئيس هيئة رئاسة السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي. وقد اشترك في المفاوضات من الجانب السوفياتي السيد أن. كوسيكين رئيس مجلس الوزراء للاتحاد السوفياتي والسيد ن.ف. باتوليتشيف وزير التجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي والسيد ف.ف. كوزنتسوف النائب الاول لوزير الخارجية للاتحاد السوفياتي والسيد س. أسكاتشكوف رئيس لجنة الدولة

(١) جريدة العمل البيروتية، ٢٩/٧/١٩٦٦.

(٢) مجلة روز اليوسف القاهرية، ٣٠/٧/١٩٦٦.

(٣) جريدة الجمهورية، ٤/٨/١٩٦٦.

لمجلس الوزراء للاتحاد السوفياتي للعلاقات الخارجية الاقتصادية والسيد ف.س. سيميونوف نائب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي والسيد ف.ف. نيقولايف سفير الاتحاد السوفياتي في الجمهورية العراقية والسيد أ.د. شيبورين رئيس قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية للاتحاد السوفياتي.

واشترك من الجانب العراقي الاستاذ عبدالرحمن البزاز رئيس وزراء الجمهورية العراقية والدكتور محمد ناصر وزير الثقافة والارشاد للجمهورية العراقية والسيد محمود حسن جمعة وزير الاصلاح الزراعي والسيد محسن حسين الحبيب سفير الجمهورية العراقية في الاتحاد السوفياتي واللواء حمودي مهدي وكيل رئيس اركان الجيش العراقي والسيد زيور نشأت رئيس مهندسي السكك الحديدية للجمهورية العراقية والسيد نجدة فتحي صفوة مستشار سفارة الجمهورية العراقية في موسكو والدكتور محمد الغضنفرى المدير العام لدائرة التصميم والانشاء الصناعي في وزارة الصناعة للجمهورية العراقية والسيد فتح الله لوقا المدير العام للدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية للجمهورية العراقية.

وقد لاحظ الجانبان بارتياح وجود تقارب في وجهات نظرهما حول عدد من المشاكل الدولية الرئيسية واعربا عن تصميمهما على ان يسترشدا في سياستهما الخارجية بمبادئ التعايش السلمي واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

وقد عبر الجانب السوفياتي عن تقديره البالغ لسياسة الجمهورية العراقية بصفتها دولة غير منحازة ودورها الايجابي في دعم نضال الشعوب العربية والافريقية وغيرها من دول عدم الاحياز في كفاحها ضد القوى العدوانية والاستعمارية التي تهدد الامن والسلام العالميين.

كما عبر الجانب العراقي عن تقديره الكبير لجهود الاتحاد السوفياتي في سبيل صيانة السلم والكفاح ضد الاستعمار وتقديم المساعدات القيمة للدول النامية. كما عبر عن تقديره العظيم لمواقف الاتحاد السوفياتي من القضايا العربية العادلة.

واستعرض الطرفان الموقف الدولي بصورة عامة واعربا عن قلقهما للتدهور الذي طرأ على العلاقات الدولية في الآونة الاخيرة نتيجة للاعمال العدوانية التي تلجأ اليها القوى الاستعمارية ومحاولاتها المستمرة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

واعرب الطرفان عن عزمهما الاكيد على النضال في ركب البلدان الاخرى المحبة للسلام ضد مثل هذه السياسة من اجل تخفيف حدة التوتر الدولي لتوطيد السلام وتفادي حرب عالمية جديدة. ويؤمن الطرفان ان عدم اللجوء الى التهديد بالقوة او استخدامها ومراعاة مبدأ تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية وحدها ضرورة حيوية وهما يؤمنان ان على جميع الدول ان تراعي بدقة وثبات البيان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العشرين حول عدم امكان قبول التدخل في الشؤون الداخلية للدول وصيانة استقلالها وسيادتها الامر الذي له اهمية كبرى وخاصة في الظروف الراهنة.

ويرى الطرفان ان وجود القواعد العسكرية الاجنبية على اراضي الغير هو من اسباب المنازعات الدولية وعامل من عوامل التوتر في الوضع الدولي. وان بقاء هذه القواعد واقامة الجيوش الاجنبية على اراضي اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ان هو الا خرق فاضح للسيادة الوطنية وتهديد للسلام العالمي ووسيلة للضغط والمماطلة في تحرير الشعوب وتطورها.

ويعلم الطرفان تأييدهما التام للكفاح العادل الذي تخوضه الدول والشعوب من اجل تصفية القواعد العسكرية الاجنبية على اراضي الغير كما اتهمها يستنكران المناورات والخطط التي تبنيها الدول الاستعمارية لانتقاد مواقعها المتزعزعة عن طريق نقل هذه القواعد الى مناطق اخرى مما يشكل عاملا مهما من عوامل ازدياد التوتر الدولي. وبحث الطرفان بصورة خاصة وبمزيد من القلق الوضع الخطير الناشئ في جنوب شرقي اسيا نتيجة الاعتداء على فيتنام، و اشار الى ان ذلك يزيد من التوتر ويؤثر بلا شك على الوضع في مناطق اخرى من الكرة الارضية. ويؤكد الطرفان حق الشعب الفيتنامي الذي لا يتجزأ في تقرير مصيره ويؤيد ان مطالبته بسحب الجيوش الاجنبية التي تقوم بالتدخل المسلح في فيتنام الجنوبية ويطالبان بوقف الغارات الجوية على جمهورية فيتنام الديمقراطية فورا وبالتنفيذ الدقيق لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٥٤ التي يجب ان تكون فيتنام بموجبها دولة حرة مستقلة موحدة.

واستعرض الجانبان الموقف في الشرق الاوسط واستنكرا الدسائس الاستعمارية التي تحاك في المنطقة والتي تحاول القضاء على الحركات التحررية للشعوب العربية.

وعبر الاتحاد السوفياتي عن تأييده الكامل لنضال البلدان العربية ضد محاولات القوى الاستعمارية لاهياء التكتلات التي تخدم الاستعمار في الشرق الادنى والموجهة ضد مصالح الامة العربية وامانيها.

ان الجانب السوفياتي يؤيد تأييدا كاملا حقوق عرب فلسطين المشروعة التي هي كل لا يتجزأ وهو يؤيد نضال الدول العربية العادل والجهود التي تبذلها ضد الدسلس العدوانية الرامية الى استخدام قضية فلسطين لزيادة التوتر في الشرق الادنى. ويستنكر الاتحاد السوفياتي استفزازات اسرائيل ضد الدول العربية وخاصة ضد الجمهورية العربية السورية، تلك الاستفزازات التي تكررت في الونة الاخيرة والتي تشكل خطرا على قضية السلام.

ويستنكر الطرفان سياسة القمع التي تسير عليها الدول الاستعمارية في عدن وجنوب الجزيرة العربية وامارات الخليج وعمان ويعلمان تأييدهما التام لنضال الشعب العربي من اجل حريته وتقرير مصيره ويدعوان الحكومة البريطانية لتنفيذ مقررات الامم المتحدة ولوضع حد للنظام الاستعماري في عمان واتاحة الفرصة لهذا الشعب لاستعادة سيادته على اراضيه وخيراته الطبيعية.

وقد بحث الطرفان ايضا الوضع في افريقيا واكدا بشدة موقفهما المعروف في استنكار التدخل الاستعماري في روديسيا الجنوبية والكونغو وكذلك لجرائم النظام العنصري في جمهورية جنوب افريقيا والفظائع التي يقوم بها المستعمرون البرتغاليون في الاراضي التي ينشرون فيها بغير حق نظام المستعمرات.

ان الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية سيواصلان باصرار نضالهما من اجل تطبيق بيان الامم المتحدة الذي يقضي بمنح الاستقلال لجميع البلدان والشعوب المستعمرة باسرع ما يمكن.

واستنكر الطرفان كذلك اعمال التخريب المتزايدة التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الدول الافريقية المستقلة بغية فرض سيطرتها الاستعمارية الجديدة عليها.

وقد جرى تبادل الاراء حول الوضع في اوربا ويعتبر الطرفان من المهم جدا قضية توطيد الامن الاوروبي لتخفيف حدة التوتر الدولي وتعزيز السلام العالمي.

ويرى الجانبان ان احدى الدعامات الاساسية لتحقيق الامن الاوروبي تكمن في ايجاد تسوية سلمية للمشكلة الالمانية وقد اكد الجانب السوفياتي من جديد خلال المناقشات موقفه المعروف من هذه المشكلة. ووضح الاتحاد السوفياتي

والجمهورية العراقية ان الاوضاع الناجمة عن الحرب العالمية الثانية ادت الى قيام كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية. وترى الحكومتان انه من الضروري ان تبذل جميع الاطراف المعنية قصارى جهدها للوصول الى تسوية سلمية للمشكلة الالمانية.

واكد الطرفان ضرورة احترام ميثاق الامم المتحدة ومراعاته بدقة واشار الى تشابه مواقف الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية في قضية عدم انتشار الاسلحة النووية. وقد اتفق الطرفان على اهمية نزع السلاح التام والشامل تحت رقابة دولية وعلى ضرورة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تشترك فيه جميع دول العالم.

كما اكدا ضرورة تحريم جميع التجارب الذرية وانهما يعتبران ان منع استخدام الاسلحة النووية واقامة المناطق المجردة منها في مختلف انحاء العالم بما فيها منطقة الشرق الاوسط هي مساهمة فعالة في سبيل توطيد السلام العالمي.

ولقد جرى بين الطرفين اثناء المباحثات تبادل في الاراء حول العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية فاشارا بارتياح الى ان التعاون في ميادين السياسة الخارجية والاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها يتطور بنجاح على اسس المساواة التامة في الحقوق والاحترام المتبادل.

وقد اعلنا عن رغبتهما في استمرار توطيد وتطوير العلاقات المتنوعة ذات المنفعة المتبادلة بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية في جميع الميادين. وقد عبر الجانب العراقي عن المشاعر العميقة والمخلصة التي يكنها العراق شعبا وحكومة تجاه شعب الاتحاد السوفياتي وحكومته للمساعدات القيمة التي قدمها الاتحاد السوفياتي للعراق في نضاله من اجل توطيد استقلاله وتطوير اقتصاده الوطني.

وان مما يلقي تقديرا ايجابيا في الاتحاد السوفياتي النجاح الذي احرزته الجمهورية العراقية منذ اتيق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وجهودها في تطوير اقتصادها الوطني وثقافتها وتثبيت اسس سيادتها الخارجية المناونة للاستعمار.

وقد اعلن الجانب السوفياتي ان الاتحاد السوفياتي يهمن ان يرى العراق دولة قوية مزدهرة تسير جنبا الى جنب مع الدول العربية المتقدمة. ان حكومة الاتحاد السوفياتي تحترم استقلال العراق وصيانة كيانه ووحدة اراضيه.

وقد تبادل الجانبان المعلومات حول التطوير الداخلي في الاتحاد السوفياتي وفي الجمهورية العراقية وكذلك حول مشروعات تطور الاقتصاد الوطني لكل من الجانبين في المستقبل القريب.

واحاط الجانب العراقي الجانب السوفياتي بهذه المناسبة علماً بالاجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية بشأن تسوية النزاع في شمال العراق بالطرق السلمية على اساس الاعتراف بالحقوق القومية للاكراد في اطار الدولة العراقية الواحدة التي تتألف من قوميتين اساسيتين - العرب والاكرد - وضمان حقوق وواجبات متساوية لهم كما اشار الى تصميم الحكومة العراقية على المضي في تنفيذ المنهاج المعلن للتسوية السلمية.

وقد عبر الجانب السوفياتي عن ارتياحه للخطوات الايجابية التي اتخذتها الحكومة العراقية والرامية الى انتهاء الاقتتال بين الاخوة لتسوية مشكلة شمال العراق على اسس صيانة وحدة التربة العراقية في اطار الدولة الواحدة واحترام حقوق المواطنين الاخرين وفقاً للمنهاج الذي اعلنته الحكومة العراقية.

وقد بحث الجانبان سير تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين البلدين واعربا عن ارتياحهما للخطوات المتخذة لتحقيق هذه الاتفاقيات خصوصاً في ميدان اعداد الاختصاصيين.

وقد تم الاتفاق على امكانيات التطور المتواصل للتعاون الاقتصادي والفني والثقافي بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية وكذلك المسائل المتعلقة بتوسيع التجارة السوفياتية - العراقية بما يؤمن مصالح الطرفين. وقد وافق الجانب السوفياتي مبدئياً على تقديم العون الممكن للجمهورية العراقية في تنفيذ مشاريع بناء السدود وقد اعرب الجانب العراقي عن شكره للحكومة السوفياتية على ما ابدته من استعداد لتطوير التعاون في تقوية قدرة العراق الدفاعية مما سيساهم في صيانة سيادته من تطاولات قوى الاستعمار والمعتدين.

وقد عبر رئيس وزراء الجمهورية العراقية الاستاذ عبدالرحمن البزاز والوفد الذي يترأسه عن شكرهم للحكومة السوفياتية على الحفاوة والعناية التي قوبلوا بها. وقد اعتبروا كل ذلك تعبيراً مخلصاً عن مشاعر الصداقة التي يكنها الشعب السوفياتي نحو شعب الجمهورية العراقية.

وعبرت حكومتنا الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية عن ثقتكما بأن زيارة رئيس الوزراء الاستاذ عبدالرحمن البزاز والوفد العراقي للاتحاد السوفياتي وكذلك نتائج المباحثات الناجحة بين الطرفين ستساهم مساهمة فعالة في تطوير وتحسين العلاقات الودية بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية.

وقد قدم رئيس وزراء الجمهورية العراقية الاستاذ عبدالرحمن البزاز دعوة من رئيس الجمهورية العراقية الفريق عبدالرحمن محمد عارف الى رئيس هيئة الرئاسة لمجلس السوفيات الاعلى ن.ف. بودغورني للقيام بزيارة رسمية للعراق. وكذلك وجه الدعوة لرئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي أ.ن. كوسيكين للقيام بزيارة رسمية للجمهورية العراقية وقد قبلت هاتان الدعوات مع الشكر على ان يتفق على موعد الزيارتين بالطرق الدبلوماسية.

وقد رحبت الصحف العراقية بالبيان المشترك وتطوير العلاقة مع الاتحاد السوفياتي حتى ان جريدة العرب وصفته بأنه "غزوة موفقة" وفتح جديد في ميدان علاقاتنا مع الدنيا الاشتراكية^(١).

استقالة وزارة عبدالرحمن البزاز الثانية

(٦ آب ١٩٦٦)

لم ترض سياسة البزاز الداخلية والخارجية الكثير من القوى القومية والوطنية، وبخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب والكثير من التنظيمات السياسية الاخرى، وقد اصدر حزب البعث العديد من البيانات المنددة بالبزاز وسياسته والتي اتهمته بالعمالة للشركات النفطية، والسير في سياسة اعادة العراق الى ما قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وانتقدت حركة القوميين العرب في تعليق لمجلة الحرية البيروتية سياسة البزاز الهادفة الى التراجع عن المواقع المتقدمة التي احتلتها الحركة الوطنية، واتهمته بالتراجع عن قضايا التأميم والاصلاح الزراعي، "مما اوجد قناعة لدى الجميع بأن الهدف اعادة القوى الرجعية الى ميدان الحياة السياسية.. ولاعطاء هذه السياسة دعمها القوي، اتجه البزاز نحو

(١) جريدة العرب، ٤/٨/١٩٦٦.

شركة النفط، ساعياً لتحسين علاقاته معها، ومقاتلاً من أجل توقيع اتفاقية جديدة تنتزع من العراق بعض حقوقه ومنجزاته^(١).

ولم يقتصر ذلك على القوى السياسية المدنية، وإنما وجهت للبزاز انتقادات من العسكريين الذين اعرّبوا أكثر من مرة عن الرغبة لأقالة وزارة البزاز، وهذا ما حدث خلال اجتماع الرئيس عبدالرحمن عارف مع بعض القادة العسكريين، من رؤساء وزارات ووزراء سابقين وهو ما اعترف به البزاز في مؤتمره الصحفي في ٢ تموز ١٩٦٦. وقد تزايدت الدعوات لأقالة البزاز خلال زيارته لموسكو ونشرت الصحافة العراقية والعربية اخباراً عن قرب اجراء تعديل وزارى في العراق. ويقول اللواء الركن المتقاعد ابراهيم الراوي ان البزاز اضطر الى التخلي عن رئاسة الحكومة بسبب محاولاته ابعاد العسكريين عن السياسة. فقد نجح العسكريون في حمله على الاستقالة عندما نشطوا ضده اثناء زيارته للاتحاد السوفياتي^(٢). وينقل الدكتور محمد كريم المشهداني عن الدكتور رؤوف الواعظ، وهو من اقرباء البزاز، قوله: "بعد رجوع البزاز من موسكو بيومين كنت في داره مساء وبدأ يتحدث عن زيارته وما تحقق من انجازات واتفاقات وتفهم القيادة السوفيتية لنهج العراق الجديد في ظل وزارته، سألني بشكل مفاجئ وقال: "انني اسمع خلال هذين اليومين ان الرئيس عبدالرحمن عارف اتصل بالعميد ناجي طالب ليرشحه للوزارة. فقلت هذا صحيح وقد سمعت ذلك من اخي الاكبر عبدالسميع عارف، وفي اليوم التالي بادر البزاز بنفسه وقدم استقالته رسمياً"^(٣).

وقالت صحيفة النهار البيروتية "ان الرئيس عارف استدعى الدكتور البزاز صباح السبت الماضي الى مكتبه في القصر الجمهوري، فدار بينهما الحوار الاتي:-

عارف: الا تعتقد انك بحاجة الى الراحة؟

البزاز: ابدأ وكل شيء على ما يرام.

عارف: لكنني ارى ان الراحة ضرورية لك.

(١) مجلة الحرية البيروتية، ١٥/٨/١٩٦٦.

(٢) جريدة النهار البيروتية، ٢٦/٩/١٩٦٦.

(٣) محمد كريم مهدي المشهداني، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

البزاز: لنتصارع قليلاً، لقد وجدت على مكتبي من موسكو تقارير تتحدث عن الانباء التي نشرتها الصحف العراقية اثناء غيابي في موسكو. ولقد عرفت من هو الذي اوعز الى هذه الصحف بأن تكتب عن تعديل وزاري سيحصل بعد عودتي. واستطرد قائلاً: واذا كنت مقتنعاً بأن علي ان ارتاح فلا مانع من ذلك ابداً. وبعد وقت قليل سلم الدكتور البزاز استقالة حكومته الى الرئيس عارف. ويقال ان الدكتور البزاز وضع الاستقالة في جيبه وجاء الى القصر الجمهوري عندما استدعاه الرئيس عارف لانه كان على علم بما "طبخوه" له^(١).
قدم الدكتور عبدالرحمن البزاز استقالته في ٦ آب ١٩٦٦، وهذا نصها:-
بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء،

بغداد في ٦/٨/١٩٦٦

السيد رئيس الجمهورية الفريق عبدالرحمن عارف المحترم
تحية طيبة،

وبعد فتذكرون سيادتكم انني وليت المسؤولية منذ نحو احد عشر شهراً في عهد اخيكم الراحل في ظروف قاسية وتآزم اقتصادي حاد وبلبله اجتماعية وسياسية لم ير العراق في تاريخه الحديث - فيما اعلم - اسوأ منها. فعلنا - انا وزملائي - بكل طاقاتنا لاعادة الوضع الى نصابه المعقول، بتحقيق مبدأ سيادة القانون، ورعاية حقوق المواطنين كافة دونما تحاييل او تحزب، واصلاح ما امكن اصلاحه من وضع مالي واقتصادي مترد.

ثم كانت الكارثة بفقد الرئيس المرحوم عبدالسلام، ومر العراق بايام عصيبة وفقت - انا وزملائي بعون الله وتسديده - في تخلص العراق من مغبتها، واستطعنا ان نحقق مبدأ الشرعية ورعاية الدستور المؤقت نصاً وروحاً فاصبحتم رئيساً للجمهورية بالطريقة السلمية التي عززت من مقام رئاسة الجمهورية واضفت على العراق هبة انعكست في الميدان الدولي بما لا يقل عن اثارها الحسنة في داخل العراق. وبعد ذلك طلبتم الي ان اشكل الوزارة التي سارت على منهاجها المعطن السابق وحاولت ما وسعها الجهد ان تحقق للمواطنين ما يصبون اليه من طمأنينة

(١) جريدة النهار البيروتية، ١٠/٨/١٩٦٦.

وازدھار في اطار من وحدة وطنية صادقة تكون المنطلق الطبيعي المخلص لوحدتنا القومية. ولقد وفقنا لحل اعضل مشكلة واجهها العراق منذ بدء تكوينه واعني بها مشكلة شمال الوطن فقد كان مما يقض مضاجع المخلصين ان يروا الاخوة يقتتلون، ويروا الاموال والطاقت الهائلة تصرف في ما لا طائل تحته.

وفي ميدان السياسة العربية والخارجية استطاعت الحكومة ان تثبت وجود العراق وترعى مصالح بنيه وتكسب احترام كل الدول - اذا استثنينا حكومة المنشقين في سوريا - على اختلاف انظمتها وتباين سياساتها - وليس البيان العراقي - السوفياتي الذي صدر في بغداد وموسكو منذ ايام عنكم ببعد.

على الرغم من هذا كله كنت احس بين الحين والحين الاخر ببعض الصعوبات توضع في طريق الحكومة وتحد من مسعاها ولكننا كنا دائماً نتذرع بالصبر ونركن الى الحكمة في ايجاد الحلول والتسويات تحدونا الى ذلك رغبتنا في خدمة هذا الشعب ورعاية مصالحه.

اما وقد لمست هذا الصباح من سيادتكم رغبة في استقالة الحكومة فرعاية للدستور المؤقت اتقدم اليكم راجياً قبول استقالتني من رئاسة الوزراء سائلاً المولى جلّت قدرته ان يعينكم ويسدد خطاكم ويوفقكم لما فيه صلاح هذا الشعب وخير امتنا العربية الواحدة.

المخلص

عبدالرحمن البزاز

١٧ ربيع الثاني ١٣٨٦هـ الموافق

للسادس من آب ١٩٦٦م

اثارت استقالة وزارة البزاز ما لم تثره استقالة اية وزارة عراقية سابقة، من التعليقات المؤيدة والمعارضة. فالصحف العربية والاجنبية ذات الاتجاهات المحافظة اثنت على وزارة البزاز المستقيلة، والصحف القومية واليسارية انتقدت بشدة هذه الوزارة. فصحيفة الصفاء البيروتية كتبت تقول: تخشى ان يكون سبب استقالة البزاز هو النزول عند ضغط الذين ضاقوا ذرعاً برحابة صدره وبهجه المعتدل.. كلن عهد البزاز في العراق يبشر بتركيز السياسة العراقية على غير الاسس العاطفية وعلى غير الشعارات الفارغة. وكان يوحى بعودة الاستقرار والازدهار الى

العراق^(١). وقالت جريدة الحياة البيروتية "ان البزاز ذهب ضحية ما حققه ودفع منافسيه من غير المدنيين ليس الى قطع الطريق على ما وعد بتحقيقه فحسب، بل ما حققه حتى الان، وما حققه احلال السلام في شمال العراق، تجميد الاجراءات الاشتراكية المتطرفة، تحسين العلاقات مع الدول المجاورة، الشروع في نشر الرفاهية والازدهار في الربوع العراقية، الاستفادة من الاموال التي كانت تصرف على تقتيل المواطنين في سبيل احيائهم وانعاشهم، فهل تعني استقالته المفاجئة نقضا لكل ما فعله؟"^(٢) وأشارت صحيفة الليموند الباريسية الى ان استقالة البزاز وضعت حدا لاول تجربة لاقامة حكومة في العراق يرأسها مدني منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، واوضحت ما حققه في الميدان الداخلي، وقالت: لم يكن كذلك حائزا على ثقة الجمهورية العربية المتحدة التي تأخذ عليه القمع القاسي الذي مارسه ضد الشخصيات الناصرية الضالعة في الانقلاب الفاشل بتاريخ ٣٠ حزيران الماضي، وكذلك سياسة حسن الجوار التي مارسها حيال الانظمة المحافظة في تركيا وايران والعربية السعودية، وموقفه غير الحاسم حيال التجمع الاسلامي الذي دعا اليه الملك فيصل واخيرا نظرته الايجابية الى الاقتصاد الحر"^(٣).

ووصفت صحيفة الصباح التونسية استقالة البزاز بأنها انقلاب ابيض قام به الضباط الناصريون في الجيش العراقي الذين اغضبتهم مناورات البزاز ومحاولاته التقرب من ايران وتركيا والتودد الى بريطانيا وابتعاده عن السياسة الاشتراكية^(٤). وارجعت مجلة الحوادث البيروتية استقالة البزاز الى اعادته النظر بالقرارات الاشتراكية، ثم تصريحه "بأن العراق متردد في موضوع الحلف الاسلامي، والقرار الذي اتخذه قبل اسبوعين برفع الحراسة عن ممتلكات خمسين اسيرة من الاسر الزجعية"^(٥).

(١) جريدة الصفاء البيروتية، ١٩٦٦/٨/٧.

(٢) جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٦/٨/٧.

(٣) جريدة الليموند الباريسية، ١٩٦٦/٨/٩.

(٤) جريدة الصباح التونسية، ١٩٦٦/٨/١١.

(٥) مجلة الحوادث البيروتية، ١٩٦٦/٨/١٢.

وشنت مجلة روز اليوسف هجوما عنيفا على البزاز بسبب موقفه من القوى القومية بعد فشل محاولة عارف عبدالرزاق الثانية، وما اتخذته من اجراءات لشل حركتها، وعدم اتخاذها أي اجراء لبناء الاتحاد الاشتراكي^(١). وكتبت مجلة الحرية البيروتية مقالا مسهبا بعنوان "لماذا وكيف سقط عهد البزاز" قالت فيه: "رغم محاولاته المتكررة لاثهار نفسه كرجل العراق الاول، ورغم كتاب الاستقالة المتبجح الذي وجهه لرئيس الجمهورية، ترك عبدالرحمن البزاز منصب رئاسة الوزراء وشعور الهزيمة يملؤه ويخيم عليه. اما انصاره ومؤيدوه فقد عجزوا في اللحظة الحاسمة عن ان يمدوا له يد العون، ووقفوا مشدوهين امام السرعة التي تطورت بها الاحداث، فاذفة برجلهم الى خارج منصة الحكم"^(٢). وقالت جريدة الثورة الدمشقية: "لقيت استقالة البزاز صدى قاتما عميقا في الاوساط الرجعية، فنعي "الاعتدال" و"الرشد" و"الاتزان" وكل الصفات الفارغة التي تسبغها الامبريالية على عملاتها لانهم لا يملكون شيئا غيرها"^(٣).

وفي بغداد شنت صحيفة صوت العرب حملة على وزارة البزاز المستقيلة، وقالت ان الوزارة هادنت الاستعمار والرجعية، وحاولت ان تقيم حكما عديم اللون وغادرت كرسي الحكم غير مأسوف عليها، وانها تعاملت مع الدول الرجعية بنفس المقياس الذي تعاملت به مع الدول الثورية، وصافحت الاستعمار وحلف منظمة المعاهدة المركزية باليد اليسرى، بينما كانت يدها اليمنى في يد الجمهورية العربية المتحدة. وان العراق فقد ثقة الدول العربية الثورية التقدمية. وأشارت الى فشل الوزارة في انجاز ما وعدت به من اصلاح بسبب اتباعها سياسة التراخي والتساهل تجاه اعداء القومية العربية^(٤). وقد دافع الدكتور عدنان الباجه جي، وزير الخارجية في وزارة البزاز المستقيلة ووزارة ناجي طالب الجديدة، عن وزارة البزاز، واوضح في رد بعث به الى جريدة صوت العرب ان اتهامات الفشل ومهادنة الاستعمار مخالفة للواقع، وان الحكومة السابقة نجحت الى حد كبير في سياستها الخارجية، وكانت سياستها

(١) مجلة روز اليوسف القاهرة، ١٥/٨/١٩٦٦.

(٢) مجلة الحرية البيروتية، ١٥/٨/١٩٦٦.

(٣) جريدة الثورة الدمشقية، ١٠/٨/١٩٦٦.

(٤) جريدة صوت العرب، ١٠/٨/١٩٦٦.

موفقة مع تركيا وايران، وتمسكها باتفاقية القيادة السياسية الموحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة^(١).

ومهما يكن من امر فقد غادر البزاز الى جنيف في ١٢ آب ١٩٦٦، لقضاء بعض الوقت للراحة ثم السفر منها الى لندن. وقال: "كل ما استطيع قوله هو انني ارجو كل التوفيق لخلفي، وامل ان يسير كل شيء بسلام"^(٢).

وزارة ناجي طالب (٩ آب ١٩٦٦ - ٣ مايس ١٩٦٧)

بعد استقالة وزارة عبدالرحمن البزاز في ٦ آب كلف الرئيس عبدالرحمن عارف، ناجي طالب، بتأليف الوزارة الجديدة. وهذا نص كتاب التكليف^(٣):

عزيزي السيد ناجي طالب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بناء على استقالة وزارة السيد عبدالرحمن البزاز ونظرا لثقتنا بكم ولما نعهد فيكم من دراية واخلاص فقد قررنا اسناد رئاسة الوزارة اليكم استنادا الى المادة (٤٢) من الدستور المؤقت على ان تعرض علينا اسماء زملائكم مع مراعاة تحقيق الامور المدرجة ادناه.

راجين من العلي القدير ان يوفق الجميع لرفع البلاد وخيرها.

كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر ربيع الثاني لعام ١٣٨٦ الموافق لليوم السادس من شهر آب سنة ١٩٦٦.

الفريق عبدالرحمن محمد عارف

رئيس الجمهورية

١- تدعيم الوحدة الوطنية التي هي المنطلق الاساسي للوحدة القومية والسعي لتنظيم قوى الشعب في كتلة واحدة متعاونة في ظل الاتحاد الاشتراكي لحماية مبادئ ثورة ١٤ تموز ومكاسبها.

(١) المصدر نفسه، ١٥/٨/١٩٦٦.

(٢) جريدة الحياة البيروتية، ١٣/٨/١٩٦٦.

(٣) جريدة الجمهورية، ١٠/٨/١٩٦٦.

- ٢- العمل على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل في ظل اشتراكية عربية عادلة ترعى القطاعين العام والخاص والقطاع المشترك.
 - ٣- تطبيق قانون الاصلاح الزراعي والاسراع بتوزيع الاراضي على الفلاحين والسعي لانشاء الريف المستقر والعناية بالبادية وتوطين العشائر الرحالة.
 - ٤- الاسراع في تنفيذ المشاريع الصناعية والتوسع في الحقل الصناعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
 - ٥- اعادة النظر في المناهج التعليمية في جميع المراحل الدراسية.
 - ٦- مواصلة مناهج اعادة الامن والسلام الى شمال الوطن والعناية التامة باعمارهم.
 - ٧- رعاية القوات المسلحة التي هي سياج الوطن والحارس الامين على وحدة تربته.
 - ٨- تشريع قانون المحافظات ووضع موضع التنفيذ.
 - ٩- تشريع قانون الانتخابات واجراء الانتخابات لانهاء المرحلة الانتقالية باعداد الدستور الدائم للبلاد.
 - ١٠- الالتزام ببيان القيادة السياسية الموحدة الصادر في ٢٥ ايار ١٩٦٥.
- بدأ ناجي طالب بإجراء الاتصالات لتشكيل وزارة ائتلافية تضم جميع الكتل السياسية والفئات القومية، وهذه هي المرة الاولى منذ انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ تطلق فيها يد رئيس الوزراء المكلف في اجراء الاتصالات وحريّة اختيار وزرائه، وفي مقدمة من اتصل بهم احمد حسن البكر، عن حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد اشترط الحزب للاشتراك في الوزارة الشروط التالية:
- ١- رد اعتبار الحزب عن طريق الاعتراف بوطنية الحزب وبدوره في حماية عروبة العراق.
 - ٢- اطلاق سراح الموقوفين والسجناء السياسيين واعادة العسكريين والمدنيين الحزبيين الى وظائفهم.
 - ٣- التنازل عن فكرة الاتحاد الاشتراكي والاعتراف بفشله والاستعاضة عنه بجهة قومية تقدمية تضم كافة القوى القومية التقدمية والوطنية المعادية للاستعمار والرجعية والمؤمنة بحق الامة العربية في الوحدة الشاملة وبالطريق الاشتراكي.

٤- اخذ رأي الحزب بالعناصر الوزارية التي ستتحمل المسؤولية بجانب الحزب والاعتراف بحق الحزب بالاعتراض عليها.

٥- اقرار مبدأ التطهير في الجهاز الاداري والقوات المسلحة لاستئصال العناصر الفاسدة والرجعية وتطهير اجهزة الامن والاستخبارات.

٦- معاقبة مفسدي سياسة الحكم والغاء الارتباطات الاستثنائية التي فرضتها ظروف معينة لبعض اجهزة الدولة^(١).

فشلت جهود ناجي طالب في تشكيل وزارة قومية ائتلافية، وشكل وزارة اعضاؤها من القوميين المستقلين، واعلن في تصريح صحفي انه يعتبر جميع الفئات القومية والكتل والتنظيمات السياسية التي فاتحها لمعاونته في المسؤولية لا تزال مفتوحة ومسؤولة عن التعاون معه، و اضاف انه سيواصل السعي لجمع الصف واعتبر ان هذه المهمة لا تزال قائمة^(٢). وفي ٩ آب صدر المرسوم الجمهوري بتشكيل الوزارة.

الرقم ٨١١

مرسوم جمهوري

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا وفق المادة (٤٣) من الدستور المؤقت.

وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء.

رسمنا بما هو آت:-

اولا: يعين:

١- السيد ناجي طالب - رئيسا للوزراء ووزيرا للنفط بالوكالة.

٢- السيد رجب عبدالمجيد - نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية.

^(١) مكتب الثقافة والاعلام، اضواء على نضال حزب البعث العربي الاشتراكي(قطر

العراق)، ج٥، ص٤٦. ويقول ناجي طالب ان الاتصال بأحمد حسن البكر جرى بعد تكليفه بتأليف الوزارة للمرة الثانية وانه عرض عليه حقيبتين وزاريتين هما التربية والصحة الا ان البكر طالب بثلاثة حقائب وزارية تعهد احداها الى صالح مهدي عماش. الا انه اوضح له ان شخصية عماش غير مرغوبة في الوقت الحاضر، وان على الحزب ان يقبل حتى بوزارة واحدة لان ذلك سيكون بمثابة رد اعتبار له. وما نكرته في المتن يستند الى تقرير اممي خاص مؤرخ في يوم تأليف وزارة ناجي طالب، مديرية الامن العامة، سري وشخصي، العدد ٩٤٨٢ في ١٠/٨/١٩٦٦.

^(٢) جريدة المنار، ١١/٨/١٩٦٦.

- ٣- الدكتور عدنان الباجه جي - وزيراً للخارجية.
 - ٤- الدكتور عبدالله النقشبندي - وزيراً للمالية^(١).
 - ٥- اللواء الركن شاکر محمود شکري - وزيراً للدفاع.
 - ٦- السيد مصلح النقشبندي - وزيراً للعدل.
 - ٧- الدكتور عبدالرحمن القيسي - وزيراً للتربية.
 - ٨- السيد فريد فتیان - وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.
 - ٩- الدكتور فؤاد حسن غالي - وزيراً للصحة.
 - ١٠- السيد دريد نعمة الله الدملوجي - وزيراً للثقافة والارشاد.
 - ١١- السيد اسماعيل مصطفى - وزيراً للمواصلات.
 - ١٢- الدكتور احمد مهدي الدجيلي - وزيراً للأصلاح الزراعي والزراعة وكالة.
 - ١٣- الدكتور محمد يعقوب السعيد - وزيراً للتخطيط.
 - ١٤- السيد كاظم عبدالحميد - وزيراً للأقتصاد.
 - ١٥- الدكتور خالد الشاوي - وزيراً للصناعة^(٢).
 - ١٦- السيد داود سرسم - وزيراً للبلديات والاشغال.
 - ١٧- السيد غربي الحاج احمد - وزيراً للوحدة.
 - ١٨- السيد احمد كمال قادر - وزير دولة لأعمار الشمال.
- ثانياً: على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.
- كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٨٦
- الموافق لليوم التاسع من شهر آب لسنة ١٩٦٦.

الفريق	ناجي طالب
عبدالرحمن محمد عارف	رئيس الوزراء
رئيس الجمهورية	

^(١) استقال عبدالله النقشبندي، وزير المالية، وعين خالد الشاوي وزير الصناعة ووزيراً للمالية بالوكالة.

^(٢) اسندت وزارة الصناعة وكالة الى رجب عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية طيلة غياب الدكتور خالد الشاوي عن العراق.

والملاحظ على الوزارة الجديدة ان طابع الاختصاص قد غلب على معظم المشتركين فيها، وان وزيرى الخارجية والدفاع فى وزارة البزاز المستقلة قد احتفظا بمنصبيهما. وضمت احد عشر وزيرا جديدا، وثلاثة من الاكراد هم عبدالله النقشبندى ومصلح النقشبندى واحمد كمال قادر.

وفى اليوم نفسه جرت مراسيم اداء الوزارة لليمين الدستوري فى القصر الجمهورى، والقى الرئيس عبدالرحمن عارف كلمة قصيرة اعرب فيها عن امله فى ان يعمل الوزراء كفريق واحد، وان تتضافر جهودهم لخدمة الوطن. وركز على قضية المحسوبة وقال: "اتنى واثق من ان الوزراء الجدد يشعرون بمثل شعورى فى هذا الصدد، وانه يجب وضع حد للمحسوبيات فى قضايا الدولة بحيث يقاس الموظف بآنتاجه وحسن سيرته". وتمنى لرئيس واعضاء الوزراء بالتوفيق والنجاح. وقد رد ناجى طالب بكلمة مماثلة قال فيها:-

بعد حمد الله وشكره، اتقدم بأسمى وبأسمى اخوانى الوزراء بجزيل الشكر على ثقتكم الغالية بنا. وابتهل الى المولى القدير ان يجعلنا دوما عند حسن ظن ابناء الشعب العراقى الكريم ومحط ثقتكم الغالية، مؤكدا اننا سوف نبقى على العهد، باذلين كل ما فى وسعنا من جهد وطاقت لتأكيد وجود الثورة وحماية اهدافها ومكاسبها. وتحقيق اماتى ابناء هذا البلد الامين. واهداف امتنا العربية المجيدة. وسنعمل بكل عزم وفق توجيهاتكم التى جاءت بكتاب التكليف. مستهدفين وحدة هذا البلد ودوام السلام فوق ارضه. وسيادة الحب والاخوة بين مختلف ابنائه. هذه الدعامات التى هى فى نظرنا الاساس لكل بناء وتطوير وتعمير.

واخيرا فأنى اقدم وافر شكري لزملاى الوزراء الذين تقدموا لتحمل المسؤولية معى فى هذا الوقت الدقيق سائلا المولى القدير ان يمدنا بعونه ويوفقنا جميعا لما فيه الخير والفلاح. والسلام عليكم^(١).

ورحبت الصحافة العربية، ذات التوجهات القومية، بالوزارة الجديدة، ووصفت مجلة الحوادث البيروتية ناجى طالب بأنه ثورى اثبتت التجارب الماضية. ان حسه القومى اجتاز كل الحواجز، وبقي يمثل ثورة ١٤٠٢ اتموز اصدق تمثيل.. لقد بقي ناجى

(١) جريدة الجمهورية، ١١/٨/١٩٦٦.

طالب يمثل فعلا الصورة المثالية لثورة ١٤ تموز، الثورة التي قامت لتحطم حلف بغداد، وتسير بالعراق في طريق الحرية والوحدة^(١) وقالت مجلة روز اليوسف القاهرية ان ناجي طالب واحد من الذين وقفوا ضد الانحراف خلال العهد القاسمي وقدم استقالته من حكومة قاسم في عام ١٩٥٩، ورغم عدم انتمائه الى اية فئة او تكتل فإنه يحصل على تأييد الغالبية العظمى من هذه القوى^(٢). وأشارت مجلة الحرية البيروتية الى ان ناجي طالب قد شكل وزارته من العناصر القومية المستقلة، دون ان يشرك فيها ممثلين عن الحركات الشعبية، او عن القوى الاساسية في الجيش، ويبدو ان الظروف المتوترة التي تشكلت اثناءها الوزارة، والقضايا المعلقة التي لم تحل بعد، كانت وراء تأليف الوزارة بالشكل الذي جاءت عليه^(٣).

عقد ناجي طالب مؤتمرا صحفيا في بغداد في يوم ١٢ آب اعلن فيه ان المنهاج الوزاري سيعلم خلال اسبوع، وانه سيعقد مؤتمرا يتحدث فيه، عن جميع القضايا التي تشغل الراي العام العراقي والعربي، وقال ان وزارته جاءت لتجمع كل الصفوف القومية التقدمية لان هذا هو السبيل الوحيد لحماية اهداف الثورة، وحل المشاكل الداخلية والعمل من اجل خدمة البلاد والامة العربية. و اضاف ان شعار الوزارة هو "العمل المستمر والسريع لتنفيذ مشروعات التنمية والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض مجالات الانتاج"^(٤).

قوبلت وزارة ناجي طالب بالترحيب والتأييد من قبل كل القوى القومية تقريبا، ولكنه كان تأييدا حذرا مشروطا فقد اصدرت الحركة الاشتراكية العربية في العراق بيانا في ١٠ آب ١٩٦٦ جاء فيه: "ان الحركة الاشتراكية العربية تضع امام وزارة السيد ناجي طالب جملة من الاهداف والامور العاجلة والتي ستكون في رأينا المقياس العملي لمدى نجاح هذه الوزارة في اداء مهمتها المرحلية والتي على اساسها سيتحدد مدى تأييد الحركة الاشتراكية العربية وسائر القوى التقدمية الوجدوية لها". وحدد البيان هذه الاهداف بالامور التالية:-

(١) مجلة الحوادث البيروتية، ١٢/٨/١٩٦٦.

(٢) مجلة روز اليوسف القاهرية، ١٥/٨/١٩٦٦.

(٣) مجلة الحرية البيروتية، ١٥/٨/١٩٦٦.

(٤) جريدة الجمهورية، ١٣/٨/١٩٦٦.

١- في السياسة العربية والخارجية المطلوب بعث الحياة في اتفاقية القيادة السياسية الموحدة والتعاون الوثيق في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية مع الجمهورية العربية المتحدة بشكل خاص ومع الدول العربية المتحررة بشكل عام. وتدعيم العلاقات مع جميع قوى التحرر والتقدم الحقيقية في العالم، ومناصرة الحركات التحررية في الوطن العربي، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية.

٢- ضرورة متابعة الحكومة للحل السلمي لمشكلة الشمال ضمن اطار الوحدة الوطنية ووفق مقاييس تقدمية. وضرورة دراسة موضوع المعتقلين والموقوفين السياسيين على اختلاف اتجاهاتهم تمهيداً لرفع أي حيف تعرض له أي معتقل سياسي.

٣- ترى الحركة الاشتراكية العربية ضرورة اسدال الستار عن حوادث حزيران الماضي، وغلق التحقيق فيها، واطلاق سراح المعتقلين بسببها وفتح صفحة جديدة تتعاون فيها جميع القوى الوحدوية التقدمية.

٤- وعلى مستوى الحريات العامة والعمل الشعبي يتطلب من الحكومة ان تقوم - تمهيدا لاجراء الانتخابات - بعزل القوى الرجعية والمستغلة والمتعاونة مع الاستعمار واعادة النظر في امتيازات الصحف الحالية، وحجب الصحف عن القوى الرجعية والعميلة.

٦- اطلاق حرية العمل للمنظمات المهنية، الاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد الطلبة وتشكيل اتحاد عام للفلاحين.

٧- بعث الحياة في القطاع الاشتراكي، واعادة النظر في التراجعات التي تمت في عهد الحكومة السابقة عن القرارات الاشتراكية. وتدعيم قانون الاصلاح الزراعي والاسراع بتنفيذه واعادة النظر في التعديلات التي ادخلتها حكومة البزاز على القانون المذكور لصالح الاقطاع.

٨- انتهاج سياسة نفطية وطنية تقوم على اساس التمسك بقانون رقم (٨٠) نصا وروحا، وبعث الحياة في شركة النفط الوطنية وقيامها بنفسها باستخراج النفط وتسويقه، واجراء مفاوضات جديدة مع الشركات المستغلة للنفط لانتزاع حقوق العراق المشروعة منها^(١).

(١) مجلة الحرية البيروتية، ٢٢/٨/١٩٦٦.

واصدرت الرابطة القومية بياناً اعلنت فيه تأييدها لحكومة ناجي طالب، واصدر الحزب الاشتراكي العراقي بياناً مماثلاً اعلن فيه تأييده لحكومة ناجي طالب "باعتبارها حكومة قومية مسؤولة عن تحقيق الاهداف القومية، وطالب الحزب الجماهير الالتفاف حول الحكومة، ودعا الحكومة الى الاسراع بالائتلاف القومي تمهيداً لاتفاق حكم قومي من تنظيم شعبي واحد"^(١).

ودعا حزب البعث العربي الاشتراكي الحكومة الى:-

١- اطلاق الحريات الديمقراطية، وحرية التنظيم لقوى الشعب ومنظماته القومية والوطنية، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، واعادة المفصولين لاسباب سياسية الى وظائفهم، واعادة النظر بالاحكام الصادرة بحق السياسيين والعمل على رد اعتبارهم.

٢- اقامة جبهة تقدمية، والاعتراف بفشل الاتحاد الاشتراكي، وبحرية التنظيم للقوى القومية التقدمية.

٣- اتباع سياسة نفطية اكثر تحقيقاً لمصالح الشعب، والتمسك بقانون رقم (٨٠)، ودعم شركة النفط الوطنية، وابعاد شركات النفط عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

٤- الحل السلمي لمشكلة الشمال، والاعتراف بالحقوق القومية للأكراد ضمن الوحدة العراقية.

٥- رفض سياسة المحاور مع الدول العربية التقدمية، وانهاء الاتفاقيات الثنائية في مجال العمل القومي، والعودة لميثاق ١٧ نيسان كأساس للوحدة العربية. ودعوة اليمن والجزائر الى التوقيع على الميثاق المذكور بعد اجراء بعض التعديلات الضرورية عليه^(٢).

منهاج وزارة ناجي طالب

اعلنت الوزارة الجديدة منهاجها في ٢١ آب، واذاع ناجي طالب هذا المنهاج الذي وصفته جريدة الاهرام القاهرة "بأنه منهاج واضح يحدد الخط الوحدوي التقدمي

(١) جريدة الحياة البيروتية، ٣١/٨/١٩٦٦.

(٢) نضال البعث، ج١٣، ص١٩٢-١٩٣.

للوزارة، وقالت "ان المنهاج كان دقيقاً في التأكيد على ان الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة هي الخطوة الاولى في تحقيق الوحدة العربية، باعتبارها قاعدة النضال الشعبي وطنيعة"^(١). وفيما يلي نص المنهاج^(٢):

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها المواطنون الكرام

السلام عليكم

ان ايماننا بالله وبقدرة هذا الشعب على تحقيق امانيه وبمبادئ ثورة تموز، ان اعتزازنا بالمكاسب الضخمة التي حققتها الثورة في اختيارها النظام الجمهوري، وفي التحرر من الاحلاف وانتهاج سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز، وفي رسم السياسة العربية الهادفة الى تحقيق الوحدة الشاملة والسير في هذا الطريق خطوات ايجابية، وفي تشريع قانون اصلاح الزراعي الذي قضى على الاقطاع، وفي تطبيق الاشتراكية العربية التي نص عليها الدستور والقوانين الاشتراكية لعام ١٩٦٤ التي ستكفل لهذا البلد مجتمع الكفاية والعدل، وفي السياسة النفطية بتشريع القانون رقم ٨٠ الذي اعاد للعراق حقاً من حقوقه في استثمار ثرواته، ان تصميمنا على الحفاظ على كل هذه المكاسب التقدمية وعلى المضي قدماً في تحقيق اهداف الثورة الكبرى وتطويرها لاكمال رسالتها هو المنطلق في تحديد سياسة هذه الوزارة.

فالحكومة انطلاقاً من عقيدتها الراسخة تؤكد ان الوحدة الوطنية هي الاساس لكل بناء وتقدم وتنفيذاً لما نص عليه الدستور واثار اليه كتاب التكليف فاتها ستمضي في تدعيم وتعزيز هذه الوحدة بكل الوسائل والسبل وتلتزم بالمنهاج الحكومي الصادر في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ الهادف الى توطيد السلام في ربوع الشمال الحبيب واعماره وتطويره مؤكدة حقوق اخواننا الاكراد القومية ضمن الوطن العراقي الواحد. وستمضي في العمل الدائب لجمع الصف الوطني الذي مزقته الخلافات والاهواء وتوحيد الكلمة ليستطيع هذا الشعب العظيم الوقوف في وجه التحديات والمؤامرات.

(١) جريدة الاهرام القاهرة، ٢٤/٨/١٩٦٦.

(٢) جريدة الجمهورية، ٢٢/٨/١٩٦٦.

وستعمل الحكومة على اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي الذي يضم قوى الشعب العاملة كلها تحت لوائه بالتعاون مع القوى القومية والوطنية ليكون الاداة القادرة على حماية مكاسب الثورة وتحقيق اهدافها في الحرية والاشتراكية والوحدة.

وترى الحكومة ان واجب القوى القومية والوطنية التقدمية لا يقل عن الواجب الملقى على عاتقها في هذا المضمار وانها لعلى ثقة ان تأييد هذه القوى الذي اعلنته لهذه الحكومة سيحقق خطوات ايجابية وتعاوننا مجددا وارتفاعا الى مستوى المعركة والمسؤولية ليكون هذا التنظيم كما نريده جميعا راسخا وشامخا.

وان هذه الحكومة تولي قواتنا المسلحة درع العراق الحصين وطلبة ثوراته القومية وجيش الامة العربية كل اهتمامها بدعمها وتقويتها وتطويرها ونشر التربية القومية والوطنية بين صفوفها لتكون بمستوى مسؤولياتها باتخاذ الخطوات العاجلة من اجل تسليحها وتجهيزها باحدث المعدات والاسلحة وتطوير ورفع كفاءة معاملتها المختلفة وستعيد النظر في بعض القوانين العسكرية كقانون للدفاع الوطني وقانون خدمة الاحتياط لتشريع قانون موحد للخدمة العسكرية يلئم الوضع الاجتماعي في العراق. وتهتم برفع مستوى اسكان مراتب القوات المسلحة وصحتها واعاشتها وتعمل على ابعادها عن الحزبية لتتصرف الى واجباتها في الدفاع عن العراق والامة العربية وتهتم بتعاونها مع القوات العربية المسلحة بتبادل الزيارات والخبرات والاسلحة والثقافة العسكرية. كما تولي الحكومة عنايتها البالغة بالشرطة وذلك برفع مستواها وتطوير معاهدها واعادة النظر بقوانين الخدمة والتقاعد الخاصة بها.

تؤمن هذه الحكومة بالحقائق التالية التي نص عليها الدستور. ان الامة العربية امة واحدة وان الشعب العراقي جزء منها، وان الوطن العربي وطن واحد والعراق جزء لا يتجزأ منه.

وان الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة هي الخطوة الاولى في الطريق الموحد لانها قاعدة النضال العربي وطلبعته المؤمنة برسالة الامة العربية الامينة على تحقيقها وقد تبلورت الجهود في هذا السبيل باتفاقية القيادة السياسية الموحدة وبيانها الصادر في ٢٥ ايار ١٩٦٥. الهادف الى تنسيق وتوحيد العمل السياسي في القطرين ومن ثم تحقيق الوحدة الدستورية المنشودة.

وستعمل الحكومة على تدعيم هذه القيادة والالتزام بتنفيذ الاتفاقية نصا وروحا. وتقف هذه الحكومة الى جانب الدول العربية المتحررة في نصرة القضايا العربية

ودعم وتأييد الحركات التحررية في عمان والجنوب المحتل وفي شجب الحلف الاسلامي والاحلاف والتكتلات الاستعمارية جميعاً وفي استنكار اقامة القواعد العسكرية في ارجاء الوطن العربي وتعمل على دعم الجامعة العربية وتطويرها وادخال التعديلات الضرورية على ميثاقها.

وحيث ان وجود اسرائيل تجسيد للمؤامرات الكبرى ضد امن الوطن العربي وسلامته فإن الحكومة تستنكر بشدة تزويدها بالسلاح من أي مصدر كان. وتسند بكل ما لديها من امكانيات مادية ومعنوية كفاح الشعب الفلسطيني وتؤيد تأييداً كاملاً منظمة التحرير الفلسطينية وتفي بالتزاماتها نحو جيش التحرير الفلسطيني حتى نستعيد الوطن السليب.

اما علاقاتنا الخارجية مع الدول فتستند الى قاعدة راسخة من الايمان بالسلم والرغبة في التعاون مع الجميع على اساس من الاحترام المتبادل بما يضمن العدل وتقدم الشعوب من دون تفريط في الحقوق او تجاوز على الغير. ان العراق يتمسك في علاقاته بجارتيه تركيا وايران بسياسة حسن الجوار والرغبة الصادقة في التعاون وتبادل المنافع في كافة المجالات وتنمية الروابط الروحية بيننا من الحفاظ على مصالحنا القومية وارتباطاتنا العربية التي ستكون دوماً العامل الاول في توجيه سياستنا الخارجية.

ان للدول الاسيوية والافريقية مكانة خاصة في علاقاتنا الخارجية لارتباطنا معها في الرغبة بالتطور السلمي ولاتفاقنا مع معظمها في سياسة عدم الانحياز ونبذ التكتلات والاحلاف على اختلاف انواعها تلك السياسة التي نتمسك بها بالنظر لما حققته من نتائج طيبة في صيانة السلام العالمي والتعايش السلمي بين الدول على اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية وبين الشعوب على اختلاف اجناسها ومعتقداتها.

وان للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى علاقات طيبة مع العراق لوقوفها الى جانبنا في قضايانا العربية العادلة وتحرص هذه الحكومة على الحفاظ على هذه العلاقات وتقويتها وتوسيع مجالات التعاون معها.

ويتمسك العراق بالمبادئ الاساسية التي تضمنها ميثاق الامم المتحدة ويجد في هيئة الامم المتحدة مجالا فسيحاً لتحقيق مطامح الشعوب وامالها في السلم والعدل وضمان حريتها وحققها في تقرير المصير كما ان جهودنا في هذا المجال لن تقتصر

على تأييد التحرر في البلاد العربية بل تشمل كذلك جميع الحركات التحررية في العالم تنفيذاً لعزمنا على نصرته تلك القضايا بكافة السبل وعلى اسناد الشعوب المكافحة ضد الاستعمار وضد التمييز العنصري.

اننا نعتقد بأن صيانة السلم والامن الدوليين لا تضمن الا ببذل المزيد من الجهود في حقل نزع السلاح ومنع التسليح الذري.

فلا بد من الاشارة الى ان الشعب العراقي كان طوال السنين الماضية قبل الثورة يفتقد الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية فحتم ذلك في عهد الثورة توسعاً هائلاً ومفاجئاً في الاتفاق العام في هذا المجال الى جانب التوسع في مجال التنمية المادية. وادى الى الاخذ بسياسة تمويل الميزانية العامة للدولة والميزانيات المتأثرة بها عن طريق العجز المالي. غير ان التطبيق العملي لهذه السياسة لم تراعى فيه قاعدة الاقتصاد في النفقات في ميدان التنمية البشرية ولم يعتد فيه بعامل الزمن في ميدان التنمية المادية. وافضى ذلك كله الى وضع مالي صعب ورثته هذه الحكومة في ادق مراحلها فلا بد والحال هذه من ان تصارح الحكومة الشعب بهذه الحقيقة وان تتبع سياسة التقشف التام في مجال الصرف خلال السنة المالية الجارية بغية البداية بمعالجة مشكلات هذا الوضع ولأجل الحفاظ على مستوى الخدمات الاجتماعية ريثما تؤتي المشاريع الاقتصادية ثمراتها المنتظرة وستدأب الحكومة في مجال الدخل على ايجاد موارد جديدة للخرينة العامة وتعتقد بأن الزيادة الكمية من واردات الضرائب التقليدية ينبغي ان تأتي عن طريق النمو الاقتصادي ونمو الدخل والارباح وستشجع سياسة التقشف هذه بتشديد الرقابة على الادارات الحكومية للحيلولة دون العبث بالاموال العامة ولمنع وقوع المخالفات والجرائم المالية وذلك بتأسيس سلطة للإشراف والرقابة المالية العامة تنفيذا لحكم المادة ٧٠ من الدستور.

ولحث الخطى للتطور الاقتصادي ولتنفيذ الاسس الرئيسة للسياستين المالية والتجارية ستبذل الجهود للحفاظ على حد ملائم من الثبات الاقتصادي. كما ستعمل الحكومة على توفير النقد الاجنبي لتمويل استيراد مواد الانتاج ومواد الاستهلاك الضروري وتوجيه الائتمان وتنسيقه للقطاعات الثلاثة العام والخاص والمختلط وعلى كبح جماح التضخم النقدي ومكافحة آثاره وعوامله وتشجيع التوفير والحث على زيادة حجم الودائع الاهلية لدى المصارف وستسعى الحكومة لتحقيق اسس هذه السياسة بتأييد البنك المركزي لاتخاذ الوسائل الرامية الى تحقيق سياسة انتمائية

تتلائم وظروفنا الاقتصادية الحاضرة والى تنشيط الحركة الاقتصادية بتوفير التسهيلات الممكنة للمصارف التجارية والمختصة وبتوفير هذه التسهيلات من تلکم المصارف لكل من القطاعات الثلاثة.

ويستمد المنهاج في الشؤون الاقتصادية معالمه وابعاده من الدستور وكتاب التکليف في الاخذ باشتراكية عربية تحقق للشعب العراقي الكفاية والعدل. وتهدف الحكومة الى تحقيق استقرار اقتصادي قائم على اساس من التعاون المثمر بين مختلف القطاعات في جميع المجالات. وستولي الحكومة القطاع الخاص العناية اللازمة ليؤدي واجبه في دعم اقتصاديات البلاد. وتحقيقاً لهذه الاغراض ستبذل الجهود في الحقل التجاري لجعل الاستيراد اداة نافعة لزيادة الكفاءة الانتاجية وكذلك العمل على جعله اداة في تشجيع الصادرات العراقية والاهتمام بها وایجاد الاسواق الخارجية لها. دون التأثير على حجم الطلب في السوق المحلية وتعمل الحكومة على ضمان استقرار الاسعار ولاسيما اسعار المواد الغذائية الرئيسية والمواد الضرورية بغية توفيرها للمواطنين بأسعار معتدلة وانطلاقاً من هذه القاعدة فستدعم المؤسسات العامة وتمكنها من اسداء الخدمات المطلوبة في حقول الصناعة والتجارة والتأمين والصيرفة لتكون اداة ناجعة في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج وتثبيت تكاليف المعيشة وتقديم الخدمات للمواطنين. وفي حقل العلاقات التجارية الخارجية تسند الحكومة التكتلات الاقتصادية العربية واتفاقية ارجنة الاقتصادية بين الدول العربية واداتها السوق العربية المشتركة وتبذل الجهود لتنمية علاقاتنا التجارية مع الدول الصديقة لاسيما الدول التي يرتبط العراق معها باتفاقيات تجارية واتفاقيات للمدفوعات وستعمل الحكومة على دعم مؤتمر التجارة الدولي. اما في الحقل الصناعي فإن الحكومة مدركة تمام الادراك اهمية تطوير الصناعة وتوسيعها الا ان ضرورة التوسع الصناعي ينبغي ان تلاحظ فيه الاعتبارات العملية والامكانيات البشرية والمادية للبلاد الامر الذي يستدعي التركيز في ظرفنا الحالي على إيجاد موارد لخزينة الدولة وتوفير العملات الاجنبية زيادة على فتح مجالات للعمل بصورة سريعة. ولا ينبغي ان مثل هذه الصناعات تكون صناعات صغيرة بطبيعتها مما يمكن للقطاع الخاص والقطاع المختلط ان يضطلعا بها.

وستعنى الحكومة العناية اللازمة بالصناعات الكبيرة التي تسد حاجات آنية تستورد منتجاتها في الوقت الحاضر من الخارج ولاسيما صناعات السكر والنسيج

والورق التي يستدعي الامر العمل على انجازها بغية رفع الانتاج لمواكبة الزيادة المستمرة في الاستهلاك وتخفيف الضغط على التحويل الخارجي بالاضافة الى انجاز مشاريع المصرف الصناعي متوسط الحجم التي ستشجع الحكومة تنفيذها عن طريق القطاع المختلط وذلك بمنح الضمانات الكافية لرأس المال الخاص المشارك فيها.

ان ما ذكر في المنهاج بالنسبة للحقل الصناعي يشمل القطاعات الثلاثة العام والخاص والمختلط الا ان الحكومة ستعمل جاهدة على تشجيع القطاع الصناعي الخاص والمختلط ومنح بعض الامتيازات للمؤسسين والمساهمين الاوائل تشجيعاً لاستثمار رؤوس الاموال الوطنية والعربية في هذا المجال وستنظر الحكومة في متطلبات اتحاد الصناعات وتسدي العون اللازم له مؤكدة على جوانبه الايجابية في دعم الصناعات الوطنية وتطويرها.

وستجدد الحكومة جميع امكانياتها لتطبيق المنهاج الاستثماري للسنة الثانية من الخطة الخمسية في قطاع الزراعة والصناعة والمواصلات والخدمات والمباني مع منح الاسبقية اللازمة للمشاريع الواقعة في المنطقة الشمالية الداخلة في هذا المنهاج والتي تأخر تنفيذها نتيجة للوضع الذي كان سائداً في شمال الوطن.

والحكومة عازمة عزماً اكيداً على تطبيق قانون اصلاح الزراعي حريصة كل الحرص على مصلحة الفلاح ورفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي وستسرع بتوزيع الاراضي وتنفيذ مشاريع الري "زل المتكاملة واصلاح الاراضي الزراعية ورفع مستوى انتاجها. كذلك التوسع في المكننة الزراعية والجمعيات التعاونية وتوفير الامكانيات المادية والفنية لها كما ستقوم بدراسة عاجلة لجميع الوسائل المؤدية الى زيادة الانتاج الزراعي والحيواني.

وفي السياسة النفطية ستدرس الحكومة النتائج التي توصلت اليها المباحثات السابقة مع شركات النفط العاملة في العراق مؤكدة حرصها على ثروة البلاد النفطية وتمسكها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ودعم شركة النفط الوطنية لتمكينها من تحقيق اغراضها التي اسست من اجلها.

تعمل الحكومة على توفير مزيد من الامن والاستقرار في كافة انحاء البلاد وتأكيد مبدأ احترام القانون وسيادته. وستشرع قريباً قانون ادارة المحافظات الذي يضمن التوسع في اختصاصات الادارة المحلية وصلاحياتها لمعالجة الكثير من الشؤون المحلية.

وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً لشؤون اعمار الشمال واعادة الحياة الطبيعية الى المنطقة كلها، كما تعمل على رفع مستوى الريف ووضع الخطط العملية لتوطين البدو. والحكومة عازمة على انتهاء فترة الانتقال بتشريع قانون الانتخابات وفقاً لما جاء في الدستور وكتاب التكليف.

وتولي هذه الحكومة القضاء عناية خاصة لضمان استقلاله ورفع مستواه وتوفير الضمانات والحصانات لرجالها لتساعدهم على اداء واجباتهم واستعيد النظر في بعض التشريعات المعمول بها حالياً لتتلاءم مع تطور الاوضاع في البلاد.

في التعليم: تعمل الحكومة على بناء جيل واع مستنير مؤمن بالله مخلص للوطن العربي يدرك رسالته القومية والانسانية ويثق بنفسه وامته ويتمسك بمبادئ الحق والخير وهي اذ تستهدف كل ذلك تعمل بوحى من ميثاق الوحدة العربية الثقافية لتحقيق الوحدة الثقافية الشاملة لانباء الامة العربية وسبيلها الى ذلك فتح ابواب معاهدها التدريسية على مصاريعها في التعليم العام والمهني والفني والاعداد للتوسع في المعاهد والدورات الفنية والصناعية والزراعية والتجارية على اختلافها وحسب ما تقتضيه الحاجة وتسمح به الامكانيات. وكذلك اعداد المعلم الكفوء والمدرس القدير والعمل على تطوير المناهج الدراسية وتنويعها لتستجيب لحاجات شعبنا بغية انقاذ شبابنا من البطالة والضياع. ولا يقل اهمية عن تطوير المنهاج اعداد الكتب المدرسية المناسبة وتهئية اللوازم المختبرية والوسائل التعليمية الضرورية، وتهتم الحكومة بارسال البعث الى الخارج لاتمام الدراسات العليا التخصصية بمقتضى الحاجة وتعني عناية خاصة بطلبة البعثات العربية وتنظيم شؤون الشباب ورعايته وتشجيع الحركة الفكرية العلمية وادبية وحمايتها والاهتمام بها وتلتزم الحكومة بالمواثيق والاتفاقيات الثقافية مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية.

كما تولي الحكومة اهتماماً خاصاً بالتعليم الجامعي وتعمل على ضمان استقلال الجامعة وتعديل التشريع الذي يحد من هذا الاستقلال وتدعم اهداف الجامعة في البحث العلمي ورفع المستوى التدريسي واعداد المتخصصين كما ترعى مع الجامعة شؤون الطلبة وتتيح لهم الفرصة لمعالجة مشاكلهم في اتحاد طلابي.

وستعمل الحكومة على نشر الثقافة بكل الوسائل وتنمية التعاون الثقافي مع الدول كافة وتطوير وسائل الاعلام وتقويتها ودعم الصحافة ورفع مستواها. كما ستولي

عنايتها الفانقة بمصايفنا ومواقنا السياحية وتشجيع حركة السياحة في مختلف ارجاء الوطن كما ستعنى بتراثنا الحضاري ورعاية الاثار والمتاحف.

وستعمل الحكومة في الحقل الصحي على توفير الخدمات الصحية العلاجية والوقائية ونشر الوعي الصحي بين المواطنين وتولي بصورة خاصة اهتمامها للقضاء على مرض الملاريا والاكتار من المستوصفات السيارة بغية ايصال الخدمات الصحية الى القرى النائية ورعاية الامومة والطفولة وخدمات صحة الطلاب.

وتولي الحكومة العناية اللازمة لشبكة المواصلات بتحسينها وبناء الطرق التي تم لاجلها عقد قرض من البنك الدولي وصيانة الطرق الحالية والاسراع باتجاز الخط العريض ومطار بغداد الدولي والعمل على جعل ميناء البصرة الجوي ميناء عالمياً وتوسيع فعالياته كما ستعمل على تطوير المواصلات السلكية واللاسلكية ورفع مستواها الفني وتيسيرها للمواطنين كافة.

كما تعني الحكومة بقضايا العمال والنقابات العمالية اتحاد العمال وتؤكد على قوانين توزيع الارباح ومشاركة العمال في مجالس الادارة والضمان الاجتماعي وتطويرها ودعم مؤسسة الثقافة العمالية لاعداد القادة النقابيين وستدرس مشكلة البطالة والتأهيل ومساعدة العاجزين والمعوزين كما تدرس شمول الفلاحين المنتسبين للجمعيات التعاونية الزراعية بقانون الضمان الاجتماعي.

وتعمل الحكومة على توفير الخدمات البلدية وتطويرها والتوسع في تجهيز الماء النقي المعقم والكهرباء الى اكبر عدد من القصبات المحرومة منها. وتوسع مشاريع نقل الركاب وتحسينها لخدمة المواطنين وتهيئة السكن للعمال والفلاحين في مناطق عملهم.

ان هذه الحكومة اذ تدرك كل الادراك عظم المسؤولية وخطورتها في هذه الظروف الدقيقة وتعلم ان طريق العمل طويل وشاق فإتباعها ستمضي بعون الله وتسديده في تنفيذ هذا المنهاج واثقة من تعاون جميع ابناء هذا الوطن معها والتفاهم حولها وثقتهم بها. فبغير ذلك لا يتحقق منهاج. ولا تتقدم امة ولا تصان حرية.

والله من وراء القصد،

والسلام عليكم.

ازدياد حوادث اختلاس اموال الدولة

زادت في السنوات الاخيرة حوادث اختلاس اموال الدولة، وكانت المبالغ المختلسة في كثير من الحالات جسيمة جداً، وقد شجع الجناة على ارتكاب هذه الجرائم ضآلة العقوبة المقررة لها في قانون العقوبات النافذ، وهي لا تكفي لردعهم ولا تتحقق بها العبرة لغيرهم، كما خلا القانون من النص على جريمة اصدار الصك بدون رصيد مما تعذر معه عقاب مرتكبيها لعدم توافر الطرق الاحتيالية التي تستلزمها جريمة الاحتيال المنصوص عليها في ذلك القانون، لذلك اصدرت الحكومة في ١٣ ايلول ١٩٦٦ القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٦٦ "قانون تعديل العقوبات البغداي .

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة (٤٤) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدل وبموافقة مجلس الوزراء.

صدق القانون التالي:-

المادة الاولى: تحذف المادة ٩٨ من قانون العقوبات البغداي ويحل محلها ما

يلي:-

المادة ٩٨: يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عامة اختلس او اخفى شيئاً من النقود او الاوراق الجارية مجراها او المثبتة لحقوق مالية والاموال والامتعة وكان هذا الشيء مملوكاً للدولة او لاحد الاشخاص وسلم اليه بسبب وظيفته او خدمته.

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة اذا كان الجاني من مأموري التحصيل او المندوبين له او الامناء على الودائع او الصيارفة المنوط بهم حساب النقود. ويحكم على الجاني برد ما اختلسه او اخفاه عيناً او قيمة ان لم يوجد عيناً.

المادة الثانية: تحذف المادة ١٠٣ من القانون ويحل محلها ما يلي:-

المادة ١٠٣: يعاقب بالاشغال الشاقة مدة لا تزيد على عشر سنين كل:-

١- موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عامة اختلس او اخفى شيئاً مما

ذكر في المادة ٩٨ او ادخل في ذمته نقوداً للدولة بأية كيفية كانت او سهل ذلك لغيره. وكان ذلك في غير الاحوال المبينة في المواد ٩٨-١٠٢.

٢- رئيس او عضو مجلس ادارة احدى الشركات او المنشآت التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ما وكذلك كل مدير او مستخدم او عامل في احداها اختلس او اخفى شيئاً من النقود او الاوراق التي تجري مجراها او المثبته لحقوق مالكة والاموال والامتنعة المملوكة لها او ادخل في ذمته نقوداً بأية كيفية كانت او سهل ذلك لغيره.

٣- يحكم على الجاني برد ما اختلسه او اخفاه او ادخله في ذمته او قيمته ان لم يوجد عيناً.

المادة الثالثة: تضاف المادة التالية الى القانون ويكون رقمها ١٠٨ - أ - ونصها كما يلي:-

المادة ١٠٨ - أ - كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عامة احدث عمدا ضرراً باموال الدائرة التي يعمل فيها او يتصل بها بحكم وظيفته او خدمته او باموال الافراد المعهود بها اليها يعاقب بالاشغال الشاقة مدة لا تزيد على عشر سنين اذا كان الضرر جسيماً. وبالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنين اذا كان الضرر غير جسيم. ويحكم في الحالتين بغرامة مساوية لقيمة الضرر الذي حصل على ان لا تقل بأية حال عن مائة دينار في الحالة الاولى وخمسين ديناراً في الحالة الثانية.

المادة الرابعة: تضاف المادة التالية الى القانون ويكون رقمها ٢٧٩ - ب - ونصها كما يلي:-

المادة ٢٧٩ - ب - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنين وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين من اعطى بسوء نية صكاً (شيكاً) قابلاً للتصرف فيه وليس له مقابل وفاء كاف او تعمد تحرير الصك او توقيعه بصورة تمنع من صرف قيمته او امر المسحوب عليه بدون حق بعدم الدفع او استرد بعد اعطائه الصك كل المقابل او بعضه بحيث لا يفي ماتبقى منه بقيمته.

المادة الخامسة: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة السادسة: على وزير العدل تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر جمادى الاولى لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الثالث عشر من شهر ايلول لسنة ١٩٦٦.

الوزراء	ناجي طالب	الفريق
	رئيس الوزراء	عبدالرحمن محمد عارف
		رئيس الجمهورية

تدهور الاوضاع الاقتصادية وازمة الرز

شهد الوضع الاقتصادي في العراق ركوداً وانكماشاً واضحاً الامر الذي دفع حكومة البزاز الى اتباع سياسة التقشف الاقتصادي، وزيادة الضرائب على الدخل، فتعرضت من جراء ذلك الى الانتقاد، فكتبت جريدة الفجر الجديد مقالاً عن التقشف الاقتصادي اشارت فيه الى ان امام الحكومة الحاضرة، او اية حكومة اخرى، طريقين رئيسيين لمعالجة العجز واصلاح الوضع الاقتصادي وتنشيط الحركة التجارية في الداخل والخارج معاً. واول هذين الطريقين هو العمل من جانب الحكومة لايجاد موارد جديدة للثروة من شأنها ان تهيء لها الاموال الضرورية للقيام بالمشاريع الاصلاحية الواسعة، وتوفير مجالات العمل والرزق للمواطنين، واستثمار الثروات الكامنة في الاراضي العراقية، وتطوير الصناعة الوطنية التي تتوفر موادها الخام في العراق، وتوسيع الانتاج الزراعي وتنويعه، بحيث يستطيع العراق ان يؤمن حاجاته الاستهلاكية من المواد المعيشية الضرورية. ويصدر الفائض منها الى الخارج. اما الطريق الاخر الذي ينبغي على الحكومة ان تسلكه فهو تقليص النفقات الهائلة التي تنفقها والتي يذهب جزء كبير منها على امور ليست ضرورية او تصرف على مشروعات غير انتاجية، زيادة على الاموال الطائلة التي تنفق كل عام على ارسال الوفود او الاشتراك في بعض المؤتمرات التي لم يفد العراق من وراء اشتراكه فيها اية فائدة تذكر، والاقدام على بعض الاعمال التي لا يقصد من ورائها سوى التظاهر ليس إلا^(١).

يضاف الى ذلك الخسائر التي تكبدتها المؤسسات المؤممة، وخاصة المصارف، وذلك من جراء الاستعجال في تأميم بعض المصارف التجارية التي كانت مدينة بمبالغ ضخمة تزيد على رؤوس اموالها المدفوعة واحتياطاتها، مما جعل المؤسسة العامة للمصارف تضطر الى تسديد تلك الخسائر التي بلغت (١,٢٨٨,١٥٩) مليوناً ومائتين وثمانية وثمانين الف ومائة وتسعة وخمسين ديناراً^(٢). وقد اكد البزاز ذلك

(١) جريدة الفجر الجديد، ١٩/٦/١٩٦٦.

(٢) جريدة المنار، ٢٩/٦/١٩٦٦.

وقال ان عملية التأمين قد انقذت عدداً من البنوك والشركات الصناعية التي كانت مدينة فأنتقلت اعباؤها وديونها الى الحكومة^(١).

وقد انتقدت غرفة تجارة بغداد في مذكرة قدمتها الى رئيس الوزراء والوزارات المختصة سياسة الحكومة القائمة على اساس فرض ضرائب جديدة على الدخل والتعريفية الكمركية والعكس، وقالت انها لا ترى مبرراً لفرض ضرائب جديدة قبل اجراء مسح اقتصادي عام، لان وضع الضرائب يجب ان يراعي الواقع الاقتصادي الحقيقي وامكانيات المكلفين العراقية^(٢).

وعند تشكيل حكومة ناجي طالب اتخذت عدة اجراءات لتنشيط الوضع الاقتصادي وتشجيع رأس المال الخاص على النشاط والاستثمار عن طريق التأكيد على عدم اصدار اية قوانين تأمين جديدة، مع العمل لتوسيع المعامل المؤممة، واييقاف استيراد السيارات الشخصية، ولكن ذلك لم يمنع من ظهور ازمة في الرز الذي ارتفعت اسعاره بصورة ملحوظة لعدم اتخاذ أي اجراء رادع بحق التجار المحتكرين او استيراد هذه المادة الحيوية من قبل مصلحة المبيعات الحكومية او مصلحة تنظيم تجارة الحبوب.

وقدم مدير الامن العام الى وزارة الاقتصاد اقتراحين هما:

١- وجوب استيراد كميات من الرز من الدول المجاورة، خاصة الكويت، خلال فترة قصيرة بين (١٠-١٥) يوماً لسد النقص الحاصل في الاسواق والقضاء على الاحتكار.

٢- منح اجازات استيراد لبعض التجار لاستيراده من الكويت بالمقايضة على ان يؤخذ تعهد من هؤلاء التجار بوجوب ايصال الرز الى اسواق العراق خلال مدة اقصاها اسبوع واحد^(٣).

وقد علقت صحيفة البلد على خطوة الحكومة باستيراد الرز من الكويت وقالت: "كانت خطوة كبيرة وعملية وموفقة تلك التي اقدمت عليها وزارة الاقتصاد بعقد صفقة مع تجار الكويت لاستيراد كميات من الرز ابتغاء الحد من ارتفاع اسعار هذه

(١) جريدة البلد، ١١/٣/١٩٦٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) جريدة صوت العرب، ٢٤/٩/١٩٦٦.

المادة المعاشية الضرورية ومقاومة احتكارها من قبل بعض المحتكرين: واضافت قائلة: "ان هذه الخطوة لا تعالج مشكلة الغلاء ولا تقضي على مساوئ الاحتكار ولا تحقق الهدف الذي تسعى الحكومة الى تحقيقه لصالح الشعب.. قد يكون علاجاً ولكنه علاج مؤقت ويزول مفعوله بمجرد نفاذ الكميات التي ستستورد من الرز، وما لم تصرف وزارة الاقتصاد جهودها لمعالجة المشكلة من جذورها وتتصدى للاحتكار بالاجراء الذي ينصف الشعب منه وينقذه من مساوئه، فقد تعود المشكلة مرة اخرى: "وفي ختامها مقالها تساءلت الجريدة قائلة: "الى أي مدى سيفعل الاحتكار فعله او متى سيعطي مشروع الاصلاح الزراعي ثمراته فيزداد الانتاج ولا يجد المحتكرون سبيلاً الى التلاعب والتحكم بالاسعار؟"^(١).

ومما زاد في الطين بلة توقف تصدير النفط الى البحر المتوسط نتيجة الخلاف بين سورية وشركة نفط العراق، والذي استمر حوالي (٧٩) يوماً الامر الذي ادى فقدان العراق جزء من دخله القومي من النفط.

اجتماع القصر الجمهوري (٢١ تشرين الاول ١٩٦٦)

كان الرئيس عبدالرحمن عارف قد اعرب اكثر من مرة عن رغبته في التشاور مع التنظيمات القومية التقدمية، كما ان رئيس الوزراء ناجي طالب قد بدأ الاتصال مع ممثلي هذه التنظيمات منذ تكليفه بتأليف وزارته وكان يسعى لاشراكها في الوزارة لكنه اخفق في ذلك واستمر في الاتصال بها واثمر ذلك عن الدعوة الى الاجتماع في القصر الجمهوري يوم الجمعة ٢١ تشرين الاول ١٩٦٦، وحضره ناجي طالب، رئيس الوزراء، ورجب عبدالمجيد، نائب رئيس الوزراء، والدكتور بديع شريف رئيس ديوان القصر الجمهوري، والفريق طاهر يحيى واللواء احمد حسن البكر، من رؤساء الوزارات السابقين، ومن الوزراء السابقين كل من اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي واللواء رشيد مصلاح واللواء الركن محمود شيت خطاب والعميد الركن عبدالوهاب الامين والعميد الركن عبدالغني الراوي والعميد عبدالهادي الراوي، ومحمد صديق شنشل وفؤاد الركابي وعبدالستار علي الحسين والدكتور احمد عبدالستار الجوارى وعبدالستار عبداللطيف واحمد الحبوبى وفارس ناصر الحسن واديب الجادر وخير

(١) جريدة البلد، ٢٣/٩/١٩٦٦.

الدين حسيب، ومن الوزراء الحاليين العميد الركن دريد الدملوجي، ومن الشخصيات القومية الدكتور عبدالعزيز الدوري والدكتور احمد مطلوب والدكتور ياسين خليل والمحامي عبدالرزاق شبيب وهشام الشاوي وزكي جميل حافظ واسماعيل خيرالله، ومن رؤساء المنظمات المهنية المحامي فائق السامرائي نقيب المحامين، والدكتور احمد كمال عارف نقيب ذوي المهن الطبية، والمهندس محمد حسن المخزومي، نقيب المهندسين، وخليل ابراهيم المزروقي، نقيب المعلمين^(١).

افتتح الاجتماع في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة بكلمة من رئيس الجمهورية رحب فيها بالحاضرين، وقال: "ان الغرض من اجتماعنا هذا هو الشورى وتبادل الاراء لكي نستفيد من ارائكم واستشاراتكم. وان الاخ السيد رئيس الوزراء سيشرح لكم الوضع في الداخل والخارج لتكونوا على بينة من ذلك. ثم استعرض ناجي طالب رئيس الوزراء، بكلمة مسببة، الوضع في العراق منذ ثورة ١٤ تموز حتى الان، وأوضح ما عاناه العراق خلال هذه الفترة فقال اتنا كشعب نوؤمن بضرورة الثورة وعندما قامت لاقت التأييد من الجميع عدا فئة صغيرة ضربت الثورة مصالحها. وقد انجزت الثورة مهام كبيرة فقد حققت التحرر السياسي للبلاد حيث لم تكن لنا قبل الثورة الحرية في ان نتعامل سياسياً مع البلدان الاخرى، وخاصة الكتلة الاشتراكية فأصبحنا نتعاون في كل المجالات سياسياً واقتصادياً وثقافياً وحتى عسكرياً، واعلنت الثورة سياسة الحياد وعدم الانحياز والعودة الى الخط القومي والدعوة الى الوحدة التي مهما كانت تبدو بعيدة الا انها الحل الطبيعي لملء الفراغ السياسي في منطقة الشرق الاوسط. ومن الناحية الاقتصادية لابد ان يكون للوحدة مضمون اجتماعي واقتصادي يضمن الحياد وعدم الانحياز السياسي ويصونه من الغزو الفكري من اقصى اليسار الى اقصى اليمين فكان ذلك المضمون هو الاشتراكية العربية التي اخذ بها البلد في دستوره وقوانينه ورحبت بها كل القوى السياسية.

ثم تحدث رئيس الوزراء عن الوضع السياسي في الداخل فقال كنا ومازلنا نصارع ضغوطاً كبيرة لملء الفراغ السياسي في البلاد، وبسبب هذا الصراع الذي استمر ثماني سنوات منذ بداية الثورة حتى الان ظهرت مشاكل كبيرة وعديدة، وكان اهمها التفكك السياسي الذي يسود القوى القومية التقدمية، التي يفترض ويجب ان تملأ هي

(١) الاسماء اخذت من جريئتي المنار وصوت العرب، ٢٢/١٠/١٩٦٦.

هذا الفراغ السياسي. ان هذه المشكلة من اهم المشكلات التي تواجهنا وعلينا ايجاد حل لها، ومسؤولية هذا الحل لا تقع على عاتق الحكومة وحدها، وانما تحل بالمشاركة مع عدد اكبر من المواطنين. وأشار الى مسؤولية القوى الثورية ودورها في حماية الثورة فقال ان القوى التي تحرس الثورة مسؤولة مسؤولية تاريخية فسي ان تعمل بكل الطاقات للدفاع عن هذا البلد والحفاظ على الثورة وحمايتها، واضاف ان على تلك القوى ان تملأ الساحة وتصد القوى الرجعية التي تريد ان تعود بالعراق الى وضعه السابق قبل الثورة وان تقف امام اليسار المتطرف، "ان مهمتنا واضحة ولكنها تقتضي الشيء الكثير من التوضيح، فالقضية اكبر من مجرد اهداف قصيرة الامد ولا بد من التنازل وبشكل كبير حتى عن بعض المصالح الحزبية".

وتحدث رئيس الوزراء عن مهمة حكومته فقال ان هذه الحكومة جاءت من اجل هدفين، اولهما - جمع الصف، واظن ان هذا هدف سام وسليم. والهدف الثاني - لبناء البلد وتعميره وتصنيعه. ان في البلد امكانيات هائلة يمكن استغلالها والاستفادة منها بسهولة لو امكننا معالجة وحدة الصفوف، وعلينا ان نتعاون كلنا وان نكون كتلة واحدة متفقة متعاونة فلا نخدعنا الاشاعات والاكاذيب. ورد رئيس الوزراء على ما يثيره البعض من ان الجيش هو الذي يحكم فقال ان كل بيت في العراق فيه عضو عسكري سواء اكان جندياً ام ضابطاً ام ضابط صف، واضاف القول لقد قدم الجيش خدمات كبيرة للشعب وشارك في عمليات كثيرة للبناء والتعمير، فقد ساهم في بناء السدود وقام بمكافحة التهريب، ولم يكن ابداً فئة منعزلة عن الشعب. وفي ختام كلمته قال ان الحكم مسؤولية ضخمة وعبء كبير ولا نريد الا شيئاً واحداً هو ان نؤمن على الثورة ونحافظ على مكتسباتها.

وبعد انتهاء رئيس الوزراء من القاء كلمته فتح النقاش الذي اسهم فيه جميع الحاضرين تقريباً واستمر حتى الساعة السادسة مساءً، وارتؤي في ان يعقد الاجتماع المقبل في يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الاول. وقد رحبت جميع اتصحف البغدادية بهذا الاجتماع وكتبت المقالات الافتتاحية الوافية عنه، فكتبت صحيفة صوت العرب مقالاً بعنوان "وجهاً لوجه امام المسؤولية التاريخية" قالت فيه: "كان عملاً ثورياً حكيماً في مستوى المسؤولية التاريخية حين دعا اليه رئيس الجمهورية كل من يربطهم المصير الواحد، وكل من يهمهم ان تبقى شعلة تموز القومية متوجهة وضاءة عالية، وكل من يعينهم مستقبل الحركة العربية التقدمية على صعيد الوطن

العربي، ليضعهم جميعاً وجهاً لوجه امام المسؤولية التاريخية الكبرى^(١). وكتبت مقالاً افتتاحياً آخرأ بعنوان "طرر وهاجة من خلال كلمات رئيس الوزراء" قالت فيه: "كان في حديثه ما يشير الى ادراك ذكي واستيعاب كامل لكل جوانب الازمة التي يعاني منها العراق منذ حصل التمزق في صفوف قوى الثورة، وقد لا تستغرب على رجل قومي ثوري كاللواء عناجي طالب ان يكون بهذا المستوى من الوعي لحقيقة مشاكل الشعب، اذ تطرق سيادته الى مجموعة نقاط هامة هي اشبه بتلخيص لكل ما يعانيه هذا البلد"^(٢).

وكتبت صحيفة المنار مقالاً بعنوان "وحدة العمل القومي" قالت فيه: "كان السيد رئيس الوزراء صريحاً كل الصراحة في استعراضه لهذه القضايا وتعيينه للمهام والمسؤوليات التي تواجه القوى الوطنية والقومية، وتشخيصه للحلول الصائبة في هذه الفترة الحاسمة من فترات الكفاح الثوري في بلادنا.. فإن على الفئات والقوى القومية ان تكون في مستوى المسؤولية وان تستجيب لنداء الوطن، وان تكون - كما كانت دائماً - القوة الاساسية التي تسند كفاحنا الوطني"^(٣). وكتبت مقالاً آخر بعنوان "مسؤوليات القوى الوطنية قالت فيه: "كان اهتمام الشعب بكل طبقاته وقطاعاته وفنائه بالاجتماع القومي الذي عقد في القصر الجمهوري.. دليلاً على ان العمل للقاء القوى الوطنية والقومية ينبثق من ارادة الجماهير واهداف الثورة ومصصلحة الوطن، وتتطلبه ضرورات التعبئة الكاملة لكل القوى الشعبية لمواجهة مسؤوليات الفترة الحاسمة الدقيقة التي تجتازها البلاد"^(٤).

وكتبت صحيفة العرب مقالاً افتتاحياً قالت فيه: "ونحن في الوقت الذي ننوه فيه الى خطورة هذا اللقاء التاريخي.. نعرب عن املنا في ان يضم اللقاء المقبل بعض الوجوه الكريمة التي لم يضمها اللقاء الاول، نرى لزماً علينا ان نشدد على وضع الخطط اللازمة لمواجهة اعداء الثورة الذين جعلوا يبدون في الالونة الاخيرة بعض النشاطات في الداخل والخارج ويحاولون اثارة الضباب والغبار من جديد في جو

(١) جريدة صوت العرب، ٢٢/١٠/١٩٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ٢٣/١٠/١٩٦٦.

(٣) جريدة المنار، ٢٣/١٠/١٩٦٦.

(٤) المصدر نفسه، ٢٤/١٠/١٩٦٦.

الثورة، وتعكير صفو الامن والاستقرار والسكينة العامة، وبالتالي اعاقا الثورة عن السعي الحثيث لبلوغ اهدافها المرسومة في تحقيق الطمأنينة والحرية والعدالة الاجتماعية والاندفاع الى ترسيخ الوحدة الوطنية بوصفها المنطلق الى الوحدة العربية المنشودة^(١).

واجرت صحيفة الجمهورية حديثاً صحفياً مع الرئيس عبدالرحمن عارف حول الوضع الداخلي في العراق، نشرته في يوم ٢٣ تشرين الاول ١٩٦٦، وتناول فيه اجتماع القصر الجمهوري، وهذا بعض ما ورد فيه:-

س - هل تتوقعون ان تتبلور هذه اللقاءات عن الاتفاق على ميثاق قومي؟

ج - اننا نرجو ان ينبثق عن هذه المشاورات ميثاق قومي.

س - هل نستطيع ان نعرف الظروف التي املت الدعوة الى عقد المؤتمر؟

ج - بصراحة. الموقف الذي دعا الى توجيه الدعوة لعقد المؤتمر ان هناك تكالفاً موجهاً ضد الدول العربية المتحررة وان الاستعمار يوجه كل طاقاته للقضاء على المكاسب التي حققتها هذه الدول وبينها العراق طبعاً، ولاحظنا في الوقت ذاته ان هناك تفككاً سياسياً وفقداناً للتعاون السياسي ما بين الفئات القومية، وان هذه الكتل مازالت متفرقة ومتبعثرة بشكل يسهل على الخصم امرار مؤامراته والحاق الضرر بهذا البلد.

ان هذا كله وتقديرنا الكامل لهذه الفترة من حياة العراق فقد املنا علينا الاهابة بالفئات الوطنية الى الارتفاع الى مسؤولياتها وان تشعر دائماً بأنه لابد من التنازل عن التزمّت الضيق، وان تتجاوز عن النظرة الضيقة وذلك في سبيل الاهداف البعيدة لوطننا وشعبنا وفي سبيل تحقيق هذا الهدف رأينا من المهم ان نشرك العناصر الوطنية المخلصة للمساهمة في العمل السياسي واشراكهم في الحكم مثلاً باعتبار ان هذه المسؤولية، مسؤولية وطنية كبيرة. والحكومة ستعمل على عرض الخطط والمشكلات عليهم لاشباعها دراسة وتحليلاً حتى تصل في النهاية الى الحلول الصحيحة وبلوغ الهدف الامثل، وقديماً قالت العرب ان فكريّن احسن من فكر واحد.

س - هل تعترمون دعوة فئات او شخصيات اخرى للمشاركة في هذه اللقاءات؟

وماهي الحدود التي ستنتهي اليها هذه الاجتماعات؟

(١) جريدة العرب، ٢٣/١٠/١٩٦٦.

ج - هذه اللقاءات كما ارجو - سوف تكون مستمرة طالما لم يكن هناك برلمان يمثل البلاد في الوقت الحاضر. وقد اثار اغتباطي ان جميع الاخوان الذين وجهت الدعوة لهم قد عبروا عن مدى احساسهم بالخطر الذي يداهمنا واكدوا انهم مندفعون للتجاوب مع الحكومة والسير بهذه السفينة الى شاطئ السلامة.

وقد اثبت الجميع انهم يدركون عظم هذه المهمة سواء كانوا ممن تولوا الحكم او كانوا خارجه. وهذه النتائج الطيبة تزيد بلا شك ثقة الشعب برجاله المخلصين وتشعره بأنهم ساهرون على تحقيق امانيه في الرخاء والازدهار كما انها ستكون بمثابة الرد الحاسم على هذه الاشاعات المسمومة التي ينشرها الاستعمار لعرقلة سير تقدمنا ونحن الان بسبيل توسيع هذه اللقاءات ودعوة آخرين للمشاركة فيها، ومن المحتمل ان تشكل بعض الزمر والمجموعات في المستقبل لتحمل مسؤولياتها عن طريق المتابعة والتفتيش او رسم الخطط التي تخدم المصلحة الوطنية^(١).

اجل عقد الاجتماع الثاني من يوم ٢٥ تشرين الاول الى يوم ١ تشرين الثاني، ثم اجل الى اجل غير مسمى، وقد سالت صحيفة العرب رئيس الوزراء عن هذا التأجيل فأجاب يقول: ليس معنى التأجيل التخلي عن فكرة هذه المؤتمرات لان الفرض الاساسي من جمع هؤلاء الاخوان ليس هو في هذه المرحلة التوصل الى حلول لبعض المسائل السياسية، وانما الهدف هو محاولة ازالة الخلافات وجمع الصفوف واثاحة الفرص المتوالية لكثير من هؤلاء ليقفوا معاً ومع السلطة للتباحث والمناقشة في المسائل المختلفة. ومضى يقول ونحن نعتقد ان مواصلة هذه اللقاءات تؤدي في النتيجة الى ازالة الكثير من اسباب الخلاف بين الفئات المختلفة، ومن ثم امكان العمل سوية في تنظيم سياسي واحد. واثار الى ان اللجنة الفرعية المنبثقة عن المؤتمر مهمتها ايجاد صيغة عملية لالتقاء هذه الفئات المختلفة^(٢).

ولم يعقد اجتماع آخر لمناقشة الوضع السياسي، وانما عقد اجتماع في القصر الجمهوري في ١٩ كانون الاول ١٩٦٦ لاستطلاع الاراء حول قضية النفط^(٣).

(١) جريدة الجمهورية، ٢٣/١٠/١٩٦٦.

(٢) جريدة العرب، ١٠/١١/١٩٦٦.

(٣) جريدة صوت العرب، ٢١/١٢/١٩٦٦.

من ذيول اجتماعات القصر الجمهوري

كان اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي، وزير الدفاع الاسبق في وزارة عبدالرحمن البزاز الاولى، والذي رشح نفسه للرئاسة بعد وفاة عبدالسلام عارف، من بين الحاضرين في اجتماعات القصر الجمهوري يومي الجمعة والسبت ٢١ و٢٢ تشرين الاول ١٩٦٦، وقد القى كلمة مطولة تعرض فيها الى سياسة الحكومة تجاه القضية الكردية عموماً، وإلى العلاقة مع الملا مصطفى البارزاني خصوصاً، وقد نشرت تلك الكلمة في صحيفة "الجريدة" البيروتية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٦، فاثارت عاصفة من المعارضة بين الاكراد فردوا عليها بنفس الصحيفة بتاريخ ١٥ كانون الاول، وفيما يلي نص كلمة العقيلي والرد الكردي عليها:-

ذكر السيد رئيس الوزراء ان هناك ثلاث مشاكل مهمة يعاني منها الحكم في الوقت الحاضر هي: المشكلة الكردية، والمعضلة المالية، والتفكك السياسي. واتى اوريد بدوري خطورة هذه المشاكل واهميتها واود ان اوضح رأيي بصدها. ان هذه المشاكل مترابطة ترابطاً وثيقاً فيما بينها. ولكي نصل الى حل ناجح لها يجب ان نفكر من اين نبدأ أي ان نحدد المشكلة الاكثر اهمية والتي يؤدي حلها الى تسهيل حل المشكلة الاخرى ثم التي تليها.

اني اعتقد ان مشكلة البارزاني هي المشكلة الرئيسية من بين هذه المشاكل. واعلن هنا انها مشكلة ملا مصطفى البارزاني وليست مشكلة الاكراد، لان الاكثرية الساحقة من اخواننا الاكراد يقفون بجانب الحكومة منذ وجدت مشكلة البارزاني حتى الان. ولذلك فمن الخطأ توسيع المشكلة وتسميتها باسم لا يتفق مع حقيقتها كما اعتادت الصحف الاستعمارية ان تفعل.

فمن هو البارزاني، انه ذلك العميل الذي رباه الاستعمار^(١) منذ كان يافعاً فقام بحركته الاولى مع اخوته في عام ١٩٣١ ولكن الحكومة تمكنت من قمعها. ثم قام بحركته الثانية في عام ١٩٤٣ وهذه ايضاً تم قمعها بسهولة. ثم قام بحركته الثالثة في عام ١٩٤٥ وهنا ايضاً استطاع الجيش قمع الحركة بمدة وجيزة فهرب الموما اليه الى ايران حيث كان الجيش الروسي مرابطاً في شمال ايران آنذاك. ثم تسلل للمرة الرابعة الى داخل الاراضي العراقية في عام ١٩٤٧ ولكنه هرب بسرعة الى

(١) لا يتفق الباحث مع الكثير من العبارات الواردة في كلمة العقيلي.

ايران ثانية حيث التحق بالجيش الروسي ومن ثم سحب هذا الجيش الى روسيا بعد انسحابه من ايران. وهناك ظل قابلاً حوالى احد عشر عاماً الى ان انفجرت ثورة ٤ تموز ١٩٥٨.

وهنا حاول عبدالكريم قاسم اعادته مع اعوانه الى العراق. وقد عارضت انا ومعى المرحوم عبدالسلام عارف والمرحوم ناظم الطبقجلي والسيد طاهر يحيى الموجود معنا الان، وقلت له انه ليس من اهداف الثورة اعادة مجرمين خونة محكومين بالاعدام الى العراق. ولكنه اصر على رأيه واستطاع بما يملك من صلاحيات بوصفه رئيس الوزراء اعادة الموما اليه مع اعوانه الى العراق في خريف ١٩٥٨. ولم يكتف باعادته بل خصص له داراً حكومية ومنحه راتباً شهرياً قدره خمسمائة دينار ومنح اعوانه رواتب مختلفة ايضاً كما خصص له حرساً مسلحاً ومرافقين، واعاد الضباط الذين كانوا معه الى الجيش بعد ان منحهم رتبتيْن اضافيتيْن وعينهم في مراكز مهمة في الجيش وليس هذا فحسب بل اخذ بسنده واتباعه الى حد ان اعوانه من الضباط كان يعذب الضباط والمدنيين الذين اعتقلوا معنا في فترة المد الاحمر في معتقل كتيبة الدبابات وكان يقول لهم اثناء التعذيب (انا كردي فهل في استطاعتكم ان تقولوا انكم عرب). مع ان المعتقلين كانوا خليطاً من العرب والاكرد معاً وكل جريرتهم اتهم دافعوا عن الحرية ضد الطغيان والديكتاتورية. ومعنا هنا في هذه القاعة اخوان شاطرونا مشاق الانتقال ويعرفون ذلك الضابط ويتذكرون ما لاقيناه من صنوف التعذيب على يديه ويدي امثاله من الجلوزة الحمر الذين يدعون انهم تقدميون.

ولم يكتف الطاغية بذلك بل انه اخذ بسلح الملا مصطفى واعوانه ويعزز مركزه ثم دفعه في بداية صيف عام ١٩٦١ الى ضرب العشائر الكردية الرجعية على حد تعبيره أي العشائر التي لم ترتض الشيوعية مذهباً وتمسكت بالدين الاسلامي الحنيف. فذهب هذا العميل وهاجم قرى الزيباريين - والريكاتيين والبرواريين والنقشبنديين والشرقاتيين والبريفكاتيين والهركية في لواء الموصل وكذلك هاجم قرى عشيرة البرادوست والسورجية في لواء اربيل، فاحرق عدداً من قراهم وقتل بضع مئات من ابنائهم وشيوخهم ونسائهم مما اضطر هذه العشائر الى الهرب من مناطق سكناهم وهرعوا لاجئين الى ايران وتركيا والموصل. وقد اصبح عدد اللاجئين في الموصل وحدها حوالى خمسين الف شخص فقام سكان المدينة بالتعاون مع الحكومة بايوائهم

واعاشتهم. وما يزال هؤلاء لاجئين في الموصل حتى هذه اللحظة. كما ان عشيرة البرادوست ما تزال لاجئة في منطقة اربيل. وكان ذلك في شهري حزيران وتموز ١٩٦١ حيث اكمل البارزاني تصفية العشائر الكردية المناوئة له تحت اسم الحكومة وبصرها وبمعاونة الحزب الشيوعي.

ولما اتسع نطاق تمرد الملا مصطفى اعلن الطاغية عبد الكريم قاسم الحركات الفعلية وبدأ الجيش والقوة الجوية بضرب العصاة في ١٩٦١/٩/٩ وبعد اسبوع واحد من ذلك التاريخ اعلن الطاغية على صفحات الاثير انه قضى على تمرد البارزاني خلال سبعة ايام بالوسائل الثورية الجديدة بينما كان يتعذر على العهد البائد ان يقضي عليه خلال سنتين بالوسائل القديمة. ومع هذا استمر العصيان وظل باب العفو مفتوحاً واستمر القتال كذلك. وكان الطاغية بين حين وآخر يطلق التصريحات بأن الملا مصطفى قد قتل او قد دفن او قد هرب بملايس النساء الى ايران، وكان الانتهازيون من الموظفين يرسلون البرقيات بعد كل تصريح يهنئون زعيمهم بالنصر المؤزر الذي حققه وهو قابع في وكره في وزارة الدفاع. بينما الواقع يكذب ذلك اذ كان الملا مصطفى يزداد قوة وحزبه - حزب البارتي - لان قيادة الجيش لم تكن حرة تماماً في ضرب المتمردين بأمر من قاسم نفسه لانه كان يريد بقاء الجيش في الشمال، ولان الاستعمار نفسه لا يريد لهذا التمرد ان ينتهي.

وعندما انفجرت ثورة ٤ ارمضان ١٩٦٣ كان الملا مصطفى يحتل مناطق محدودة في شمال شرق العراق، ولكن الحكومة الجديدة بدأت تتفاوض مع ممثلي الملا مصطفى واعلنت الهدنة وصدر قانون بالعفو العام يوم ١٠ مارس ١٩٦٣ وسحبت القطعات من بعض الاماكن النائية مثل بنجوين وجوارته وحلجة وقلعة دزه وراتيبة ومركه سور والعمادية. وذهب جلال الطالباني مع وفد رسمي الى القاهرة كما الف وفد شعبي للتفاوض مع الملا مصطفى ثم جرت مفاوضات في وزارة الصناعة لتحديد مفهوم "الادارة الذاتية" ووضع مشروع قانون بذلك، وكان رئيس الوزارة الحاضرة رئيساً للوفد الحكومي حيث كان وزيراً للصناعة آنذاك. وعندما فشلت المفاوضات يوم ٨ حزيران ١٩٦٣ استأنفت الحكومة القتال يوم ١١ حزيران ولكن بعد ان ارتكبت ثلاثة اخطاء.

اولاً: قيامها بالتفاوض مع المتمردين فاعترفت للملا مصطفى بكيان خاص.

ثانياً: اطلاق سراح المتمردين الذين كانوا معتقلين قبل يوم ١٤ رمضان وسحب القطعات من مراكز الاقضية النائية. وبذلك فإنها زادت قوة الملا مصطفى اذ ارسلت اليه القاتلين ورفعت معنويات المتمردين كما زادت رقعة الارض التي تحت سيطرتهم بينما خفضت معنويات الجيش.

ثالثاً: اعلنت نظام اللامركزية أي وافقت على خلق ما يسمى بمحافظة كردستان في الشمال. وهذا المشروع هو شبيه بمشروع بريطاني اعده المندوب السامي السر بيرسي عام ١٩٢١ وفشل في محاولة تنفيذه حيث جربه بمعارضة شعبية ورسمية لانه يخلق دولة في الشمال. ولحسن الحظ فإن الملا مصطفى رفض هذا العرض في ذلك الوقت فأستؤنف القتال. وها هو الان يريد الحصول على ذلك العرض ثانية.

ومنذ بدأ القتال تغيرت الحالة في الشمال فقد حقق الجيش انتصارات متوالية حتى حلت ثورة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ فقامت الحكومة الجديدة بالتفاوض مع المتمردين ثانية حيث عقدت هدنة جديدة كانت اكثر ضرراً من سابقتها. وقد اعلنت الهدنة في ١٠ شباط ١٩٦٤ وبدأت اجهزة الاعلام تدق الطبول فرحاً بالهدنة التي اعتبروها انتصاراً بينما كانت في الحقيقة استسلاماً كاملاً من جانب واحد. وهكذا زادت قوته وارتفعت معنويات اعوانه بينما انخفضت معنويات الجيش. وقد جئت من البصرة في حينه وواجهت رئيس الوزراء انذاك الفريق طاهر يحيى الموجود معنا الان واخبرته بأن هذه الهدنة خطأ كبير وهي استسلام كامل للعصاة اذ ليس فيها ما يشير الى تسليم العصاة لاسلحتهم. ولكنه لم يوافقتي في حينه واعتبر الهدنة انتصاراً واخبرني بان الملا مصطفى سيسلم اسلحته وانه سيضرب جماعة ابراهيم احمد. فقلت له اتمنى ان يكون ذلك صحيحاً ولكني واثق انه ليس صادقاً ان البيان الرسمي الذي اذيع من دار الاذاعة ليس فيه شيء يشير الى تسليم السلاح بل مجرد ايقاف اطلاق النار. ثم زرت السيد رئيس الجمهورية المرحوم عبدالسلام عارف وبحثت معه موضوع الهدنة وسألته هل ان الملا مصطفى قد تعهد بتسليم الاسلحة فقال لي نعم وانه قد شرع بضرب جماعة ابراهيم احمد. فاجبته بأنني اتمنى ان تكون هذه الاقوال صحيحة وان اكون مخطئاً في ظني. ولكنني ارى ان البيان الرسمي المذاع عن الهدنة يشير الى انها استسلام كامل للعصاة من جانب الحكومة، واعتقد انه لو استمر القتال كانت الخسائر اللازمة للقضاء على التمرد مقدارها (س) فإنها ستصبح (١٠س) بعد بضعة اشهر حيث ستضطرون الى استئناف القتال ثانية. فبإني

وأتق ان الملا مصطفى ليس صادقاً في وعوده، وهو لا يقصد من ادعائه ضرب جماعة ابراهيم احمد سوى الحصول على الوقت بعد ان انهارت قواه، كما ان الفريقين يهدفان الى نفس الغاية والهدف وهو فصل الشمال والحصول على حكم منفصل هناك. فالهذنة غلط في غلط وستكلفنا مزيداً من الارواح والدماء ومزيداً من المال. وقد تحقق. ظني تماماً واضطرت الحكومة نفسها الى استئناف القتال في ١٩٦٥/٤/١ بعد عفو عام دام اربعة عشر شهراً. وهكذا عادت اجهزة الاعلام الى القول ان الملا مصطفى خان وقاطع طريق ورئيس عصابة بعد ان قالت نفس الاجهزة ورجال الحكومة المسؤولين عنه السيد ملا مصطفى والاخ.. والمواطن.. وبعد ان زاره المسؤولون في مقره في راتية وبذلك زادوا مكانته رفعة.

وظل القتال مستمراً الى ان ابدلت الوزارة في ١٩٦٥/٩/٢١ وتسلمت مسؤولية وزارة الدفاع ضمن تلك الوزارة. وبعد دراسة للموقف قررت الاستمرار بالقتال على نطاق واسع وبفعالية اكثر، واستطاع الجيش خلال سبعة اشهر ان يطهر بضع عشرة منطقة وان يستردها من ايدي المتمردين على الرغم من رداءة الطقس وشدة البرد وتساقط الامطار والثلوج. وكانت هذه هي المرة الاولى التي يقاتل فيها الجيش في الشتاء بعكس ما كان المتمردون يتوقعون، حيث كانت فعاليتهم تزداد في الشتاء بينما يظل الجيش ساكناً او ينسحب من الاماكن النائية ريثما يحل الصيف فيعمل مجدداً على استرداد ما فقده في الشتاء. وبسبب هذه الانتصارات ارتفعت معنويات قطعات الجيش والفرسان المتطوعين معاً بينما انخفضت معنويات المتمردين. وعندما وضعت خطة حملة الربيع التي كانت تستهدف التقدم الى منطقة بارزان اولاً، كان النصر مضموناً خلال ثلاثة اشهر لو استمرت الحال وبقيت في المسؤولية. فقد نجحت الصفحة الاولى من عملية التقدم نحو منطقة بارزان يوم ١٩٦٦/٤/١٣ ولكن حدث مقتل رئيس الجمهورية المرحوم عبدالسلام عارف قلب الاوضاع رأساً على عقب. فخرجنا من الوزارة وتسلم المسؤولية اناس آخرون وخسر الجيش معركة هندرين بصورة غريبة جداً وغير متوقعة، واتخذت تلك الخسارة ذريعة لكي يعلن رئيس الوزراء الاسبق في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ بياناً تضمن اثنتي عشرة نقطة تقوم بها الحكومة من جانبها دون الزام المتمردين بأي شيء من جانبهم. والواقع ان البيان كان استسلاماً كاملاً من جانب الحكومة، ويؤدي تطبيقه الى فصل شمال العراق عن بقية الوطن كله. وقد شجبت هذا البيان في حينه ورفضت دخول الوزارة

الحاضرة بسبب تعهدها بالتمسك به كما يعرف الجميع. وقد اصدرت الحكومة السابقة قانون العفو عن المتمردين بموجب ذلك البيان وحددت فترة العفو بشهرين تنتهي في ١٩٦٦/٨/٢٠ وشرعت باطلاق سراح المتمردين المعتقلين. وعندما شكلت الوزارة الحاضرة في ١٩٦٦/٨/٩ لم يكن احد من المتمردين قد سلم سلاحه كما كان واضحاً جداً انهم لن يسلموا اسلحتهم كما سبق لي ان اخبرت رئيس الوزراء بذلك.

وها قد جاءت هذه الوزارة فمددت فترة العفو شهرين آخرين تنتهي في آخر هذا الشهر ونفذت بيان ٢٩ حزيران بكل بنوده فماذا حدث؟ ان المتمردين لم يسلموا اية اطلاقة او بندقية ولا أي سلاح حتى الان. وان الملا مصطفى يسيطر حالياً على منطقة تضم سبعة نواحي بحدودها الادارية، ولديه الان حكومة قائمة بذاتها هناك ولا يستطيع احد ان يدخل تلك المنطقة الا بأذن من نقاط التفتيش الموجودة على الطرق العامة بل ان وزيراً مسؤولاً ذهب لمواجهة قبل اسبوعين بعد الاستئذان منه. وليس هذا فحسب بل ان جماعة الطالباني تشارك الحكومة في السيطرة على الجزء الذي تحت سيطرة الجيش الان ولديه مكاتب في مراكز الالوية والاقضية يبتث دعايته بواسطتها. وعلاوة على ذلك فقد سبق لرئيس الوزراء الاسبق ان سحب معه وزير الدفاع الى مستشفى الرشيد العسكري وقال امام اطباء اننا بعد ان اوقفنا القتال سنوفر ملايين الدنانير لتعمير البلد بدلاً من صرفها للقتال. فماذا حدث الان؟ هل قلت النفقات حقاً؟ الجواب لا. فقد زادت المصروفات خلال الاشهر الخمسة المنصرمة عما كانت عليه خلال اشهر القتال السابقة لها كما اخبرني بذلك رئيس الوزراء. فلماذا زادت النفقات مع ان القتال متوقف؟ وهاكم الجواب على ذلك. ان السبب في ذلك هو البارزاني وعصابته والطالباني واعوانه كانوا يتقاضون اجورهم من الدول الاستعمارية التي تحركهم وتغذيهم وتمدهم بالعون، اما الان وبموجب بيان ٢٩ حزيران فقد حلت الحكومة محل تلك الدول وبدأت تصرف بسخاء على الافواه الاكلة الجديدة على الرغم من انها هي التي قتلت وجرحت بضعة الوف من خيرة شباب الجيش ما بين ضابط وضابط صف وجندي، وهي التي قتلت وجرحت مئات بلى الوفاً من اخواتنا الاكراد الطيبين بل هي التي شردت عشرات الالوف من قراهم وتركتهم لاجنين في الموصل واربيل منذ خمس سنوات.

ولقد قامت الوزارة الحاضرة ايضاً باطلاق سراح المتمردين الذين سبق ان قدم الجيش والفرسان الاكراد مئات الضحايا في سبيل القبض عليهم في معارك الشتاء

المنصرم. وهكذا زودت الحكومة الملا مصطفى بحوالي ١٥٠٠ مقاتل كانوا معتقلين وتناست ضحايا الجيش والاكراد معاً. وليس هذا فحسب بل انها اطلقت سراح المراتب الذين ثبت انهم قاموا بالتجسس على حركات الجيش وحكمت عليهم المحاكم العسكرية بالاعدام وبالسجن لمدد مختلفة. وبعملها هذا فاتها قامت فعلاً بتشجيع التجسس في الجيش. ومن المؤسف جداً انه خلال عام ١٩٦٢ اصدر الشيوعيون بياناً وقعه عدد كبير من الشيوعيين. وقد هاج القوميون وماجوا وقاموا بمهاجمة الشيوعيين بشدة حينذاك بسبب هذا البيان واعتبروه خيانة وطنية. بل ان عبدالكريم قاسم نفسه لم يستغ ذلك العمل فقام باحالة عدد من موقعي ذلك البيان الى المجالس العرفية حيث جرت محاكمتهم وحكم عليهم بالسجن مدد مختلفة كما هو معلوم. ولكن الظاهرة الغريبة الان، ونحن في عام ١٩٦٦، ان يقوم القوميون أنفسهم، وبعضهم موجود هنا في هذا الاجتماع، باصدار مناشير سرية تدعو لا الى السلم فقط بل الى الاستسلام في شمال العراق. فما الذي دفع هؤلاء الاخوان الى هذا العمل؟ وكيف يمكن تفسير هذين الموقفين المتناقضين؟ اليس مما يحز في النفس ويدعو الى التساؤل ان يقوم القوميون والحدويون بمعاونة المتمردين على سلخ جزء عزيز من الوطن وفصله.

والان، الى متى تتبع نفس الطريقة الفاشلة في معالجة هذه القضية فكلما حقق الجيش انتصارات واقترب من النهاية واوشك ان يقطف ثمار النصر، كلما اوشكت العصاة المتمردة على الانهيار يهرع لنجدتها اناس في المسؤولية بحجة الانسانية فيشرعون في التفاوض، ثم يعلنون الهدنة، ثم يطلقون سراح المتمردين المعتقلين ويفسحون المجال للمتمردين لكي يستردوا انفسهم ويستعيدوا قواهم ويتأهبوا للجولة التالية.

ولست ادري لماذا ينسى هؤلاء المسؤولون الوف الضحايا من ابناء الجيش ومن الاكراد المسالمين ايضاً الذين قتلوا وجرحوا على ايدي المتمردين طيلة السنوات المنصرمة.

فماذا تقول عوائل اولئك الشهداء؟ ماذا تقول زوجاتهم وبناتهم وابنائهم واخواتهم واباؤهم واقاربهم؟ كيف تطلبون من افراد الجيش التضحية في سبيل الدفاع عن الوطن بينما تهدر دماء الشهداء ويكافأ المتمردون الذين قتلوهم؟

لقد تعهد رئيس الوزراء الاسبق في بيانه الذي اذاعه من دار الاذاعة يوم ٢٩ حزيران ١٩٦٦ بـ "تعويض ضحايا اعمال العنف في الشمال" أي انه اعتبر معتدياً واعتبر المتمردين معتدى عليهم. اليس هذا تشجيعاً للتمرد وتثبيطاً لهمم ابناء الجيش والشعب واستهانة بدماء ابنائه الشجعان؟

وهكذا ترون ان اتباع اسلوب المفاوضة والهدنة والعفو قد ادى الى استفحال التمرد لا الى قمعه والى مضاعفة الخسار في الارواح والاموال لا تقليلها، كما ادى فعلاً الى قيام حكومة بارزان في منطقة واسعة. واذا استمرت هذه السياسة فسيقع الانفصال كلياً، وهذا خرق واضح للدستور المؤقت.

فاذا اردنا حقاً ايقاف اراقة الدماء وحماية ثروة الامة من التبديد والحفاظ على وحدة الوطن، يجب علينا ان نحشد ما يمكن. مع العلم بأن الجيش قادر على ذلك تماماً لو وضع كافة جهود الامة مادياً ومعنوياً لقمع التمرد البارزاتي بأسرع لو افسح له مجال العمل بحرية تامة كما ثبت ذلك عملياً في الشتاء المنصرم، كما ان الاكثرية الساحقة من اخواننا الاكراد كانوا ومايزالون يقفون بجانب الحكومة ويقاتلون المتمردين بجانب الجيش.

ومتى تم قمع التمرد فإن المعضلة المالية ستحل حالاً، لان سبب هذه المعضلة هو اتفاق عشرات ملايين الدنانير باستمرار باسلوب عقيم لمعالجة هذا التمرد. وقد صرف حتى الان ٢٥٠ مليون دينار أي بمعدل خمسين مليون دينار سنوياً فوق الميزانية الاعتيادية لحل مشكل بارزان. واذا استمرت الطريقة الحالية فستصرف ملايين وملايين اخرى بدون جدوى، وستراق دماء اضافية وتزهق ارواح بريئة اخرى بلا فائدة. وان محاولة معالجة الوضع المالي بزيادة الضرائب او بانقاص الرواتب لا يحل المشكلة قطعاً ولذلك فإني لا اؤيد هذه الحلول. والحل الوحيد لهذه المشكلة هو قمع التمرد وفرض سيادة القانون في منطقة التمرد.

اما مسألة التفكك السياسي فإني لا اعتبرها مسألة اساسية وبهذا اخالف ما ذهب اليه الاخ الفريق طاهر يحيى. فلقد بذلت محاولات عديدة لاحياء الاتحاد الاشتراكي ولكنها فشلت جميعاً. واتي سبق ان قلت واعلن الان ان الاتحاد الاشتراكي قد مات ولا سبيل لحيائه. وان محاولة عمل ميثاق جديد لتنظيم سياسي جديد اما هو عمل عقيم لا جدوى منه واضاعة للوقت فإن الفئات القومية سبق لها ان شاركت في كتابة ميثاق الاتحاد كما انها تؤيد في مناشيرها السرية فكرة التنظيم السياسي الواحد او

الاتحاد الاشتراكي، ولكنها مع ذلك رفضت الدخول فيه. ولا ادري لماذا لا تدخل الان طالما انها تؤيد الفكرة في مناشيرها.

ولذلك فباتي اري ان مفتاح الحل للوضع الحالي ونقطة البداية هي ان يرفع التمرد البارزاني اولاً، وهذا يؤدي الى حل المعضلة المالية. وبعدئذ أي بعد حل مشكلة البارزاني والمشكلة المالية، يجب افساح المجال لابناء الشعب للاخراط في تكتلات سياسية عننية بالشكل الذي يتفق وميولهم. كما يجب رفع القيود عن الصحافة وضمان حرية الرأي والنشر في الصحف وحرية الاجتماع وحرية الكلام ليتسنى للناس ان يطلعوا على مختلف الافكار. ثم تجري انتخابات حرة يجتمع على اثرها برلمان يشارك في الحكم ويستطيع ممثلو الامة فيه ان يتكلموا باسم الشعب. واتي اؤكد لكم جميعاً ان الناس يتساءلون على أي اساس جرى اجتماعنا. فما لم تجر انتخابات حرة فليس باستطاعة أي واحد ان يقول انه يمثل الشعب، اننا نمثل انفسنا فقط في الوقت الحاضر. وهناك نقطة هامة اخرى وهي سيادة القاتون بالحكومة قد نادت بسيادة القانون ومع هذا فاتها اطلقت سراح كثير من الاشخاص المتهمين بالقتل والسرقه واستغلال النفوذ. وعندما تقوم الحكومة بخلق قضية وزير متهم بتبديد او سرقة اكثر من مائة الف دينار فكيف نطلب من الكاتب الصغير او الملاحظ او رئيس الملاحظين ان يكف عن السرقة؟ ان التساهل مع كبار الموظفين هو الذي دفع الصغار الى الاقتداء بهم. ان القاتون لكي يحترم يجب تطبيقه بعدل وحزم مع الجميع بصرف النظر عن أي عامل آخر.

واخيراً ما هو الحل الان لکل هذه المشاكل؟ ان الموقف يتطلب تشكيل حكومة قوية تضم اشخاصاً يتمتعون بكفاءة عالية ومن ذوي الماضي النظيف ويستطيعون تحمل المسؤولية للعمل على حل هذه المشاكل الضخمة، وعلى ان تعمل بعدل وحزم واتي اشدّد على هذه الناحية "العدل والحزم" فهما شرطان اساسيان لا بد من توفرهما لضمان النجاح وتأمين الاستقرار في الوطن كله.

وقد رد الاكراد على هذه الكلمة في نفس الجريدة، وهذا نص الرد:-

نشرت جريدة "الجريدة" بعدها المرقم ٤٢٧٦ الصادر بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٦ خطاباً للواء الركن المتقاعد السيد عبدالعزيز العقيلي حول المشكلة الكردية في شمال

العراق الذي كان قد قدمه الى المؤتمر الوطني المنعقد في القصر الجمهوري في بغداد بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٦^(١) - والذي كان خالياً من أي عضو كردي -
لقد تطرق العقيلي في بيانه بأن المشكلة الكردية تتعلق بشخص الملا متناسياً
حقوق المواطنة الصحيحة لأكثر من مليوني كردي يقطنون في شمالي العراق ووسطه
وقد حملوا ما تحملوه في سبيل العراق وحملوا السلاح للذود عن كيان الوطن
العراقي في كافة المناسبات كما وانهم ساهموا مساهمة فعالة في معركة فلسطين
١٩٤٨ وان جنود بادنيان البواسل هم الذين استرجعوا الجنين من اليهود والذين
تشهد لهم بذلك مقبرتهم القائمة في مدخل تلك البلدة العربية الاصيلية كما وانه
يتناسى المعاهدات الدولية المبرمة وهي معاهدتا سيفرولوزان وقرار عصبة الأمم
وتعهدات الحكومة العراقية المتعددة امام المجلس المذكور باحترام الحقوق القومية
للكرد كشرط اساسي لدخولها عصبة الأمم. قال فمن هذا البارزاني؟ انه ذلك الصميل
الذي رباه الاستعمار منذ كان يافعاً فقام بحركته الاولى مع اخوته في عام
١٩٣١.. الخ.

ان البارزاني لو كان عميلاً لما اضطهد في السنين المتعددة التي كان العراق
يرضخ تحت انتداب الاجنبي او نفوذه الاستعماري ولما شنق اخوه الشيخ عبدالسلام
في ١٩١٣ على يد الاستعمار التركي في الموصل. اما البارزاني هو احد الرؤساء
الوطنيين الذي لم ترضخ يوماً لحكم اجنبي ورفض باباء استمالة الانكليز له في
اسكاته في دشت حرير وبقي صامداً في جبال كردستان حتى ثورته الاخيرة في
١٩٤٥ في العهد الملكي والتجائه الى روسيا بعد ان تألبت عليه قوى ثلاث دول، ولا
صحة مطلقاً للمعلومات التي اوردها السيد العقيلي حول تعديت الملا مصطفى على
العشائر الكردية.

وانما الواقع ان البارزاني قد سافر الى شمال العراق من بغداد لأول مرة بعد
طغيان الحزب الشيوعي للوقوف بوجه جبروت واعتداءات الزعيم داود الجنابي قائد
الفرقة الثانية في عهد عبدالكريم قاسم الاسود على المواطنين الامنيين ولقد رفع
البارزاني مذكرة بذلك الى عبدالكريم قاسم وندد بالاسلوب المتبع من جانب الجنابي
وزمرته من الشيوعيين ومحاولتهم ايقاع الفتنة والتفرقة بين ابناء الشعب العراقي

(١) الصواب بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٦.

ويهمنا بهذا الصدد ان نوضح بأن الذين قاموا بحركة الموصل وكركوك الدموية او ساهموا فيها ليسوا من جماعة البارزاني واتما كانوا من الشيوعيين عرباً كانوا او اكراداً. والاكرد وبالتالي البارزاني لا علاقة لهم بحمامات الدم في الموصل وكركوك وسواهما من المدن العراقية كالمسيب او البصرة وما اليهما.

وعندما انفجرت ثورة رمضان كان الاكرد يحتلون مناطق واسعة في شمال الوطن لا كما يدعي صاحب البيان ولولا استجابة الاكرد للنداء الذي اطلق من الاذاعة العراقية من قبل السيد فؤاد عارف وممثل الثورة المتخفي في بغداد السيد صالح اليوسفي الى الثوار بإيقاف القتال فوراً وذلك بناء على طلب الرئيس الراحل السيد عبدالسلام عارف ووعده القاطع مع اعضاء الثورة الذين كانوا مجتمعين في دار الاذاعة باعطاء الاكرد جميع مطالبهم المشروعة لما نجحت ثورة ١٤ رمضان وذلك لان قسماً كبيراً من الضباط والمراتب في الشمال كانوا موالين لعبدالكريم قاسم وكان هؤلاء على اتم الاستعداد لو استمر القتال الانضمام الى صفوف الثوار الاكرد فوراً والاستيلاء الكامل على المنطقة الشمالية. ومن المفيد ان نبين في هذا الصدد لزيادة معلومات السيد العقيلي وتنوير الرأي العام العربي والعراقي بأن البعثيين والقوميين وعلى رأسهم الفريق طاهر يحيى كانوا على اتصال دائم بممثلي الثورة المختفين في بغداد حتى قبل ليلة واحدة من انفجار ثورة ٤ ارمضان وكان قد جرى الاتفاق الشفوي مع ابطال ٤ ارمضان على منح الاكرد الحكم الذاتي لقاء ايقاف القتال وقد يكون من المفيد ان نوضح ان عدداً من الضباط المنسوبين الى قاسم قد التجأوا الى جبال بمبد وشانه دري وقره حتان في جبال كردستان للوقوف بوجه حكومة البعث لكن البارزاني قد انذرهم فوراً بالاستسلام وتمكن من جمع اسلحتهم وتمزيق قلوبهم بعد عدد من المصادمات المحلية. ومن الواضح ان السيد العقيلي الذي كان مديراً للميناء في البصرة في عهد قاسم لم يكن له أي دور في ثورة ٤ ارمضان او حتى العلم بتطور الموقف وعلى هذا فجميع ما ذكره في بيانه لا يخلو ان يكون مبنياً على السماع او الوهم كما هو معروف عنه بين الضباط.

ولما بدأ البعث بحكم العراق جاء وفد من الثوار للمفاوضة في تحقيق العهود والوعود لكن قد ظهر زيف الوعود وبطلان الحلف بالقران والطلاق والمقدسات من قبل رئيس الوزراء ووزير الدفاع عندما فوجئ الاكرد في ٩ حزيران على حين غرة بخمس فرق عسكرية وبالاف من المرتزقة وما يسميهم صاحب البيان بالفرسان من

العرب والاكرد. لقد اصطدمت الحملة الجديدة المسماة بحملة الارض المحروقة في الشمال ببطولات الشعب الكردي وحسن مهارة زعيم الاكراد الملا مصطفى البارزاني الذي دافع عن وطنه وعن بلاده ضد الغدر والطغيان دفاع الابطال ولو ان اساليب الغدر والتعذيب التي ابتكرها حكام البعث لم تقتصر على الشعب الكردي بل شملت جميع الشعب العراقي بعربه واكراده كما هو مؤيد بالوقائع المخزية المدرجة في الكتاب الاسود الذي اصدرته مديرية الدعاية والنشر العامة بعد ثورة تشرين الثاني ١٩٦٣.

وعلى هذا لا يمكن ان ينسى أي مؤرخ منصف الفضل الكبير لمقاومة الشعب الكردي وبسالته في القضاء على نظامي حكم قاسم والبعث في العراق. لقد تطرق صاحب البيان الى اخطاء الحكومات المتعاقبة في زعمه الى ايقاف القتال اكثر من مرة منها وقف القتال بعد (ثورة ١٨ تشرين الثاني). يحق لنا ان نقول كما قلناه سابقاً انه لولا مساعدة الاكراد وايقافهم القتال لما نجحت (ثورة ١٨ تشرين الثاني) حيث ان قادة الحركة قد سحبوا معظم القوات العسكرية من شمال العراق بالطائرات والقطارات للقضاء على حكم البعث وبذلك قد خلت الجبهات الشمالية من القوات العسكرية فلم يشأ الاكراد مرة اخرى ان ينقضوا العهد فبقوا في محلاتهم دون ان يتقدموا شبراً واحداً وكان بإمكانهم يومئذ الاستفادة من الوضع لتوسيع مجالات نشاطهم العسكري واحتلال كافة المدن في الشمال.

ثم جاءت حكومة ١٨ تشرين وعندما استتب لها الامر هاجمت الاكراد مرة اخرى بعد هدنة دامت اربعة عشر شهراً. اننا لا نريد في هذا المجال ان نتطرق او نتوسع في البحث عن مسؤولية نقض الهدنة والوعود التي مارسها المسؤولون في كافة الادوار رعاية منا للارتباط الذي يشد السيد رئيس الجمهورية الحالي الذي يحترمه الاكراد كثيراً.

وانما من حقنا ان نقول بأن الهدنة في كافة الادوار كانت في صالح الجيش العراقي وان الاكراد لم يستفيدوا كثيراً من فترات الهدنة اذ ان الحصار الاقتصادي الذي كان مضروباً على المنطقة الشمالية لم يرفع الا جزئياً في جميع فترات الهدنة. واذا كان الشعب الكردي وزعيمه البارزاني قد قبلوا الهدنة في كل مرة فهو في سبيل حقن الدماء واعادة الاستقرار للبلاد في ظل نظام برلماني ينشده الشعب العراقي باجمعه ليس الا وان الشعب الكردي في جميع ادوار القتال كان في موضع المدافع

ولم تبدأ الهجمات المباشرة والاختلال بشروط الهدنة إلا من جانب الجهات المسؤولة في بغداد في جميع الاوقات. ان سيادة العقلي تطرق الى اول قتال جدي في بيته ويعني به القتال الذي بدأ بعد تسلمه مسؤولية وزارة الدفاع في ١٩٦٥/٩/٢١. وكان به يصف اقاربه الضباط وقادة الفرق بعدم المقدرة وبملاة الاكراد. فلعمري ان هذا الادعاء اما ان تكون ركيزته القورور ام الجهل مع ان القورور غالباً ما يكون وليد الجهل. لقد بقي العقلي في الحكم اكثر من سبعة اشهر دون ان يتمكن من ان يحرز انتصاراً واحداً رغم اوامره الصارمة الى قادة الفرق بحرق وتدمير المنطقة الشمالية اعتباراً ولقد استعملت القوة الجوية في عهده قتال نابالم المحرقة دون تمييز كما وان هذه القوى قد رمت الاسيد وبراميل البنزين على القرى والتجمعات في المدن خلافاً لجميع قواعد الحرب وقوانينه الدولية ولقد اشار الى هذا كله البارزاتي في شكواه المؤرخة في ١٩٦٦/١/١ المعلنون الى السيد يوثااث الامين العام لهيئة الامم المتحدة وفيها من التفاصيل ما لا يشرف صاحب البيان وفيها قائمة باسماء ثلثمائة وعشرين قرية كردية دمرتها القوة الجوية العراقية في عهده السعيد ومن المحزن ان يتباهى ويتفاخر صاحب البيان باعمال تفشع منها الابدان يعتبرها قتالاً جدياً وبطولة خارقة، والاكى من ذلك كله انه يستنتج من بيته المغلوط بأن اكثريه الشعب الكردي معه بالرغم من هذه الاعمال كأن الشعب الكردي قد خلق من حجر لا يملك اية عاطفة انسانية او حنناً ادمياً. ان صاحب البيان يزعم بأن المشكلة الكردية ليست مشكلة الاكراد بل مشكلة الملا مصطفى البارزاتي بشخصه فاذا كان الامر كذلك لماذا كل هذه المجازر البشرية والتدمير من خاتقين الى زاخو ولماذا الحصار الاقتصادي المضروب طيلة خمس سنوات على جميع المنطقة الكردية؟.. ولماذا دعوته واحد وعشرين صنفاً من ابناء الشعب أي من سن التاسعة عشر الى سن الاربعين تحت السلاح للقضاء على المشكلة. هل القضاء على شخص واحد او عصابة واحدة يستحق بذل كل هذه الجهود وصرف ماعتي وخمسين مليون دينار كما يعترف به في بيته من المضحك حقاً ان يستغرب صاحب البيان من خسارة الجيش في معركة هندرين التي وقعت في اوائل مايس من هذه السنة وانه يتناسى بانه هو واركان حربه بوزارة الدفاع كانوا واضعي هذه الخطة رغم معارضة قادة الفرق حيث ادى الهجوم الى افناء اللواء الرابع، الذي كان محل اعتماد قادة الجيش العراقي نظراً لكونه من الوية الفرقة الثانية التي خاضت معارك جبلية عديدة منذ تأسيس

الجيش العراقي، وان قائد اللواء المذكور وبالتالي قائد فرقة الحملة قد حملوا مسؤولية فشل الحملة على عاتق صاحب البيان الذي يريد الان التنصل من مسؤولية وضع الخطط الفاشلة ويظهر نفسه بمظهر البطولة امام العالم العربي في الوقت الذي كانت خططه مبنية على الارتجال وعدم المعرفة بابطال القواعد الاستراتيجية السوفية العسكرية. بعد تبديل الوزارة على اثر مقتل عبدالسلام عارف في اواسط نيسان من السنة الحالية وفشل حملة العقيلي الربيعية بادرت حكومة البزاز الى اصدار بيان في ١٩٦٦/٦/٢٩ تضمن اثني عشر بنداً التزمت الحكومة نفسها بها تجاه الاكراد وذلك بعد مداولات وايفاد وفود اهلية للسلام الى قيادة الثورة. لقد استجاب قائد الثورة للبيان بالرغم من غموضه في اكثر من فقراته ووقفوا القتال تارة اخرى معتمدين على اقوال المسؤولين وحسن نواياهم وهنا نقف ونتساءل وقد يتساءل معنا كل قارئ منصف هل في موقف الاكراد في جميع الادوار المتقدمة من مأخذ او مطعن كما يلزم للعقيلي ان يصف به قائد الثورة الكردية والثورة نفسها بالعمالة. اننا لسنا في بحث فضح العملاء والمستفيدين من دوام الحرب بين الاخوة من عرب واكراد وانما نترك هذا للتاريخ وكلمة اخيرة تعليقاً على بيان العقيلي اذ يقول "فكلما حقق الجيش انتصارات واوشك ان يقطف ثمار النصر وكلما اوشكت العصابة المتمردة على الاهيار يهرع لنجدتها اتانس في المسؤولية" ان أي قارئ بسيط من مدني او عسكري يستنتج من هذا القول ان المسؤولين (غير العقيلي وحده) في كافة الادوار اما كانوا متواطئين مع البارزاني والثورة الكردية وانهم عملاء مثل البارزاني كما يحلو للعقيلي ان يقول واتنا نترك المزيد من التعليق على هذا القول الى القارئ الكريم والى الشخصيات العسكرية والمدنية الذين زاملوا العقيلي في المسؤولية ليستنبطوا منها تخطيط العقيلي واصابته بعقد نفسية.

وكذلك جاء في بيان العقيلي قوله "وقد قامت الوزارة الحاضرة ايضاً باطلاق سراح المتمردين الذين سبق ان قدم الجيش والفرسان الاكراد منات الضحايا في سبيل القبض عليهم في معارك الشتاء المنصرم وهكذا زودت الحكومة الملا مصطفى بحوالي الف وخمسمائة مقاتل كانوا معتقلين الخ..."

اننا نستغرب كيف ان سيادة العقيلي يحاول قلب الحقائق واثارة الرأي العام ضد السلطات العراقية القائمة بهذا الادعاء اذ من الواضح ان معظم المعتقلين من الاكراد هم من سكان المدن والقرى الامنيين المسالمين الذين لم يحملوا السلاح يوماً بوجه

السلطة وانما قد حجزوا اعتباطاً للاشتباه بميولهم القومية او ارتباطهم الخفي مع الثوار اثناء الحكم العقيلي هذا من جهة، ومن جهة اخرى لدى الجيش والفرسان اوامر صريحة بقتل أي شخص يقبض عليه اثناء الحركات الفعلية وهو حامل السلاح فعليه ان مثل هؤلاء قد لا يصلون الى السجون وهم على قيد الحياة ولذلك ان الاشخاص الذين اطلق او سوف يطلق سراحهم حسب بنود اتفاق السلام لا يزيديا او ينقصوا من عدد الثوار شيئاً كما يزعم العقيلي.

هذا واخيراً جاءت زيارة الرئيس عبدالرحمن عارف الى الشمال للاجتماع بالبارزاني وان الاستقبال الحافل الذي قوبل به من الشعب الكردي خير دليل على رغبتهم الصادقة في احلال السلام والاستقرار والاخاء بين الشعبين الشقيقين. وقد قوبلت هذه الزيارة من قبل اخواننا العرب في بغداد وغيرها من المدن العراقية بارتياح بالغ واستبشار بعودة الامور الى مجاريها الطبيعية اللهم الا فئة قليلة ضالة لا تبغي للعراق الاستقرار والقوة والمناعة، والذين كانوا يستفيدون استفادة مادية جسيمة من دوام الخصام والاقتتال. ان الشعب الكردي في العراق لا يريد الا العيش بجانب اخيه العربي ولا يبدل هذا الوطن العزيز مهما حاول دعاة التفرقة والسوء كيل التهم الباطلة الى ثورة الشعب الكردي ونريد ان نقولها صريحة ننصح بها العقيلي بأن هذا التطرف في الافكار والاراء الشاذة لن يوصله الى الحكم او الى الزعامة التي ينشدها او الطموح الذي يتهيأ له باساليب غير حكيمة. ان الثورة الكردية في شمال العراق ليست قائمة بشخص البارزاني لان كل كردي هو البارزاني فالبارزاني نفسه يمثل كل فرد من هذا الشعب وميوله وان القمع والتدمير لم يكونا يوماً من الايام وسيلة ناجحة للقضاء على قومية راسخة لها جذورها العميقة في التاريخ كما ثبتت ذلك عملياً وما ثورة الجزائر والثورات القومية في كل مكان عنا ببعيدة. ونريد ان نهمس في اذن العقيلي مرة اخرى بأن المشكلة الكردية لا يمكن حلها عن طريق العنف والحملات العسكرية الفاشلة بل ان حل المشكلة الكردية يتم اذ توفر للمسؤولين في بغداد شرطان اولهما التفهم لروح المشكلة وثانيهما حسن النية في الحل. فاذا توفر هذان الشرطان فالمشكلة بسيطة ويمكن حلها في يسير من الوقت.

وهذا والله نسأل ان يأخذ بيدنا جميعاً لما فيه خير العراق والشعبين العربي والكردي وان يهدي الضالين الى سواء السبيل.

زيارة الرئيس عبدالرحمن عارف الى المنطقة الشمالية

كان ناجي طالب قد تعهد في منهاج وزارته وفي تصريحاته بأنه سيعمل على تطبيق بيان ٢٩ حزيران الذي اصدرته حكومة البزاز السابقة، فأصدرت وزارته قرارات عدة افرجت فيها عن السجناء واطلقت سراح الموقوفين والمحتجزين. واعادة المبعدين ورفعت الحجز عن اموال المشتركين في الحوادث المؤسفة. وكتبت جريدة الجمهورية تقول: "ولا يستطيع احد أن ينكر ما كرست الحكومة من وقت ومال وجهود واعمال لأحياء الحركة الاقتصادية وتنظيم الاوضاع، واتشاء المرافق الحيوية الحديثة وتعزيز الوفاق والسلام في الاجازات المفيدة العاجلة، لابد ان تقابل من جانب اخواننا الاكراد بإروع التجاوب واشد الحرص على التعاون والتكاتف لتحقيق أقصى الاماني الوطنية، والوقوف صفاً واحداً بوجه الذين يريدون شراً بالعراق وسكانه من عرب واكراد وغيرهم"^(١).

واشارت التقارير التي نشرت في بيروت الى "ان الجو الصافي الذي خيم على شمال العراق منذ ٢٩ حزيران الماضي قد اخذ يتلبذ بالغيوم". وان الملا مصطفى قد بدأ اخيراً يبدي "عدم رضاه" عن عدم تقيد حكومة ناجي طالب ببنود بيان ٢٩ حزيران الاثني عشر، وان الملا ينظر بحذر الى خطة حكومته الجديدة القائمة على الاستعانة بخصومه وابرار جلال الطالباني كزعيم كردي منافس له، عن طريق تقديم المساعدات له لاستمالته عدداً من الاكراد الى جانبه، واستطردت هذه التقارير بأن حكومة ناجي طالب لم تنفذ شيئاً من منهاج السلام، وان هناك عدداً من الاكراد لا يزال في السجون، وان الضباط والموظفين الاكراد لم يعادوا الى مناصبهم القديمة، اما الاموال التي صرفتها الحكومة حتى الان فقد انفقت على اقامة الجسور ومراكز الشرطة وتدعيم الاهداف العسكرية. وان شيئاً لم يتم بعد من مشروع قانون الحكم اللامركزي^(٢).

وازاء هذه الاتباء اعلن اللواء الركن شاکر محمود شکري، وزير الدفاع، بأنه سيقوم بزيارة المنطقة لمدة ثلاثة ايام يجتمع خلالها بالزعماء الاكراد. وقد تمت هذه الزيارة في الثاني من تشرين الاول ١٩٦٦، يرافقه اللواء حمودي مهدي، رئيس

(١) جريدة الجمهورية، ١٥/٩/١٩٦٦.

(٢) جريدة الحياة البيروتية، ٢٥/٩/١٩٦٦.

اركان الجيش وكالة، ونقلت وكالة الانباء العراقية عن الوزير قوله، بعد مقابلته للملا مصطفى ان الاخير اظهر حرصه الشديد على اعادة الامن والاستقرار والتعاون المخلص مع السلطات الحكومية الوطنية لاعادة الحياة الطبيعية الى المنطقة، وايقظ الاذاعة الموجودة هناك، واعادة الادارات المحلية^(١). والى وزير الدفاع بتصريحات الى صحيفة الجمهورية بعد عودته الى بغداد اعلن فيها بأن زيارته الاخيرة الى شمال الوطن كانت موفقة للغاية، وان الاكراد مستمرون في تسليم اسلحتهم الثقيلة الى السلطات المسؤولة^(٢). وان الملا سلم مسدسه الخاص الى وزير الدفاع لاطهار رغبته في اشاعة السلام^(٣).

وخلافاً لكل ما سبق ذكره فقد قدم عبدالله النقشبندي، الوزير الكردي، وزير المالية استقالته من الوزارة في ١٧ تشرين الاول، في وقت اشارت فيه الانباء الى حدوث صدام بين الجيش والاكرد في منطقة راوندوز بسبب معارضة الاكراد لتحركات الجيش في المنطقة^(٤).

وعلفت جريدة الجمهورية البغدادية على ذلك بمقال بعنوان "شعبنا سيحكم انفس من يخرج عن ارادته" وقالت فيه: "ان بعض الحاقدين لارالوا يحاولون عرقلة الجهود النبيلة، وذلك عن طريق بث الاشاعات الكاذبة، وتسخير بعض الاذاعات الحاقدة التي لا تربطها بالوطن وبالاكراد اية رابطة اما تستوحي اقوالها من مصالح اسياها المستعمرين اياً كان شكلهم ولونهم". و اضافت تقول: "ان هذه الحكومة لن تسكت ابداً عن كل محاولة لعرقلة الخطة التي بدأت بتنفيذها، بل ستضرب بيد من حديد كل من يحاول التصيد في الماء العكر.. ان جيشنا العظيم لن يدخر وسعاً في قطع دابر كل محاولة يقصد منها تعكير صفو الامن الذي عم المنطقة كلها، وسيلقى من يركب رأسه ويخرج عن الدرب درساً بليفاً لا يمكن ان ينسى"^(٥).

(١) جريدة الجمهورية، ١٠/٥/١٩٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ١٠/٦/١٩٦٦.

(٣) جريدة النهار البيروتية، ٢٢/١٠/١٩٦٦.

(٤) جريدة الجمهورية البيروتية، ٢١/١٠/١٩٦٦.

(٥) جريدة الجمهورية، ١٩/١٠/١٩٦٦.

في مثل هذه الظروف بدأ الرئيس عبدالرحمن عارف زيارته للمنطقة الشمالية في ٢٦ تشرين الاول، وزار الموصل واربيل وفي مصكر راوندوز التقى بالملا مصطفى وبعض الزعماء الاكراد، وأكد الملا لرئيس الجمهورية اخلاص الاكراد لوطنهم واهتمامهم بتدعيم اواصر الوحدة الوطنية والعمل من اجل مصلحة البلاد والمواطنين، وأشار الى ان الاكراد يقفون ضد الدعوات الانفصالية التي يروجها اعداء البلاد واذناب الاستعمار^(١). وأعلن الرئيس عبدالرحمن عارف بعد لقائه بالملا، ان الاخير قد وعد بتسليم الاسلحة الثقيلة اعتباراً من اليومين المقبلين، وان لقاءه مع البارزاني عزز الثقة بين الطرفين وازال المفاهيم القديمة للقضية الكردية، وان عدداً من الاكراد سيشاركون في اجتماعات القصر الجمهوري (ما اصطلاح عليه المؤتمر القومي) وسينضم الى الوزارة عدداً من الاكراد بالاضافة الى الوزيرين الكرديين الموجودين حالياً فيها^(٢).

زار الرئيس مدينة السليمانية والقى فيها خطاباً مسبباً تحدث فيه عن القضية الكردية وجهود الحكومة الى اعادة الاوضاع الطبيعية للمنطقة والسير في طريق الاعمار، ثم زار مدينة كركوك في ختام جولته للمنطقة الشمالية التي استغرقت ستة ايام. وعظت صحيفة صوت العرب على هذه الزيارة بمقال بعنوان "التحام شعبي رائع وقيادة وطنية مخلصه" قالت فيه: "لقد اكد السيد الرئيس في جميع الخطب التي القاها اثناء زيارته للمنطقة الشمالية ان الحكومة عازمة بمنتهى الاخلاص على تعمير الشمال واشاعة الحياة المستقرة في ربوعه.. لكي يعود الونام ويسود السلام بين الاشقاء اذ ليس من الهين على العرب او الاكراد ان يحصل أي تفريط في روابط الدين والتاريخ المشترك والمصلحة الواحدة التي تشد ابناء هذا الشعب الى بعضهم"^(٣).

وادلّى الملا مصطفى البارزاني بتصريحات للوفد الصحفي المرافق لرئيس الجمهورية اعرب فيها عن ثقته بالرئيس عبدالرحمن عارف ووصفه بأنه "رجل مؤمن صادق مسلم يحب شعبه ووطنه وهو يحب الخير للجميع وهو بمثابة الاب لكل

(١) جريدة صوت العرب، ٢٩/١٠/١٩٦٦.

(٢) جريدة العرب، ١/١١/١٩٦٦.

(٣) جريدة صوت العرب، ٣١/١٠/١٩٦٦.

المواطنين واملي كبيراً ان يحقق الخير للجميع على يديه"^(١) كما ادلى الملا بتصريحات لمندوب صحيفة "اخبار اليوم" القاهرية، قال فيه "لقد فرض علي القتال. فرض من قبل انسان مجنون. فرضه عبدالكريم قاسم الذي وجد في تقسيم الشعب الى فئات، فرصة لاستمرار حكمه المنهار" واتكر الملا بشدة بأنه انفصالي اوله علاقة بالجهات الاستعمارية الاجنبية، وعن تنفيذه لبيان ٢٩ حزيران اوضح بان الاكراد سلموا بعض اسلحتهم الثقيلة ووقفوا الاذاعة، وانه سلم سلاحه الخاص الى وزير الدفاع، وبقي على الحكومة ان تنفذ الجزء المتعلق بها. واتهم جلال الطالباني بأنه وراء الاحداث التي تقع في المنطقة، و اشار الى تأييده للوحدة العربية، ولل قضية الفلسطينية^(٢). ونشرت الجريدة نفسها حديثاً للرئيس عارف اشار فيه الى جهود الحكومة لاعادة الامور الى مجاريها الطبيعية بعد انتهاء الاقتتال بين الاخوة نتيجة لرغبة المخلصين من الجانبين^(٣).

بعد انتهاء زيارة الرئيس للمنطقة الشمالية اتخذت بعض الاجراءات، منها تشكيل لجنة في وزارة التربية من الاخصائيين من العرب والاكرد لوضع كتاب يتضمن "بث روح التأخي بين المواطنين والتأكيد على ان القومية العربية قومية مسالمة غير اعتدائية، على ان يدرس في جميع مدارس العراق"^(٤). وصدر مرسوم جمهوري باعادة ٢٥ ضابطاً كردياً للخدمة في الجيش، وهم ستة برتبة عقيد، واربعة برتبة مقدم، والخمسة الباقون تتراوح رتبهم بين رائد ومدرم. واعلن وزير الدولة لاعمار الشمال احمد كمال قادر انه تمت مفاتحة عدد من الشخصيات الكردية لتولي مناصب وزارية، واعرب عن تفاؤله بحل مشكلة الشمال بعد اجتماع الرئيس عارف والملا مصطفى الذي "ازال الشكوك ورسخ الثقة في النفوس"^(٥).

وفي هذه الفترة عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارت) مؤتمره السابع في المدة (١٥-٢١ تشرين الثاني ١٩٦٦) في مقر البارزاني في شمال العراق، ولم

(١) جريدة العرب، ٢٩/١٠/١٩٦٦.

(٢) جريدة اخبار اليوم القاهرية، ٢٩/١٠/١٩٦٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) جريدة المنار، ٣/١١/١٩٦٦.

(٥) المصدر نفسه، ١٠/١١/١٩٦٦.

يحضر الملا المؤتمر بسبب حالته الصحية، وكلف سكرتير الحزب حبيب محمد كريم لاقاء كلمته بالنيابة عنه، واعلن استقالته من رئاسة الحزب بسبب ظروفه الصحية، لكن المؤتمر اعاد انتخابه مرة اخرى، وفي اعقاب انتهاء المؤتمر، قدم الملا المذكورة التالية الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء^(١):-
تحية طيبة.

نرفع الى سيادتكم هذه المذكرة محاولة منا لقاء الضوء على الوضع الراهن والجمود الذي اكتنف المفاوضات والعراقيل التي وضعت في طريق حل القضية الكردية منذ ٢٩ حزيران وحتى يومنا هذا.

لا يخفى على سيادتكم بأن بيان ٢٩ حزيران بنوده المذاعة وغير المذاعة لم يتضمن حقوق الشعب الكردي القومية بالشكل الذي ما اتفك يطالب بها ويلح على تحقيقها سيما وقد طال امد الامة ومآسيه اكثر من امد الحرب العالمية الثانية. ولكن حرصاً منا على مصلحة الوطن العليا وحقاً لدماء الاخوة من العرب والاكرد وصيانة للوحدة الوطنية وافقتا على البيان.

وكان الامر يحدونا في ان تطبق بنوده بنية حسنة وروح ايجابية بناءة حتى يستجيب للاقل الممكن قبوله من حقوق الشعب الكردي، ولكن نقول والاسى يحز في نفوسنا ان البيان مازال او يكاد يكون وثيقة ميتة بالرغم من مرور خمسة اشهر على اذاعته. ومما زاد في الطين بلة ان بعض المسؤولين الحكوميين على خطوات من شأنها اقلق الامن ونسف الاستقرار وخلق الاستفزازات في المنطقة. وتتجسد تلك الحقيقة في خلق نوع جديد من الفرسان وتسليحهم وتمويلهم واتلاقهم من المعسكرات الحكومية للعدوان على حرية المواطنين وحياتهم وما جرى في السليمانية وبنجوين وقلعة دزه شواهد حية على ذلك.

وفي الحقيقة وعلى ضوء ما تقدم، نستطيع ان نقول بأن القتال لم يتوقف بناتاً منذ ٢٩ حزيران وقد سقط العشرات من القتلى والجرحى في هذه الفترة وان استمرار ذلك سيؤدي الى خلق وضع خطير للغاية لان المناوشات مهما كانت طفيفة قد تتطور الى نتائج وخيمة. وهذا ما لا يرضى به المخلصون لهذا البلد.

(١) جريدة الحياة البيروتية، ٣١/١٢/١٩٦٦.

ومن ناحية اخرى حصر بعض المسؤولين القضية الكردية التي كان من المفروض ان يلموا بشتى جوانبها بعد خمس سنوات من الكوارث والنكبات. حصروها في موضوع (اعمار الشمال) الامر الذي لم ينفذ منه شيء ايضاً.

ومن ناحية ثالثة باشر مسؤولون كبار باطلاق تصريحات تتضمن اتهامات ما اتنول الله بها من سلطان وبعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع ونحن الذين نستوحي افكارنا من حرية الوطن ومن روح الاخوة بين العرب والكرد لا يمكن ان تؤثر فينا الضغوط مهما كان مصدرها.

ومن المعلوم ان المرتزقة القدامى والجدد وبعض المسؤولين الذين اصابتهم التخمة على حساب اقتتال الاخوة يلعبون دوراً مشيناً في خلق الاستفزازات ونسف الثقة وتوتير العلاقات بغية اعادة مآسي الماضي واستنزاف المزيد من اموال هذا الشعب الصامد الصابر.

والحقيقة اننا عقدنا الامال العريضة على زيارة رئيس الجمهورية للشمال ولقائنا مع سيادته واطلاعه عن كثب على المشاكل. وظن المواطنون ان سيادة الرئيس قد حمل معه مفاتيح المشكلة الكردية عند توجهه نحو الشمال فتوجهوا هم بآمالهم وآمانيهم نحو تلك الزيارة وكذلك رحب بهذه الزيارة اصديقاء العراق المخلصين وعلى الرغم من اهمية تلك الزيارة واثرها الايجابي على المواطنين كافة، يبدو ومع مزيد الاسف ان ثمة ايدي مخرية تعشعش في دوائر الدولة احساساً ومراكزها العليا او تحيط بالحكم، تحول دون تنفيذ الوعود، وتهدم ما تبنيه الايدي البناءة ولا يروى لها توطيد الاخوة العربية الكردية وترصين الوحدة الوطنية وتريد العودة بالبلاد الى مآسي الحرب الاهلية، وليس لنا تفسير آخر لابقاء الحالة السيئة على حالتها.

مما لا شك فيه اننا قمنا بكل ما في وسعنا القيام به في هذا الجو المشحون المتوتر والبعيد كل البعد عن الثقة والاطمئنان وتوفر الضمانات:

- ١- اطلقنا سراح كافة الاسرى ومرة واحدة.
- ٢- فتحنا الطرق العامة كلها.
- ٣- اوقفت اذاعتنا عن البث.
- ٤- وافقنا على عودة الادارات المحلية بموجب بيان ايقاف اطلاق النار.
- ٥- اعيدت معظم الاسلحة الثقيلة الحكومية الى المسؤولين.

في الواقع قمنا بكل ما من شأنه جعل الوضع طبيعياً في المنطقة ولننظر الى ما نفذته الحكومة من بياناتها الذي جاء في مقدمته "ان هذه الحكومة رغبة منها في وضع حد للوضع غير الطبيعي في انحاء شمال الوطن. وتأكيداً للروابط القائمة فعلاً بين العرب والاكراد والتي تدعوها للعمل الحثيث المخلص لخير وطنهما المشترك تعلن المنهاج التالي وتؤكد عزمها القاطع على الالتزام به وتطبيقه نصاً وروحاً باسرع وقت مستطاع".

ونرى من المناسب مناقشة البيان بنداً بنداً حسب تسلسلها.

اولاً: ان الاوضاع الاستثنائية قائمة ويروق لمعظم الحكام ادامتها وبطالب فريق من المتطرفين باعادة تكوين مجلس قيادة الثورة الملغى أي تثبيت الاوضاع الاستثنائية التي قاسى منها الشعب الامرين خلال السنوات الثماني الماضية، وان هذا كله يبعد بين الدستور الدائم وتشريعه، الذي من المفروض فيه ان (يؤكد حقوق القومية الكردية ويزيدها جلاء بحيث يصبح من الواضح اقرار القومية الكردية وحقوق الاكراد القومية ضمن الوطن العراقي الواحد الذي يضم قوميتين رئيسيتين هما: العرب والاكراد وبحيث يتمتع العرب والاكراد بحقوق وواجبات متساوية).

ثانياً: ان قاتون المحافظات لم ير النور بعد بالرغم من ان المادة الثانية من البيان وصفته "بالذي في طريقه الى التشريع" وبالرغم من انه كان من المواد الاساسية الواردة في كتاب تكليف وزارة اللواء ناجي طالب وقد انيط تطبيق نظام اللامركزية ومساهمة المواطنين في ادارة شؤونهم المحلية والبلدية بتشريع وتطبيق هذا القاتون، أي ان ممارسة الاكراد لقسم كبير من حقوقهم التي اقرتها الحكومة في بياناتها رهن بقانون المحافظات الذي يتظاهر مسؤولون كبار في الدولة بالتخلي عنه.

ثالثاً: ان اعتراف الحكومة باللغة الكردية لغة رسمية ولغة التعليم في المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد لم يعط صفته القانونية وبطبيعة الحال لم يعن أي شيء من حيث التطبيق.

رابعاً: اذا كان في النية تحقيق الانتخابات في الحدود الرسمية التي نص عليها الدستور المؤقت الامر الذي يصر الشعب على تحقيقه لانه يعيد اليه حقه المشروع في حكم نفسه تقول اذا كان في النية تحقيق ذلك فمن المتبع والافضل التمسك به باطلاق الحريات العامة مثل حرية الصحافة وحرية التنظيم وغيرها حتى تأتي الانتخابات بصورة طبيعية، واما ان كل شيء باق على حاله فإن ثقة المواطنين

ضئيلة باجراء الانتخابات في موعدها، وان ذلك يزيد من الهوة بين الشعب والحكام ومن شأنه مضاعفة التخوف وعدم الثقة بالمستقبل.

خامساً: لم يفسخ المجال امام الاكراد، مشاركة اخوانهم العرب في الوظائف العامة، بما في ذلك الوزارات والوظائف الادارية العامة والقضائية والدبلوماسية والعسكرية لا بنسبة سكانهم ولا نسبة اقل "وحتى ابسط الموظفين الذين فصلوا بسبب القضية الكردية لم يعادوا الى الوظيفة فدع عنك الوظائف الحساسة. وقد لوحظ ان قوائم المقبولين في الكلية العسكرية وكلية الطيران وكلية الشرطة لهذا العام لم تحو الا على نسبة ضئيلة من الاكراد. ولم يقبل أي طالب ذي علاقة بالثورة في هذه الكليات. فكيف سيتسنى للاكراد المساواة حتى في المستقبل.

سادساً: لم تزد جامعة بغداد من اهتمامها باللغة الكردية وتراثها الفكري والحضاري قيد انملة ولا تبدو مهتمة بفتح فرع لها في الشمال واما بالنسبة الى الطلبة الذين حرموا من مناهل العلم بسبب عطفهم على قضية شعبهم فقد طبقت بحقهم قوانين المعارف التي تناسب الحالات الاعتيادية فحرم الكثير منهم من العودة الى الدراسة.

سابعاً: مازالت الاغلبية الساحقة من الموظفين الاداريين والحكام ومدراء الشرطة، والامن وغيرهم ليسوا من الاكراد في الالوية والاقضية والنواحي الكردية. ثامناً: لم يفسح المجال امام اية صحافة سياسية او ادبية كردية في الظهور والازدهار في حين ان الامر على خلاف ذلك بالنسبة الى الصحافة العربية.

تاسعاً: ان قانون العفو مع تعديلاته قانون ناقص ومقيد، لم يشمل الا نسبة قليلة من المساهمين في "احداث الشمال"، وما زال هناك مئات من الموقوفين والمحكومين بسبب ذلك والذين لم يطلق سراحهم بعد. ولم ينصف الموظفون والمتقاعدون الذين لهم علاقة بالثورة لا في هذا القانون ولا في قانون اتصاف الموظفين.

ولم يسمح للموظفين والعمال والمستخدمين الاكراد المفصولين بالعودة الى وظائفهم واعمالهم. وهم يعتنون من العوز والفاقة خاصة وقد طال امد فصلهم. وابرز مثل على ذلك هو عمال النفط بكركوك.

عاشرًا: ان عدم تطبيق الحكومة لالتزاماتها من جهة وخلقها لفرسان من "طراز جديد" وتحويلهم الى سلطة ثائية تسجن وتحاكم وتعدم من جهة اخرى وعدم اعاشتها لقسم من "البيش مه ركة" الذين تعهدت باعاشتهم من ناحية ثالثة لم يخلق الثقة لدى

"البيش مه ركة" من منتسبي الجيش والشرطة بالعودة ولم يشجعنا على ان نحثهم للقيام بذلك.

احدى عشر: بموجب المادة احدى عشر من البيان كان من المفروض "ان تؤلف هيئة خاصة لاعمار المنطقة الكردية تخصص لها المبالغ اللازمة المناسبة من الخطة الاقتصادية للقيام بالتعمير والنهوض بالمشاريع الانمائية في المنطقة وترتبط بوزير مسؤول يناد بوزارته ادارة مصايف الشمال وشؤون الغابات والتبوغ في الشمال كما يشرف على تنسيق الشؤون الخاصة بالوحدات الادارية التي يكون غالبية سكانها من الاكراد مما هو من صميم القومية الكردية كالعناية بالثقافة الكردية ومناهج التعليم باللغة الكردية". لم تنبثق الوزارة المشار اليها اعلاه كما لم تنفذ المواد المذكورة في هذا البند، واما وزارة اعمال الشمال فلم تسمح لها صلاحياتها المحدودة القيام بأي امر ذي شأن. ولقد امتنعت الحكومة عن شمول المنطقة التي لم تدخلها القوات العسكرية، بالرعاية وبالتعليم الابتدائي رغم مطالبتنا المتكررة بذلك. ولا نرى موجبا ان يحرم مئات الالوف من المواطنين من العلاج وان تغلق المدارس في وجه الاطفال الذين لا ذنب لهم في وقت تغزو الامم الكواكب والقمر.

ولم يعوض المواطنين الذين احرقت ديارهم او نهبت اموالهم او ذهب معلوهم ضحية اعمال العنف، واما الارامل واليتامى والذين اصيبوا بالعاثات فمتركون لمشينة الطبيعة. ولم تدفع الاعتبارات الوطنية والانسانية الواردة في المادة (١١) من بيان الحكومة الى اتقاذهم من زمهرير الشتاء وتعاسة التشرد والفاقة القاتلة.

ثاني عشر: صحيح ان بعض القرى الكردية اخلت من العشائر العربية في منطقة كركوك ولكن ذلك لم ينفذ في المناطق الاخرى كما انه لم يسمح للاكراد الذين هجروا من قراهم بالعودة اليها حتى بعد اخلائها.

واما بالنسبة الى مواد البيان غير المذاعة وهي العفو العام على مراحل وتكوين لواء دموك واجازة حزبنا عند قيام الحياة النيابية فإن نصيبها من التطبيق اقل بكثير من نصيب المواد المذاعة.

اننا نضع هذه الحقائق المؤلمة امام انظاركم يا سيادة الرئيس املا منا ان تستخدموا صلاحياتكم الواسعة في سبيل وضع العلاج الناجح لهذه المشاكل واعادة الحق الى نصابه وتطبيق التزامات الدولة الواردة في بيان ٢٩ حزيران تجاه مواطنكم، واننا نرى ان افضل سبيل لتحقيق ذلك هو تشكيل هيئة مشتركة من

الجانبين تتمتع بصلاحيات مجلس الوزراء ومخولة بتنفيذ البيان واما اللجنة العليا فقد بقيت بدون صلاحيات بحيث لم تنجح في تحقيق الاغراض التي شكلت من اجلها وستجدون فينا وفي رجال العراق المخلصين وابناء الشعب الاوفياء خير عون لكل خطوة من شأنها استتباب الامن وسيادة القانون واسعاد الشعب واعلاء شأنه. والله اسأل ان يهدينا جميعاً سواء المسبيل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المخلص

البارزاني مصطفى

قانون غرف التجارة

نظمت شؤون الغرف التجارية منذ عام ١٩٢٦ بموجب القانون رقم (٤٠) في ظل التبعية الاستعمارية المباشرة، وعدل مرتين عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٧ خلال فترة كانت للنفوذ الاجنبي فيها الكلمة العليا، لذلك فباتها لم تتضمن نصوصاً واحكاماً واضحة تهدف الى تنظيم التجارة وتحديد مهام الغرف التجارية وابرار دورها في الاقتصاد الوطني او ما يتعلق بالاهتمام بالصادرات العراقية وتشجيعها ووجدت الحكومة ان هذه القوانين اصبحت لا تتمشى مع المرحلة الاقتصادية التي تمر بها البلاد. ولا تنسجم مع التطور الذي طرأ على مهام الغرف التجارية في سبيل تنشيط الحركة التجارية وتوجيهها الوجهة الصحيحة، وجعلها اداة فعالة تسير التطور الذي رافق تجارة العراق في الحقلين الداخلي والخارجي، ولتنظيم وظائف الغرف التجارية ومهمتها بشكل يدعم النشاط الاقتصادي في البلاد، اصدرت الحكومة القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٦، "قانون غرف التجارة"، وهذا نصه:-

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٦

غرف التجارة^(١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة (٤٤) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد وبموافقة مجلس الوزراء.

(١) جريدة الوقائع العراقية، ٣٠/١١/١٩٦٦.

صدق القانون الاتي:-

المادة الاولى: يقصد بالتعبير والكلمات التالية المعاني المبينة ازاءها:-

الوزير - وزير الاقتصاد.

الغرفة - المؤسسة العامة المؤلفة بموجب هذا القانون.

النظام الداخلي - النظام الداخلي لكل غرفة.

المجلس - مجلس ادارة الغرفة.

التاجر - كل من كان حائز على الاهلية القانونية واشتغل باسمه بالمعاملات

التجارية فاتخذها حرفة معادة له وكل شركة تجارية.

العضو - التاجر المنتمي الى الغرفة.

الاتحاد - اتحاد الغرف.

الهيئة العامة - الهيئة العامة لكل غرفة.

المادة الثانية: يجوز ان تتألف في مركز اللواء غرفة تجارة بطلب يقدم من عدد

لا يقل عن خمسة عشر تاجراً وبقرار يصدر من الوزير ويجوز تأليف غرفة تجارة

في مركز القضاء اذا اقتضت الحاجة بالطريقة نفسها.

المادة الثالثة: على الوزير ان يصدر قراره في قبول او رفض طلب تأليف الغرفة

خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب فاذا لم يصدر قراراً خلال المدة المذكورة

اعتبر الطلب مقبولاً وفي حالة رفض الطلب فللمقدمين حق الاعتراض لدى مجلس

الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغهم بقرار الرفض ويكون قرار مجلس

الوزراء قطعياً بهذا الشأن.

المادة الرابعة: ١- للوزير حق الاشراف والرقابة على شؤون الغرفة وله ان

يلغي قرار تأليفها اذا ثبت لديه انها قامت باعمال تتعارض ووظائفها او اختصاصاتها

على ان يكون القرار مسبباً وللغرفة في هذه الحالة حق الاعتراض لدى مجلس

الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ بالالغاء وقراره في هذا الشأن يكون

قطعياً.

٢- للوزير حق ارسال موظفين لتفتيش سجلات الغرفة ومدققين لتدقيق حساباتها

ورفع تقاريرهم اليه.

المادة الخامسة: أولاً- للتاجر العراقي ان ينتمي الى احدى الغرف التجارية.

ثانياً: أ- لا يجوز للتاجر الاجنبي الانتماء الى احدى غرف التجارة الا اذا كانت قوانين دولته تسمح للتاجر العراقي بذلك وبالقدر الذي تمنحه اياه قوانين تلك الدول عملاً بمبدأ المقابلة بالمثل.

ب - تنتهي عضوية التاجر الاجنبي المنتسب الى احدى غرف التجارة بعد مرور سنة واحدة من تاريخ نفاذ هذا القانون اذا لم يتوافر الشرط الوارد في الفقرة السابقة.

المادة السادسة: على كل تاجر يمارس اعمال الوكالة بالعمولة او الوكالة التجارية ان يسجل اسمه في احدى غرف التجارة. وتعين بنظام الشروط الواجب توافرها في الوكيل بالعمولة والوكيل التجاري مع مراعاة احكام قانون التجارة وقانون تنظيم الوكالات التجارية.

المادة السابعة: لا يجوز انتساب تاجر لغرفة تقع في غير مركز عمله اذا كان فيه غرفة تجارة.

المادة الثامنة: تتمتع الغرفة والاتحاد بشخصية معنوية لها حق التملك والتصرف بالاموال المنقولة والعقار في الحدود اللازمة لتحقيق اغراضها وتكون كل منهما مستقلة في شؤونها المالية في الحدود التي ترسمها التعليمات التي يضعها الوزير.

المادة التاسعة: تهدف الغرفة الى تنظيم التجارة ورفع مستواها ورعاية مصالحها ولها تحقيقاً لذلك ان تقوم بما يلي:-

١- دراسة كافة الامور التجارية والمالية والصناعية والاقتصادية وابداء الرأي في الوسائل والسبل المؤدية الى تقدم الاقتصاد الوطني ونمو التجارة.

٢- ابداء الرأي في اللوائح القانونية التي تتعلق بالامور المالية والتجارية والاقتصادية.

٣- العناية بتسويق المنتجات الزراعية والصناعية الوطنية والاهتمام بتصديرها.

٤- جمع المعلومات والاحصائيات المتعلقة بتجارة العراق وتبويبها ونشرها.

٥- تزويد الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمحاكم بالنشرات والمعلومات المتعلقة بالتجارة العراقية والعرف والعادة السائدة في المعاملات التجارية.

٦- نشر اسعار المواد المتداولة في السوق المحلية.

٧- نشر اسعار المواد الرئيسية المستوردة كما هي في بلد المنشأ.

٨- القيام بدور الحكم في حسم المنازعات والاختلافات التجارية التي تقع بين التجار بناء على اتفاق ذوي العلاقة وطلبهم على ان تؤلف لجنة او لجان تحكيم لهذا الغرض.

٩- تحديد الكفاءة المالية للكفلاء من التجار وتصديق كفالاتهم.

١٠- اصدار شهادات المنشأ عدا شهادات السلع المصنوعة.

١١- عقد المؤتمرات التجارية في داخل البلاد.

١٢- الاشتراك في المؤتمرات التجارية في الخارج على ان تكون الوزارة على علم مسبق بذلك ولها حق الاعتراض عليه.

المادة العاشرة: لغرض تشجيع الصادرات العراقية وزيادة كمياتها تقوم الغرفة او تساهم بعد موافقة الوزير وفي حدود القوانين والانظمة المعمول بها باتشاء المعارض الدائمة والاسواق والمدارس التجارية وغيرها من المؤسسات والمعاهد التجارية.

المادة الحادية عشرة: للغرفة ان تؤلف لجاناً من اعضائها او من غيرهم للكشف على الاموال وتنظيم الشهادات المطلوبة وانتخاب الخبراء لحضور المزايدات وتسعير الاموال التجارية وغيرها من الاعمال اذا طلبت المحاكم والدوائر الرسمية وشبه الرسمية او ذوو العلاقة ذلك وتحدد الامور الاخرى بالنظام الداخلي.

المادة الثانية عشرة: تكون الشهادات التي تصدرها الغرفة بناء على طلب من الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمحاكم وذوي العلاقة بموجب هذا القانون معتبرة ما لم يثبت خلاف ذلك.

المادة الثالثة عشرة: لا يجوز للغرفة ممارسة التجارة او الصيرفة او القيام بالمضاربات بأي شكل كان او التدخل بالامور السياسية او الدينية ولا يجوز لها ان تقدم اية مساعدة او معونة بصورة مباشرة او غير مباشرة الى المنظمات السياسية.

المادة الرابعة عشرة: تتألف الهيئة العامة من جميع الاعضاء المسجلين الذين دفعوا كامل اشتراكاتهم ويكون انعقادها صحيحاً اذا حضره اغلبية الاعضاء.

وفي حالة عدم حصول النصاب في الموعد المقرر للانعقاد يؤجل الاجتماع الى نفس الساعة من اليوم المقابل من الاسبوع التالي ويكون النصاب عندئذ حاصلًا بمن حضره.

المادة الخامسة عشرة: - يعين عن موعد انعقاد الهيئة العامة لغرفة تجارة بغداد في صحيفتين محليتين على الأقل وفي الاذاعة قبل موعد الاجتماع بخمسة عشر يوماً على الأقل. اما بالنسبة للغرف الاخرى فيمكن الاستعاضة عن ذلك بارسل كتب مسجلة الى الاعضاء المشتركين فيها والاعلان عن ذلك في احدى صحف العاصمة والاذاعة.

٢- تتم دعوة الهيئة العامة لاغراض الانتخابات في لواء بغداد من قبل الوزير وفي الاولوية الاخرى من قبل المتصرف او اكبر موظف اداري، اما دعوة الهيئة العامة لغير ذلك الغرض فتتم من قبل رئيس مجلس الادارة.

المادة السادسة عشرة: ١- تنتخب الهيئة العامة اعضاء مجلس الادارة من بين الاعضاء الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القانون بطريقة التصويت السري وتجري هذه الانتخابات في النصف الاول من شهر كانون الثاني وتعين شروط وطريقة الانتخابات في النظام الداخلي.

٢- يؤلف الوزير لجنة للاشراف على انتخابات غرفة تجارة بغداد ويؤلف المتصرف او اكبر موظف اداري لجنة للاشراف على انتخابات غرفة التجارة في الاولوية.

المادة السابعة عشرة: ١- يؤلف الوزير لجنة من ثلاثة من كبار موظفي الوزارة للفصل نهائياً في صحة الانتخابات.

٢- تصدر اللجنة قراراتها بالاغلبية وعند تساوي الاراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس وتفصل اللجنة في صحة الانتخابات وتبطل انتخاب العضو اذا تبين لها عدم توافر الشروط القانونية فيه ولكل مرشح ان يعرض في صحة الانتخابات او يطلب ابطال عضوية احد الاعضاء على ان يدفع لصندوق الغرفة تأمينات قدرها عشرون ديناراً. وتصبح هذه التأمينات ايراداً للغرفة في حالة تنازل المعارض عن اعتراضه او اذا رفض المعارض من قبل اللجنة.

المادة الثامنة عشرة: ١- يتولى ادارة غرفة تجارة بغداد مجلس ادارة يتألف من ستة عشر عضواً ينتخبون من قبل الغرفة على الوجه المبين في نظامها الداخلي.

٢- تتولى ادارة شؤون الغرف التجارية الاخرى مجالس ادارة يتألف كل منها من عدد من الاعضاء لا يقل عن ثمانية ولا يزيد عن اثني عشر عضواً ينتخبون على الوجه المبين في نظامها الداخلي.

٣- يجوز انتخاب اعضاء احتياط للغرف المذكورة في الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة لا يزيد عددهم على نصف الاعضاء الاصليين.

المادة التاسعة عشرة: يجتمع المجلس مرتين في الشهر على الاقل بدعوة من الرئيس ويجوز دعوته من قبل عدد من الاعضاء لا يقل عن خمسة بطلب تحريري الى الرئيس الذي عليه ان يوجه الدعوة قبل ثلاثة ايام على الاقل وعند عدم توجيه الدعوة للمجلس ان يجتمع تلقائياً.

المادة العشرون: ١- يجب ان تتوافر في العضو المنتخب الشروط التالية:-

أ- ان يكون عراقياً لا يقل عمره عن ٢٥ سنة.

ب - ان يحسن القراءة والكتابة.

ج - الا يكون محكوماً عليه بجناية غير سياسية او جنحة مخلة بالشرف ولا مفلساً لم يعد اعتباره.

د- ان يكون قد مارس التجارة وانتمى الى احدى غرف التجارة مدة لا تقل عن خمس سنوات اما اذا كان حائزاً على درجة علمية من احد المعاهد فثلاث سنوات.

هـ - ان يكو قد سدد بدل اشتراكه في الغرفة.

و- ان يرشح نفسه لعضوية مجلس الادارة بكتاب يقدمه الى الغرفة قبل عشرة ايام على الاقل من موعد الانتخاب المقرر، وان يدفع تأمينات لصندوق الغرفة قدرها مائة دينار تسجل ايراداً نهائياً للغرفة عند عدم حصوله على عشرة بالمائة من الاصوات.

٢- للمجلس دعوة أي موظف في دوائر الدولة عن طريق دائرته لحضور جلسات المجلس كلما دعت الحاجة للاستئناس برأي دائرته في مواضيع اختصاصها على ان يخبر بذلك قبل مدة كافية وله دعوة من يشاء من المختصين لهذا الغرض.

٣- للمجلس اختيار اعضاء فخريين يوافق عليهم الوزير ممن خدموا التجارة والاقتصاد للاستفادة من خبرتهم على ان لا يزيد عددهم على اربعة ولا يحق لهم الاشتراك في التصويت.

المادة الحادية والعشرون: ١- مدة العضوية في المجلس اربع سنوات ويجوز اعادة انتخاب الاعضاء السابقين.

٢- تنتهي بالقرعة بعد سنتين من تاريخ الانتخاب لأول مرة عضوية نصف اعضاء المجلس.

٣- تزول صفة العضوية من عضو المجلس في الحالات التالية:-

أ- اذا فقد شرطاً من الشروط القانونية للعضوية.

ب - اذا فقد الاهلية القانونية.

ج - اذا اشغل وظيفة او عضوية يمنع الجمع بينها وبين عضوية المجلس.

٤- في حالة شغور العضوية. يدعو رئيس المجلس العضو الاحتياط حسب تسلسل الاصوات للحلول محل من شغرت عضويته وتسري على العضو الجديد الاحكام التي كانت تسري على العضو السابق.

٥- يعتبر عضو المجلس المنتخب مستقياً اذا لم يحضر اربعة اجتماعات متتالية بغير عذر مشروع او ستة اشهر لاي سبب كان.

المادة الثانية والعشرون: ١- ينتخب المجلس بالتصويت السري من بين الاعضاء المنتخبين رئيساً ونائباً للرئيس واميناً للسر ونائباً لامين السر ويخبر الوزير ومتصرف اللواء بنتيجة الانتخاب.

٢- تعين واجبات الرئيس ونائبه وامين السر ونائبه وكيفية اجتماع المجلس وطريقة التصويت فيه وادارة الغرف في النظام الداخلي.

المادة الثالثة والعشرون: ١- لا يجوز لعضو المجلس ان يشترك في مداوات فيها مصلحة مالية له او لاحد اصهاره واقاربه لغاية الدرجة الرابعة او لاحد ممن هم تحت ولايته او قيمومته او لموكله او لوكلته سواء اكان في جلسات المجلس ام في احدى لجان الغرفة.

٢- لا يجوز لعضو المجلس ان يقوم بالذات او بالوساطة بعقد مقابلة او الاشتراك في مناقصة او استيراد لحساب الغرفة ولا ان يكون طرفاً معها في بيع او اجازة او اقتراض.

٣- يجوز للغرفة عند الضرورة ان تتعامل مع احد اعضاء المجلس بعد موافقة الوزير على ذلك.

المادة الرابعة والعشرون: يقوم اعضاء المجلس بواجبات عضويتهم بصورة فخرية ويجوز للغرفة ان تتحمل نفقات الايفاد او حضور المؤتمرات داخل العراق او خارجه بقرار من المجلس.

المادة الخامسة والعشرون: يتناول النظام الداخلي معالجة الامول التالية:-
١- الاجراءات والقواعد اللازمة لتنظيم الانتخابات واعداد الجداول الانتخابية والترشيح والعدول عنه وكيفية تقديم الطعون المتعلقة بالانتخابات وابطالها.
٢- اللجان الضرورية لتمشية اعمال الغرفة وكيفية تشكيلها وبيان اختصاصاتها.
٣- القواعد التي تتبع في استثمار اموال الغرفة.
٤- الاسس التي يجري بموجبها تعيين موظفي الغرفة ومستخدميها وترفيعهم وانضباطهم.

٥- الامور الاخرى التي يحيلها هذا القانون على النظام الداخلي.
المادة السادسة والعشرون: على الغرفة ان تمسك السجلات الآتية:-
١- سجل اسماء الاعضاء وعناوينهم ونوع اعمالهم واصنافهم.
٢- سجل تصنيف الاعضاء حسب نوع التجارة التي يمارسونها.
٣- سجل صور الشهادات والتقارير الصادرة عن الغرفة.
٤- سجل محاضر جلسات المجلس.
٥- سجل حسابات الغرفة.
٦- سجل الاسعار والاموال المطلوبة بموجب الفقرتين السادسة والسابعة من المادة التاسعة من هذا القانون.

المادة السابعة والعشرون: ١- تتكون مالية الغرفة من بدلات اشتراك الاعضاء السنوية والاجور التي تستوفيها والتبرعات والاعانات الحكومية وايرادات المنشآت العائدة لها واية ايرادات اخرى تتفق والاغراض المنصوص عليها في هذا القانون.
٢- لا تخضع مالية الغرفة ووارداتها لضريبة الدخل.
المادة الثامنة والعشرون: تقرر بدلات الاشتراك في الغرفة والاجور التي تتقاضاها عن الخدمات التي تؤديها بقرار من المجلس ولا يصبح هذا القرار نافذا الا بعد مصادقة الوزير.

المادة التاسعة والعشرون: على الغرفة ان تقدم للوزير:-
١- تقريراً سنوياً عن اعمالها للاطلاع.

٢- حساباتها الختامية للمصادقة عليها. على ان تكون مصدقة من قبل محاسب قانوني او محاسب مجاز.

٣- ميزانيتها التخمينية السنوية للمصادقة عليها قبل بداية السنة المالية العائدة لها. وفي حالة عدم اكمال ميزانيتها لسبب من الاسباب قبل بدء السنة المالية فيكون الصرف على اساس الميزانية السابقة بنسبة ١٢/١ على ان لا يتجاوز ذلك ثلاثة اشهر.

المادة الثلاثون: لايجوز ان يقوم بالاستيراد او التصدير او ان يشترك في مزادات ومناقصات الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والبلديات الممتازة والاولى والثانية الا من كان منتميا الى احدى الغرف وتستثنى من ذلك الشركات والتجار المقيمون خارج العراق اذا لم تكن لهم فروع فيه.

المادة الحادية والثلاثون: للمجلس الفات نظر التاجر او توجيه اذار اليه او شطب تسجيله بصورة مؤقتة او دائمة وفق الاسس التي يقررها النظام الداخلي اذا اساء الى سمعة التجارة العراقية او اخل بالنظمة الاستيراد وقواعده.

المادة الثانية والثلاثون: لا يستفيد من احكام هذا القانون من لم يكن منتميا للغرفة ويجوز للمجلس عند الضرورة استثناء المعاملات الخاصة بالتصدير.

المادة الثالثة والثلاثون: للغرف ان تكون اتحادا عاما للعناية بالمصالح المشتركة بينها وينشأ هذا الاتحاد بنظام تعين فيه بوجه خاص الاحكام المتعلقة بتشكيل الاتحاد وادارته واختصاصاته وشؤونه المالية وعلاقته بالوزارة وبالعرفة.

المادة الرابعة والثلاثون: يعاقب بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة دينار كل من خالف احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه.

المادة الخامسة والثلاثون: عند الغاء احدى الغرف او حلها تنتقل ممتلكاتها الى الجهة التي يعينها مجلس الوزراء.

المادة السادسة والثلاثون: ١- يلغى قانون غرفة التجارة رقم (٤٠) لسنة ١٩٢٦ وتعديلاته وتبقى الانظمة الصادرة بموجبه نافذة الى حين تعديلها او الغائها.

٢- تستمر مجالس ادارة الغرف التجارية الحالية بادارة الشؤون الموكولة لها. وان كانت مدتها قد انتهت حتى يتم انتخاب مجالس ادارية وفقا لاحكام هذا القانون.

المادة السابعة والثلاثون: يجوز اصدار انظمة لتسهيل تطبيق هذا القانون.

المادة الثامنة والثلاثون: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة التاسعة والثلاثون: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر رجب لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول لسنة ١٩٦٦.

الوزراء	ناجي طالب	الفريق
	رئيس الوزراء	عبدالرحمن محمد عارف
		رئيس الجمهورية

اجتماع القيادة السياسية الموحدة في بغداد على مستوى رئيسي الحكومتين (٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٦)

كان اخر اجتماع للقيادة السياسية الموحدة قد عقد في القاهرة في شهر شباط ١٩٦٦ وحضره الرئيسان جمال عبدالناصر وعبدالسلام عارف، وتقرر فيه ان يعقد الاجتماع المقبل في بغداد في ايلول من العام نفسه، وقد حدثت خلال تلك الفترة احداث كبيرة على غاية من الاهمية، ومنها مصرع الرئيس عبدالسلام عارف في نيسان، ومحاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الثانية، وما تركته من اثار سلبية على العلاقة بين القطرين، وفي محاولة من الحكومة العراقية لاثبات المحاولة الانقلابية وكأنها لم تؤثر على العلاقات بين القطرين، زار عبدالرحمن البزاز القاهرة (٢٢-٢٤ تموز ١٩٦٦) كما سبق ذكره.

وبعد استقالة وزارة البزاز الثانية وتأليف وزارة ناجي طالب في ٩ ايلول، اعلنت الوزارة الجديدة في مناهجها انها ستعمل على تدعيم القيادة السياسية الموحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وتلتزم بتنفيذ بيان القيادة نصا وروحا. وتحدث الرئيس عبدالرحمن عارف عن اهمية القيادة السياسية الموحدة وقال سئمضي في تنفيذ اتفاقية القيادة السياسية الموحدة بدقة وامانة واخلاص، وان كثرة اللقاءات داخل القيادة تعطي استمرارية للعمل وضمانة للسير في الطريق المرسوم، و اشار الى انها ستجتمع في بغداد على مستوى رئيسي الحكومتين^(١). وفي هذا الاطار اعلن عربي

(١) جريدة الجريدة البيروتية، ١٩٦٦/٨/٥.

الحاج احمد، وزير الوحدة العراقي بأنه سيتم الاتصال العاجل بالجانب المصري في القيادة الموحدة للاتفاق على لقاء قريب في بغداد وتحديد الموضوعات التي ستبحث في الاجتماع^(١). وزار رجب عبدالمجيد، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية القاهرة، وأوضح بأنه بحث مع الرئيس عبدالناصر في المسائل المتعلقة بالقيادة السياسية الموحدة، وبأنه يحمل رسالة من الرئيس عبدالناصر الى الرئيس عارف. وغادر الى القاهرة الدكتور عبدالرزاق محي الدين، الامين العام للقيادة السياسية الموحدة، في ٦ ايلول، لاعداد الترتيبات لعقد اجتماع القيادة السياسية على مستوى رئيسي الحكومتين في بغداد. واختارت الحكومة العراقية اعضاء الجانب العراقي في القيادة السياسية وهم ناجي طالب، رئيس الوزراء، ورجب عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، واللواء الركن شاكر محمود شكري وزير الدفاع، واسماعيل مصطفى وزير المواصلات، ودريد الدملوجي وزير الثقافة والارشاد، وسفير العراق في القاهرة، وأعلن محي الدين ان الظروف مواتية لاجتماع القيادة السياسية الموحدة^(٢).

ووصل الى بغداد السفير المصري الجديد لطفي متولي الذي أعلن انه سيعمل جاهدا لخدمة العلاقات الاخوية بين البلدين من اجل تحقيق اهداف الامة العربية، وقدم اوراق اعتماده الى الرئيس عارف في ٥ تشرين الثاني كما وصل حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس عبدالناصر وقابل الرئيس عارف في ٧ تشرين الثاني لأطلاع العراق على المباحثات السورية المصرية التي انتهت الى عقد اتفاقية الدفاع المشترك بينهما^(٣). وقد وصف ناجي طالب هذه الزيارة بأنها تنسجم تماما مع روح اتفاقية القيادة السياسية الموحدة، التي تقضي بأن يكون البلدان على اتصال دائم حول كل المسائل المهمة.

وأجرى عبدالرزاق محي الدين، الامين العام للقيادة السياسية الموحدة اتصالات واسعة في القاهرة للأعداد لاجتماع القيادة في بغداد، فاجتمع مع زكريا محي الدين، نائب رئيس الجمهورية ومع شعراوي جمعة وزير الداخلية، وامين هويدي وزير

(١) جريدة الاخبار القاهرية، ١٩٦٦/٨/٢٥.

(٢) جريدة العرب، ١٩٦٦/١٠/١٩.

(٣) جريدة البلد، ١٩٦٦/١١/٨.

الدولة، وعاد الى بغداد يوم ٢٣ تشرين الثاني للأشراف على الترتيبات النهائية لاجتماع القيادة. وأشارت جريدة الاهرام القاهرية الى ان الاجتماع سيبحث الاوضاع في المنطقة العربية، وتجربة التنظيمات الشعبية في القطرين، والتخطيط الاعلامي الموحد، والتعاون الاقتصادي بين البلدين^(١).

اجتمعت القيادة السياسية الموحدة في بغداد يوم السبت ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٦ ورأس الجانب المصري فيها زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، في حين رأس الجانب لعراقي ناجي طالب رئيس الوزراء، وصدر عن الاجتماع بيان القيادة السياسية الموحدة في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، وجاء فيه القول^(٢):-

"..استعرضت القيادة الرضع الراهن في الوطن العربي في هذه الظروف التي تمر بها الامة العربية والتي تتعرض فيها لعدوان الصهيونية المرتبط بمؤامرات الاستعمار وخيانات الرجعية الضالعة معه في تحالف مخرب لضرب مكاسب الشعوب العربية وجرها من جديد الى مناطق النفوذ تحت استار زائفة كشفها وعي الجماهير العربية في زحفها نحو اهدافها الكبرى.

والقيادة السياسية الموحدة تدمغ العدوان الاسرائيلي الغادر على الاراضي العربية وتنادي بأن تكون الحدود المهددة دائما من جانب العدو المغتصب قادرة - في نطاق خطط القيادة العربية الموحدة - على صد مثل هذا العدوان، كما تنادي بضرورة تسليح اهالي مناطق الحدود تمكينا لهم من الدفاع عن انفسهم وعن اراضيهم وبلادهم، وتؤكد تفهمها وتأييدها لمطالب الشعب الفلسطيني في ان تتاح له الفرصة لصعد العدوان. كما تؤكد القيادة السياسية الموحدة تأييدها التام لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تجسد الكيان الفلسطيني وتقود نضال شعب فلسطيني لتحرير الارض السليبة وتعتبر عن اصرارها على مواصلة دعم جيش التحرير الفلسطيني حتى يؤدي دوره الحاسم في يوم المعركة الفاصلة.

وقد استعرضت القيادة الدور العميل الذي تلعبه الرجعية العربية المتعاونة مع الاستعمار وتحركاتها المشبوهة في المنطقة العربية واستغلالها للقيم الروحية للامة

(١) جريدة الاهرام القاهرية، ٢٤/١١/١٩٦٦.

(٢) جريدة الجمهورية، ٢٩/١١/١٩٦٦.

العربية لتحقيق اهداف بعيدة كل البعد عن هذه القيم، ومتعارضة تمام التعارض مع مصالح الشعوب العربية المناضلة من اجل تدعيم حريتها واستقلالها وتحقيق الرفاه والتقدم لابنائها، وتدمغ القيادة السياسية الموحدة هذه التحركات الرجعية واهدافها والتي تجلت في التصدي لثورة اليمن وامال شعبه ومحاولة اعاقه انطلاقه الجمهوريه العربية اليمنية في طريق التقدم. وتؤكد القيادة في هذا المجال دعمها لنضال الشعب اليمني من اجل الحفاظ على مكاسب ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ايلول وحماية المنجزات التي حققها هذا الشعب للخروج على التخلف والعزلة والتخلص من رواسب الحكم الرجعي.

وقد استعرضت القيادة السياسية الموحدة الموقف في الجنوب المحتل والخليج العربي وتؤكد دعمها التام لكفاح الشعب العربي فيها في سبيل تحقيق امال الحرية والاستقلال وتشجب المؤامرات الاستعمارية التي تستهدف تميع هذا الكفاح وطمس عروبة الخليج وربط المنطقة بالمشاريع المشبوهة التي تتستر وراء واجهات عربية. والقيادة السياسية اذ تدمغ كافة هذه التيارات المعوقة لمسيرة الامة العربية وتعلن اصرارها على النضال لمواجهتها والقضاء عليها ترحب بكافة الخطوات الايجابية المستهدفة توحيد القوى العربية المتحررة وتعبئة جهودها تحقيقا لهذا الهدف.

وتؤكد القيادة اهمية الاتحاد الاشتراكي العربي وايمانها الكامل بالدور الطليعي للتنظيم السياسي في كلا البلدين. كما تؤكد القيادة السياسية الموحدة تأييدها الكامل لوحدة التراب العراقي الامر الذي يخلق مناخا صالحا للأستقرار والتنمية الاقتصادية ودعم الوحدة الوطنية وتدعيم ثورة الرابع عشر من تموز وصيانة اهدافها. وبحث القيادة السياسية الموحدة العلاقات الثنائية بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية فأعربت عن تأكيدها في ان يطرد نموها في كافة المجالات تمكينا للشعبين من السير قدما في طريق الوحدة وتعميقا للأساس المشترك المتين وللعمل في سبيل الاهداف العربية الكبرى.

وقد تقرر ان تعقد القيادة السياسية الموحدة اجتماعها القادم في القاهرة".
وادلى زكريا محي الدين بتصريحات قال فيها ان اجتماعات القيادة السياسية الموحدة كانت مفيدة ليس للشعبين في القطرين الشقيقين، اما من اجل الامة العربية كلها، وان القطرين سيكونان دائما الحصن المتين والدرع الواقي لقوميتنا وعروبتنا. واذضاف ان الرئيس عبدالرحمن عارف قد قبل الدعوة لزيارة القاهرة وسيحدد

موعداً قريباً^(١). و أعلن الدكتور عبدالرزاق محي الدين، الأمين العام للقيادة السياسية الموحدة، بأن القيادة حققت جزءاً كبيراً من مهمتها، خاصة في المجالات العسكرية والاقتصادية والفنية وتوحيد سياسة البلدين الخارجية، وكشفت التقارير التي قدمت للقيادة عن التطور الكبير في علاقات القطرين. وتقرر عقد الاجتماع القادم عند زيارة الرئيس عبدالرحمن عارف للقاهرة^(٢).

وامتدحت مجلة المصور القاهرية اجتماعات القيادة الموحدة وقالت بأنها اتسمت بالوضوح والصراحة والحوار الإيجابي^(٣). في حين أوضحت جريدة صوت العرب البغدادية عدم رضاها عما تمخض عن هذه الاجتماعات، وقالت ان البيان المشترك جاء خلافاً لما توقعناه خالياً من أي اجراء عملي يمكن وضعه موضع التنفيذ. غير ان صحيفتي المنار والفجر الجديد قالتا ان البيان جاء بمستوى الاحداث^(٤).

زيارة الرئيس عبدالرحمن عارف للكويت

(٣-٦ كانون الاول ١٩٦٦)

بدأت الكويت والسعودية وايران باجراء محادثات حول كيفية اقتسام الجرف القاري في الخليج العربي لاغراض التنقيب عن النفط، دون اشراك الحكومة العراقية رغم وجود مساحات منها ضمن المياه الإقليمية العراقية، وهو الامر الذي ادى الى توتر في العلاقات مع الكويت، حتى ان صحيفة الحياة اللبنانية نشرت نقلاً عن الوكالات خبراً عن انزال قوات عسكرية عراقية في جزيرة بوبيان في ١٢ تشرين الاول. وقد نفى مصدر رسمي عراقي صحة هذا النبأ^(٥). وعلقت جريدة البلد على هذا الخبر مشيرة الى ان علاقات العراق والكويت اقوى من ان تتأثر بمثل هذه المحاولة. بعث شيخ الكويت برسالة شخصية الى الرئيس عبدالرحمن عارف نقلها محمد احمد الحمد، سفير الكويت لدى العراق، اعلن بعدها ان الرئيس عارف سيقوم بزيارة للكويت للبحث في مشكلة الحدود والقضايا العربية والدولية التي تهم البلدين. وقد

(١) المصدر نفسه.

(٢) مجلة المصور القاهرية، ١٢/٢/١٩٦٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تنظر الصحافة العراقية، ٢٩/١١/١٩٦٦.

(٥) جريدة الحياة البيروتية، ١٣/١٠/١٩٦٦.

وصل الرئيس عارف الى الكويت في (٣ كانون الاول)، وهي اول زيارة يقوم بها خارج العراق منذ توليه رئاسة الجمهورية، وفي تصريحات لشيخ الكويت ادلى بها لمجلة الرسالة الكويتية عن هذه الزيارة اوضح انها زادت من علاقات الود والصداقة والجوار التي تربط بين الشعبين الشقيقين، وجرت في جو من الود والتفاهم، وعند اجابته على سؤال حول تعثر مشروع اتفاق تزويد الكويت بمياه شط العرب، اجاب بأن المشروع كبير لا يستهان به، وقد قامت الكويت بالدراسات اللازمة له بالتعاون مع الشركات العالمية الكبرى، وتقوم في الوقت الحاضر ثلاث شركات عالمية بالخطوات النهائية في سبيل اتمام تفاصيل هذا المشروع، ونأمل ان يتم ذلك قريباً^(١).

واوضح الرئيس عارف في كلمة له في الكويت بأن "العراق بلدكم الثاني وموطنكم الطبيعي مفتوحة ارضه الطيبة لكم لاستثمار رؤوس اموالكم في كنوزه وخيراتهم وتعليم ابنائكم في معاهده". وقال: "اتنا نعيش في منطقة ثرية وافرة الخيرات مهددة في امنها وسلامتها من الاستعمار والصهيونية التي تخلق القلق والاضطراب لئلا تمنع تقدم البلاد وازدهارها"^(٢).

وقد صدر عن المباحثات بيان مشترك اذيع في بغداد والكويت في ٦ كانون الاول وهذا نصه:—

بيان عراقي — كويتي عن زيارة الرئيس عبدالرحمن عارف الى الكويت^(٣)
تلبية للدعوة الموجهة من صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح امير الكويت قام سيادة الفريق عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية والوفد المرافق له بزيارة رسمية للكويت وذلك ما بين العشرين والثالث والعشرين من شعبان سنة ١٣٨٦هـ يوم ٣-٦ ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٦٦.

وقد اتاحت هذه الزيارة لسيادة رئيس الجمهورية العراقية الاطلاع على ما حققته الكويت وما انجزته في مختلف المجالات في ظل قيادة صاحب السمو الامير المعظم وتوجيهاته كما اتاحت هذه الزيارة للكويت حكومة وشعباً للتعبير عما تكنه للعراق

(١) مجلة الرسالة الكويتية، ١١/١٢/١٩٦٦.

(٢) جريدة الرأي العلم الكويتية، ٧/١٢/١٩٦٦.

(٣) جريدة الجمهورية، ٧/١٢/١٩٦٦.

الشقيق بقيادة سيادة الفريق عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية من عواطف نابغة من تلاقي المشاعر والامال ومن الروابط القومية.

وقد اتسم استقبال سيادة الفريق عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية خلال هذه الزيارة اينما حل بالترحاب الحار والتقدير العظيم نظراً لما يكنه شعب الكويت لسيادته من اعجاب ومحبة.

واستجابة للرغبة التي يؤمن بها الطرفان في تدعيم العلاقات الاخوية الوثيقة القائمة بين البلدين الشقيقين وفي سبيل العمل على تنسيق الجهود المشتركة بينهما ايماناً منهما بالمصير العربي المشترك في تحقيق اهداف الامة العربية قام الطرفان باجراء مباحثات اشترك فيها عن الجانب العراقي:

١- سيادة السيد رجب عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

٢- سيادة الدكتور عدنان الباجه جي وزير الخارجية.

٣- سيادة الدكتور محمد يعقوب السعيد وزير التخطيط.

٤- سيادة الدكتور خالد الشاوي وزير الصناعة ووزير المالية بالوكالة.

٥- سيادة الدكتور محمد بديع شريف رئيس ديوان رئاسة الجمهورية.

٦- سيادة الحاج عبدالحميد نعمان سفير الجمهورية العراقية بالكويت.

٧- سيادة العميد الركن جمال حميد روز مدير الحركات العسكرية.

ومن الجانب الكويتي:

١- سمو الشيخ جابر الاحمد الجابر ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

٢- معالي الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وزير الداخلية والدفاع.

٣- معالي الشيخ صباح الاحمد الجابر وزير الخارجية ووزير المالية والنفط بالوكالة.

٤- معالي السيد خالد عيسى الصالح وزير الاشغال العامة.

٥- معالي السيد صالح عبدالملك الصالح وزير البريد والبرق والهاتف.

٦- سعادة الشيخ خالد الاحمد الجابر رئيس الديوان الاميري.

٧- سعادة السيد عبدالرحمن العتيقي وكيل وزارة الخارجية.

٨- سعادة السيد محمد احمد عبداللطيف الاحمد سفير الكويت في بغداد.

وجرت المباحثات في جو يسوده الود والشعور بلاواصر الاخوة والمصالح العربية المشتركة والرغبة الاكيدة في التعاون وبحث الجانبان جميع امكانيات التنسيق والتعاون بين البلدين في مختلف الميادين.

واستعرض الرئيسان خلال هذه المباحثات العلاقات الاخوية الوثيقة التي تربط بين البلدين الشقيقين كما استعرضا الموقف العربي الراهن ووسائل دعمه والوضع الدولي بصورة عامة.

وفي مجالات العلاقات بين البلدين اعرب الطرفان عن عميق ارتياحهما للروابط الاخوية الوثيقة السائدة بينهما في مختلف مجالات التعاون واكدتا رغبتهما في استمرارها وتوطيدها لاجل تحقيق تعاون كامل يعود عليهما وعلى الامة العربية بالخير والنفع. كما استعرض الطرفان مراحل التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية وما تم في هذا الشأن من خطوات فاعربا عن ارتياحهما للمفاوضات الجارية بين وفد صندوق التنمية الكويتي والمسؤولين العراقيين وعن ثقتهما بأن تسفر المباحثات عن نتائج طيبة لما فيه خير البلدين.

كما اكد الطرفان ضرورة تنمية التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين الشقيقين وزيادة حجم التبادل التجاري واستثمارات رؤوس الاموال وتشجيع انتقالها لما في ذلك من فائدة مشتركة.

واعرب الجانبان عن ضرورة توثيق وزيادة التعاون الثقافي والعلمي والفني عن طريق توحيد الجهود في ميدان الثقافة والعلوم وعن طريق تبادل الاساتذة والبعثات والخبراء الفنيين والمدرسين والزمالكات الدراسية وتبادل كافة المساعدات الفنية في سبيل تطوير الحضارة العربية لكي تعود حية متفاعلة مع الحضارات العالمية الاخرى والوصول الى ما يصبو اليه الشعب العربي في كل اجزاء الوطن العربي الكبير.

ونظراً لاتمام تشكيل اللجنة المختصة بتحديد الحدود بين البلدين الشقيقين وفقاً لما جاء في البيان المشترك الذي صدر في بغداد في السابع من حزيران - يونيه - ١٩٦٦ على اثر زيارة صاحب السمو امير الكويت لبغداد فقد اتفق على ان تبدأ اجتماعات هذه اللجنة في شهر شباط - فبراير - سنة ١٩٦٧.

واستعرض الطرفان اوضاع الوطن العربي عامة وخلصا الى التأكيد على وجوب وقوف القوى العربية صفاً واحداً في وجه الاستعمار والصهيونية وما تكبده من مؤامرات ضد العرب في تحركاتهما المهددة لامن البلاد العربية وسلامتها واكدتا ان

معركة تحرير فلسطين هي المعركة المصيرية الواحدة كما اكدا دعمهما لنضال الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في استعادة الوطن السليب وبذل كل ما في وسعهما لنصرة هذه القضية وتطهير الارض السليبية من قوات الاثم والعدوان كما اعلن الطرفان وقوفهما بجانب الاردن وسوريا امام العدوان الصهيوني الاثيم وعبرا عن استعدادهما لتقديم كافة المساعدات للبلدين الشقيقين.

وقد اكد الجانبان دعمهما لكفاح الشعب في الجنوب العربي وفي عمان وعن مواصلة الجهود المبذولة على صعيد الجامعة العربية لمكافحة التسلل الاجنبي الذي يهدد عروبة الخليج ويدنيان المحاولات الاستعمارية التي ترمي الى عزل هذا الجزء من الوطن العربي كما اعلنا عن رغبتهما في دعم التعاون مع الامارات العربية الشقيقة لتحقيق ما تصبو اليه من تحرير وتطور واستنكرا وجود القواعد الاجنبية او تعزيزها في الوطن العربي لما فيه من خطر على امنه وسلامته ويطالبان بتصفية هذه القواعد.

وقد اطلع الجانب الكويتي الجانب العراقي على مراحل الوساطة والجهود المبذولة لاحلال السلام في اليمن.

واعرب الجانبان عن ايمانتهما بدور الجامعة العربية ووجوب تقويتها ومساندتها لتكون اداة فعالة لدعم التضامن العربي وبذل المساعي لتوحيد كلمة العرب وجهودهم كما اكدا تمسكهما بميثاق الامم المتحدة ومبادئها وشجبهما لسياسة التمييز العنصري في كافة انحاء العالم.

وقد عبر سيادة الفريق عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية عن تأثره العميق لما استقبل به من حفاوة وتكريم مما يؤكد الروابط الاخوية الوثيقة القائمة بين البلدين الشقيقين واعرب عن شكره الجزيل للكويت اميراً وحكومة وشعباً.

صدر في الكويت بتاريخ ٢٣ شعبان سنة ١٣٨٦ هـ. الموافق ٦ ديسمبر - كانون الاول - ١٩٦٦ م.

المجلس الاعلى للجامعات ومجلس البحث العلمي

بعد تأسيس جامعتي الموصل والبصرة، ولحم وجود وزارة للتعليم العالي ائذاك، ارأت الحكومة ضرورة استحداث "المجلس الاعلى للجامعات" للتنسيق بين الجامعات

العراقية الرسمية الثلاث، فصدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ في ٤ كانون الثاني ١٩٦٧ وهذا نصه:—

رقم (٣) لسنة ١٩٦٧

قانون

المجلس الاعلى للجامعات^(١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة (٤٤) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء وبموافقة مجلس الوزراء.

صدق القانون الاتي:—

المادة الاولى: يؤلف مجلس للتعليم الجامعي في العراق يدعى بالمجلس الاعلى للجامعات ويعبر عنه بالمجلس لاغراض هذا القانون.

المادة الثانية: يتكون المجلس من رؤساء الجامعات الرسمية في العراق وممثل عن كل منها يرشحه رئيسها ويوافق عليه مجلسها.

المادة الثالثة: ١- يتولى رئاسة المجلس اقدم رؤساء الجامعات.

٢- لرئيس المجلس صلاحيات الوزير المنصوص عليها في القوانين والانظمة بكل ما يتعلق بشؤون موظفي المجلس ومستخدميه وصلاحيات وزير المالية فيما يتعلق بتطبيق قوانين الخدمة والملاك.

المادة الرابعة: المجلس هو السلطة العليا للجامعات يختص بما يأتي:

١- وضع خطة القبول للجامعات وتحديدده لكل منها.

٢- تخطيط التعليم الجامعي والعالي في العراق.

٢- الاشراف على التعليم الجامعي والعالي الاهلي والاجنبي.

٣- اقرار انشاء الكليات والمعاهد والمؤسسات الجامعية واعادة النظر في تكوينها.

٤- وضع خطة البعثات والزمالات للجامعات.

٥- تنشيط الدراسات العليا والبحوث.

^(١) جريدة الوقائع العراقية، ١٩٦٧/١/٢٤.

- ٦- تنظيم كراسي الاستاذية في الجامعات والنظر في الترقية الى مرتبة الاستاذية.
- ٧- اعداد لوائح القوانين والانظمة المشتركة.
- ٨- للمجلس ان ينظر في كافة الشؤون المشتركة بين الجامعات التي يحيلها اليه رئيس المجلس بطلب من رئيس الجامعة المختص.
- المادة الخامسة: للمجلس ان يكون امانة عامة له.
- المادة السادسة: للمجلس ان يشكل من بين اعضائه او من اعضاء هيئات التدريس لجاناً دائمة او مؤقتة لتحقيق اغراضه.
- المادة السابعة: ١- يعقد المجلس اجتماعات دورية لا تقل عن اربعة دورات في السنة وتكون الدورة من جلسة فاكثر.
- ٢- يتم النصاب بحضور اكثرية الاعضاء وتتخذ القرارات بالاكثرية المطلقة واذا تساوت الاراء يرجح القرار الذي يكون في جانبه رأي الرئيس.
- المادة الثامنة: تغطي نفقات المجلس من نسب تستقطع من المنح التي ترصد في الميزانية في كل سنة مالية للجامعات وتحدد هذه النسب من قبل المجلس.
- المادة التاسعة: يجوز اصدار انظمة وتعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.
- المادة العاشرة: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة الحادية عشرة: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.
- كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الرابع من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٦٧.

الوزراء ناجي طالب الفريق
رئيس الوزراء عبدالرحمن محمد عارف
رئيس الجمهورية

ووجدت الحكومة انه اصبح من الضروري تأليف هيئة تشرف على تنسيق اعمال الباحثين والافادة من خبرتهم في اكثر من مؤسسة واحدة بغية تدعيم وتطوير اسس البحث العلمي والافادة من الثروة الطبيعية للبلد الى اقصى حد ممكن، فأصدرت قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧ "قانون مجلس البحث العلمي" وهذا نصه:-

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧

قانون

مجلس البحث العلمي^(١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة (٤٤) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء وبموافقة مجلس الوزراء.

صدق القانون الاتي:-

المادة الاولى: -أ- يؤسس في مدينة بغداد مجلس يسمى (مجلس البحث العلمي) ذو كيان مستقل يرتبط بمجلس الوزراء ويعبر عنه بـ(المجلس) لاغراض هذا القانون.
ب - للمجلس شخصية معنوية وله ممارسة جميع التصرفات القانونية التي لا تتعارض مع الاغراض التي انشئ من اجلها. وله حق تملك الاموال المنقولة والعقار وقبول الاعانات والتبرعات والهبات والوقف والوصايا التي لا تتعارض مع اغراضه.
ج - يمثل المجلس رئيسه لدى مجلس الوزراء والسلطة التشريعية عند النظر في شؤونه كما يمثل امام السلطات الاخرى والدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات الاهلية.

المادة الثانية: -أ- تؤلف هيئة عليا يعبر عنها بالهيئة لاغراض هذا القانون وتتألف من:

رئيس الوزراء او من ينوب عنه رئيساً

رئيس جامعة بغداد عضواً

رئيس مجلس البحث العلمي عضواً

ب - تتولى الهيئة اختيار الاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة (ج) من المادة الثالثة من هذا القانون.

ج - للهيئة ان تنسب أي باحث او مختص من قبل اية دائرة او مؤسسة لآخرى لغرض البحث للمدد التي تتطلبها طبيعة العمل ويتمتع المنسب في هذه الحالة بكافة

^(١) جريدة الوقائع العراقية، ١٩٦٧/٣/٥.

حقوق وامتيازات الجهة المنسب اليها او حقوق وامتيازات وظيفته الاصلية ايهما افضل خلال مدة التنسيب.

د - يحضر اجتماعات الهيئة ممثل عن كل من جامعة بغداد ومجلس البحث العلمي ولجنة الطاقة الذرية بعد ان يتم اختيارهم من قبل الجهة التي يمثلونها ويراعى فسي ذلك الاختصاص.

المادة الثالثة: يتألف المجلس من:-

أ- رئيس يرشحه رئيس الوزراء من بين الاساتذة العراقيين المعروفين ببحوثهم العلمية على ان يتفرغ لاعمال المجلس.

ب - اعضاء من اساتذة الجامعة العراقيين المعروفين ببحوثهم العلمية يمثلون اختصاصات علمية مختلفة لا يزيد عددهم عن ستة ولا يقل عن اربعة تختارهم الهيئة من بين مرشحين ينتخبهم المجلس العلمي لجامعة بغداد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

ج - اعضاء مشاركين تختارهم الهيئة لايزيد عددهم عن ستة من ذوي البحوث العلمية من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

المادة الرابعة: يعمل المجلس على النهوض بالبحوث العلمية الاساسية والتطبيقية خاصة ما يتصل منها بالصناعة والزراعة والصحة العامة والاسكان والطاقة الذرية والثروة المعدنية وبسائر المقومات الرئيسية للاقتصاد الوطني.

المادة الخامسة: يسعى المجلس لتحقيق اغراضه بالطرق الاتية:-

أ- وضع خطة عامة للبحوث العلمية وتنسيب الجهات التي تقوم باجرائها.

ب - تنسيق شؤون البحث العلمي في الدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية التي تعنى بالعلوم البحتة والتطبيقية وتحقيق التعاون بينها في نطاق مشاريعها او في نطاق مشاريع مشتركة والعمل على تنشيطها.

ج - انشاء مختبرات ومراكز ومؤسسات للبحث العلمي والاشراف عليها.

د - انشاء مركز خاص بالوثائق العلمية ومتابعة البحوث في الخارج والعمل على تزويد المشتغلين بالبحوث العلمية بها.

هـ - تخصيص منح لتشجيع البحث العلمي ومنح مساعدات ومكافآت للباحثين.

و- اقامة مؤتمرات علمية واصدار منشورات دورية للبحوث.

ز- التعاون مع الهيئات المماثلة في داخل العراق وخارجه.

المادة السادسة: تعرض القرارات التي يتخذها المجلس بشأن أي مركز أو مؤسسة على الهيئة بحضور الوزير المختص ويكون قرارها ملزماً للجهات ذات العلاقة للاخذ به والعمل على تنفيذه.

المادة السابعة: أ- للمجلس امين عام متفرغ يرشحه الرئيس من بين المختصين في العلوم على ان يقترن ترشيحه بموافقة المجلس.

ب - للمجلس ان يعين الافراد العلميين والفنيين لتحقيق اغراضه.

ج - لرئيس المجلس سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين والانظمة بكل ما يتعلق بشؤونه وشؤون موظفيه ومستخدميه وسلطة وزير المالية فيما يتعلق بالصرف وقوانين الخدمة المدنية والملاك.

المادة الثامنة: يجتمع مجلس البحث العلمي مرتين في الشهر على الاقل وللرئيس ان يدعو للاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك.

المادة التاسعة: تتكون موارد ميزانية المجلس مما يأتي:-
أ- منحة مالية سنوية تخصصها الحكومة.

ب - الموارد الاخرى المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا القانون.

ج - ريع امواله ومنتجاته واثمان مطبوعاته واجور خدماته.

المادة العاشرة: أ- يعد المجلس ميزانيته السنوية ويقدمها الى مجلس الوزراء لتقرير المنحة السنوية وله ان يعد ميزانية اخرى لعدة سنوات لاثاء المشروعات الكبيرة او اتمامها ويقر مجلس الوزراء هذه الميزانية ايضاً.

ب - يتصرف المجلس بميزانيته حسب نظام مالي خاص.

ج - تخضع حسابات المجلس لتدقيق مراقب الحسابات العام.

المادة الحادية عشرة: أ- يؤلف المجلس لجاتا دائمة او مؤقتة من بين اعضائه ومن غيرهم تختص كل منها بناحية من نواحي نشاطه لغرض تحقيق اهدافه وله ان يخولها بعض صلاحياته.

ب - للمجلس منح مكافآت لغير اعضائه لقاء اسهامهم في عضوية لجاته وذلك وفق نظامه المالي.

المادة الثانية عشرة: على الدوائر والمؤسسات ان تزود المجلس بالبحوث والتقارير والبيانات والاحصائيات والمعلومات الاخرى التي يطلبها منها.

المادة الثانية عشرة: تكون درجات موظفي خدمة البحث العلمي كالآتي:-

الراتب الاسمي

عنوان الوظيفة

درجة خاصة	أ- رئيس المجلس
درجة خاصة	عضو المجلس
١٠٠-١٥٠ ديناراً	مدير معهد او مركز
١٠٠-١٥٠ ديناراً	استاذ باحث
١٠٠-١٥٠ ديناراً	ب - استاذ مشارك باحث
٧٠ - ١٥٠ ديناراً	استاذ مساعد باحث
٥٠ - ١٢٠ ديناراً	باحث

ج - يتقاضى الموظفون المذكورون في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة مخصصات خدمة البحث العلمي بنسبة ١٠% من الراتب الاسمي.

د - يتقاضى الموظفون المذكورون في الفقرة (ب) من هذه المادة والذين تتطلب أعمالهم العمل خارج اوقات الدوام الرسمي مخصصات قدرها ٤٠% من الراتب الاسمي.

المادة الرابعة عشرة: يتقاضى عضو مجلس غير المعين على الملاك مخصصات قدرها ٢٠% من راتبه الاسمي لقاء عمله في المجلس.

المادة الخامسة عشرة: أ- يمنح الاطباء والمهندسون والصيادلة والفنيون الآخرون المخصصات التي تعطى لامثاليهم وفق قانون الخدمة المدنية.

ب - يتقاضى موظف خدمة البحث العلمي ما لا يتجاوز الحد الاعلى لما يتقاضاه موظف الخدمة الجامعية في جامعة بغداد من اجور ومخصصات.

المادة السادسة عشرة: يستثنى موظفو خدمة البحث العلمي ومساعدو الباحثين من اجراءات مجلس الخدمة العامة في التعيين والترقية واعادة التعيين ويقوم مجلس البحث العلمي بالاجراءات اللازمة في هذا الشأن وفق ما يلي:-

أ- تعيين من يراه مستكملاً شروط التعيين لخدمة البحث العلمي.

ب - اعادة تعيين موظفي خدمة البحث العلمي.

ج - النظر في ترفيع موظفي خدمة البحث العلمي ومنحهم العلاوات السنوية مع مراعاة كفاءتهم.

د - النظر في نقل موظفي خدمة البحث العلمي.

هـ - استخدام الاجانب للعمل في مجلس البحث العلمي وفق العقود والتعليمات المالية المرعية ويستثنى المجلس من احكام قانون استخدام الاجانب في الوظائف الحكومية.

المادة السابعة عشرة: تحسب المدة التي يقضيها موظف خدمة البحث العلمي المستقيل للحصول على درجة دكتوراه يعترف بها المجلس او ما يعادلها باعتراف المجلس خدمة لغرض الترفيع او تعديل الراتب بموجب هذا القانون الا اذا اعيد تعيينه براتب الدرجة العلمية المذكورة على ان لا تتجاوز الثلاث سنوات ويحتسب له القدم الذي كان قد حصل عليه في درجته قبل الدراسة مباشرة.

المادة الثامنة عشرة: أ- للمجلس ان يمنح موظف خدمة البحث العلمي اجازة دراسية براتب تام لمدة سنتين، ويجوز تمديدتها سنة اخرى.

ب - للمجلس ان يمنح موظف خدمة البحث العلمي اجازة تفرغ علمي يقضيها خارج العراق على ان لا تتجاوز السنتين.

ج - تحسب مدة الاجازة الدراسية واجازة التفرغ العلمي لاغراض الترفيع والعلو والتقاعد بموجب هذا القانون والقوانين الاخرى.

المادة التاسعة عشرة: للمجلس ان يرسل بعثات من خريجي الجامعات او المعاهد العالية لتحقيق اغراضه.

المادة العشرون: يجوز احالة موظف خدمة البحث العلمي على التقاعد في الحالات الاتية:-

أ- اذا اكمل خدمة لا تقل مدتها عن خمس وعشرين سنة او اذا اكمل الخامسة والخمسين من عمره بطلب منه.

ب - اذا توفي او ابتلى بعاة جسمية او عقلية اثناء الخدمة ومن جرائها تمنعه من اداء واجباته الرسمية وثبت ذلك بقرار من لجنة طبية مختصة ففي هذه الحالة يتقاضى راتبا تقاعديا على اساس الحد الادنى للخدمة التقاعدية بصرف النظر عن مدة خدمته ويعتبر راتبه الاخير اساسا لاحتساب راتبه التقاعدي، وينتقل حق المتوفى التقاعدي الى عياله. على ان يقترن ذلك بمصادقة مجلس الوزراء.

ج - عند اكماله الخامسة واستين من عمره. وللمجلس بموافقة مجلس الوزراء ان يمدد خدمة الاستاذ الباحث لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

المادة الحادية والعشرون: يعالج موظف خدمة البحث العلمي والاشخاص الذين يعيّلهم شرعا في المستشفيات الحكومية مجانا داخل العراق واذا تعذرت معالجة موظف خدمة البحث العلمي داخل العراق بناء على تقرير من لجنة طبية رسمية مختصة فتتم معالجته خارج العراق على نفقة المجلس.

المادة الثانية والعشرون: موظفو خدمة البحث العلمي هم:

أ - الباحثون.

ب - الاساتذة المساعدون الباحثون.

ج - الاساتذة المشاركون الباحثون.

د - الاساتذة الباحثون.

المادة الثالثة والعشرون: يعين باحثا من يتوفر فيه احد الشرطين التاليين:—

أ - ان يكون حاصلًا على درجة دكتوراه يعترف بها المجلس.

ب - ان يكون حاصلًا على درجة ماجستير يعترف بها المجلس او شهادة او درجة علمية يعتبرها المجلس معادلة لها على ان يكون قد امضى ثلاث سنوات على الاقل بعد حصوله على الماجستير او ما يعادلها في ممارسة البحث العلمي ونشر بحثا اصيلا.

المادة الرابعة والعشرون: يعين استاذًا مساعدا باحثا او يرقى الى هذه المرتبة من يتوفر فيه الشرطان التاليان:—

أ - ان تكون له المؤهلات المنصوص عليها في المادة الثالثة والعشرين.

ب - ان يكون قد مارس البحث العلمي في المجلس او في معهد او مؤسسة مشابهة يعترف بها المجلس لمدة اربع سنوات على الاقل بعد توفر المؤهلات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ونشر بحوثا اصيلة.

المادة الخامسة والعشرون: يشترط في من يعين استاذًا مشاركًا باحثًا او من يرقى الى هذه المرتبة ما يأتي:—

أ - ان يكون حاصلًا على درجة دكتوراه يعترف بها المجلس وان يكون قد امضى ثلاث سنوات بمرتبة استاذ مساعد باحث.

ب - ان يكون قد نشر بحوثا اصيلة وهو بمرتبة استاذ مساعد باحث.

المادة السادسة والعشرون: يشترط في من يعين استاذًا باحثًا او من يرقى الى

هذه المرتبة ما يأتي:

أ- ان تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون.

ب - ان يكون قد امضى مدة ثلاث سنوات بمرتبة استاذ مشارك باحث ونشر بحوثا اصيلة وهو بهذه المرتبة.

المادة السابعة والعشرون: للمجلس اعداد لوائح القوانين والانظمة التي تساعد على القيام باعماله وتنظيم شؤونه.

المادة الثامنة والعشرون: تسري احكام القوانين الاخرى على موظفي خدمة البحث العلمي في الامور التي لم ينص عليها في هذا القانون والتي لا تتعارض مع احكامه.

المادة التاسعة والعشرون: يستمر الاعضاء الحاليون للمجلس الاعلى للبحوث العلمية باعمالهم حتى يتم تشكيل هذا المجلس وفقا لاحكام هذا القانون.

المادة الثلاثون: يجوز اصدار انظمة لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة الحادية والثلاثون: يلغى قانون المجلس الاعلى للبحوث العلمية رقم (١١٦) لسنة ١٩٦٣ وتبقى الانظمة الصادرة بموجبه نافذة المفعول حتى تستبدل بغيرها.

المادة الثانية والثلاثون: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة والثلاثون: على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر ذي القعدة لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الحادي عشر من شهر شباط لسنة ١٩٦٧.

الوزراء	ناجي طالب	الفريق
رئيس الوزراء	عبدالرحمن محمد عارف	رئيس الجمهورية

قانون انتخاب اعضاء مجلس الامة

كان الرئيس الراحل عبدالسلام عارف قد اعلن اكثر من مرة عن قرب انتهاء فترة الانتقال ووضع قانون لانتخاب اعضاء مجلس الامة، وبالتالي وضع دستور دائم

للعراق. وبعد مصرعه وتولي اخيه عبدالرحمن عارف الرئاسة اعلن عن تنفيذ الوعود المقطوعة بأقامة حكم دستوري سليم.

واشار الى ان الدستور المؤقت ينص على ان تجري الانتخابات في بحر عام، وانه سيصدر خلاله قانون جديد بهذا الشأن، وتأتي بعد ذلك عمليات الانتخابات، وفي الاتجاه نفسه دعا البزاز، رئيس الوزراء خلال استقباله لبعض الشخصيات الكردية، الاكراد الى المساهمة في تحضير قانون الانتخابات، ودخول المجلس، والمشاركة في وضع الدستور الدائم^(١). وقد وصفت مجلة الحرية البيروتية الناطقة بلسان حركة القوميين العرب، رفع شعار "العودة الى الشرعية الديمقراطية" بأنه محاولة لتطويق التيارات الوطنية تقف وراءه كل القوى السياسية والاقتصادية اليمينية وكل رموز العهد الملكي ومنها المصالح النفطية في العراق^(٢).

اخذ البزاز يكرر الدعوة في كل مؤتمراته الصحفية الى اقامة الحياة النيابية واعداد الدستور الدائم كما اكد الرئيس عبدالرحمن عارف، في خطابه بمناسبة الذكرى الثامنة لثورة ١٤ تموز عزم الحكومة على اجراء الانتخابات النيابية حوالى اواخر العام ١٩٦٦ ليتولى البرلمان الجديد سن الدستور الدائم للبلاد وتقرير نظام الحكم^(٣). وهو الامر الذي اكده البزاز في تصريح صحفي بقوله: "حددنا موعد الانتخابات في المنهاج الوزاري قبل نهاية العام الحالي"^(٤). وقد شكل البزاز لجنة لاعداد قانون الانتخابات وطلب منها التعجيل لانجاز مهمتها لاجراء الانتخابات في الموعد المقرر^(٥).

وبعد استقالة وزارة البزاز في ٦ آب وتكليف ناجي طالب بتأليف الوزارة الجديدة تضمن كتاب التكليف الدعوة الى "تسريع قانون الانتخابات لانهاء المرحلة الانتقالية باعداد الدستور الدائم" ويبدو من هذا ان مسودة القانون قد وضعت، في عهد الوزارة المستقلة والمطلوب من الوزارة الجديدة اتخاذ الخطوات اللازمة لتسريعها. وقد

(١) جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٦/٥/١.

(٢) مجلة الحرية البيروتية، ١٩٦٦/٦/٦.

(٣) جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٧/١٤.

(٤) جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٦/٧/١٧.

(٥) المصدر نفسه، ١٩٦٦/٧/٨.

كتبت جريدة البلد البغدادية مقالاً بعنوان "الحياة البرلمانية الهدف الاول الذي يطلبه الشعب" حثت فيه وزارة ناجي طالب الاسراع بتحقيق الحياة البرلمانية، وقالت: "ومادامت لائحة قانون الانتخابات قد وضعت بصيغتها النهائية واستقرار الدوائر المختصة عليها بعد ان استوفيت جميع النقاط المتعلقة بالانتخابات من حيث المبادئ والاسس واستكملت ضرورات التشريع، فليس هناك ما يمكن ان يعيق تشريعها او يبرر تأخيرها اكثر مما حصل حتى الان"^(١).

وخلافاً لكل التصريحات والوعود السابقة لاجراء الانتخابات، ادلى الرئيس عبدالرحمن عارف بتصريح لمجلة الحوادث البيروتية رداً على سؤال المحرر التالي: "في اية مرحلة تقدرون سيادتكم ان تجري الانتخابات للبرلمان، كبداية لما يسمى اصطلاحاً بالحياة الدستورية؟"

اجاب سيادته: تجري الانتخابات بعد رسوخ قدم الاتحاد الاشتراكي وبعد ان يصبح حقيقة الممثل الحقيقي للشعب"^(٢).

ونقلت جريدة الجمهورية عن الرئيس عارف قوله عن قانون الانتخابات الموعدود "انه لا يزال رهن الدراسة والمناقشة من قبل لجنة خاصة شكلت اخيراً لهذا الغرض. والحياة البرلمانية تتوقف على اشياء كثيرة اولها الاستقرار العام، وان يشعر كل واحد من ابناء الشعب بمدى حرية في انتخاب الشخص الذي سيمثله حقيقة"^(٣).

قامت وزارة ناجي طالب بتعديل الدستور المؤقت في ٨ كانون الاول ١٩٦٦، وهذا نص التعديل:-

"بسم الله الرحمن الرحيم

تعديل الدستور المؤقت

نظراً لقصر المدة التي تولت فيها الوزارة الحاضرة مسؤولية الحكم مما تعذر عليها اصدار قانون انتخاب مجلس الامة في الوقت المحدد في المادة (٦٢) من الدستور المؤقت ولغرض اصدار هذا القانون فقد اقتضى تعديل المادة المذكورة على الوجه التالي:-

(١) جريدة البلد، ٢٩/٩/١٩٦٦.

(٢) مجلة الحوادث البيروتية، ٣٠/٩/١٩٦٦.

(٣) جريدة الجمهورية، ٢٣/١٠/١٩٦٦.

المادة الاولى: تستبدل عبارة (سنة اشهر) الواردة في المادة (٦٢) من الدستور المؤقت بعبارة (ثلاثة اشهر)^(١).

المادة الثانية: ينشر هذا التعديل الدستوري في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من ١٩٦٦/١٢/٨.

المادة الثالثة: على الوزراء تنفيذ هذا التعديل الدستوري.
كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر شعبان لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الثامن من شهر كانون الاول لسنة ١٩٦٦.

الوزراء	ناجي طالب	الفريق
	رئيس الوزراء	عبدالرحمن محمد عارف
		رئيس الجمهورية

وفي ٢٦ كانون الاول ١٩٦٦ اعلن الرئيس عبدالرحمن عارف أنه بات في حكم المقرر تعديل بعض نصوص الدستور المؤقت، واحداث مناصب لنواب رئيس الجمهورية سيتعين فيها بعض الشخصيات السياسية الكبيرة بهدف تدعيم جهاز الحكم "بعناصر كفوءة مخلصه قادرة على الاسهام في خدمة البلاد"^(٢). فأصدرت وزارة ناجي طالب تعديلا آخر للدستور المؤقت في ٧ شباط ١٩٦٧، وهذا نصه:

"بسم الله الرحمن الرحيم

تعديل الدستور المؤقت

ان طريقة انتخاب اعضاء مجلس الامة وحدها لا تفي بحاجة البلاد في وجوب تمثيل الكفايات والعناصر التي تقتضي مصلحة الوطن ان يكون مكانها بين اعضاء مجلس الامة وان اقرار مبدأ تعيين هؤلاء ضرورة تقتضيها مصلحة البلاد. لذا اصبح من اللازم تعديل الدستور المؤقت على الوجه التالي:—

(١) نصت المادة ٦٢ يتألف مجلس الامة من اعضاء يختارون بطريقة الانتخاب السري ويحدد عدد الاعضاء وطريقة الانتخاب واحكامه ودعوة الناخبين بقانون يصدر بما لا يقل عن ستة اشهر قبل انتهاء فترة الانتقال.

(٢) جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٦/١٢/٣٠.

المادة الاولى: يعتبر نص المادة(٦٢) المعدلة من الدستور المؤقت فقرة(أ) ويضاف اليها ما يلي ويعتبر فقرة(ب) لها.

ب - لرئيس الجمهورية ان يعين بمرسوم جمهوري اعضاء في مجلس الامة يحدد عددهم بالقانون المذكور في الفقرة(أ).

المادة الثانية: ينفذ هذا التعديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة: على الوزراء تنفيذ هذا التعديل الدستوري.

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر شوال لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم السابع من شهر شباط لسنة ١٩٦٧.

الوزراء	ناجي طالب	الفريق
رئيس الوزراء	عبدالرحمن محمد عارف	رئيس الجمهورية

وفي اليوم الثامن من شباط ١٩٦٧ اصدرت وزارة ناجي طالب القانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٧، قانون انتخاب اعضاء مجلس الامة^(١). وهذا نصه:-

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم (٧) لسنة ١٩٦٧

قانون

انتخاب اعضاء مجلس الامة

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى المادتين ٦٢ و٤٤ من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير

الداخلية وبموافقة مجلس الوزراء.

صدق القانون الاتي:-

^(١) كانت الحكومة قد نشرت مسودة لاحقة القانون في الصحافة يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٧ المناقشتها

قبل تشريعها، انظر جريدة العرب، ١٩٦٧/١/٢٩.

الباب الاول فيمن له حق الانتخاب

المادة الاولى: لكل ذكر واثني حق انتخاب عضو مجلس الامة متى توافرت فيه الشروط الاتية:-

اولا: ان يكون عراقيا.

ثانيا: ان لا يقل عمره عن ثمانى عشرة سنة ميلادية.

ثالثا: ان يكون متمتعا بكامل حقوقه المدنية.

رابعا: ان لا يكون محكوما عليه بالحبس مدة سنة فاكثر لجريمة غير سياسية او بالحبس مطلقا لجريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.

المادة الثانية: يجب على كل من سجل اسمه من الذكور في جدول الانتخاب ان يشترك في الانتخاب ولا يجوز ذلك لغير من سجل اسمه فيه ويكون الاشتراك في الانتخاب اختياريا للمسجلة اسماؤهن فيه من الاناث.

الباب الثاني في جدول الانتخاب

المادة الثالثة: يكون لكل قضاء جدول انتخاب دائم تعده لجنة تؤلف برئاسة قائممقام القضاء وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى يسمى وزير الداخلية واداهما ويسمى الاخر وزير العدل ويعين الوزيران من بين هؤلاء كذلك عضوين آخرين احتياطيين يحلان محل العضوين الاصليين عند غيابهما، ولهما تبديل الاعضاء الاصليين والاحتياطيين كلما اقتضت الضرورة ذلك.

المادة الرابعة: ١- تعد مديرية تسجيل الاحوال المدنية قوائم تحتوي على اسماء الذكور والاناث المسجلين في كل قضاء وفق آخر احصاء عام وتقدمها الى اللجنة المذكورة في المادة السابقة لتستخرج منها اسماء الناخبين الذين تتوافر فيهم في اول كانون الاول من كل سنة الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى ثم تسجل اللجنة في جدول الانتخاب اسماء جميع الذكور والاناث من هؤلاء.

٢- تسجل اسماء ناخبي كل محلة من المحلات التابعة للقضاء على حدة بترتيب الحروف الهجائية مع بيان القابهم وصناعتهم وتاريخ مكان ميلادهم.

٣- للجنة ان تستعين في تحرير جدول الانتخاب بالمختارين وغيرهم ولها ان تطلب من أي شخص ان يقدم لها ما يثبت توفر أي شرط من الشروط المذكورة في المادة الاولى.

المادة الخامسة: على الجهات المختصة تبليغ اللجنة المشار اليها في المادة الثالثة بالاحكام النهائية التي يترتب عليها حرمان شخص من حق الانتخاب.

المادة السادسة: ١- يحرر جدول انتخاب كل قضاء من نسختين على ان يكون لكل محلة جدول خاص بها واسماء الناخبين فيه مرتبة حسب الحروف الهجائية.

٢- يوقع جميع اعضاء اللجنة على كل صفحة من صفحات الجدول وتحتفظ اللجنة باحدى النسختين وتسلم الاخرى لمتصرف اللواء الذي يتبعه القضاء وعلى المتصرف ان يؤشر عليها بتاريخ ورودها ويضع عليها توقيعها وختم المتصرفية.

٣- على اللجنة ان تنتهي من تحرير جداول الانتخابات في ميعاد غايته آخر كانون الاول من كل سنة. ولا يجوز بعد انقضاء هذا الميعاد اضافة اسم الى الجدول او حذف اسم منه الا بموجب قرار قضائي نهائي يصدر وفقا لما هو منصوص عليه في المواد التالية:-

المادة السابعة: يعرض جدول الانتخاب في مقر كل من المتصرفية والقائم مقامية والناحية طوال شهر كانون الثاني من كل سنة. ويصدر بكيفية عرض الجدول واطلاع ذوي الشأن عليه تعليمات من وزير الداخلية.

المادة الثامنة: ١- لكل من اهمل تسجيل اسمه في جدول الانتخاب بغير حق ان يطلب تسجيل اسمه به. ولكل ناخب سجل اسمه في احدى جداول الانتخاب ان يطلب تسجيل اسم أي شخص اهمل تسجيله به بغير حق او حذف اسم أي شخص سجل به بغير حق.

٢- يقدم الطلب الى حاكم محكمة البداءة في منطقته لقاء وصل وبغير رسم فسي ميعاد غايته اليوم العاشر من شباط من كل سنة. واذا كان لمحكمة البداءة المذكورة اكثر من حاكم يعين رئيس محكمة الاستئناف المختصة حاكما من بينهم للفصل في هذه الطلبات ويجوز له اذا اقتضى الحال ذلك ان يعين حاكما آخر من بين حكام منطقته للفصل فيها.

٣- يصدر الحاكم قراره في الطلب في ميعاد لا يتجاوز اسبوعا واحدا من تاريخ تقديمه ويعلق القرار في لوحة الاعلانات بمحكمة البداء المذكورة فور صدوره فاذا لم يصدر القرار خلال الميعاد المذكور اعتبر ذلك قرارا ضمنيا برفض الطلب.

المادة التاسعة: ١- لكل ذي شأن ولكل من كان اسمه مسجلا في جدول الانتخاب ان يستأنف قرار المحاكم بطلب يقدمه بغير رسم السي رئيس محكمة الاستئناف المختصة وذلك خلال العشرة الايام التالية لصدور القرار. ويرفق المستأنف بالطلب الاوراق التي يستند اليها.

٢- يؤشر رئيس محكمة الاستئناف على الطلب بتاريخ تقديمه. ويفصل في الاستئناف في ميعاد لا يتجاوز اسبوعا واحدا من تقديمه ويكون قراره نهائيا غير قابل لأي طعن.

٣- يجوز لرئيس محكمة الاستئناف ان يحكم على من رفض استئنافه بغرامة لا تتجاوز عشرة دناتير.

المادة العاشرة: ١- للطالب او المستأنف ان يقدم ملاحظاته كتابة او شفويا بنفسه او بوكيل عنه ولممثل الادعاء العام ابداء ملاحظاته اذا رغب في ذلك.

٢- للحاكم ولرئيس محكمة الاستئناف في سبيل استجلاء الحقيقة ان يدعو نوي الشأن ويسمع اقوالهم اذا رأى لذلك محلا وله كذلك استدعاء أي شخص آخر وسؤاله عن معلوماته.

المادة الحادية عشرة: تكون قرارات الحاكم ورئيس محكمة الاستئناف غير خاضعة لرسم الطابع.

المادة الثانية عشرة: ١- يخطر متصرف اللواء الذي يتبعه القضاء بجميع القرارات الصادرة من الحاكم او من رئيس محكمة الاستئناف.

٢- يجب على المتصرف اذا كان القرار صادرا من رئيس محكمة الاستئناف او كان صادرا من الحاكم واصبح نهائيا بفوات ميعاد استئنافه ان يجري التعديل المقضي به في نسخة جدول الانتخاب المحفوظة لديه وان يخطر اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة بذلك لاجراء هذا التعديل في نسخة الجدول المحفوظ لديها.

المادة الثالثة عشرة: متى تمت الاجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة واصبح جدول الانتخاب نهائيا يسلم كل من سجل اسمه فيه شهادة انتخاب يصدر بتحديد شكلها وبياناتها وكيفية تسليمها للناخب تعليمات من وزير الداخلية.

المادة الرابعة عشرة: على اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة ان تراجع جدول الانتخاب خلال شهر كانون الاول من كل سنة وتضيف اليه اسماء الاشخاص الذين توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى وتحذف منه اسماء من توفوا او فقدوا أي شرط من هذه الشروط او من كانت اسماؤهم قد سجلت في الجدول بغير حق وتراعى في كل ذلك الاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة.

المادة الخامسة عشرة: ١- لمن سجل اسمه في جدول الانتخاب ان يغير موطنه الانتخابي من القضاء المسجل اسمه فيه الى قضاء آخر يكون به محل عمله الرئيسي او تكون له فيه مصلحة جدية او يكون فيه مقر عائلته ولو لم يكن مقيما فيه.

٢- يقدم الناخب طلب تغيير موطنه الانتخابي كتابة الى اللجنة المشكلة في القضاء الذي يريد نقل اسمه الى جدولته مشفوعا بشهادة الانتخاب واذا قبلت اللجنة طلبه سجلت اسمه في هذا الجدول واخطرت المتصرف الذي تتبعه لتسجيل هذا الاسم كذلك في نسخة الجدول المحفوظة لديه وعلى هذا المتصرف اخطار متصرف اللواء الذي يتبعه القضاء الذي سجل به اسم الناخب اصلا لاتخاذ اللازم نحو حذف الاسم المذكور من نسختي جدول ذلك القضاء.

ولا يقبل طلب تغيير الموطن الانتخابي بعد صدور المرسوم الجمهوري بتحديد يوم الانتخاب.

المادة السادسة عشرة: لا يجوز تسجيل اسم شخص في اكثر من جدول انتخاب واحد.

الباب الثالث

في عدد النواب والمناطق الانتخابية

المادة السابعة عشرة: ١- يتألف مجلس الامة من مائة وخمسين عضوا منتخبا ويخصص لكل لواء عدد من الاعضاء على اساس نسبة عدد نفوسه الى مجموع نفوس العراق كله. ويصدر بذلك بيان من وزير الداخلية.

٢- يمثل العمال والفلاحون نسبة لا تقل عن ٢٥% من عدد النواب المنتخبين.

٣- لرئيس الجمهورية ان يعين عددا من الاعضاء لا يزيد على خمسة عشر عضوا ممن تقضي مصلحة الوطن تعيينهم. ويتم هذا التعيين بمرسوم جمهوري.

المادة الثامنة عشرة: ١- يعتبر كل لواء منطقة انتخابية قائمة بذاتها ويكون مركز اللواء مركزا لها.

٢- يجوز لوزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء تقسيم اللواء الى اكثر من منطقة انتخابية واحدة اذا اقتضت الضرورة ذلك. وتقسم عدد اعضاء اللواء المشار اليهم في المادة السابعة عشرة الفقرة (١) على هذه المناطق بنسبة نفوس كل منطقة منها الى مجموع نفوس اللواء.

٣- يعد المتصرف قوائم باسماء ناخبي اللواء مرتبة حسب الحروف الهجائية على ان يكون لكل محلة قائمة خاصة بها.

الباب الرابع في تعيين ميعاد الانتخاب

المادة التاسعة عشرة: ١- يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم جمهوري وبموافقة مجلس الوزراء ويكون ذلك بالنسبة الى الانتخابات التكميلية ببيان من وزير الداخلية. وينشر المرسوم الجمهوري او البيان حسب الاحوال في الجريدة الرسمية والصحف ويذاع بكافة الوسائل الممكنة قبل الميعاد المحدد لاجراء الانتخاب بخمسة واربعين يوما على الاقل.

٢- تجري الانتخابات العامة في جميع انحاء الجمهورية في يوم واحد.

الباب الخامس في الترشيح لعضوية مجلس الامة

المادة العشرون: يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الامة او يعين عضوا فيه ذكرا كان ام انثى ما يلي:-

أ- ان يكون عراقيا من ابوين عراقيين. وان تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى.

ب - ان يكون اسمه مسجلا في جداول الانتخاب.

ج - ان لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ميلادية.

د - ان يحسن القراءة والكتابة.

هـ - ان يكون مؤمنا بثورة الرابع عشر من تموز ومبادئها واهدافها.

المادة الحادية والعشرون: لا يجوز للمتصرفين والقائمقامين ومدراء النواحي وأفراد القوات المسلحة والحكام ورؤساء التسوية وغيرهم من الموظفين العموميين ان يرشحوا انفسهم في المنطقة الانتخابية التي يؤدون وظائفهم فيها.

المادة الثانية والعشرون: ١- يحرر طلب الترشيح لعضوية مجلس الامة على استمارة يصدر بتحديد شكلها وبياناتها تعليمات من وزير الداخلية.

٢- يودع المرشح صندوق محكمة البداية بمركز المنطقة التي رشح نفسه عنها مبلغ خمسين دينارا كتأمينات لقاء وصل. وتتعدد التأمينات بقدر عدد الترشيحات.

٣- يقدم المرشح الاستمارة مشفوعة بالوصل الدال على سداد مبلغ التأمينات الى حاكم محكمة البداية المذكورة وذلك قبل اليوم المعين للانتخاب بعشرين يوما على الاقل والامكان الترشيح باطلا واذا كان بمحكمة البداية اكثر من حاكم يعين رئيس محكمة الاستئناف الحاكم المختص وفقا لما هو مبين في الفقرة الثانية من المادة الثامنة.

٤- للأشخاص الموجودين خارج العراق بعذر مشروع ان يدفعوا مبالغ التأمينات ويقدموا استمارة الترشيح للممثل الدبلوماسي او القنصلي العراقي بالجهة التي يوجدون فيها وذلك في الميعاد المذكور في الفقرة السابقة وعلى الممثل المذكور ان يخطر الحاكم المشار اليه فورا بذلك.

وللمرشح في هذه الحالة ان يوكل عنه شخصا مقيما بالعراق بوكالة مصدقة لينوب عنه في كل ما يتعلق باجراءات الانتخاب.

المادة الثالثة والعشرون: ١- لا يجوز لاحد ان يرشح نفسه في اكثر من منطقتين انتخابيتين. ويجب عليه ان يقدم استمارة خاصة عن كل منطقة يرشح نفسه فيها وان يشير في الاستمارة اللاحقة الى الاستمارة السابقة وتاريخ تقديمها واسم المنطقة المتعلقة بها.

٢- يجب على من رشح نفسه في اكثر من منطقتين ان يخطر في اليوم التالي لانقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة السابقة حاكم محكمة البداية بمركز كل من المناطق الانتخابية الزائدة بعدوله عن ترشيح نفسه عنها والا اعتبر ترشيحه قائما فقط عن المنطقتين اللتين قدم استمارتي ترشيحه عنها اولا ويبطل ترشيحه فيما زاد على ذلك ويبطل كل ما يترتب عليه من اثار.

المادة الرابعة والعشرون: ١- يحزر حاكم محكمة البءاءة قائمة بنسختين باسماء طالبي الترشيح ويرسل اءاها الى اللئة المنصوص عليها في الفقرة التالية ويرسل الاخرى الى متصرف اللواء وذلك خلال الالة ايام التالية لقل باب الترشيح.

٢- يتولى مجلس الوزراء بصفته اللئة التنفيذية العليا للاتاء الاشتراكي تءقيق اسماء طالبي الترشيح ويقرر استبعاد من لا يتوافر فيه الشرط المنصوص عليه في الفقرة (هـ) من المادة العشرين ويكون قراره خاضعاً لمصادقة رئيس الجمهورية ويتم كل ذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشرة يوماً من تاريخ ورود القائمة الى المجلس وعء تمام قيام الاتحاد الاشتراكي تنتقل الصلاية الى اللئة التنفيذية العليا.

المادة الخامسة والعشرون: ١- لكل من رفض الحاكم طلب ترشيحه ان يعترض على ذلك بطلب يقدمه الى رئيس محكمة الاستئناف المختصة خلال ثلاثة ايام من تاريخ اعلان القرار.

٢- يءقى رئيس محكمة الاستئناف طلبات الاعتراض ويصدر قراره فيها خلال خمسة الايام التالية لانقضاء ميعاء الاعتراض ويكون قراره نهائياً غير قابل لاي طعن. وعليه تبليغ القرار الى حاكم محكمة البءاءة المختص فور صءوره.

٣- يحزر الحاكم قائمة باسماء المرشحين الذين قبلت طلبات ترشيحهم وتعلق نسخة من هذه القائمة بلوحة الاعلانات بالمحكمة المذكورة. وترسل نسخة اخرى منها للمتصرف.

المادة السادسة والعشرون: ١- لكل مرشح ان يتنازل عن الترشيح باقرار مصءق من حاكم البءاءة ويعتبر الترشيح في هذه الحالة كأن لم يكن.

٢- اذا انقضى الميعاء المءءء للترشيح ولم يتقدم في المنطقة الانتخابية سوى العءء المخصص لها من الاعضاء او لم يبق فيها بعء تنازل المرشحين الاخرين سوى العءء المشار اليه اعلن وزير الداخلية انتخابهم اعضاء بمجلس الامة ءون حاجة الى اجراء الانتخاب في المنطقة المذكورة. اما اذا كان عءء هؤلاء يقل عن عءء الاعضاء المخصص لهذه المنطقة فيعلن وزير الداخلية انتخابهم ويصدر بيئاتاً بفتح باب الترشيح من ءءءء لانتخاب العءء الباقي من الاعضاء.

المادة السابعة والعشرون: يجري الانتخاب في جميع المناطق الانتخابية في اليوم المحدد لذلك وإذا تعذر إجراؤه في منطقة انتخابية أو جزء منها لأسباب قهرية عين وزير الداخلية يوما آخر لإجرائه بمجرد زوال هذه الأسباب.

الباب السادس في الدعاية الانتخابية

المادة الثامنة والعشرون: الدعاية الانتخابية حرة في حدود القانون.

المادة التاسعة والعشرون: ١- يحظر نقش أو كتابة شيء للدعاية الانتخابية في غير الأماكن التي تعينها أمانة العاصمة والبلديات.

٢- لا يجوز في اليومين السابقين على يوم الانتخاب تعليق أو لصق إعلانات أو بيانات أو غير ذلك مما يتعلق بالدعاية الانتخابية.

المادة الثلاثون: تعفى الوسائل المستعملة في الدعاية الانتخابية من جميع الرسوم وذلك اعتبارا من تاريخ المرسوم الجمهوري أو الأمر الصادر بتعيين ميعاد الانتخاب حتى تمام الانتخاب.

الباب السابع في تشكيل اللجان الانتخابية وإجراءاتها

المادة الحادية والثلاثون: ١- تشكيل لجنة انتخابية عامة في مركز اللواء أو المنطقة الانتخابية..

٢- تقسم المنطقة الانتخابية إلى عدة شعب يصدر بتعيينها وتعيين مقر كل منها والمحلات التي تتكون منها بيان من وزير الداخلية على أن يراعى في ذلك سهولة الانتقال من محلة إلى أخرى وعدد الناخبين المدرجين في قوائم هذه المحلات والاعتبارات المحلية الأخرى التي تيسر إجراء الانتخاب على أكمل وجه.

وتشكل في مقر كل شعبة من هذه الشعب لجنة انتخاب فرعية.

٣- تعتبر اللجنة العامة لجنة فرعية أيضا لغرض هذا القانون.

٤- على المتصرف أن يعد قوائم بأسماء الناخبين الذين سيدلون بأصواتهم في كل من اللجنة الانتخابية العامة واللجان الانتخابية الفرعية ويعلق بمقر كل لجنة نسخة من القوائم الخاصة بها بعد تصديقها من الحاكم وكذا قائمة أسماء المرشحين الذين قبلت طلبات ترشيحهم نهائيا وعدد الأعضاء المطلوب انتخابهم ويجب أن يتم التعليق قبل يوم الانتخاب بعشرة أيام على الأقل وأن يستمر حتى تمام الانتخاب.

المادة الثانية والثلاثون: ١- تشكل كل من اللجان العامة والفرعية من رئيس وسكرتير ومن ثلاثة اعضاء يكونون من الناخبين المعدة اسمائهم باللجنة ممن يلمون بالقراءة والكتابة اماماً كافياً.

٢- يعين رؤساء اللجان العامة والفرعية بأمر من وزير العدل ويعين سكرتيرو اللجان بأمر من وزير الداخلية.

٣- يعين رؤساء اللجان العامة من بين الحكام واعضاء التدوين القانوني ويجوز عند الاقتضاء تعيينهم من بين اعضاء الادعاء العام والمشاورين الحقوقيين بالوزارات. ويعين رؤساء اللجان الفرعية وسكرتيرو اللجان العامة والفرعية من بين الموظفين والمستخدمين العموميين وذلك بناء على ترشيح الجهات التابعة لها.

٤- يكون تعيين الناخبين الثلاثة بأن يسمى كل مرشح عند بدء عملية الانتخاب ناخباً واحداً من بين الناخبين الحاضرين، فاذا كان المرشحون جميعاً لم يسموا احداً او كان الذين استعملوا حقهم في ذلك اقل من ثلاثة يعين الرئيس الاعضاء الثلاثة من بين الناخبين الحاضرين.

٥- لا يجوز ان يكون رئيساً للجنة او سكرتيراً لها او عضواً فيها احد افراد القوات المسلحة او احد المختارين او احد رؤساء الوحدات الادارية.

٦- يكون سكرتير اللجنة او من تختاره اللجنة من بين اعضائها كاتباً لها ويتولى تحرير محضرها.

٧- يحلف رئيس اللجنة وسكرتيرها واعضاؤها قبل مباشرة عملهم اليمين الاتية:-

(اقسم بالله العظيم ان اؤدي عملي بصدق وحياد تامين).

المادة الثالثة والثلاثون: لا يصح انعقاد اللجنة الا بحضور جميع اعضائها. فاذا غاب ادهم مؤقتاً عين الرئيس من يحل محله من الاعضاء الاحتياطيين ان وجدوا والا فمن الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة واذا الرئيس هو الذي غاب عين هو كذلك من يتولى الرئاسة بدلاً منه مدة غيابه.

المادة الرابعة والثلاثون: على رئيس كل لجنة وسكرتيرها ان يكونا حاضرين في مركزها في اليوم السابق ليوم الانتخاب وان يتحققا من تطبيق قوائم الناخبين بقائمة المرشحين في مركز اللجنة.

المادة الخامسة والثلاثون: يكون ابداء الرأي في اختيار المرشحين بالكتابة على بطاقة الانتخاب التي يحدد شكلها والبيانات التي تدون بها وطريقة الكتابة عليها ببيان من وزير الداخلية. ويجب ان تحتوي البطاقة على ختم اللجنة وتاريخ الانتخاب.

المادة السادسة والثلاثون: تكون صناديق الانتخاب بالشكل والحجم والمواصفات التي يصدر بها بيان من وزير الداخلية ويكون الوجه العلوي للصندوق ذا فتحة يسمح بمرور بطاقة الانتخاب منه مطوية ويكون له قفلان لا يمكن فتح احدهما بالمفتاح الخاص بالقفل الاخر.

المادة السابعة والثلاثون: يزود الموظف الاداري كلا من رئيس اللجنة العامة ورؤساء اللجان الفرعية في اليوم السابق ليوم الانتخاب بصناديق الانتخاب وبمظروف معلق بالشمع الاحمر يحتوي على عدد من بطاقات الانتخاب مساو لعدد الناخبين المسجلة اسماؤهم في قوائم اللجنة وبنسخة من قوائم الناخبين الخاصة بها وقائمة المرشحين في المنطقة الانتخابية وعليه ان يزودها كذلك بكل ما يلزمها من قرطاسية وطوابع بريدية ومستخدمين بقدر الحاجة لاعداد الوسائل اللازمة لانتقال رئيس اللجنة وسكرتيرها الى مركزها والعودة منه.

المادة الثامنة والثلاثون: تبدأ عملية الانتخاب في الساعة الثامنة صباحاً ويعين الرئيس انتهاءها في الساعة الخامسة مساء ما لم يوجد في مركز اللجنة في ذلك الوقت ناخبون لم يبدوا آراءهم فتستمر عملية الانتخاب الى ان يبدي هؤلاء دون غيرهم آراءهم ثم يعلن الرئيس انتهاء عملية الانتخاب.

المادة التاسعة والثلاثون: يجب على رئيس اللجنة قبل البدء في عملية الانتخاب ان يعرض صندوق الانتخاب على الحاضرين للتحقيق من خلوه من الاوراق ثم يغلقة بمفتاحيه ويحتفظ باحدهما ويسلم الاخر لأكبر اعضاء اللجنة سناً ليحتفظ به لديه.

المادة الاربعون: يبدأ كل من رئيس اللجنة وسكرتيرها وعضائها بابداء آراءهم ولو كانت اسماؤهم مسجلة في قوائم لجان انتخابية اخرى والمرشحين ووكلائهم كذلك ان يبدوا آراءهم في اية لجنة ولو كانت اسماؤهم مسجلة في قوائم ناخبي لجنة اخرى. على ان يثبت كل ذلك في محضر اللجنة وفيما عدا ما تقدم لا يجوز للنائب ان يبدي رأيه في غير اللجنة التي يكون اسمه مسجلاً في قوائم ناخبيها.

المادة الحادية والاربعون: لكل مرشح ان يوكل عنه في كل لجنة شخصاً واحداً من بين ناخبها بوكالة مصدقة ينوب عنه في كل ما يتعلق بمباشرة عملية الانتخاب. وتقدم وثيقة التوكيل لرئيس اللجنة ويثبت ذلك في محضرها.

المادة الثانية والاربعون: على الناخب ان يقدم الى اللجنة قبل ابداء رأيه شهادة الانتخاب الخاصة به فإن لم تكن الشهادة معه قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من هويته.

المادة الثالثة والاربعون: ١- يسلم رئيس اللجنة كل ناخب بطاقة انتخاب مفتوحة فينتحي بها جانباً من جوانب القاعة الانتخابية ويثبت رأيه في البطاقة على غير مرأى من غيره وذلك بأن يكتب اسماء من يريد انتخابهم من المرشحين ثم يطوي البطاقة ويضعها في الصندوق ويؤشر رئيس اللجنة في شهادة الانتخاب الخاصة بالناخب وكذلك امام اسمه في قوائم الناخبين بما يفيد انه حضر وابدى رأيه.

٢- يحق للناخب الذي لا يعرف القراءة والكتابة ان يستصحب شخصاً يكتب له البطاقة.

المادة الرابعة والاربعون: لا يجوز للناخب ان يدلي برأيه اكثر من مرة في انتخاب واحد.

المادة الخامسة والاربعون: لا يجوز لغير المرشحين ووكلائهم والناخبين المسجلة اسمائهم في قوائم ناخبي اللجنة خول مكان الانتخاب ولا يجوز للناخب او من يستصعبه وفق الفقرة الثانية من المادة الثالثة والاربعين ان يبقى فيه بعد ادالاه برأيه.

المادة السادسة والاربعون: للمرشح ووكيله دخول قاعة الانتخاب في أي وقت وان يطلبوا تثبيت ما يعن لهما من ملاحظات في محضر اللجنة.

المادة السابعة والاربعون: لا يجوز لاحد المرشحين او الناخبين او غيرهم حمل السلاح في مكان الانتخاب ولو كان مجازاً بحمله قاتوناً ولا يجوز لاحدهم ان يتدخل بالتلفين او الايحاء او بأية وسيلة اخرى في حرية الناخب في ابداء رأيه.

المادة الثامنة والاربعون: حفظ النظام في مكان الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله ان يأمر بالقبض فوراً على من تقع منه جريمة ما وارساله مع المحضر الذي يحرره الى سلطة التحقيق المختصة. وله ان يستعين بقوات الشرطة وغيرهم في

تنفيذ اوامره ولا يجوز لهذه القوات دخول مكان الانتخاب الا بناء على طلب من رئيس اللجنة.

المادة التاسعة والاربعون: تفصل لجنة الانتخاب في كل شكوى تقدم لها بشأن عملية الانتخاب وتثبت قرارها في محضرها ويجب ان يكون مسبباً.

المادة الخمسون: ١- على اثر اعلان انتهاء عملية الانتخاب تحصى اللجنة ما تبقى لديها من بطاقات الانتخاب غير المستعملة، وتحصى عدد الناخبين الذين حضروا وابدوا اراءهم من واقع العلامات المؤشر بها امام اسمائهم في قوائم الناخبين ويثبت الرئيس ذلك في المحضر ويعلنه بصوت مسموع ثم يغلّق صندوق الانتخاب بمفتاحيه ويغطي فتحة الصندوق وثقبي المفتاحين بقطعة من القماش يختم على اطرافها بالشمع الاحمر بكيفية يتعذر معها اضافة شيء الى الصندوق او اخذ أي شيء منه ويحتفظ كل من رئيس اللجنة واكبر اعضائها سناً باحد مفتاحي الصندوق على ان يسلم المفتاحين للجنة الفرز في الوقت المناسب وتضع اللجنة بطاقات الانتخاب غير المستعملة في مظروف تختمه بعد غلقه بالشمع الاحمر بختم اللجنة.

٢- ترسل اللجان الفرعية صناديق الانتخاب والمحاضر والمظاريف المحتوية على البطاقات غير المستعملة في حراسة كافية الى مركز لجنة الانتخاب العامة حيث تجري عملية فرز جميع الراء التي ابدت في جميع "جان الانتخابية ويجب ايداع جميع الصناديق مكاناً اميناً حتى تتم عملية الفرز. وللمرشح او وكيله الحضور اثناء اجراء هذه العملية.

المادة الحادية والخمسون: تفرز بطاقات الانتخاب الخاصة بكل منطقة انتخابية خلال الثماني والاربعين ساعة التالية ليوم الانتخاب على الاكثر بواسطة اللجنة العامة واللجان الفرعية في مركز المنطقة الانتخابية.

المادة الثانية والخمسون: تباشر اللجنة فرز بطاقات الانتخاب بحضور من يشاء من المرشحين ووكلائهم. وتبدأ بفرز البطاقات الموجودة في الصناديق وذلك بعد التأكد من سلامة الاختتام الموضوع عليها.

المادة الثالثة والخمسون: تعتبر البطاقات التي ذكرها باطلة:-

أ- البطاقات غير المختومة بختم لجنة الانتخابات.

ب - البطاقات البيضاء الخالية من اية اشارة الى احد المرشحين.

ج - البطاقات المدون فيها اكثر من العدد المقرر من اعضاء مجلس الامة لتلك المنطقة الانتخابية.

د - البطاقات المثبت بها اية علامة تدل دلالة واضحة على اسم الناخب او التي تشمل على عبارات مهينة لاحد المرشحين.

المادة الرابعة والخمسون: تباشر اللجان فرز وتصنيف البطاقات الموجودة في كل صندوق على حدة وتحرر محضراً تثبت فيه عدد الاراء الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح وعدد الاصوات الباطلة وسبب بطلان كل منها. وبعد الانتهاء من فرز البطاقات الموجودة في جميع الصناديق تحرر اللجنة العامة محضراً عاماً تثبت فيه جميع الاجراءات التي تمت امامها وجميع الطلبات والشكاوى التي قدمت لها والقرارات التي اصدرتها في شأنها ومجموع عدد الاوراق الباطلة ومجموع عدد الاراء الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح في المنطقة الانتخابية كلها. ويحرر المحضر من ثلاث نسخ يوقعها الرئيس وجميع الاعضاء واذا لم يوقع احد الاعضاء عليها فيجب بيان سبب ذلك.

المادة الخامسة والخمسون: تعلن اللجنة انتخاب المرشحين الذين نالوا اكبر عدد من الاراء الصحيحة على التوالي وذلك في حدود عدد الاعضاء المخصص للمنطقة الانتخابية.

المادة السادسة والخمسون: تبين اللجنة ان مجموع عدد البطاقات التي القيت في صناديق الانتخاب يزيد على مجموع عدد الناخبين الذين ابدوا آراءهم بنسبة لا تزيد على ٥% وكان عدد البطاقات الزائدة ليس من شأنه - اذا استبعدت - ان يؤثر في مركز احد من المرشحين الذين حصلوا على اكبر عدد من الاراء الصحيحة فلا تعتد اللجنة بذلك وتعلن انتخابهم اعضاء بمجلس الامة. اما اذا كان من شأن ذلك ان يؤثر على مركز احد منهم فتقرر اللجنة بطلان انتخابه واعادة الانتخاب بينه وبين المرشحين الاخرين الذين لم يعلن انتخابهم وذلك في الميعاد الذي يصدر بتحديدده بيان من وزير الداخلية.

المادة السابعة والخمسون: تصدر اللجنة قراراتها بالاكثرية. وتكون مداولاتها سرية وللرئيس اخلاء القاعة من غير اعضاء اللجنة اثناء المداولة.

المادة الثامنة والخمسون: يبلغ رئيس اللجنة وزير الداخلية والمتصرف برقياً باسماء المرشحين الذين اعلن انتخابهم ويرسل فوراً لكل منهم احدى نسخ المحضر ويحتفظ بالنسخة الثالثة لديه.

ويعين وزير الداخلية خلال الثلاثة ايام التالية لوصول المحاضر اليه النتيجة العامة للانتخاب في جميع اثناء الجمهورية ويبلغ المرشحين الفائزين في الانتخاب كتابة بانتخابهم اعضاء بمجلس الامة.

المادة التاسعة والخمسون: توضع البطاقات المحتوية على الاراء الصحيحة في اكراس خاصة والبطاقات الباطلة في اكراس اخرى وتطلق الاكراس ويختتم عليها بالشمع الاحمر بختم اللجنة ويحتفظ بها وكذلك بالاكراس المحتوية على بطاقات الانتخاب غير المستعملة وقوائم الناخبين واستمارات جميع المحاضر والاوراق المتعلقة بالانتخاب في محكمة البداية التي يقع مركز المنطقة الانتخابية في دائرة اختصاصها حتى ينتهي مجلس الامة من الفصل في صحة العضوية ثم تسلم لوزارة الداخلية.

المادة الستون: ١- اذا لم يحصل المرشح على عشر الاراء الصحيحة التي ابدت على الاقل في المنطقة الانتخابية التي رشح نفسه فيها خسر مبلغ التأمينات ما لم تكن هذه النسبة كافية لانتخاب أي مرشح في تلك المنطقة فعندئذ يخسر التأمينات كل من قُلت الاصوات التي حازها عن نصف الاصوات التي حازها اقل المرشحين الفائزين في تلك المنطقة.

٢- يرد مبلغ التأمينات للمرشح الذي يتنازل عن ترشيحه قبل اليوم المحدد للانتخاب بثلاثة ايام على الاقل ولا يدخل في حساب المدة يوما التنازل والانتخاب. وتسلم التأمينات التي يخسرها المرشحون لمديريات البلديات المختصة لتقرر تخصيصها او صرفها في الاعمال الخيرية بدائرة المنطقة الانتخابية التي كان الترشيح فيها.

المادة الحادية والستون: يختص مجلس الامة وحده بالفصل في صحة عضوية اعضاءه ويرفع الطعن في الانتخاب على الوجه المبين في المادة الثامنة والخمسين. ولا تبطل العضوية الا بقرار يصدر باغلبية ثلثي اعضاء المجلس. ويعين النظام الداخلي للمجلس كيفية تحقيق الطعن والفصل فيه.

الباب الثامن في جرائم الانتخاب

المادة الثانية والستون: يعاقب بغرامة لا تتجاوز دينارين كل من كان اسمه مسجلاً في جدول الانتخاب وتخلف بغير عذر مقبول عن الادلاء برأيه في الانتخاب ويعتبر من قبيل العذر المقبول سفر الناخب الى خارج العراق او مرضه او قيامه بعمل في خدمة الدولة يحول دون ادلائه برأيه في الانتخاب.

المادة الثالثة والستون: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين.

١- كل من كان له شأن في تحرير جدول انتخاب وتعمد تسجيل اسم فيه او حذفه منه بغير حق.

٢- كل من توصل الى قيد اسمه او اسم غيره في جدول الانتخاب مع علمه بأن الشروط اللازم توافرها في الناخب لا تتوافر فيه او في ذلك الغير وكذلك كل من توصل بغير حق الى حذف اسم آخر من الجدول.

٣- كل من استعمل القوة والتهديد لمنع ناخب من ابداء رأيه في الانتخاب او لاكماله على ابداء رأيه على وجه معين.

٤- كل من اعطى ناخباً او عرض او التزم بان يعطيه هدية او منفعة او وعد بشيء من ذلك لنفسه او لغيره كي يحمله على ان يبدي رأيه على وجه معين او يمتنع عن ابداء رأيه وكذلك كل من قبل او طلب لنفسه او لاحد الناخبين شيئاً من ذلك للغرض المذكور.

٥- كل من استعمل القوة او التهديد بقصد الاخلال بحرية الانتخاب او نظامه او اجراءاته.

٦- كل من ابدى رأيه في الانتخاب وهو يعلم انه لا حق له في ذلك او ان اسمه مسجل في جدول الانتخاب بغير حق او كان لديه من الاسباب الجديدة ما يدعوه للاعتقاد بذلك.

٧- كل من ابدى رأيه منتحلاً اسم غيره.

٨- كل من ابدى رأيه اكثر من مرة في انتخاب واحد.

٩- كل من كتب عن علم غير الاسماء التي املاها عليه ناخب استكتبه.

المادة الرابعة والستون: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز ثلثمائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من خطف الصندوق المحتوى على بطاقات الانتخاب او اتلفه او غيره او عبث باوراقه بأية كيفية كانت بقصد التأثير على نتيجة الانتخاب.

المادة الخامسة والستون: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر او بغرامة لا تتجاوز عشرة دناتير كل من خالف احكام المادة السابعة والاربعين.

المادة السادسة والستون: يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دناتير:-

١- كل من امتنع عن اعطاء المعلومات الخاصة به اللازمة لتحرير جدول الانتخاب.

٢- كل من دخل بغير حق قاعة الانتخاب وقت الانتخاب ولم يخرج منها عندما يأمر رئيس اللجنة بذلك.

المادة السابعة والستون: يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً كل من نشر او اذاع اقوالاً عن سلوك احد المرشحين او عن اخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب وكل من اذاع بهذا القصد اخباراً كاذبة. فاذا اذيعت تلك الاقوال او الاخبار ونشرت في وقت لا يستطيع فيه الناخبون ان يتبينوا حقيقتها وضوعفت العقوبة.

ولا يخل ذلك بأية عقوبة اشد يقضى بها القانون.

المادة الثامنة والستون: يعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالعقوبة المقررة للجريمة التامة.

المادة التاسعة والستون: تسقط الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمضي ستة اشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب او من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق اذا كان قد شرع فيه.

الباب التاسع

احكام عامة واخرى وقتية

المادة السبعون: يجوز بأمر من وزير الداخلية تعديل المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون عند اعداد جداول الانتخاب لأول مرة.

المادة الحادية والسبعون: يجوز اصدار انظمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون ولوزير العدل والداخلية اصدار التعليمات اللازمة.

المادة الثانية والسبعون: ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

المادة الثالثة والسبعون: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.
كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر شوال لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الثامن من شهر شباط لسنة ١٩٦٧.

الوزراء	ناجي طالب	الفريق
	رئيس الوزراء	عبدالرحمن محمد عارف
		رئيس الجمهورية

وجاء في الاسباب الموجبة القول:-

نظراً لرغبة الحكومة في انتهاء فترة الانتقال وفقاً لما نص عليه الدستور المؤقت وحيث ان ذلك يتوقف على وضع قانون انتخاب مجلس الامة والقيام باجراء الانتخابات.

فقد اعد هذا القانون الذي اهتدى في وضعه بقوانين الانتخاب السابقة ومثلاتها في الجمهورية العربية المتحدة والدول الاخرى. وتضمن القانون كثيراً من الضمانات التي توفر الحرية التامة للناخبين في ابداء ارائهم وتكفل تأليف مجلس يمثل الامة تمثيلاً صادقاً.

وقد نحاشى هذا القانون العيوب التي رافقت القوانين السابقة وظهرت اثناء التطبيق العملي فجاء بمبادئ جديدة تتفق وتطور الزمن وما يجب ان يكون عليه القانون فأخذ بطريقة الانتخاب المباشر كما اخذ بحق التصويت الاجباري بالنسبة للذكر والاختياري بالنسبة للإناث. ولحماية ثورة (١٤) تموز فقد خول مجلس الوزراء بصفته اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي تدقيق اسماء طالبي الترشيح من ناحية ولائهم للثورة ولاهدافها وحدد نسبة لتمثيل العمال والفلاحين ايماناً بأن هذه الطبقة هي التي ساندت الثورة وهي قادرة على حماية مكاسبها واخذ القانون بالمنطقة الانتخابية الواسعة على اساس اللواء وجوز ايضاً تصغير المنطقة الانتخابية اذا اقتضت المصلحة ذلك تحقيقاً للمرونة التي تسهل اجراء عملية الانتخاب ويقتضيها تركيب مجتمعنا.

كما وجد ان من الضروري ان يكون النائب ملماً بالقراءة والكتابة وهو الحد الاقل المطلوب فيمن يمثل الامة ليستطيع ان يعبر عن ارادة الناخبين تعبيراً صحيحاً. واعطى القانون حق الاشراف على عملية الانتخاب الى لجنة مشتركة من السلطتين القضائية والتنفيذية.

ووضع القانون نصوصاً عقابية على الجرائم التي تقترف اثناء عملية الانتخاب وبسببها حفظاً لسلامتها وعدم التأثير عليها. لما تقدم من اسباب فقد شرع هذا القانون.

وقد جرت مناقشة واسعة لمسودة اللاحة قبل اقرارها، ونشرت الصحف مقالات واسعة حولها، فقد كتب الدكتور صلاح الدين الناهي مقالاً بعنوان "المزيد المزيد من حرية الانتخاب" قال فيه: "لا خير في انتخاب مسلط فيها مثل هذا السيف ذي الحدين على رؤوس المرشحين، فثقوا بالشعب يا سادة بعض الثقة وافسحوا له المجال ليمارس حقوقه كما افسح لكم مجال التحدث باسمه زمناً طويلاً، ومزيداً من حرية الانتخاب يا مانحي الشعب حرية الانتخاب، فإن الحقوق السياسية لا يمن بها على الشعب الا في ظل نظام ملكي استبدادي او دكتاتوري لان الحقوق العامة هي حقوق الشعب الطبيعية وبأسم الشعب تشرعون وتحكمون.." (١).

موقف الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والمنظمات المهنية من قانون الانتخاب

قوبل صدور قانون الانتخابات بردود فعل متباينة عكست مواقف الاحزاب والشخصيات الوطنية من الحياة البرلمانية واقامة الحكم الدستوري المطلوب، وتناولت هذه الاحزاب بعض مواد القانون والقيود التي وضعت امام الراغبين في الترشيح، في حين رفض بعضها الحياة البرلمانية جملة وتفصيلاً بحجة "ان النظام البرلماني لا يمكن ان يحقق طموح شعبنا في غد افضل وان الثورة الدائمة هي الطريق الوحيد لحرق مراحل التخلف". وسنستعرض بعض هذه المواقف.

(١) جريدة العرب، ١/٢/١٩٦٧.

اعترض الاكراد على بعض مواد قانون الانتخابات، وقدم سبعة من الشخصيات الكردية المعروفة مذكرة الى ناجي طالب، رئيس الوزراء هذا نصها^(١):

"سيادة رئيس الوزراء المحترم

تعلمون ان العراق قد افتقد الحياة البرلمانية الدستورية منذ ما يقرب من تسع سنوات، ولا يخفى ان بلدا حين يفقد هذا الركن الاساسي من حياته ائما يعرض نفسه لهزات تعرض كيانه الى كثير من المخاطر، وهذا ما حدث فعلا في البلاد، ولسنا هنا في سبيل استعراض ما حل بالعراق نتيجة لهذا فذلك امر تثبت منه المواطنون بشكل لا يحتاج الى دليل او اعادة القول فيه كما انه من البين والبدهي ان لا وجود للمجتمع المتحضر دون وجود قانون ينظم حياته العامة كما لا يعتد بأي قانون كان ما لم يكن مستتبعا من رغبات المواطنين وارادتهم ومن الطبيعي ان لا يشرع قانون بمعزل عن الشعب وبدون ممثليه المنتخبين من قبله بكامل حريته وارادته.

ولا يخفى على سيادتكم ان الشعوب في مسيرتها الحضارية والتي صارت المستبدين من الحكام والمتسلطين عليها فكانت في مرحلة من مراحل نهضتها ائما تقوم على كبح جماح امثال هؤلاء وعلى كسب حق جديد تتمثل فيه حرياتهم ورغباتهم وفقا لما تقتضيه سنة التطور والارتقاء في سلم الحضارة. وقد اضحى امرا بديها وحقا طبيعيا من حقوق المواطنين ان يحكم الشعب نفسه بنفسه دون ان يكون هذا الحكم منحة او منة تمنحها للشعب فئة او حاكم.

سيادة الرئيس، ونحن في ضوء المفاهيم التي عرضنا لها آنفا نود ان نشفع لائحة قانون الانتخابات بالملاحظات المذكورة ادناه. وبهذه المناسبة نحب ان نؤكد ان ملاحظتنا هذه ليست بحثا فقها مستتبعا من قراءة عابرة للقانون او دراسة وضعت من لدن جماعة الموقعين وائما نرفعها لنعبر بها عن رأي فريق كبير من المواطنين في هذه البلاد ونلخص فيها رغبته ومطالبه فيما يتصل بالموضوع الذي دارت حوله اللائحة. واننا اذ نقدم مذكرتنا هذه لتحذونا الرغبة الصادقة المخلصة في خدمة بلدنا ومواطنينا ساعين بامانة وذمة لانتشال العراق من محنته العامة التي لا تخفى على كل مواطن غيور ولا نشك قطعا في ان عودة الحياة البرلمانية الدستورية هي السبيل

(١) جريدة الحياة البيروتية، ١٥/٢/١٩٦٧.

الوحيد لانقاذ البلاد والعودة بها الى مصاف الدول المتحضرة المستقرة ولنا وطيد الامل ان نراكم عاملين بما توجبه عليكم رغبات الشعب ومسؤولياتكم التاريخية.

١- لقد اجمعت الاراء التي ابدت حول اللاحة على نبذ الهيمنة التي اعطيت للاتحاد الاشتراكي وتمكينه من اختيار المرشحين اذ ان ذلك يعتبر احتكارا وحصرا للعمل السياسي في حزب واحد الامر الذي لا تقره الحياة الديمقراطية السليمة، لهذا نطالب باجراء التعديل اللازم الذي يرفع هذه الهيمنة والاحتكار ونود ان نشير بهذه المناسبة اننا لسنا ضد قيام الاتحاد الاشتراكي اذا ارادت فئة من الشعب بمحض اختيارها ان تنتظم تحت هذه الفكرة ومبادئها كما هو معروف ومألوف في قيام الاحزاب والانتماء اليها وعلى ان لا يحول هذا دون انتظام فئات اخرى في شكل احزاب ومبادئ تؤمن بها هي ايضا. اننا نرفض اصلا فكرة الاحتكار السياسي وفرض الافكار العقائد السياسية ونؤمن ان الاحتكام اولا واخيرا للشعب.

٢- اعطت اللاحة لمجلس الوزراء حق اختيار المرشحين وهو مبدأ خطير تتمثل جوانب خطورته فيما يلي:

أ- ان معنى هذا هو العزل السياسي يتولى امره مجلس الوزراء بينما المفروض ان يتولى الشعب فقط قول كلمته في هذا الصدد.

ب - معناه ايضا اعتبار الشعب العراقي قاصرا عن ادراك مسؤولياته في اختيار ممثليه.

ج - انه عمل يخرج بالانتخابات عن صفتها هذه ويحولها الى عملية تعيين للاعضاء يشبه المحاولة التي قامت قبل هذا ففشلت لتعيين - مجلس الشورى -.

د - يتنافى ومبدأ الفصل بين السلطات اذ انه يعطي السلطة التنفيذية وصاية وحق لا تقره قوانين الانتخابات السليمة ويمكنها من التحكم والسيطرة بحيث يجعلها سلطة دكتاتورية تنعدم فيها فكرة الانتخابات وطرقها الاصولية الدستورية.

هـ - ان اعضاء مجلس الوزراء مع احترامنا للأشخاص، افراد ومواطنون من عامة الشعب ليس للواحد منهم حقوق ارفع واكثر من حقوق الفرد كما واتهم لم يأتوا الى الحكم بارادة الشعب فكيف يمنحون انفسهم حق الولاية والتميز والمفاضلة بين المواطنين المتقدمين للترشيح.

ان ما ذكرناه اعلاه انتفاص صارخ من حقوق الشعب فهل جاءت ثورة تموز لعمل كهذا؟ في وقت يتطلع فيه الشعب الى مزيد من الحريات.

٢- الدائرة الواسعة للانتخابات، اعتبر اللواء دائرة انتخابية واحدة وفي ذلك من المساوي نلخصها فيما يلي:

أ- سيطرة السلطة التنفيذية على سير الانتخابات وتوجيهها وفق رغبتها.
ب - جهل الناخبين في الدائرة الواسعة بشخصية المرشح الامر الذي يؤدي الى انتفاء حسن التقدير في اختيار النواب.

ج - الدائرة الواسعة تقتضي قيام الاحزاب واجراء الانتخابات على اساس مبادئ حزبية وهذا ما هو غير قائم في العراق وما لم تتضمن اللاحة الاشارة الى قيامه.
د - ان دائرة اللواء الانتخابية كانت نظاما عمل به بعد الاحتلال لسهولة توجيه الانتخابات من قبل السلطة واخضاعها لرغباتها وقد نبذ النظام المشار اليه - لهذا الاعتبار - منذ مدة طويلة قبل قيام ثورة ١٤ تموز فالعودة الى الاخذ به يعتبر في الواقع عودة الى مرحلة بدائية في الحياة البرلمانية.

هـ - انها ستحرم ابناء الريف في اللواء من اختيار ممثليهم وفي ذلك حرمان لجزء كبير من الشعب ممثلا في ابناء اريافه وقراه من وصول نوابه الى قاعة البرلمان.

د - انها ستحرم فريقا كبيرا من الاكراد من حق انتخاب نوابهم هذا الفريق الموجود في كثير من اقصية بعض الالوية الشمالية كخاتقين ومنذلي مثلا واقضية لواء الموصل. الامر الذي يخل بطبيعة تكوين كيان الدولة والمجتمع العراقي فضلا عن مخالفته لمنهاج ٢٩ حزيران الداعي الى تمثيل الاكراد في المجلس الوطني بشكل لا يفتقر من مجموعهم بالنسبة الى مجموع السكان في العراق.

٤- اعطت اللاحة لموظفي السلطتين الادارية والقضائية الاشراف الواسع على اجراء الانتخابات الامر الذي سيخضعها في مراحلها كلها الى هيمنة السلطة التنفيذية ابتداء من قبول الترشيح بواسطة مجلس الوزراء وانتهاء بالاقتراع الواقع تحت اشراف الادارة.

٥- اعطت اللاحة لرئيس الجمهورية حق تعيين ما لا يزيد عن خمسة عشر نائبا. وهو امر يتنافى مع فكرة وجود البرلمان المنتخب من الشعب الذي لا يجوز ان يكون بين اعضائه فريق معين وفريق منتخب مع تساوي الفريقين في الحقوق وصفة التمثيل.

٦- حرمت اللاحقة على الاقلية انتخاب ممثليها ولا يمكن ان يسد التعيين.المشعر
اليه اعلاه هذا الفراغ اذ لابد ان يكون للاقلية حرية اختيار ممثليها بمحض رغبتها.
٧- ان الانتخاب حق من حقوق الشعب ومثله في واقعه امتناع الفرد عن
التصويت فالزامه بالتصويت حرمان لحق من حقوق وقسر له على انتخاب من
يرشحه مجلس الوزراء بموجب نصوص اللاحقة.

اشرنا في مستهل مذكرتنا الى اننا لا نريد ان ندخل في تفاصيل فقهية حول
اللاحقة وانما اكتفينا بتناول الاسس العامة التي لها علاقة وثيقة بالحياة الدستورية
التي تصبو اليها البلاد وفي ضوء الظروف السياسية التي مرت وتمر بها حتى الان
فحرمتها مدة طويلة من اهم حقوقها الاساسية.

ولابد لنا ان نشير الى ان اللوائح التشريعية مهما سلمت من اخطاء ونواقص
ليست هي الغاية في ذاتها وانما العبرة بما تؤدي اليه من قيام حكم صالح موثمن
على مصالح البلاد يطمئن الشعب الى سلامة تطبيق التشريعات على يديه.

وهذا لن يتم الا باجراء انتخابات سريعة وعلى ايدي حكومة تؤمن بروح الحياة
الدستورية وتقيم الدليل الواضح للشعب على ايمانها بهذه الحياة.

وعليه نأمل من سيادتكم العمل على تدارك ما يناقض وحقوق الشعب مما ورد في
اللاحقة وتعديله على الاسس التي اجمع عليها نقاد اللاحقة والملاحظات التي ابديناها
مع المبادرة منذ اليوم الى اطلاق الحريات الديمقراطية للشعب ليقول كلمته في
الانتخاب في جو حر واجراء سليم ويرسل ممثليه الحقيقيين ليتولوا ادارة امره
ورعاية مصالحه وفتح صفحة جديدة من تاريخه توفر له الامن والاستقرار وتحقق
الرخاء والازدهار لعراقنا الحبيب والله من وراء القصد.

دكتور عبدالرحمن عبدالله - مجيد علي - فؤاد عارف - بابا علي - رشيد نجيب
- فتاح رشيد ميران - زيد احمد عثمان.

وقدم صالح اليوسفي وحبيب محمد كريم المحامي اللذان يعبران عن وجهة نظر
البارزاني مذكرا الى رئيس الوزراء مؤرخة في ٤ شباط هذا نصها:-

اذيعت على الشعب قبل بضعة ايام لائحة قانون انتخاب اعضاء مجلس الامة، لكي
يطلع عليها المواطنون ويبدون اراءهم ومقترحاتهم حولها قبل ان تتخذ الاجراءات
اللزامة لقرارها وتشريعها، ولا شك فان عرض اللاحقة للمناقشة الحرة البناءة من
قبل الحكومة قبل تشريعها بادرة تستحق التقدير.

وتجاوبا مع رغبة الحكومة وبدافع من الحرص على ضرورة تشريع القانون المذكور وفقا للمبادئ والاسس التي تقوم عليها الانتخابات النيابية في الدول الديمقراطية، ولوجود علاقة وثيقة بين تشريع القانون وبين ٢٩ حزيران الذي اصدرته الحكومة في العام الماضي، رأينا من الواجب بيان رأينا حول اللاحة على ضوء النقاط الواردة اعلاه.

وسوف نركز ملاحظتنا على اهم المبادئ التي جاءت بها اللاحة توخيا للأختصار من جهة، ولان معظم مواد اللاحة الاخرى تتناول قضايا وامورا تفصيلية من جهة ثانية.

تنطوي اللاحة دون ريب على كثير من المزايا والمنطلقات الايجابية المنسجمة مع روح العصر، خاصة ما يتعلق منها باعتماد اسلوب الانتخاب المباشر وعلى درجة واحدة وتمتع الذكور والاناث بحق الانتخاب والترشيح على السواء، الا انها تتضمن في الوقت نفسه كثيرا من النواقص والعيوب الخطيرة التي تكاد تنسف في بعض الحالات الغرض الذي شرع من اجله القانون في الاصل.

تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة والعشرين على ان: يتولى مجلس الوزراء بصفته اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي تدقيق اسماء طالبي الترشيح وتقرير استبعاد من لا تتوفر فيه الشرط المنصوص عليه في الفقرة - هـ - من المادة العشرين التي تقضي بأن يكون المرشح لعضوية مجلس الامة مؤمنا بثورة الرابع عشر من تموز ومبادئها واهدافها.

ان اناطة تدقيق اسماء طالبي الترشيح بمجلس الوزراء او الاتحاد الاشتراكي وتقرير استبعاد من لايعجبهم وشطب اسمائهم من قوائم الترشيحات بهذه الحجة وتلك لا يشكل اعتداء صارخا على حق المواطنين في الترشيح والانتخاب وانتهاكا للقواعد والمبادئ الديمقراطية فحسب بل يعتبر بحد ذاته خرقا لاهداف ومبادئ ثورة الرابع عشر من تموز التي في بياتها الاول: ان الحكم يجب ان يعهد الى حكومة تنبثق من الشعب وبوحي منه - ومقتضى ذلك ان يعهد الحكم الى حكومة منبثقة عن استفتاء شعبي عام او من مجلس تشريعي منتخب من قبل الشعب او حائزة على رضاه وثقته على الاقل لا ان يعهد الى حكومة او اتحاد اشتراكي او اية هيئة اخرى لا يعرف الناس رأي الشعب الحقيقي فيها، ونقول ذلك مع احترامنا للجميع. امان حيث النتيجة واذا بقيت نصوص اللاحة على ما هي عليه الان فسوف تؤدي الى

خلق مجلس امة معين من قبل الحكومة لا منتخب من الشعب ويسفر في النهاية عن تعيين السلطة التشريعية من قبل السلطة التنفيذية وهو امر لا ينسجم مع مبادئ القانون الدستوري ومبدأ الفصل بين السلطات، وعلى ضوء الحقائق السابقة نقترح على المسؤولين تعديل مواد لائحة القانون بشكل يهيئ للناخبين والمرشحين فرصة ممارسة حقهم في الانتخاب والترشيح بحرية كاملة وعدم فرض وصاية اية جهة عليهم مقدما واناطة القضية كلها برأي الشعب وحده لانه مصدر القوة ومصدر السلطات وبمقدوره التمييز بين الصالح والاطلح من المرشحين وهو الذي يدرك ويستوعب اكثر من غيره مبادئ الثورة واهدافها التحررية والديمقراطية ولان جوهر الحياة النيابية يقوم على الانتخاب لا التعيين.

اما بخصوص عدد اعضاء مجلس الامة وتحديد عدد خمسين عضوا كما جلاء في الفقرة الاولى من المادة السابعة عشرة ومنح رئيس الجمهورية حقا بتعيين ما لا يزيد عن خمسة عشر عضوا ممن تقتضي مصلحة الوطن تعيينهم كما تقول الفقرة الثانية من المادة نفسها، فإن التوفيق لم يحالف المشرع في تحديد عدد اعضاء مجلس الامة ولا ندري لماذا اختير هذا العدد. بالذات وما هو الاساس الذي استند عليه في ذلك. وكان من الافضل تحديد عدد النواب بالنسبة الى عدد السكان في العراق وهي قاعدة متعارف عليها تقريبا بين معظم الدول البرلمانية في العالم. اما بصدد الفقرة الثانية من المادة المذكورة فهو امر لا يتعارض مع احكام الدستور المؤقت فقط بل يعتبر ايضا نوعا من مجازاة المشرع لفكرة تعيين النواب بدلا من انتخابهم ذلك لان حقوق وواجبات رئيس الجمهورية محددة في الدستور المؤقت ولايجوز التوسع فيها الا عن طريق تعديل الدستور المؤقت نفسه، كما ان المادة ٦٢ من الدستور المؤقت تنص على وجوب تأليف مجلس الامة من اعضاء يتم اختيارهم بطريقة الانتخاب السري العام. اما الحجج التي يريدها البعض لدعم ما ذهب اليه المشرع وهو فسح المجال امام رئيس الجمهورية لتعيين عدد من الاشخاص في المجلس للاستفادة من قابلياتهم وخبراتهم فهي حجج مردودة من اساسها اذ من الممكن الاستعانة بكفاءة الخبراء وقابلياتهم في اعمال ووظائف اخرى خارج مجلس الامة، وليس من المنطق السليم بان الخدمات الجليلة لهؤلاء لا يمكن ان تتفقد الا داخل قبة البرلمان.

ان مبدأ جعل اللواء منطقة انتخابية واحدة والذي اخذت به اللاحقة مبدأ غير مقبول وخاصة في ظروف عدم فسح المجال امام الاحزاب لممارسة فعاليتها بصورة علنية، واذا اضفنا هذا المبدأ على الاتجاه الذي تنادي به اللاحقة وهو - برمجة - الانتخابات عن طريق مجلس الوزراء او الاتحاد الاشتراكي تكون النتيجة هيمنة الحكومة هيمنة تامة على عملية الانتخاب والترشيح وعلى نتائجها ايضا، وتعيين فريق من الناس في مجلس الامة تزكيهم الحكومة او الاتحاد الاشتراكي والعودة بالبلاد الى مهازل الانتخابات قبل ثورة الرابع عشر من تموز، فضلا عن ذلك فإن هذا المبدأ يلحق نوعا من الغبن بالمرشحين من ابناء الريف ويرجح كفة المرشحين من ابناء المدن الكبيرة عليهم بالنظر لكثافة السكان داخل مراكز الالوية. وعليه نجد من المفيد عدم الاخذ بهذا المبدأ وتقسيم القطر الى مناطق انتخابية صغيرة تساوي عدد اعضاء مجلس الامة تقريبا لسهولة ذلك بالنسبة للناخب ومعرفته للشخص الذي ينتخبه عن قرب مع احاطة النائب علما بحاجات سكان منطقته والدفاع عن مصالحهم بالاضافة الى واجبه الرئيسي في الدفاع عن مصالح الشعب كله.

لقد اغفلت لائحة القانون قضية مهمة اخرى تتعلق بابناء القومية الكردية في العراق وهي المادة الرابعة من بيان ٢٩ حزيران التي تنص على: - ان الحكومة عازمة على اجراء الانتخابات النيابية في الحدود الزمنية التي نص عليها الدستور المؤقت وحددها المنهاج الوزاري بشكل صريح، وسيمثل الاكراد في المجلس الوطني القادم بالعدد الذي يتناسب مع مجموع السكان الكلي وبالطريقة التي يفصلها قانون الانتخابات - لقد جاءت مواد اللاحقة خالية من اية اشارة الى هذا الموضوع الحساس، وعليه فإننا ندعو الحكومة الى تلافي هذا النقص في اللاحقة وتحديد اساس معقول لمعرفة نسبة السكان الاكراد الى مجموع سكان العراق لان الاحصاء الذي اجريته الحكومة عام ١٩٦٥ قد اقتصر في حينه على سكان مراكز الالوية وعدد من الاقضية كما هو معروف لدى الجميع.

وهناك نقطة اخرى جديرة بالملاحظة والدرس وهي ان مناطق الريف الكردي لا توجد فيها ادارات حكومية ومن الضروري ايجاد السبل الكفيلة بتمكين هؤلاء حق الادلاء باصواتهم في الانتخابات، كما ان وجود قوات مسلحة في المنطقة الكردية قد يعتبر من الناحية السياسية نوعا من الضغط والتأثير على سير الانتخابات بالنسبة الى سكان المنطقة المذكورة.

ان اجراء الانتخابات العامة في نظرنا تعني اعادة حق الشعب اليه في حكم نفسه بنفسه بعد ما يقرب من تسع سنوات من الحكم القائم على الاوضاع الشاذة مع ما رافقها من الاحداث الجسيمة التي مرت بها البلاد وخلفت وراءها جروحا عميقة بين القوى السياسية المختلفة وبين ابناء الطوائف المتعددة في العراق وتعني كذلك الخروج من هذا الوضع غير الطبيعي والانتقال بالبلاد الى الحكم البرلماني الديمقراطي السليم. وكان يودنا كثيرا لو امتدت الحكومة قبل اجراء الانتخابات التمهيد لذلك بإطلاق الحريات الديمقراطية والدستورية للمواطنين بما في ذلك حرية التعبير والتجمع وتشكيل الاحزاب السياسية واصدار عفو عام عن جميع المحكومين والمعتقلين السياسيين في العراق والغاء الاوضاع الاستثنائية ومحاكم امن الدولة وتنفيذ بيان ٢٩ حزيران لكي يستطيع الشعب ارسال ممثليه الحقيقيين الى البرلمان والسير بالبلاد قدما في طريق الحرية والديمقراطية والازدهار.

حبيب محمد كريم صالح اليوسفي

١٩٦٧/٢/٤

وقدم ثلاثة من السياسيين العراقيين المعروفين، وهم كامل الجادرجي وهديب الحاج حمود من قادة الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، ومحمد حديد من الحزب الوطني التقدمي المنحل، مذكرة الى رئيس الجمهورية حول قانون الانتخابات. هذا نصها:

السيد رئيس الجمهورية المحترم

بغداد

الموضوع - قانون الانتخاب

اقر مجلس الوزراء مؤخرا لائحة قانون الانتخاب، وقد كانت اللائحة قد نشرت في الصحف قبل ذلك بعشرة ايام وقيل ان نشرها قبل اقرارها يقصد به عرضها امام الرأي العام لمناقشتها. ولم يتح لنا في الواقع ان نناقش اللائحة المذكورة خلال الفترة القصيرة غير الكافية التي حددت للمناقشة، وذلك لان دائرة النشر كما هو معروف مغلقة في العراق لا تتيح لنا او لغيرنا ممن لهم رأي مخالف للرأي الحكومي في عديد من القضايا العامة، النشر والتعبير عن الرأي بالشكل المفهوم لحرية التعبير الديمقراطية. ولذلك فقد وجدنا ان مناقشة اللائحة وموادها بصورة تفصيلية لا فائدة منها في مثل هذه الظروف، وانما المهم في الامر هو دراسة الاسس التي بنيت

عليها اللاحقة والاعراض التي استهدفتها ولاسيما مدى جديتها فيما قيل من انها بداية لانتهاء فترة الانتقال والعودة الى الحياة الطبيعية في البلاد.

لقد ظلت نغمة انتهاء فترة الانتقال تتردد بشكل مستمر منذ ثماني سنوات، فلم يكن الهدف من قيام ثورة تموز بطبيعة الحال ابدال الحكم الاستبدادي لما قبل الثورة بحكم آخر بعيد عن الشعب وعن تمثيله، ولذلك ظل رجال الحكم يشعرون على الدوام بشذوذ النظام القائم وبعده عن اهداف ثورة تموز، مما دفعهم الى الحديث دائما عن العزم على اجراء انتخابات يختار الشعب فيها ممثليه ويقيم نظاما تتحقق فيه سيادة الشعب وارادته. ولم تكن الحكومة الحاضرة لتختلف عن سابقتها في هذا الشأن، بل انها على ما يبدو تشعر الان اكثر من أي وقت مضى بأن فترة الانتقال قد طالّت الى الحد الذي لم يعد معه في الامكان استمرارها، كما ان هناك شعورا عاما لا يبد وان يكون رجال الحكم الحاليون قد لمسوه بضرورة الاسراع في اجراء الانتخابات وقيام مجلس وطني يملك السلطة السياسية في البلاد ويستخدمها لحل المشاكل المتأزمة في مختلف نواحي حياة الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما عجزت عن حله الاجهزة الحالية سواء كانت عسكرية او مدنية تابعة للحكم العسكري.

ومع شعور الحكم الحاضر بذلك فإنه اخرج قاتونا للانتخاب لا يؤمن العودة الى الحياة الطبيعية في البلاد، وانما يتيح لهذا الحكم وحده الاستمرار في البقاء ومد الفترة القائمة بعد التمويه بانها ان هناك اجماعا او شبه اجماع ظهر حتى في الانتقادات التي سمح بنشرها في الصحف خلال فترة المناقشة المزعومة، على ادانة هذا القانون وعلى عدم صلاح الاسس التي قام عليها ومناقضتها للمبادئ الديمقراطية.

ان الفكرة الاساسية في القانون كما يبدو لأي قارئ اعتيادي يستعرض مواده، هي سيطرة الحكومة على مجرى الانتخابات بشكل يؤمن لها مجيء مجلس يمثلها هي قبل ان يكون ممثلا للشعب. ونحن نجد مع الاسف ان رجال الحكم الحاليين لم يحاولوا حتى تمويه عملية الانتخابات ببعض المظاهر الديمقراطية المعترف بها تاريخيا. كما كان يفعل الآخرون الذين زيفوا الانتخابات في الفترة التي سبقت ١٤ تموز ١٩٥٨. ولعل ابرز انعكاس لهذه الفكرة الاساسية في مواد القانون، حصر الموافقة على الترشيح بالاتحاد الاشتراكي وهو مجرد اصطلاح لجنين خيالي عسرت عليه الولادة لسنين طويلة، بل هو مشكوك في وجوده حتى في الارحام مما دعا

واضعي القانون الى تحويل صلاحية الموافقة على الترشيح الى مجلس الوزراء. فمن الواضح أن هذا الحصر الى جانب مواد القانون الخاصة بالتركية تجعل عملية الانتخاب عملية (تعيين) ليس الا.

والظاهر ان هذا الاجراء قد قصد به تحقيق ما سمي بالعزل السياسي المنافي للمبادئ الديمقراطية بشكل اوفى. مما يتيح المجال لعدد محدود من رجال الحكم لصياغة المجلس وفقا لرأيهم السياسي الخاص ومصلحة استمرارهم في الحكم او استمرار نظام الحكم الذي يقال بأن النية تتجه الى انتهائه.

ومما لا شك فيه ان حرية الترشيح لا تقل اهمية عن حرية الانتخاب ذاتها، فليس من الديمقراطية في شيء ان يمارس المواطنون حق الانتخاب اذا لم يجدوا امامهم مجالا للاختيار بين مرشحين من مختلف الاراء السياسية. ولعل المفارقة في الامر هو ان واضعي القانون يريدون الزام الناخبين بممارسة حقهم الانتخابي دون ان يتيحوا لهم حرية اختيار المرشحين، والانتخاب الازامي يقصد به في الواقع التغطية على مقاطعة الانتخابات التي يلجأ اليها الشعب في حالة اجرائها تحت ظل الاستبداد.

ومن الافكار الاخرى التي تضمنها القانون والتي بنيت على اساس الهيمنة التامة على عملية الانتخاب وصياغتها بالشكل الذي يتفق مع رغبة الحكم القائم نفسه، الاشراف الواسع الذي اعطي لرجال السلطة التنفيذية كوزير الداخلية ووزير العدلية والاجهزة التابعة لهما على وضع قوائم الانتخاب وسائط الانتخابية وتحديد الشعب الانتخابية ولجان الانتخاب ومراقبة الصناديق واخيرا تعيين ١٠% من اعضاء المجلس تعيينا يملكه رئيس الجمهورية وهي فكرة تؤدي الى نقض مبدأ الاكثرية المطلقة في تصويت المجلس اذ يكون في اماكن الحكومة ترجيح قرار على قرار عن طريق هؤلاء النواب المعيّنين ان انقسم المجلس المعين هو الاخر على نفسه.

اننا نعتقد ان المشكلتين الرئيسيتين اللتين دفعتا الحكومة الحاضرة لاصدار قانون الانتخاب بهذا الشكل غير الديمقراطي ستستمران قائمتين حتى لو اجريت الانتخابات فعلا وتكون مجلس وطني مصاغ في القالب الذي وضعه القانون المذكور. فلا شك في ان مجلسا من هذا النوع لن يؤدي المهمة الاولى وهي ارساء الحياة الطبيعية في البلاد لانه لن يتيح الفرصة لقيام ابناء الشعب في اختيار ممثليهم الحقيقيين ومن ثم تحقيق السيادة الشعبية في الحكم. كما انه لن يؤدي المهمة الاخرى وهي ان يصبح محلا ملائما لتمثيل القوى السياسية والاجتماعية المختلفة وتطوير العلاقات بينها في

اتجاه الحوار المفتوح والمناقشة الهادفة والوصول الى الحلول التي تضمن تقدم البلاد وتستأثر بقبول فئات واسعة من هذه القوى واسنادها وبذلك يمكن الحيلولة دون تصارع هذه القوى بطريق العنف والانتقالات العسكرية.

اننا نعتقد ان الاساس الصحيح لاجراء انتخابات تؤمن الغاية المتوخاة من انتهاء فترة الانتقال واقامة الحياة الطبيعية في البلاد، يكمن في انتهاء الجو السياسي الخلق القائم قبل كل شيء. وحتى اذا صيغ القانون على الشكل الديمقراطي الصحيح، فسوف تبقى هناك ضرورة اتاحة المجال للحريات العامة بما فيها حريات التعبير والتنظيم السياسي والاجتماعي وانتهاء الاوضاع الاستثنائية القائمة والتي تقف عقبة امام ممارسة الناس لحقوقهم المشروعة والغاء كل الاجراءات والاحكام الاستثنائية التي جرت ضد حريات الناس وادت الى سجنهم او توقيفهم او حجزهم او فصلهم من وظائفهم او حرمانهم من جنسيتهم العراقية.

ونحن نعتقد ان خلق مثل هذا الجو الطبيعي سوف يؤمن ليس فقط اطلاق امكانيات العمل الوطني لحل مشاكل البلد المستعصية وانما سيؤمن ايضا دحر اعداء الشعب واعداء ثورة تموز الذين تتردد عبارات التخوف من عودتهم الى السلطة فإن اطلاق حريات الشعب خير ضمان لا يصال ممثليه الحقيقيين المؤمنين بمبادئه الى الحكم. ان هذا هو الطريق الوحيد للانتقال الجدي من الحكم الاستثنائي الى الوضع الطبيعي الذي يمكن في ظله حل مشاكل البلاد لمصلحة الشعب وتقدمه.

نرجو ان تتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام.

بغداد في ٦ ذو القعدة ١٣٨٦

١٦ شباط ١٩٦٧

هذيب الحاج حمود محمد حديد كامل الجادرجي

وقدم فائق السامرائي، من قادة حزب الاستقلال المنحل ونقيب المحامين، مذكرة مسهبة الى رئيس الوزراء بأسم نقابة المحامين تضمنت عرضا للصراع السياسي في العراق من اجل استخلاص الشعب حقوقه في السيادة وتقرير المصير، وأشارت الى عزوف الشعب عن المشاركة في الانتخابات النيابية في العهد الملكي وعدم الاعتراف بشرعيتها لانها تجري بطريقة شاذة حولت المجالس النيابية الى جهات رسمية

كسائر اجهزة الدولة الاخرى ليس له من تمثيل الشعب "قلامة ظفر" وركزت المذكرة على الامور التالية:-

١- الانتخاب بالقائمة: نصت المادة ١٨ من المشروع على اعتبار كل لواء منطقة انتخابية قائمة بذاتها ويكون مركز اللواء مركزا لها. وهو اسلوب لفظه العراق منذ سنين عديدة وذلك لانه خبر عن طريق التجربة سهولة تدخل الحكومة في انتخابات كهذه، كما ان هذا سيحرم الفلاحين في الريف من التمثيل لطغيان المدن باكثريتها العديدة عليهم.

٢- اهداف ومبادئ ثورة تموز: اشترطت الفقرة هـ من المادة العشرين من المشروع على المرشح ان يكون مؤمنا بثورة الرابع عشر من تموز ومبادئها واهدافها، ويتساءل العراقيون ما هي اهداف ثورة ١٤ تموز ومبادئها واهدافها، هل هي ما جاء في البيان الاول للثورة ام ما اعلنه الرجال الذين قدر لهم ان يتولوا السلطة في اعقاب هذه الثورة هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإن هذا النص يخالف نصوص الدستور المؤقت التي جعلت العراقيين متساوين في الحقوق والواجبات فـ حين ان هذا النص جعلهم طبقتين طبقة تتمتع بحقوقها السياسية وطبقة جردت من الحقوق السياسية دون ان يكون هناك حكم صادر من محكمة مختصة لتجريدهم من هذه الحقوق.

٣- قيمومة مجلس الوزراء على الشعب: نصت الفقرة ٢- من المادة السابعة والعشرين من المشروع على النظام الديمقراطي نفسه وينسف فكرة التمثيل الشعبي من الاساس.

٤- عدد النواب: نصت الفقرة الاولى من المادة السابعة عشرة من المشروع على تحديد اعضاء مجلس الامة بمائة وخمسين عضوا فهو يتنافى مع كل الاساليب الانتخابية المتبعة في البلاد الديمقراطية التي تأخذ بالاسلوب البرلماني نظاما للحكم، اذ كان الواجب ان يكون التحديد على اساس عدد السكان الذين تتألف منهم الدوائر الانتخابية.

٥- تعيين النواب: نصت الفقرة ٢- من المادة السابعة عشرة على منح رئيس الجمهورية حقا بتعيين ما لا يزيد على خمسة عشر عضوا ممن تقضي مصلحة الوطن تعيينهم. ان هذا النص يتعارض مع احكام الدستور المؤقت التي حددت سلطات رئيس الجمهورية وليس من بينها تعيين النواب.. اما القول بأن القصد هو

تأمين وصول الاقليات الى المجلس فكان الاجدر تحديد مناطق لهم او انتخابهم من الاولوية حسبما كان معمولاً به في السابق. اما اذا اريد بهذا النص اختيار عدد من ذوي الرأي والخبرة فكان الاجدر الاخذ بمبدأ المجلسين وليس ثمة تعارض في الاخذ بهذا المبدأ والنظام الجمهوري اذ هناك جمهوريات لها مجلس نواب ومجلس شيوخ.

٦- مدة العضوية في مجلس النواب: لابد من تحديد مدة العضوية في مجلس النواب الامر الذي يتطلب تعديل الدستور المؤقت على هذا الاساس.

٧- التامينات النقدية: ان الاخذ بهذا النص يحرم عدد كبير من العمال والفلاحين وهم قوى الشعب العاملة من دخول المجلس النيابي فنقترح طي ذلك.

وخلصت المذكرة الى القول:

"ليس قانون الانتخاب عصا سحرية تحقق للبلاد حكماً ديمقراطياً سليماً مجرد تشريعه، بل انه لابد من قيام اجراءات تسبق هذا التشريع وفي مقدمتها اطلاق حرية الصحافة والتنظيم السياسي واجازة الاحزاب واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ولا يمكن اجراء اية انتخابات ما لم يتوافر الحد الادنى للحريات العامة فاذا كانت الوزارة جادة في انتهاء فترة الانتقال عليها ان تبادر من الان لتوفير مناخ ديمقراطي للتمهيد للانتخابات لا ان تبقى القوانين معطلة وفي مقدمتها قانون المطبوعات الذي مع انه نافذ فإن الحكومة تخالفه علانية في عدم اعطاء امتيازات للصحف، وكذلك قانون الجمعيات الذي مازال نافذا ولم يطبق لحد الان".

وقدم الدكتور عبدالفتاح الالوسي، رئيس جمعية حقوق الانسان في العراق، مذكرة باسم الجمعية الى رئيس الوزراء في ٥ شباط ١٩٦٧ اوضحت سعي الجمعية الى الديمقراطية والبرلمانية، وانها سبق ان قدمت مذكرة الى الرئيس السابق عبدالسلام عارف طالبت فيها بانتخابات حرة سليمة تنبعث منها حكومة تكون مسؤولة امام ممثلي الشعب وتمارس اعمالها في حدود الدستور وسيادة القانون، كما قدمت الجمعية مذكرة ثانية الى الرئيس عبدالرحمن عارف اكدت ما ورد في المذكرة الاولى من حيث المطالبة بانتهاء الحالة غير الدستورية واعادة الحياة الديمقراطية للشعب بالعمل على انتهاء فترة الانتقال التي طالّت منذ ٤ تموز ١٩٥٨، وذلك بوضع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور الامة الدائم يتضمن النص على حريات الشعب وحقوقه. وأشارت المذكرة الى ان وضع قانون الانتخاب كان يجب ان يقوم به مجلس الشورى، بعد تنفيذ قانونه ودعوته لوضع مشروع الدستور، لانه اولى

بذلك من اية حكومة - السلطة التنفيذية - ليست منبثقة من سلطة تشريعية منتخبة او مؤلفة بقانون وكررت المذكرة الانتقادات التي سبق ذكرها واوضحت ان الجمعية تفضل ان تتبع الخطوات الدستورية السليمة المعروفة في انشاء الحياة الدستورية، وذلك بأن ينتخب الشعب جمعية تأسيسية تكون مهمتها وضع الدستور ووضع قانون الانتخاب ثم تنحل تلقائيا وينتخب على إثر ذلك مجلس الامة.

وزيادة على تقديم المذكرات الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اوفد الملا مصطفى البارزاني ابنه مسعود الى بغداد لمقابلة رئيس الجمهورية وايضاح الاعتراضات الكردية على قانون الانتخابات، وجرت المقابلة في ٢٨ آذار ١٩٦٧ وجرى الحديث خلالها حول الامور التالية:-

١- تقديم الترشيح، وضيق مجاله، وعدم الاخذ بتوزيع المقاعد، وخصوصا في المنطقة الشمالية.

٢- مسألة الانتخابات وضرورة اعادة النظر في اساليب تحقيقها، حتى تتوافر الحرية للناخبين والضمانات الكافية.

٣- اهمال المقترحات الكردية التي كانت الادارة العراقية قد وعدت بها، سواء اكان في قانون الانتخابات نفسه، ام في الادارة العامة^(١).

وقد نوقشت هذه الاعتراضات في اجتماع مجلس الوزراء، ولمح ناجي طالب، رئيس الوزراء في تصريح صحفي له في ٢٩ آذار ١٩٦٧ الى ان الانتخابات النيابية التي اعلن انها ستجري في شهر ايار المقبل ستؤجل الى ان تنتهي عملية اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي^(٢).

وقد استقالت وزارة ناجي طالب، وسقط النظام كله ولم تجر الانتخابات الموعودة.

سياسة وزارة ناجي طالب النفطية

لم يتضمن منهاج حكومة عبدالرحمن البزاز الثانية شيئا عن النفط او عن المفاوضات مع الشركات الاجنبية، وعندما سألت صحيفة المنار البغدادية البزاز عما اذا كانت حكومته تفكر في اجراء مفاوضات جديدة مع شركات النفط، اجاب قائلا:

(١) جريدة الحياة البيروتية، ٣٠/٣/١٩٦٧.

(٢) جريدة صوت العرب، ٢٩/٣/١٩٦٧.

"الواقع ان في قائمة الاسبقيات.. تأتي قضية النفط بعد قضايا الشمال فنحن بآذن الله بعد اسابيع نبدأ بدراستها بجد وربما نجد طريقنا الى ما يحقق مصالح البلاد.." (١) وقد استقالت حكومة البزاز ولم تتخذ موقفا محددا تجاه النفط.

وعندما شكل ناجي طالب وزارته، لم يرد في كتاب التكليف ما يشير الى النفط، لكنه اشار في منهاج حكومته بأنها ستدرس "النتائج التي توصلت اليها المباحثات السابقة مع شركات النفط العاملة في العراق مؤكدة حرصها على ثروة البلاد النفطية وتمسكها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ودعم شركة النفط الوطنية لتمكينها من تحقيق اغراضها التي أسست من اجلها: "وبصفته وزيرا للنفط بالوكالة قدم اقتراحا الى مجلس الوزراء لتأليف لجنة وطنية لخبراء النفط لتقييم وضع صناعة النفط، وتقييم العلاقات القائمة بين الحكومة وشركات النفط، ووضع خطة عمل لاستثمار الثروة النفطية، وهذا نص كتاب وزارة النفط المؤرخ في ٧ ايلول ١٩٦٦:-

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية

وزارة النفط

مديرية شؤون النفط العامة

قسم شؤون الشركات

العدد/ شركات/ س/ ٤١٤

التاريخ/ ٧/٩/ ١٩٦٦

سري للغاية

الى:-

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ صناعة النفط في العراق

تضم الاراضي العراقية امكانيات نفطية هائلة كما تشير الى ذلك الدلائل المستخلصة من دراسة نتائج عمليات التحري والحفر السابقة ويمكن القول بأن الاحتمالات المكتشف حتى الان لا يمثل الا النزر اليسير من تلك الامكانيات المتوقعة.

(١) جريدة المنار، ٣/٧/ ١٩٦٦.

وكان من المفروض ان تتطور صناعة النفط في العراق وتتقدم بشكل يتناسب والامكانيات المذكورة الا ان الجمود الذي صاحبها خلال السنوات الماضية بسبب بعض المشاكل والتعقيدات التي نجمت عن تطبيق احكام الاتفاقيات المبرمة مع شركات النفط العاملة في العراق قد حال دون تطورها.

لقد جاء في المنهاج الوزاري للحكومة الحاضرة "ان الحكومة ستدرس النتائج التي توصلت اليها المباحثات السابقة مع شركات النفط العاملة في العراق مؤكدة حرصها على ثروة البلاد النفطية وتمسكها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ودعم شركة النفط الوطنية لتمكينها من تحقيق اغراضها التي اسست من اجلها" ولغرض وضع السياسة التي جاءت بها الحكومة في منهاجها موضع التنفيذ تود هذه الوزارة ان تسجل الملاحظات التالية:-

اولا: ان الامكانيات النفطية الهائلة الموجودة في العراق والظروف المالية الراهنة من جهة وظروف صناعة النفط السائدة في العالم اليوم من جهة اخرى، تحتم العمل على اتخاذ الاجراءات الكفيلة باستغلال هذه الثروة استغلالا يتناسب مع الامكانيات الكبيرة المتيسرة ويؤمن ما يحتاجه البلد من موارد متزايدة لتطوير اقتصاده ورفع مستوى معيشة افراده.

ثانيا: ان الثروة النفطية ملك للشعب العراقي بأجمعه ولهذا يقتضي ان تستغل بشكل يخدم مصلحته وان يكون هذا الاستغلال فوق الميول والاعتبارات السياسية الصرفة وان لا تكون الثروة النفطية محل مساومات سياسية داخلية او خارجية بأي حال من الاحوال.

ثالثا: ما دامت الثروة النفطية هي ملك الشعب بأجمعه فيقتضي ان يساهم الاخصائيون من العراقيين بوضع الاسس والمبادئ العامة لسياسة النفط الوطنية على ضوء القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١.

وبناء على ما تقدم تقترح هذه الوزارة تأليف لجنة من خبراء نفط عراقيين لتحقيق الاغراض المبينة ادناه:

(١) تقييم وضع صناعة النفط القائمة حاليا في العراق وتقييم العلاقات القائمة بين الحكومة وشركات النفط.

(٢) وضع خطة عمل لاستثمار الثروة النفطية على احسن وجه يحقق مصالح الشعب.

(٣) تقديم المقترحات حول كيفية معالجة المشاكل القائمة مع شركات النفط العاملة في العراق.

هذا وتقرح هذه الوزارة ان تكون هذه اللجنة دائمية للعمل كلجنة استشارية للحكومة او وزارة النفط والمفاوض العراقي في حالة اجراء اية مفاوضات في المستقبل وعلى ان تخول اللجنة صلاحية استشارة أي خبير آخر خلال دراساتها. نرجو التفضل بعرض الموضوع على مجلس الوزراء لتقرير ما يراه مناسباً بهذا الشأن واعلامنا.

و.وزير لـنفـط

ناجي طالب

وافق مجلس الوزراء على مقترح وزير النفط بالوكالة، وقرر في ٢١ ايلول تشكيل لجنة وطنية لخبراء النفط وتحديد مهامها. وفيما يلي نص كتاب مجلس الوزراء:-

ديوان مجلس الوزراء

العدد/٢٥٣

التاريخ/١٩٦٦/٩/٢٤

سري للغاية

وزارة النفط

الموضوع/ صناعة النفط في العراق

في جلسة مجلس الوزراء التاسعة والسبعين (أ) المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/٩/٢١ عرض كتابكم رقم شركات/س/٤١٤ وبتاريخ ١٩٦٦/٩/٧ حول الامكانيات النفطية الهائلة التي تضمها الاراضي العراقية والمقترح فيه عرض الموضوع على مجلس الوزراء لتقرير ما يراه مناسباً حول تأليف لجنة من خبراء نفط عراقيين لتحقيق الاغراض المهمة في الفقرات (١ و ٢ و ٣) من الكتاب.

وبعد المداولة وبناء على ما جاء بكتابكم اعلاه وتنفيذا للمنهاج الوزاري في وزارة النفط وادراكا من الحكومة لاهمية وضخامة الاحتياطات النفطية التي تضمها ارض بلادنا وضرورة استغلال هذه الثروة الهائلة في تطوير اقتصاديات البلاد وتوسيع قاعدتها الاقتصادية لضمان المستقبل فقد تقرر على سبيل ان يكون هذا

الاستغلال على احسن وجه واوسعه في اطار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وبشكل
توضع فيه مصلحة الوطن في هذه الثروة فوق كل اعتبار وبعيدا عن كل المزايدات
السياسية تقرر من اجل هذا تأليف (لجنة وطنية لخبراء النفط) من السادة المدونة
اسماؤهم ادناه لتكون هيئة استشارية دائمية لها في شؤون استثمار احتياطات النفط
بصورة عامة وفي تطوير صناعة النفط الوطنية ببعث الحياة في شركة النفط الوطنية
العراقية لهذا الغرض.

ان مهام (اللجنة الوطنية لخبراء النفط) هي:-

أ- تقييم وضع الصناعة النفطية في البلاد ومدى تطورها بالقياس الى الصناعة
المماثلة في البلدان الاخرى وتقييم العلاقات بين الحكومة وشركات النفط.

ب - اقتراح افضل السبل لاستغلال الاحتياطات النفطية على الأسس التالية:-

اولا: من قبل شركة النفط الوطنية مستقلا كلما امكن ذلك و/أو.

ثانيا: بالاشتراك مع اية شركة او شركات اجنبية او عربية وفق احدث الاتفاقيات
التي ابرمت في منطقة الشرق الاوسط او غيرها.

ثالثا: عدم الاخذ بمبدأ منح امتيازات نفطية جديدة في المستقبل.

ج - دراسة المشاكل القائمة مع شركات النفط العاملة في البلاد واقتراح الحلول
لتسويتها وتحقيق مطالب العراق العادلة منها.

ترتبط اللجنة بمجلس الوزراء ويكون محل عملها الدائم شركة النفط الوطنية
ولها ان تستعين بخبرة ذوي الخبرة والاختصاص في وضع دراساتها ومقترحاتها
كلما وجدت ضرورة لذلك كما ان لها ان تضع لنفسها نظاما داخليا تعمل بموجبه بعد
ان يقره مجلس الوزراء.

الاعضاء:

١- الدكتور عبدالله النقشبدي

٢- الدكتور خالد الشاوي

٣- السيد صالح كبة

٤- السيد بابا علي الشيخ محمود

٥- السيد اديب الجادر

٦- الدكتور محمد جواد العبوسي

٧- السيد عبداللطيف الشواف

٨- السيد غاتم عبدالله العقيلي

٩- السيد عبدالله اسماعيل - مقررا للجنة

صدر هذا القرار وفقا لاحكام المادة ٤٤ من الدستور المؤقت.

رئيس ديوان مجلس الوزراء

صورة منه الى:-

رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية

واصدر مجلس الوزراء البيان التالي:-

تنفيذا للمنهاج الوزاري في حقل النفط وادراكا من الحكومة لأهمية وضخامة الاحتياطات النفطية التي تضمها ارض بلادنا وضرورة استغلال هذه الثروة الهائلة في تطوير اقتصاديات البلاد وتوسيع قاعدتها الانتاجية لضمان المستقبل، وفي سبيل ان يكون هذا الاستغلال على احسن وجه واوسع في اطار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وبشكل توضع فيه مصلحة الوطن فوق كل اعتبار وبعيدا عن كل المزايدات السياسية فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/٩/٢١ تأليف "لجنة وطنية لخبراء النفط" من السادة المدرجة اسماؤهم ادناه لتكون هيئة استشارية دائمية للحكومة في شؤون استثمار احتياطات النفط بصورة عامة وفي تطوير صناعة النفط الوطنية وذلك لبعث الحياة في شركة النفط الوطنية العراقية، وان ترتبط هذه اللجنة بمجلس الوزراء وتتخذ من شركة النفط مركزا دائما لعملها، ولها ان تستعين بخبرة ذوي الخبرة والاختصاص لوضع دراساتها ومقترحاتها كلما وجدت ضرورة لذلك، كما لها ان تضع لنفسها نظاما داخليا تعمل بموجبه بعد ان يقرر مجلس الوزراء.. وتتألف اللجنة من السادة:

الدكتور عبدالله النقشبندي والدكتور خالد الشلوي والسيد صالح كبة والسيد بابا علي والسيد اديب الجادر والدكتور محمد جواد العبوسي والسيد عبداللطيف الشواف والسيد غاتم العقيلي والسيد عبدالله اسماعيل^(١).

وعقدت اللجنة اول اجتماع لها في يوم ٢٦ ايلول ترأسه ناجي طالب رئيس الوزراء ووزير النفط بالوكالة، وتم فيه الاتفاق على تولي رئيس الوزراء رئاسة

^(١) جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٩/٢٨.

اللجنة، على ان يتولى احد الاعضاء رئاستها في حالة عقد اجتماعات دورية اسبوعية لدراسة المواضيع التي كلفها بها. وقررت اللجنة ان تضع لها نظاما داخليا ترفعه لمجلس الوزراء لأقراره.

وخول مجلس الوزراء في ١٦ تشرين الثاني رئيس الوزراء ووزير النفط بالوكالة الطلب الى شركات النفط العاملة في العراق زيادة انتاج النفط الى المقدار المقرر للعراق من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) والذي لا يقل عن ١٠%^(١). وعلفت صحيفة المنار البغدادية على ذلك بالقول: "تجسيء الخطوة التي خطتها الحكومة منسجمة كل الاسجام مع حرصها على الحصول على حقوق البلاد كاملة غير منقوصة من استثماراتها البترولية والتزامها بتنفيذ ما جاء في منهاجها الوزاري حول زيادة واردات الخزينة من عائدات النفط والعمل على تطوير صناعة النفط واستثمار ثرواتها استثمارا كاملا يحقق أقصى المنافع لدخلنا القومي"^(٢).

واجاب ناجي طالب عن سؤال لصحيفة العرب البغدادية حول موقف الحكومة من مشروع اتفاقية النفط بين الحكومة والشركات الاجنبية التي توصلت اليها حكومة طاهر يحيى عام ١٩٦٥ فأجاب قائلا: "اتنا لا نعترف بوجود اتفاقية بالفعل، والحكومة الحاضرة لها سياستها الخاصة التي تنطلق من روح القانون رقم ٨٠ ونعتمد في تنفيذها على شركة النفط الوطنية التي سوف تخصص لها عما قريب الاراضي اللازمة..."^(٣).

وفي مثل هذه الظروف حدثت الازمة بين سورية وشركة نفط العراق - التي تحدثنا عنها في مكان آخر - الامر الذي وجه جهد العراق نحو الضغط على الشركات لحل هذه الازمة التي ادت الى ايقاف صادرات العراق النفطية، وحدثت خلافات بين اعضاء لجنة خبراء النفط حول الخطوات الواجب اتخاذها، وانقسمت اللجنة الى قسمين، الاول يدعو الى مجابهة الشركات واتخاذ خطوات ثورية، والثاني يدعو الى استنفاد طرق المفاوضات مع الشركات. وكان الرئيس عبد الرحمن عارف يدعو الى التهدئة والمفاوضات، وناجي طالب يدعو الى التوفيق بين الرأيين. ولكن

(١) جريدة البلد، ١٧/١١/١٩٦٦.

(٢) جريدة المنار، ٢٠/١١/١٩٦٦.

(٣) جريدة العرب، ١٠/١١/١٩٦٦.

هذا الخلاف قد جمد نشاط اللجنة، فقدم ثلاثة من اعضائها استقالتهم من اللجنة، وهم اديب الجادر وعبد اللطيف الشواف ومحمد جواد العبوسي في ٢٢ كانون الاول ١٩٦٦ شرحوا فيها اراءهم ومواقفهم من السياسة النفطية، وهذا نص الاستقالة:-
السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم

تحية واحتراما..

ان رسم اية سياسة نفطية وطنية اما يستهدف في جوهره السيطرة على جميع موارد النفط في البلاد، ويمكن في ضوء الحقائق المعاصرة للاقتصاد النفطي الدولي، السير الى هذا الهدف ضمن خطين متفاعلين ومتكاملين. اولهما يتمثل في السعي الدائب لانشاء قطاع نفط وطني مستقل وتطويره في اتجاه العمل في المراحل المختلفة للاستثمار النفطي، وثانيهما يتمثل في ممارسة الضغط المستمر عن طريق المفاوضات وطريق التشريع للحصول على المطالبات المتعلقة بصلب الامتيازات الحالية بغية تضيق نطاقها المكاني، وامدها الزماتي، وتعديل ما في شروطها من الغبن الفاحش والافتئات الواضح، على حقوق العراق وسيادته الوطنية، وجعلها تنسجم مع التطورات المتلاحقة في اساليب استثمار النفط في العالم.

ان اهمية القانون رقم (٨٠) تتجلى في انه قد وضع القدم الاولى في مسار الخطتين المذكورين، فهو اولا قد حدد المساحة الخاضعة للامتيازات وحصرها بـ (١٩٣٧/٧٥) كيلومترا مربعا أي اقل من ٢/١ % من مجموع مساحة العراق بعد ان كانت الامتيازات تغطي تربة الوطن العراقي باجمعها، وهو ثانيا قد هيا الامكانيات الواقعية لانشاء قطاع وطني نفطي ناجح، بأن اعاد للحكومة حقولا مكتشفة (حقول الرميلة الشمالي ونهر عمر وطوبه ورطاوي وغيرها من الحقول في الشمال والجنوب كما اعاد اليها امكانيات نفطية محققة تتمثل (في الاراضي الواقعة في جنوب العراق وجنوبه الشرقي على الحدود الايرانية)، وذلك من بين ما اعاده الى سيادة الدولة العراقية من مئات الالوف من الكيلومترات المربعة التي لم تستثمرها الشركات ولم تجر فيها التحريات المطلوبة بالرغم من انها قد احتجزتها تحت تصرفها قرابة اربعين عاما.

ان القانون رقم (٨٠) لم يظلم احدا ولا يمكن اعتباره عقابا للشركات، اذ انه قد ترك لها حقولا تدخل في عداد احسن حقول العالم انتاجية واقلها كلفا، وهي تضم من احتياطي النفط ما يمكن ان يغطي مجموع انتاج الشركات حسب المعدل الحالي مع

الزيادة المتوقعة له وذلك خلال كامل المدة المتبقية من الامتيازات، هذا بالإضافة الى ان مساحة هذه الحقول المتبقية للشركات تزيد على المساحة المقررة للامتيازات لو اخذ بمبدأ التنازل في الامتيازات القديمة حين عقدها. وفوق كل هذا فإن القانون رقم (٨٠) لم يغلق الباب امام الشركات للحصول على المزيد من الاراضي، بل سمحت المادة الثالثة من القانون للحكومة بزيادتها الى الضعف كحد اعلى وذلك فيما اذا استجابت الشركات الى المطالبات العراقية. وواضح ان هذا السماح لا يعني مضاعفة الاراضي للشركات جزافا وبجدها الاعلى دفعة واحدة وبلا شروط، وانما المفروض ان تطبق المادة الثالثة تطبيقا يتناسب مع درجة استجابة الشركات للمطالبات العراقية، وعلى ان لا يمس ذلك امكانية انشاء القطاع الوطني للنفط او يؤثر عليها، فلا تعاد الى الشركات المناطق المكتشفة والقريبة من فرض التصدير مثل حقل الرميثة والحقول الاخرى المشابهة له في ظروفها الانتاجية.

ان تأسيس شركة النفط الوطنية قد هيا أداة قانونية وعملية لانشاء القطاع الوطني المنشود، ولاستخلاف الشركات الاجنبية في الحقوق التي كانت لها على الاراضي المنتزعة منها، واستثمارها بدون اللجوء الى مبدأ منح امتيازات ثانية سواء كان ذلك للشركات العاملة او لغيرها من الشركات، كما ان نجاح الشركة الوطنية للنفط في انشاء القطاع النفطي الوطني هو الطريق الوحيد لزيادة سريعة في موارد الدولة يمكن ان تخفف من الضغط الواقع على مصادر التمويل الحالية. كما يمكن عن طريق المقايضة التي تسهل كثيرا عملية تصدير النفط الناتج من القطاع الوطني - تنفيذ خطة تصنيع كاملة مقابل امدادات النفط المرسلّة الى البلاد المصدرة للبضائع الرأسمالية خارج نطاق الاحتكار الدولي للنفط، وان شركة النفط الوطنية من اجل ان تنجح في تحقيق هذه الاغراض يجب ان تستثمر اولا - الحقول المكتشفة والاراضي ذات الاحتمالات الجيدة - والتي لا يحتاج استثمارها الى رؤوس اموال كبيرة ولا الى جهود وطنية، ولا ينطوي على المجازفة في اقتصاد النفط، بل ان استثمار هذه البقع الجديدة سيهيئ للشركة الوطنية القدرة على اكمال التحري والاستثمار المباشر في الاراضي الاخرى من الدرجة الثانية والثالثة، وذلك عن طريق تراكم الارباح الناجمة نتيجة انخفاض كلف الانتاج في الحقول المكتشفة، وهو عين الطريق الذي استطاعت به الشركات الكبرى توسيع استثماراتها في مختلف ارجاء العالم. اما انتزاع الحقول المكتشفة من يد الشركة الوطنية فسيؤول الى اضعافها وتناقص قدرتها على

الاستثمار المباشر، وقيم الحاجة مجددا الى منع امتيازات في مجمل الاراضي العراقية من اجل تطويرها واستثمارها وبذلك تصبح الشركة الوطنية بمثابة وكالة امتيازات لحصة ينتهي المبرر الحقيقي لوجودها.

وعلى ذلك فإن خط انشاء صناعة نفط وطنية يقتضي عدم التنازل عن الحقول المكتشفة والاراضي ذات الاحتمالات الجيدة لاية جهة اجنبية بأية صيغة كانت، وتحريم منح الامتيازات في كافة انحاء العراق، وتنسيق عمليات الاستثمار وتوحيدها بيد شركة النفط الوطنية وتخصيص كافة الاراضي لها ومنحها حقوق استثمارها الامر الذي يرتب تصرفا جديدا على هذه الاراضي ويضعف الرابطة المزعومة بينها وبين شركات الامتياز من جهة، ويقوي الشركة الوطنية ويسند لها في معاملاتها الدولية نتيجة سيطرتها على الاحتياطات الواسعة التي تضمها هذه الاراضي من جهة اخرى.

ان انشاء القطاع النفطي الوطني في البلدان المنتجة هو في جوهره حركة استقلالية اما نظام الامتيازات فهو من منجزات النظام الاستعماري، ومن هنا يختلف الهدف وخط السير العام بينهما اختلافا جذريا ادى الى ان يدخل نظام الامتيازات مرحلة اعادة تنظيم حقيقية، وقد يكون في الاتفاق الاخير الذي تم عقده بين شركة النفط الوطنية الايرانية والفرنسيين والذي اختار التعاون في استثمار النفط باسلوب (عقد المقولة) بدلا من (الامتياز) ما يشير الى طريق المستقبل في هذا الموضوع. على ان التأكيد على استقلال القطاع الوطني للنفط لا يعني بالضرورة الخصام مع الشركات الكبرى، وانما يعني عدم التعاون معها على اساس التبعية وبموجب نظام الامتيازات في أي استثمار جديد للنفط.

ولقد كان من دواعي السرور لنا ان نجد منكم تفهما لهذه الحقائق الاساسية في السياسة النفطية وعزما على المضي قدما في ارساء اساس تشريعي لها يعتبر جوعا مكمل ومنفذا للقانون رقم (٨٠) وبعث الحياة في قانون شركة النفط الوطنية ويجعلها الاداة العملية المنفذة للسياسة النفطية، وقد تم فعلا بتوجيهكم اعداد لائحة قانونية (قدمنا لسيادتكم ملاحظات وتعديلات تدوينية حولها) واللائحة تتضمن منح كافة الاراضي المنتزعة من الشركات بموجب القانون رقم (٨٠) الى شركة النفط الوطنية حصرا وتخويلها كافة حقوق استثمارها مع تحريم استثمار هذه الاراضي بطريق الامتياز او ما في حكم الامتياز او ترتيب أي حق على الثروات النفطية في باطن

الارض، كما منعت الحكومة - عندما ترغب بتطبيق المادة الثالثة من القانون رقم (٨٠) - ان تعيد أي حقل او جزء من حقل مكتشف واي ارض بدأت الشركات بعمليات استثمار فيها، وبذلك خرج احتمال اعادة حقل الرميطة والحقول المكتشفة الاخرى الى الشركات وفق نظام الامتيازات بشروطه السابقة وحررت الشركة الوطنية من ربة المادة الثالثة التي تجيز اعادة الاراضي للشركات وذلك اذا ما قلمت الشركة الوطنية باستثمارها. كما تم ايضا درس ردود الفعل المحتملة لهذه الاجراءات من قبل الشركات، واستقر الرأي على ان اقصى ما تستطيع الشركات مجابهة العراق به في هذا الشأن هو ايقاف الانتاج عند حده الحالي وعدم زيادته، اما ايقاف الضخ او تخفيض الانتاج فلا تستطيع الشركات اللجوء اليه - على الرغم من اثره الحاسم في الضغط على الجانب العراقي بالنظر للوضع النقدي والمالي الراهن - وذلك لعوامل متعددة اهمها افتقار الشركات الى المبرر الشرعي والقانوني الذي يمكن التستر خلفه امام الرأي العام العالمي والرأي العام في بلادها وامام حكوماتها ايضا وهو ما لا يتوفر ابدا عند اتخاذ الحكومة العراقية اجراءات لا تخرج عن كونها تنظيما للاستثمار النفطي في داخل البلاد ولا تتعلق بالاراضي المحددة للشركات. وقد كان المفروض في (هذه السياسة المبنية على المجابهة) ان تنفذ حالا بلا ابطاء او ان يجري على الاقل - اعلام الرأي العام بتفاصيلها بغية تعبئة القوى الشعبية ورائها، ولجعلها شعارا وطنيا لا يمكن العمل لاحباطه ولا الانتفاف حوله من وراء ستار.

وقد باعت - مع الاسف - محاولتنا المتكررة للتنبيه على اهمية الاسراع في هذا الموضوع بالاخفاق، وكان انقسام الاراء في اللجنة اتقساما جذريا حول هذه السياسة من بين الضغوط التي وجهت اليكم لحملككم على تأجيل تنفيذها او الاعلان عنها الى اوائل السنة الجديدة، بينما كانت الاخبار تتسرب عن هذا الامر الى شركات النفط التي استغلت الخلاف القائم حول عوائد المرور في سورية فوقفت موقف المتعنت مما ادى بالنهاية الى ايقاف الضخ وتوقف الانتاج من الحقول الشمالية، متعلة في ذلك بالحجز الذي اوقعته الحكومة السورية على موجوداتها، ويمنع تحميل الناقلات في باتياس، مع ان الحجز لا يصلح حجة لاييقاف الضخ في الوقت الذي استلمت فيه ادارة الشركة جميع الموجودات المحجوزة، كما ان ايقاف التحميل في باتياس لا

يبرر إيقاف الضخ الى طرابلس وقطع الطريق اليها ايضا، ولكن سوريا اغلقت صمامات المرور الى طرابلس ايضا.

ان الخلاف الذي ادى الى إيقاف ضخ النفط قد تبلور في مرحلته الراهنة بمطالبة الحكومة السورية بدفع ٣٧٥٠٠٠٠ باون، والمسموع ان ثلثي هذا المبلغ تقريبا يمثل الزيادة في الرسوم التي وافقت الشركات عليها، فالخلاف المتبقي اذا يدور حول ثلث المبلغ المذكور، وبديهي ان مثل هذا المبلغ المختلف عليه لا يمكن ان يكون سببا مقنعا لإيقاف انتاج كمية كبيرة من النفط يبلغ ثمنها حوالي ٢٥٠ مليون باون سنويا، لاسيما وان هناك مجالا لدفع المبلغ مع الانذار والمطالبة بالتحكيم تفاديا لإيقاف الانتاج وما ينجم عنه من الخسران لجميع الاطراف - ريثما يمكن التوصل الى حل مقبول، وهو الطريق الذي اقترحته حكومتكم على الشركات في الاسبوع المنصرم - والذي يعتبر اصرار الشركات على رفضه من باب التعسف في استعمال الحق، الممنوع قانونا - هذا اذا صح بأن للشركات الحق في إيقاف الضخ وهو ما لا يعترف به من حيث الاساس.

ان الشركات وقد اوقفت انتاج النفط من الحقول الشكيلة بمناسبة مطالبة الحكومة السورية بزيادة الرسوم اما شهرت السيف بوجه السوريين وهي تقصد - في الحقيقة - منازلة السياسة النفطية الوطنية في العراق، والحيلولة دون انشاء قطاع نفطي وطني، وقد اختارت بنفسها ساحة المعركة وساعتها والجو الملائم لها، ووضعت اثقل اسلحتها فيها، وهدفها الاتي من وراء ذلك اجبار العراق على الرجوع عن خطته باصدار التشريع الذي ينظم استثمار النفط، والعودة الى تصديق الاتفاقيتين المعدتين للتوقيع منذ حزيران سنة ١٩٦٥، وللتين عارضها الشعب العراقي على لسان مختلف القوى السياسية الوطنية، لا بل ان الشركات ستضغط لنقضاء على القانون رقم (٨٠) كلما طال امد إيقاف الضخ وتفاقم الوضع المالي في العراق عاملة على دفع السياسة العراقية ووضعها في صف واحد مع الشركات امام الحكومة السورية والقوى المؤيدة لها، بغية الرجوع بالعراق في النهاية الى الصف المعادي لحركة التحرر العربي.

ان ازمة النفط التي التهمت فجأة في الايام الاخيرة وسعرت الى درجتها القصوى متخذة سبيل مجابهة العراق واعتصاره لقطع المورد الرئيسي لتمويله هي ازمة سياسية في الجوهر وفي الغرض ويجب ان لا ينظر اليها بمعزل عن 'بيعة الوضع

السياسي العام في المنطقة العربية برمتها، وما تتعرض له حركة التحرر العربي من مؤامرات وضغوط استعمارية، كما يجب ان لا تتسم هذه النظرة باغفال الموقف السياسي في العراق بذاته، وازمة الحكم، وازمة الوحدة الوطنية، والموقف من القوى التقدمية عامة منه.

ان تكوين جبهة من الدول العربية المتحررة امر حيوي لمعالجة الموقف من شركات النفط وتنسيق الخطط لمجابهتها تنسيقا يوطد الثقة بين اطرافها، ويجعل في الامكان ممارسة ضغط ناجح على الشركات والقوى التي تسندها، ووضع الخطط اللازمة لضخ النفط العراقي وبيعه اذا ما استمرت الشركات في موقفها المتعنت. كما ان المبادرة الى تجميع القوى التقدمية حول حكم وطني يزيل رواسب الماضي المظلم واجراءاته، ويفتح الطريق امام تعاون نير، ويعين القوى الشعبية للمعركة وللتضحية عند اللزوم - امر لا غنى عنه عند انتهاء هذا النزاع بما يقف امام مؤامرات الشركات والضغوط الاستعمارية والرجعية بمختلف اشكالها وبما يحقق المصالح السورية والعراقية معا وما ينسجم مع اهداف حركة التحرر العربي والكفاح العالمي ضد الاستعمار، ويمكن بذلك ضمان ايجاد المناخ اللازم لتنفيذ السياسة النفطية الوطنية باسسها المبدئية. ولما كانت (البوادر في الافق السياسي) تنم عن (عدم استيعاب هذا الاتجاه)، ولا تبشر بان في الامكان تحقيق المتطلبات الضرورية للاستمرار في هذه المعركة والنجاح فيها، ولما كنا نعتقد ان لجنة النفط الوطنية بطبيعة تشكيلها واسلوب النقاش فيها ومستواه لا يمكن ان تفهم هذه الاغراض او تسهل الامر عليكم لذلك فنحن نعتقد ان لا فائدة ترجى من استمرارنا فيها، ونقدم لكم استقالتنا راجين قبولها ولكم التوفيق.

اديب الجادر عبداللطيف الشواف محمد جواد العبوسي

وقد انتقد ناجي طالب الاعضاء المستقلين، ووضح ان اللجنة ليست ندوة سياسية وان الهدف من ورائها قد تحدد في بيان تشكيلها، وعليه فقد سار رئيس الوزراء في سياسة ترمي الى تمكين شركة النفط الوطنية من ممارسة اعمالها، وفي الوقت نفسه حث الشركات النفطية على ضرورة اعادة النظر في علاقاتها مع البلدان المنتجة للنفط، وقال: "ان سياسة الحكومة في مجال النفط واضحة تماما، وهي تنسجم مع القانون رقم (٨٠) وان عهد الامتيازات السابقة الذي يجعل الشركات مالكة للنفط قد

ولى، وان الشركات صاحبة الامتيازات يجب ان تكون مجرد وكيلة للدولة". وذهب الى ابعد من ذلك حين اكد على ضرورة استثمار البلدان المنتجة للنفط جميع مواردها الطبيعية بنفسها، وعلى رأسها النفط للتطوير والبناء ورفع مستوى المعيشة^(١). ووجهت جريدة الجمهورية عددا من الاسئلة الى ناجي طالب، رئيس الوزراء ووزير النفط حول سياسة حكومته النفطية، وفيما يلي بعض هذه الاسئلة والاجوبة عليها^(٢):-

س - ما رأيكم فيما تساءل عنه البعض من عدم وجود سياسة نفطية للحكومة، مما ادى الى استقالة بعض اعضاء اللجنة الوطنية لخبراء النفط؟

ج - الواقع انني استغربت كثيرا عندما قرأت ذلك. فهذه الحكومة كانت واضحة جدا في سياستها النفطية ومخلصة لهذه السياسة ايضا. فبالاضافة الى ما جاء في منهاجها الوزاري بهذا الشأن، فاتها عمدت الى تأليف لجنة وطنية لخبراء النفط لتكون هيئة استشارية دائمية لها في شؤون استثمار احتياطات النفط بصورة عامة، وفي تطوير صناعة النفط الوطنية عن طريق شركة النفط الوطنية العراقية وبشكل توضع فيه مصلحة الوطن في استغلال الثروة النفطية فوق كل اعتبار وقد بينت الحكومة مهام هذه اللجنة بقرار مجلس الوزراء المرقم ٢٥٣ والمؤرخ في ١٩٦٦/٩/٢٤ الذي الفت بموجبه اللجنة ايضا، وكانت هذه المهام واضحة جدا وتتضمن بشكل لا يقبل التفسير ولا التأويل سياسة الحكومة النفطية، واود بهذه المناسبة ان ابين أن اللجنة الوطنية لخبراء النفط ليس من مهامها وضع سياسة نفطية وانما هذه من مهام الحكومة وقد وضعتها فعلا، اما تفصيلات هذه السياسة فلا اعتقد ان من المصلحة اعلانها في الوقت الحاضر.

ان واجب اللجنة كان اقتراح افضل السبل لاستغلال الاحتياطات النفطية في البلاد ضمن اطار السياسة المقررة من قبل الحكومة والتي بلغت لاعضاء اللجنة في حينه. ويسرني ان اقول ان احدا من الاعضاء لم يعترض على هذه السياسة. وكان على اللجنة ان تدرس ما يحقق هذا الغرض وتقدم مقترحاتها للحكومة بعد ذلك للأخذ بتلك

(١) الدليمي، المصدر السابق، ص ١١٨-١٢٠.

(٢) جريدة الجمهورية، ١٩٦٧/١/٨.

المقترحات او عدم الاخذ بها باعتبارها السلطة التنفيذية المسؤولة، وبالطريقة التي تراها مناسبة.

س - ما سر التشريع النفطي الذي اشير اليه في بعض الصحف؟

ج - ليس في الامر سر فإن قانون شركة النفط الوطنية رقم (١١) قد نص على وجوب اعطاء شركة النفط الوطنية الاراضي اللازمة لاستثمارها وكانت الشركة قد قدمت في سنة ١٩٦٤ طلبا الى الحكومة بتخصيص هذه الاراضي وفقا للقانون، الا ان هذا الطلب لم يلب حتى الان واقترحت انا على اللجنة الوطنية لخبراء النفط ان يكون هذا التخصيص بقانون بدلا من ان يكون بقرار من مجلس الوزراء. وقد هيات وزارة النفط هذه اللاحقة فعلا، اما موعد تشريعها فأمر تقررته الحكومة.

س - هناك من يقول بأن الحكومة لم تعلن موقفها صراحة من الازمة؟

ج - لقد اعلنا موقفنا بكل صراحة من المسائل الاساسية والرئيسة وليس لدينا ما نخفيه عن الرأي العام وستعلن كل التفاصيل الاخرى عندما يحين الوقت المناسب ولكننا لن نكشف كل خططنا واوراقنا في هذا الظرف وعلى نحو لا يستفيد منه السواي العام بقدر ما يستفيد خصوم هذا البلد او الذين يتربصون به الدوائر.

ولكن وزارة ناجي طالب استقالت دون ان تستطيع تحقيق أي شيء مما اعلنت عنه، سوى اصدارها القانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٦٦ قانون التعديل الثاني لقانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ في ٨ تشرين الاول ١٩٦٦ واهم ما تضمنه التعديل المادة التاسعة، وهذا نصها^(١):
"المادة التاسعة..

١- يدير الشركة مجلس ادارة مستقل بشؤونه المالية والادارية ويتألف من سبعة اعضاء بما فيهم الرئيس ونائبه وذلك على الشكل التالي:-
أ- وزير النفط ويكون رئيسا لمجلس الادارة.

ب - وكيل وزارة النفط او مدير شؤون النفط العام حسب تنسيب وزير النفط.

ج - ثلاثة اعضاء متفرغون يتم تعيينهم وتحديد رواتبهم ومخصصاتهم بقرار من مجلس الوزراء وبمرسوم جمهوري بناء على توصية وزير النفط على ان يكونوا من ذوي الخبرة والاختصاص في الشؤون النفطية او الاقتصادية او القانونية.

(١) جريدة الوقائع العراقية، ٢٥/١٠/١٩٦٦.

- د - عضوان اخران يتم تعيينهما بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية وزير النفط على ان يكونا ممن لهم المام كاف بشؤون النفط.
- ٢- يعين الاعضاء المتفرغون وغير المتفرغين المشار اليهم في (جـ،د) من الفقرة (١) من هذه المادة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد او التمديد لا يجوز خلالها تنحية أي منهم الا اذا ثبتت ادانته من محكمة ذات اختصاص.
- ٣- يعين عضوان اضافيان لمجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية وزير النفط لمدة ثلاث سنوات ويدعيان لتأمين نصاب الجلسات.
- ٤- تحدد مخصصات عضوية مجلس الادارة بالنسبة للاعضاء غير المتفرغين بقرار من مجلس الوزراء ويتقاضى العضو الاضافي المخصصات المقررة للعضو الاصلي عن الجلسات التي حضرها.
- ٥- ينتخب مجلس الوزراء من بين الاعضاء المتفرغين المشار اليهم في الفقرة (١-د) من هذه المادة المدير العام للشركة، ويكون المدير العام نائبا لرئيس مجلس الادارة، وهو الذي يمثل الشركة امام الجهات الرسمية وغيرها وينفذ قرارات مجلس الادارة وللمجلس ان يعهد اليه والى أي من الاعضاء المتفرغين ما يراه مناسباً من الصلاحيات".

الخلاف بين سورية وشركة نفط العراق واثره على العراق

بدأت المفاوضات بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق في مطلع ايلول ١٩٦٦ حول تقدير الارباح من نفقات نقل النفط العراقي عبر الانابيب الى البحر المتوسط عبر الاراضي السورية، وابتدت الشركة موافقتها على تعديل الرسوم بدءاً من بداية سنة ١٩٦٦، لكن الحكومة السورية اصررت على ان تكون الزيادة ذات مفعول رجعي يعود الى سنة ١٩٥٥ ورفضت الموافقة على التحكيم او اللجوء الى القضاء. ونشرت الحكومة السورية قانوناً يفرض رسوم ترانزيت ورسوم مصب جديدة بدءاً من بداية سنة ١٩٦٦، فضلاً عن ضريبة اضافية على كل طن من النفط يشحن عبر الاراضي السورية. ووضعت يدها على جميع ممتلكات الشركة في داخل الاراضي السورية، فقررت الشركة بدءاً من ٩ كانون الاول ١٩٦٦ التوقف عن ضخ النفط عبر الانابيب مما ادى الى فقدان العراق العائدات التي كان يتقاضاها، بالرغم

من ان يوسف زعين، رئيس وزراء سورية، كان قد ابلغ ناجي طالب، رئيس وزراء العراق بأن نفط العراق "سيستمر بالتدفق والمرور عبر سورية دون توقف مهما تكن الظروف"^(١).

وفي اليوم نفسه ٩ كانون الاول ادلى ناجي طالب بتصريح اعلن فيه ان العراق يؤيد سورية في مطالبتها الشركة بحقوقها التي انقطعت المفاوضات الدائرة حولها بينهما، و اضاف ان الحكومة العراقية لا تعتبر الخلاف القائم بين سورية وشركة النفط والحجز الذي ترتب عليه "قوة قاهرة" تحول دون تدفق النفط وانخفاض معدلات شحنه من الموانئ السورية واللبنانية، ولهذا فإن حقوق العراق ومصالحه التي تتمثل بغائده من تصدير النفط بمعدلاتها المتنامية الان ينبغي أن لا تتأثر بأي شكل من الاشكال^(٢). وقال ناجي طالب في تصريح لصحيفة صوت العرب البغدادية في ١٥ كانون الاول "ان الحكومة العراقية لا تعتبر الخلاف بين سورية وشركات النفط سببا لغض حقوق العراق النفطية، و اضاف ان العراق طلب من الشركات تسديد حصته كاملة من العائدات حسب المعدل السنوي المتنامي"^(٣).

سارع العراق للتحرك من اجل الدفاع عن مصالحه، وقابل عبدالحسين الجمالي، القائم باعمال السفارة العراقية بالقاهرة الرئيس جمال عبدالناصر وسلمه رسالة من الحكومة العراقية تتعلق بشأن الازمة التي نشأت عن وقف شركة نفط العراق ضخ النفط العراقي في الانابيب الى مينائي باتياس السوري وطرابلس اللبناني^(٤). ووصل الى بغداد في ٤ كانون الاول ابراهيم ماحوس، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري في زيارة استغرقت يوما واحدا قابل خلالها الرئيس عبدالرحمن عارف مرة واحدة، وناجي طالب مرتين، واشاد ببيان الحكومة العراقية حول النفط ووصفه بأنه بيان تاريخي، ودعا كافة القوى التقدمية في العراق الى الالتفاف حول حكومة نلجي طالب ودعم مواقفها التقدمية. و اضاف اننا على استعداد لتشغيل هذا الخط لتأمين

(١) احمد سامر جاسم الدليمي، نفط العراق، دراسة تاريخية ١٩٦٣-١٩٦٨، اطروحة دكتوراه، كلية

التربية ابن رشد تموز ١٩٩٧، ص ١٥٥ - ١٥٩.

(٢) جريدة الحياة البيروتية، ١٠/١٢/١٩٦٧.

(٣) جريدة صوت العرب، ١٥/١٢/١٩٦٧.

(٤) جريدة الاهرام القاهرة، ١٥/١٢/١٩٦٧.

ضخ النفط العراقي^(١). وقد ابلغت الحكومة العراقية ماخوس بأن توقف ضخ النفط في الانابيب كان مفاجأة لها، وهو يلحق اضرارا فادحة بالاقتصاد العراقي^(٢).

وكانت صحيفة صوت العرب البغدادية قد نشرت رسالة مفتوحة الى ابراهيم ماخوس نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري، بمناسبة زيارته لبغداد، دعت فيها سورية الى تغيير اسلوبها في معالجة الازمة، ولمحت الى الضرر الذي لحق بالعراق من جراء وقف ضخ النفط، وقالت: "اتنا في العراق لا نفرق بين مصالح ابناء الوطن العربي، ولكننا وجدنا انفسنا امام ضررين بعد ان تطورت الامور واتجرت الى ايقاف ضخ النفط، الضرر الذي نزل بالعراق والضرر الذي حل ببلدنا سورية، وكان ضرر العراق هو الاشد". وازافت تقول: "واذا كان لابد من اتخاذ احد موقفين فبان العقل والعدل والمنطق يقتضيان ان نزيل الضرر الاشد بالضرر الاخف، وان طلبنا هذا لا يعني التضحية بحقوق سورية وانما نحن نطالب بتغيير الاسلوب فقط"^(٣).

اجرى العراق اتصالات مع شركة نفط العراق، ونقل القائم بالاعمال العراقي في لندن الى كريستوفر دالي، مدير عام شركة نفط العراق وجهة نظر الحكومة العراقية حول الازمة، فقرر دالي المجيء الى العراق للتشاور مع الحكومة العراقية، فوصل الى بغداد في ١٦ كانون الاول، وعقد اجتماعين مطولين مع ناجي طالب، وقدم العراق مذكرة الى الشركة تضمنت القول: "ان حقوق العراق النفطية يجب ان لا تتأثر بموضوع ازمة النفط القائمة بين سورية والشركة مادام العراق ليس طرفا في النزاع، وان الشركة تلزم بدفع حصة العراق كاملة" وحمل ناجي طالب الشركات مسؤولية توقف الضخ وان العراق سيستمر في محاسبة الشركات على هذا الاساس.

وعقد في ١٩ كانون الاول اجتماع في القصر الجمهوري لبحث ازمة النفط والمسائل التي تتعلق بمصلحة العراق في ضوء التطورات الاخيرة، ورأس الاجتماع عبدالرحمن عارف، رئيس الجمهورية، وحضره عدد من الشخصيات السياسية والعسكرية من رؤساء الوزارات والوزراء السابقين، وفي مقدمتهم ناجي طالب

(١) جريدة الحياة البيروتية، ١٦/١٢/١٩٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ١٧/١٢/١٩٦٧.

(٣) جريدة صوت العرب، ١٤/١٢/١٩٦٧.

رئيس الوزراء، واحمد حسن البكر و طاهر يحيى من رؤساء الوزارات السابقين ورجب عبدالمجيد وشاكر محمود شكري وعبدالعزیز العقيلي ورشيد مصلح وعبدالغني الراوي وصالح مهدي عماش وسعيد قطان وعبدالوهاب الامين وعبدالكريم فرحان وعبدالهادي الراوي ومحمود شيت خطاب وعبدالمستار عبداللطيف من الوزراء الحاليين والسابقين، وتحدث رئيس الجمهورية عن الازمة مع الشركات و اشار الى المذكرة التي قدمتها الحكومة التي اكدت تمسك العراق بحقوقه كاملة غير منقوصة، ولن يفرط في أي حق من حقوقه. وقد اتخذ المجتمعون قرارا بتأييد موقف العراق ازاء ازمة النفط واعربوا عن تأييدهم التام لما تضمنته مذكرة الحكومة للشركات. وقد استغرق الاجتماع اكثر من اربع ساعات^(١). وتحدث ناجي طالب عن هذه المذكرة فقال ان ارسالها قد تقرر فور تبليغ الحكومة العراقية ايقاف الضخ الى باتياس، وذكر انها تضمنت تأكيد تأييد مطالب سورية مع الاصرار على ان لا يؤثر الخلاف على عائدات العراق او شحن نفطه من موانئ البحر المتوسط. وتحدث ناجي طالب عن نتائج مباحثاته مع ابراهيم ماحوس ودالي فأوضح انه استمع الى وجهتي نظر الطرفين في المشكلة، وقال انه تبين ان الحكومة السورية تصر على تلبية طلباتها المعلنة من قبل مسؤوليها قبل ان تسمح باستئناف تدفق النفط ثانية، ولكنها توافق على ارجاء دفع المبالغ المتراكمة التي كانت تطالب بها عن السنوات العشر الماضية، اذا وافقت الشركة على مبدأ اعادة النظر بتلك الحسابات من قبل لجنة تدقيق مشتركة. واعلن ناجي طالب ان الشركة توافق على دفع مبلغ ٣,٧٥٠ مليون جنيه استرليني التي تطالب بها الحكومة السورية عن الاشهر التسعة الاولى من السنة الحالية الى جهة محايدة اذا وافقت الحكومة السورية على ذلك. وقال ان الاتصالات تجري على جميع المستويات للتوفيق بين وجهتي النظر في اقرب وقت ممكن^(٢).

وكان كريستوفر دالي قد غادر بغداد بعد جولته الاولى من المباحثات لابلاغ ما جرى في المحادثات الى مركز الشركة في لندن، وعاد ثانية الى بغداد في يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٦٦ وعقد اجتماعا مطولا في صباح يوم ٢٩ كانون الاول مع

(١) جريدة الجمهورية القاهرية، ٢١/١٢/١٩٦٦.

(٢) جريدة الحياة البيروتية، ٢٥/١٢/١٩٦٦.

ناجي طالب استغرق ثلاث ساعات ونصف اشترك فيها باكلي، الممثل العام لشركة النفط في العراق، وعبدالله اسماعيل المدير العام لشؤون النفط، واعربت المصادر عن املها ان تسفر مباحثات دالي عن نتائج ايجابية قد تنهي هذه الازمة، واعلن مصدر عراقي مسؤول ان الشركة سلمت العراق ٣٣,٣٠٦ مليون جنيه استرليني عن حصة العراق من عائدات النفط خلال الربع الاخير من سنة ١٩٦٦، الذي انتهى في ٢٣ كانون الاول الحالي، وان القسط التالي سيدفع في ٧ كانون الثاني ١٩٦٧^(١).

تصاعدت حدة الهجمات الكلامية السورية ضد شركة نفط العراق، وقال ابراهيم ماخوس في ٢ كانون الثاني ١٩٦٧: "استطعنا ان نهز اركان الاحتكارات البترولية الاستعمارية حين طرحنا شعار بترول العرب للعرب وحين بدأنا في تنفيذ هذا الشعار لمحاسبة شركة النفط الانكليزية الاستعمارية"^(٢). وقال نور الدين الاتاسي، رئيس الدولة السورية في خطاب له في حمص في ٣ كانون الثاني: "ان ما فعلناه حتى الان ليس الا شعارا بأبنداء المعركة ضد الاستثمارات الاجنبية على نطاق الوطن العربي كله، ونحن متأكدون من ان الجهود الاستعمارية الرامية الى حصر المعركة وتضييق مساحتها لن تنال الا الخيبة والافاق..."^(٣) وكتبت جريدة البعث السورية مقالاً قالت فيه: "التقت في ميدان المعركة الجماهير الكادحة والقومية التقدمية والحركات الثورية في الوطن العربي والعالم اجمع لتحمل مسؤولياتها التاريخية بتأييد حق شعبنا العادل ومساندة الحكم التقدمي في سورية الثورة"^(٤).

ادى هذا التصعيد الى ردود فعل سلبية في العراق فقد نشرت صحيفة صوت العرب البغدادية في ٦ كانون الثاني ١٩٦٧ مذكرة قدمها ثلاثة من السياسيين العراقيين الى رئيس الجمهورية من احزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي والجهة الشعبية ابان العهد الملكي وهم فائق السامرائي، نقيب المحامين، والمحامي حسين جميل وزير العدل الاسبق، والضابط المتقاعد محمود الدرة. وانتقدت المذكرة الطريقة التي تعالج بها الحكومة العراقية ازمة النفط وتنحي عليها باللائمة في وقف ضخ النفط عبر

(١) جريدة الحياة البيروتية، ٣٠/١٢/١٩٦٦.

(٢) جريدة البعث دمشق، ١/٣/١٩٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ١/٤/١٩٦٧.

(٤) المصدر نفسه، ١/٥/١٩٦٧.

الاراضي السورية الذي يلحق بالعراق اضرارا كبيرة، وقالت المذكرة انه كان على الحكومة العراقية ان تتفق مع سورية مسبقا وان تتشاور مع البلدان المنتجة للنفط لاتخاذ موقف موحد، انتقدت الحكومة لعدم اثارها الموضوع امام القيادة السياسية الموحدة العراقية - المصرية، او امام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي عقد في القاهرة اخيرا^(١): وهذا نص المذكرة:-

السيد رئيس الجمهورية المحترم

بغداد

تحية مباركة وبعد: فلقد كشفت ازمة النفط الاخيرة عن مدى الفراغ السياسي الذي فرض على العراق قرابة ثمانية اعوام متلاحقة، كما كشفت عن جسامه الخطر الذي تعرضت له مصالح البلاد وما زالت تتعرض له من جراء هذا الفراغ. وبدا واضحا افتقار الحكم الى قاعدة شعبية رصينة يرتكز عليها، وقد اثبتت التجارب واحداث التاريخ ان ليس من قاعدة شعبية يستند اليها أي حكم سليم خيرا من مجلس نيابي منتخب من الشعب بارادته الحرة تنبثق عنه حكومة مسؤولة امامه. لذلك برزت امام الرأي العام مشكلة الحكم في العراق على انها ام المشاكل وان لا علاج لاية مشكلة تجابه البلاد الا اذا تم ارساء مشكلة الحكم على اسس ديمقراطية سليمة.

ونحسب ان الرأي العام في العراق اصبح يؤمن الان اكثر من أي وقت مضى بأن قيام حكومة منبثقة عن ارادة الشعب المعبر عنها بانتخابات حرة، هو حاجة العراق الماسة التي تتطلبها معالجة مشاكله المتفاقمة، وان الوقت قد حان لان تعود لهذا الشعب الصابر حقوق سيادته ويحكم نفسه بنفسه راسما اوضاع حياته بارادته الحرة باقصاء من يريد او عزل من يشاء. لا ارادة فوق ارادته ولا مشيئة اعلى من مشيئته، وذلك يستدعي المباشرة منذ الان للتمهيد الى هذه الغاية باطلاق حرية الصحافة والتنظيم الحزبي، وهذا فضلا عن كونه ينظم الحياة السياسية في البلاد ويحدد اهدافها وبرامجها فاته ضمانه وثيقة للوحدة الوطنية وصيانتها والحفاظ عليها، بالاضافة الى ان من شأن ذلك ان يقضي على العمل السري الذي بلغ في الالونة الاخيرة حدا مؤسفا في تفتيت قوى الشعب وبغثرة طاقاته في فئات لا حصر

(١) جريدة صوت العرب، ٦/١/١٩٦٧.

لها ولا عد ولا يعرف كنه اهدافها ولا مدى القوة التي تتمتع بها كل منها لدى الرأي العام.

ولو ان البلاد كانت تحظى حتى بحد ادنى من الحريات الديمقراطية لما ظلت ازمة النفط سرا مغلقا على الشعب، ولما رأينا الحكومة وهي لا تكلف نفسها عناء نشر بيان رسمي على الاقل يوضح ماهية هذه الازمة وابعادها وكيف عالجتها الحكومة وما هي الحلول التي ارتأتها لمواجهتها ومعالجتها، وهكذا بقي الشعب في ظلام دامس، يذهب ممثل شركات النفط ويجيء الى العراق، وتعتقد الاجتماعات وتفض. ولا يعرف الشعب شيئا عما يدور في الخفاء بشأن مشكلة تمس حياته ومعاشه. وفي حين نشرت شركات النفط بيانا في بعض الصحف العراقية واذاغت وجهة نظرها في الصحف الغربية وغيرها، لم تنشر الحكومة العراقية بيانا يعرف الشعب به وجهة المشكلة وتطوراتها التي ادت الى ان يتوقف ضخ النفط العراقي الى بائياس وطرابلس.

بعد هذه المقدمة الموجزة نعود الى موقف الحكومة من ازمة النفط فنقول: ان هذه المسألة الخطيرة التي تهم العراق في صميم مصالحه والمتعلقة بركن اساسي من اركان حياته الاقتصادية، عولجت معالجة مبتسرة لا ترقى الى مستوى الخطورة التي تحيط بهذا الموضوع، معالجة يصح ان يقال عنها انها ارتجالية، فقد كان على حكومة العراق منذ اثارت الشقيقة سوريا موضوع خلافاتها مع شركة النفط - واذ تبين لها عدالة تلك المطالبات - كان على حكومة العراق ان تبلغ حكومة سوريا تأييدها لتلك المطالبات وان العراق سيرمي بكل ثقله لحمل الشركة على الاستجابة لها، على ان يكون من المتفق عليه بين الحكومتين ماهية الاجراءات التي تتخذ لتحقيق تلك المطالبات وعدم اللجوء الى اتخاذ اجراء يؤدي الى توقف ضخ النفط العراقي عبر الاراضي السورية الامر الذي من شأنه ان يلحق بالاقتصاد القومي العراقي اضرارا تزيد على ما يمس مصالح الشركة واكثر بكثير مما يعود على سوريا من منافع. وكان على حكومة العراق بعد الاتفاق مع حكومة الشقيقة سوريا على الاجراءات والخطوات التي سوف تسلكها في هذا الموضوع، كان عليها ان تتشاور مع بقية البلدان العربية المنتجة للنفط لاتخاذ موقف موحد مع موقفها من الشركات. اما وقوف حكومة العراق موقف المتفرج من المحادثات بين حكومة سوريا وشركة النفط الى ان وصلت المحادثات ذروة التأزم وسارت الاجراءات في

الطريق الذي ادى الى توقف ضخ النفط العراقي الى مينائي باتيناس وطرابلس. فقد اصاب مصالح العراق في الصميم، الامر الذي لا يتفق ومسؤوليات السلطات الحكمة ولا يخدم المصلحة العربية المشتركة في النتيجة.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإن من المعروف ان للعراق مشاكل قلمية مع شركات النفط العاملة فيه لم تحل حتى الان. واذا كان خلاف الحقيقة سوريا على ثلاثة ملايين وثلاثة ارباع المليون من الدناير فإن خلافاتنا مع شركات النفط تجاوزت عشرات الملايين من الدناير، ولا نريد ان ندخل في تفاصيل هذه الخلافات بل يكفي ان نشير بايجاز الى اهمها ونجملها فيما يلي:

١- قضية الاسعار السائدة وتحديد على اساس خليج المكسيك لا على اساس السعر الموهوم في البحر الابيض المتوسط.

٢- تخفيض الاسعار في نفط البصرة بمقدار خمسة سنتات للبرميل الواحد.

٣- الخصم الذي بلغ في مذكرة الاتفاق المعقودة في ١٥-٤-١٩٥٧ والتي مازالت نافذة بالمائة واحدة.

٤- تكاليف الانتاج - الكلفة الثابتة -.

٥- مساهمة العراق في اسهم الشركة تطبيقا لنص المادة ٢٤ من الامتياز.

٦- زيادة الانتاج.

٧- مبلغ التشغيل قبل عام ١٩٥٢.

٨- استرجاع راس المال على عشرين سنة وليس عشر سنوات.

٩- طريقة احتساب الحصص العينية لعائدات البترول ١٢،٥ بالمائة.

١٠- اعتراف الشركة بالنتائج التي ترتبت على صدور القانون رقم ٨٠.

هذه خلافات اساسية بين العراق وشركات النفط العاملة فيه تركتها حكومة العراق جانباً ولم تعالجها اية معالجة لا على الصعيد العراقي ولا بالتعاون مع الدول العربية او الدول المصدرة للنفط.

واذا كانت بعض الدول العربية قد رفعت شعار نفط العرب للعرب وهي ترى ان شركات النفط العاملة في الوطن العربي لا يمكن مواجهتها الا بمعركة عربية شاملة فكان الاخرى بالحكومة العراقية ان تدخل في مباحثات مع هذه الدول لوضع خطة شاملة لمعالجة مسائل النفط وشؤونه وما قامت في موضوعه من منازعات مع شركات النفط سواء من ذلك ما يتعلق منها باسباب الازمة الحالية ونتاجها او مسألة

النفط وكل ما يتعلق بها بوجه عام، والحكومة العراقية فضلا عن انها لم تخط خطوة واحدة في هذا السبيل فإتباعا لم تحرك ساكنا فيما يخص النفط في المجلس الاقتصادي العربي المنبثق من جامعة الدول العربية ولا في اجتماع مجلس الوحدة الاقتصادية الذي كان منعقدا في القاهرة في وقت كان الخلاف بين الشركة والشقيقة سوريا ينذر بالتعقيد، ونقاط الخلاف تتأزم بحيث ادى الامر الى توقف ضخ النفط العراقي على الوجه المعروف. كما تم عقد اجتماع القيادة السياسية الموحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية في بغداد في وقت كانت فيه نذر الازمة بالشكل الذي صارت اليه تطل برأسها، وكان كل من له الملم بحقيقة الوضع السوري وكنهه للمسألة النفطية المطروحة وموقف الطرفين منها يدرك ان هذه الازمة لا تسير نحو الحل بل انها على العكس من ذلك تهدد بالانفجار، ومع ذلك لم تطرح الحكومة العراقية هذا الموضوع الخطير على القيادة السياسية الموحدة للبحث والتداول لغرض اتخاذ موقف موحد على الاقل.

لقد كان الموقف المتجمد الذي وقفته الحكومة العراقية من ابتداء الازمة، وتطور الاحداث وهي - أي الحكومة العراقية - في معزل عنها، وضع العراق في مواقف لا رأي مسبق لها فيها، فضلا عن كونه غير قادر على ان يكون له دور في توجيهها للوجهة الصحيحة او التأثير في الاجراءات بحيث لا تؤدي الى وقف ضخ النفط العراقي، ناهيك عن المشاركة في ايجاد الحلول التي تكفل للعراق حقوقه، وتصون في الوقت عينه سيادته وكرامته.

هذه يا سيادة الرئيس بعض ملاحظات وجدنا انفسنا ملزمين بعرضها للنظر فيها ونعود لنؤكد مرة اخرى ان كل علاج لاية مشكلة من مشاكلنا لا يمكن ان يكتب لها النجاح ما لم تعالج ام المشاكل في العراق وهي مشكلة الحكم لذلك فإن من رايانا ان من الواجب المباشرة منذ الان بالاجراءات التالية:

اولا: الدعوة الى عقد مجلس تأسيسي يقوم بوضع الدستور الدائم وقانون الانتخاب.

ثانيا: بعد عقد المجلس التأسيسي يمكن سلوك احد طريقتين. اما اجراء انتخابات نيابية بطريقة الانتخاب المباشر، واما قلب المجلس التأسيسي الى مجلس نيابي حسبما يقرره الدستور الدائم في هذا الشأن.

ثالثا: افساح المجال من الان للتنظيم الحزبي على ان تكون الاحزاب المجازة مؤمنة بالنظام الجمهوري نظاما للحكم، والاسلوب الديمقراطي البرلماني وسيلة وغاية، وليس في ماضيها ما يتعارض وذلك.

رابعا: اطلاق حرية الصحافة.

خامسا: لا تقوم اية حكومة بأية تسوية نهائية او اية تنازلات مع شركة النفط، وبصورة خاصة لا تمس القانون رقم ٨٠.

وبهذه المناسبة نود ان نشير الى ان البت في أي امر من الامور الخطيرة المتعلقة بحقوق الشعب ومصالحه، ولكيان البلاد ومستقبلها لا يكون الا بعد قيام الحكم البرلماني والمجلس النيابي الممثل للشعب وحده هو الذي يملك حق تقرير اية سياسة يراها كفيلة بحفظ مصالح العراق في نفعه وفي ثرواته الوطنية الاخرى. وبوجه علم اتخاذ المواقف في كل امر خطير من شؤوننا.

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بغداد ٢٠ رمضان المبارك ١٣٨٦ الموافق ١٠ كانون الثاني ١٩٦٧.

محمود الدرة حسين جميل فائق السامرائي

وطرح عبدالرزاق الطاهر، وهو وزير اقتصاد سابق ومن قادة حزب الاستقلال في العهد الملكي، الفكرة القديمة المنادية بتحويل خط الانابيب من كركوك الى البصرة لشحن النفط عن طريق الخليج العربي، فكثر الجدل حول هذه الفكرة، وحث فائق السامرائي في بيان صحفي له المسؤولين العراقيين على دراسة مشروع مد خط انابيب للنفط بين كركوك في الشمال والبصرة في جنوب العراق للأستغناء عن خط الانابيب المار عبر سورية وكان السامرائي يعقب في بيانه على تعليق رسمي سوري يقول ان مد خط الانابيب بين كركوك والبصرة من المستحيل اقتصاديا وتجاريا، ويلحق خسائر اقتصادية بالعراق، وقال السامرائي ان انشاء مثل هذا الخط سيجعل العراق هو الذي يملئ ارادته لا يكون خاضعا لارادة ومشينة الاخرين.. ووصف ازمة النفط بأنها "انذار يجعلنا نفكر ونستعد للمفاجآت" ودعا السامرائي الى دراسة مشروعه "بعيدا عن اجواء الارهاب الفكري التي تذكرنا بمحاكمات المهداوي"^(١).

^(١) جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٧/١/٧.

وقد رد المكتب الصحفي في السفارة السورية ببغداد في بيان نشر في ٨ كانون الثاني ان خطوة سورية في فرض الحجز التنفيذي على شركة نفط العراق كانت تستهدف حماية مكاسب الشعب العربي في سورية والعراق^(١).
وقد ادلى ناجي طالب بحديث صحفي في ٧ كانون الثاني نشر في جريدة الجمهورية البغدادية^(٢)، وفيما يلي نصوص بعض الاسئلة واجابة رئيس الوزراء عليها:-

س - ما هي آخر تطورات ازمة النفط وموقف الحكومة منها؟
ج - ان وجهة نظر الحكومة في هذا الموضوع واضحة جدا منذ البداية، فقد اكدت مرات عديدة على ان مطالبة سورية بحقوقها وهي المطالبة التي ايدتها الحكومة العراقية والشعب العراقي، ينبغي ان لا تكون سببا لتوقف تدفق النفط العراقي الى موانئ البحر الابيض المتوسط وان تطورات الازمة بعد هذا كانت واضحة وقد تناولتها الصحف والاذاعات باسهاب باعتبارها من الاحداث الهامة في العالم. والموضوع لا يتعدى في جوهره ان يكون خلافا بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق على تطبيق الاتفاقية الثنائية بينهما لسنة ١٩٥٥ والتي لم يكن العراق طرفا فيها. ولقد كانت الحكومة تتابع الموقف وهي مطمئنة الى ان تدفق النفط سيظل مستمرا. ولم تقف الحكومة من هذا الموضوع موقف المتفرج كما يتصور البعض ومنذ توقف الضخ حتى الان فإن الحكومة تعمل بكل ما في وسعها لاستئناف ضخ النفط الى موانئ البحر الابيض المتوسط.

س - ما رأيكم فيما نشر في الصحف او غيرها من مذكرات وبيانات حول النفط وازمته؟

ج - انني مسرور جدا ان يكون نشر مثل هذه المذكرات والبيانات في الصحف دليلا على توفر الحرية في التعبير عن الرأي ومناقشة مشكلات البلد بموضوعية وواقعية. ولقد قرأت كل ما كتب واستمعت الى الكثيرين من المواطنين ولكني حتى الان لم اجد من يقدم حولا جديدة للمشكلة غير ما كانت تعمل الحكومة من اجله حتى الان. وعندما يحين الوقت لبيان التفاصيل فسيجد المواطنون ان الحكومة قامت بكل

(١) جريدة المحرر البيروتية، ١٩٦٧/١/٩.

(٢) جريدة الجمهورية، ١٩٦٧/١/٨.

ما يجب ان تقوم به وربما اكثر في سبيل انتهاء هذه الازمة. واتي مسرور جدا ان اجد في بلادنا مثل هذا الاهتمام بشؤون النفط والحرص على انتهاء الازمة. ويفرحني اكثر هذا الاتفاق بين المواطنين رغم اختلاف ميولهم واتجاهاتهم ضرورة استئناف تدفق النفط الى البحر الابيض المتوسط فورا وبصرف النظر عن كل الاعتبارات الاخرى. وهذا ما اود ان يكون واضحا لأشقائنا في سورية وللرأي العام العربي كله. وكنت اود لو ان بعض الاخوان الذين كتبوا في هذا الموضوع، قد اتصلوا بالمسؤولين ليقفوا منهم على الحقائق والارقام الدقيقة التي تعطي الرأي العام صورة اصدق عن موقف الحكومة مما جاء في بعض الكتابات.

س - ما رأيكم في مستقبل الازمة والحلول التي اقترحت ومنها تحويل اتابيب النفط الى البصرة؟

ج - اعتقد ان الحل الوحيد للمشكلة بالنسبة للظرف الراهن والذي يضمن استئناف الضخ فورا هو الاتفاق المباشر بين الحكومة السورية والشركة، وان الحكومة العراقية تبذل كل ما في وسعها في هذا السبيل. اما ما يقال عن تحويل الاتابيب الى البصرة فأنتي لا اتفق مع القائلين بهذا الرأي لاسباب قومية فضلا عن الاسباب الاقتصادية، فالاموال الضخمة التي يقتضيها هذا التمويل يمكن ان تستغل في تطوير حقول جنوبي العراق لتنتج اضعاف طاقتها الحالية من النفط القريب من البحر، وفي بناء الموانئ العميقة التي تستطيع استقبال اضعف ناقلات النفط في العالم.

وقد رد فائق السامرائي على اراء رئيس الوزراء بكتاب مفتوح فند فيه رأي رئيس الوزراء الذي رفض اقتراح مد اتابيب من كركوك الى البصرة لاسباب اقتصادية وقومية، وقال من الناحية الاقتصادية لم يدرس الموضوع من قبل الحكومة العراقية ولا من قبل شركة النفط نفسها. اما الاسباب القومية فلا ادري ماهي؟ وقال مخاطبا رئيس الوزراء: "اخطأتم في تقدير الموقف واخطأتم عند جريتم انفسكم من كل سلاح ومازلتم معنيين في الخطأ في تمسككم بالبقاء في الحكم تلمسين

ان العراق يخسر في كل ثلاثة ايام من حكمكم مليوناً من الباونات الاسترلينية والعوض على الله^(١).

وقد رفضت سورية وساطة العراق وعرض شركة نفط العراق بدفع مبلغ ٣,٧٥٠ مليون جنيه استرليني مقابل السماح للشركة باستئناف شحن النفط من باتياس، وقل زهير الخاتي، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السوري، ان هذا العرض لم يأت بشيء جديد لحل الخلاف القائم بين الحكومة السورية والشركة، لان الموضوع ليس سلفة تطلبها الحكومة وتقتطع من العائدات المقبلة^(٢)، وادلى الخاتي بحديث الى صحيفة الصفاء^(٣)، فأجاب على سؤال "الى اية نقطة وصلت ازمة عائدات النفط بين حكومة الجمهورية العربية السورية وشركة نفط العراق؟" فأجاب قائلاً: "لقد وصلت الازمة الى نقطة اللاجوع بالنسبة لنا فنحن نصر على نيل حقوقنا كاملة. مازال الضخ مقطوعاً من العراق والتحميل موقوفاً من مينائي باتياس السوري وطرابلس اللبناني، وقد عرضت الشركة مؤخراً دفع مبلغ ٣ ملايين و ٧٠٠ الف جنيه استرليني، وهو يعادل المبلغ الذي جرى الحجز بشأنه، ولكنها اشترطت ان يكون هذا المبلغ سلفة على أي مبلغ يستحق لدى الشركة في المستقبل، وطلبت مقابل ذلك السماح لها بتحميل النفط من باتياس حتى انتهاء القضية بالمفاوضات او التحكيم. وقد رفضت الحكومة العربية السورية هذا الطلب لان الموضوع ليس موضوع طلب سلفة تقتطع من العائدات، وانها موضوع حق مترتب للحكومة لدى الشركة..". ورداً على سؤال "ما هو موقف حكومتى العراق ولبنان من الازمة بعد ان دفعت لهما الشركة حصتهما من العائدات رغم توقف الضخ" اجاب قائلاً: "لقد اكدت حكومتنا البلدين الشقيقين في العراق ولبنان تأييدهما المطلق لموقف الحكومة السورية ومطالبها الحقّة من شركة نفط العراق".

وقد طرحت خلال هذه الفترة فكرة تأمين النفط في العراق، وطرحها خبير النفط عبدالله الطريقي، وقد تبلينت ربود الفعل اتجاه هذه الفكرة بين مؤيد ومعارض،

(١) نص الكتاب المفتوح منشور في كتاب محمود الدرة، اراء في مشكل عراقية، ازمة للنفط

والحكم ببيروت ١٩٦٩، ص ٣٢-٤٠.

(٢) جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٧/١/٨.

(٣) جريدة الصفاء البيروتية، ١٩٦٧/١/١٢.

وظهرت المعارضة واضحة في مقال كتبه محمود الدرة في جريدة المنار البغدادية بعنوان "لماذا نفط العراق" شن فيه هجوما عنيفا على الطريقي، وهو خبير للنفط للسعودية والكويت ولا يطالب هذين البلدين بتأميم نفطهما. ثم ان هناك اتايبب مماثلة تنقل نفط العربية السعودية الى ساحل البحر المتوسط، ومع هذا فالضجة والحملة منصبتان جميعا على نفط العراق وعلى ضخ نفط العراق وعلى ملكية نفط العراق. وتساءل الكاتب بقوله: "لماذا نفط العراق يجب ان يكون ملكا للعرب.. ونفط العرب الاخر يجب ان يكون لشركات النفط الغربية الاحتكارية الاستعمارية"^(١) ونشرت جريدة الاحرار البيروتية مقالا قالت فيه: "يتساءل المواطنون عن الاسباب التي جعلت حكام دمشق يغفلون قضية اتايبب شركة التابلاين التي تنقل النفط من السعودية عبر الاراضي السورية ايضا، علما بأن تأميم هذه الاتايبب لا يقل اهمية من حيث قيمته العادية"^(٢).

استمرت الحكومة العراقية بالتفاوض مع الشركة لحل الازمة، وعاد كريستوفر دالي الى بغداد للمرة الثالثة في ١٠ كانون الثاني، واجرى مفاوضات مطولة مع ناجي طالب بحضور باكلي، الممثل العام للشركة. وقد عرض طالب نتائج هذه المفاوضات على مجلس الوزراء في اجتماعه في ١٨ كانون الثاني، وقال: "انه تأكد الان ان الشركة تستغل هذه الازمة لممارسة الضغط على الحكومة العراقية لتقبل بالتزامات جديدة الهدف منها ان يتحمل العراق اية زيادات جديدة تطالب بها سورية ولبنان على عائدات مرور النفط عبر اراضيها، ولما كان العراق ليس طرفا في النزاع ولا في اتفاقية ١٩٥٥ المعقودة بين الشركة وبين هذين القطرين رفض العراق هذا الطلب او أي اقتراح يضع على العراق اية التزامات جديدة لها علاقة بموضوع الخلاف". وقد اقر المجلس موقف رئيس الوزراء هذا وطلب تبليغ الشركة ذلك مع وجوب انتهاء الخلاف مع سورية فورا لوضع حد للأضرار التي لحقت وتلحق بالعراق"^(٣).

(١) جريدة المنار، ١٨/١/١٩٦٧.

(٢) جريدة الاحرار البيروتية، ٢١/١/١٩٦٧.

(٣) الدليمي، المصدر السابق، ص ١٦٣-١٦٤.

وادلّى دريد الدمولوجي، وزير الثقافة والارشاد، بتصريحات للصحفيين في ٢٠ كانون الثاني اوضح فيها بأن الحكومة العراقية "جادة في انتهاء ازمة النفط لخير هذه الامة دون المساس بمصالحها ومواردها" وأشارت صحيفة البلد البغدادية ان الحكومة العراقية تعمل على وضع حل لهذه الازمة" يضمن كافة حقوق العراق في ثروته النفطية دون ان تتأثر هذه الحقوق بما يحدث من خلافات بين الشركة والحكومة السورية مع الالتزام بمساندة المطالب السورية العادلة".

وعقد مجلس الوزراء العراقي اجتماعا في القصر الجمهوري برئاسة الفريق عبدالرحمن عارف رئيس الجمهورية، في ٢١ كانون الثاني تدارس فيه "الوضع الخطير الناشئ عن توقف ضخ البترول من ابار كركوك"، واطلع المجلس على نتائج المحادثات التي اجراها رئيس الوزراء ناجي طالب مع المدير الاداري لشركة نفط العراق كريستوفر دالي خلال الايام السابقة. وقرر المجلس الطلب من وزارة النفط "مواصلة الجهود والطلب الى الشركات العاملة في العراق ان تسعى لايجاد حل حاسم للازمة من شأنه ان يضمن استئناف الضخ خلال هذا الاسبوع" وطلب المجلس من الشركات تقديم الضمانات الكافية بعدم المساس بمصالح العراق من جراء التأخر في الوصول الى مثل هذا الحل، وان العراق ليس مستعدا ايضا للدخول في التزامات جديدة مع الشركات لحل الازمة الحالية^(١).

بلغت ازمة النفط في العراق ذروتها بإعلان الرئيس عبدالرحمن عارف في ٢٣ كانون الثاني، في خطاب له في المؤتمر الهندسي الثامن ان الحكومة العراقية انذرت شركة نفط العراق بوجوب استئناف ضخ النفط من حقول كركوك خلال اسبوع يبدأ من ٢١ كانون الثاني ووصف الازمة القائمة بأنها "ازمة مفتعلة" وقال بأن تعنت الشركة اضطر سورية الى ان تسن قانونا "تدافع به عن حقها"، و اضاف ان الشركة "تتعمد التأخير وتتجاهل الحق" في مفاوضاتها الحالية مع المسؤولين العراقيين، وقال: "وأخر ما توصلنا اليه انها لم تبدل رأيها بل زادت في ذلك باقحام العراق في امور لا دخل له فيها". واتهم الشركة بأنها تهدف من ذلك الى "التأثير على الشعب واجبار الحكومة على التنازل عن بعض حقوقها" واكد ان الحكومة "ان تفرط بحقوق

(١) جريدة الجمهورية، ٢٢/١/١٩٦٧.

الشعب"، ودعا الى "تظافر الجهود ووحدة الصف" وقال: "اتنا نمر في امور حاسمة.. وعلينا ان نثبت لكل الظروف"^(١).

واجمعت الصحف العراقية على تأييد موقف الحكومة العراقية للحفاظ على مصالح العراق النفطية، وطالبت الحكومة السورية بالسعي للحفاظ على هذه المصالح، فقلت جريدة البلد: "ان العراق وقف الى جانب مطالب سورية وعلى المسؤولين السوريين ان يتفهموا ظروف العراق والمحاذير التي قد يتعرض لها في بقاء المشكلة قائمة" ودعت الصحيفة الحكومة السورية الى "اتخاذ الموقف المناسب الذي يحول دون وقوع اضرار على العراق كما فعل العراق نحو مصالح سورية"^(٢) وقالت صحيفة الفجر الجديد ان توقف ضخ النفط تعود مسؤوليته الى "موقف الشركة وما اتخذته الحكومة السورية من مواقف الامر الذي الحق اضرارا بالعراق"^(٣) وحذرت صحيفة الجمهورية من محاولة الضغط على العراق "لاستغلال الموقف الدقيق الناشئ عن حاجة بلدنا الملحة لعائدات النفط واعتماد اقتصادنا على هذه العائدات". ودعت الصحيفة الشركة الى "المبادرة بتقديم كل الحلول لضمان استئناف ضخ النفط" وقالت: "اتنا لا نعتقد ان اخواننا السوريين ينسون ان الاضرار التي تصيب العراق في حال عدم حل المشكلة هي اضرار جسيمة". ودعت الحكومة السورية الى تفهم ظروف العراق واتخاذ الموقف الذي يضمن مصلحته ولا يصيبه بالضرر"^(٤) ودعت صحيفة المنار سورية الى النظر في الموضوع "من نواحيه القومية العامة". وقالت ان قضية النفط "لا يمكن ان تعالج بالمواقف الاقليمية بل بسياسة عربية"^(٥). وناشدت صحيفة الثورة العربية الحكومة السورية بقولها "ان الاضرار بمصالح العراق ليس من العروبة بشيء" واعربت عن اعتقادها بأن "الوقت لم يفت بعد للرجوع الى العقل وحل الازمة"^(٦).

(١) المصدر نفسه، ١٩٦٧/١/٢٤.

(٢) جريدة البلد، ١٩٦٧/١/٢٣.

(٣) جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٧/١/٢٣.

(٤) جريدة الجمهورية، ١٩٦٧/١/٢٤.

(٥) جريدة المنار، ١٩٦٧/١/٢٣.

(٦) جريدة الثورة العربية، ١٩٦٧/١/٢٣.

وازاء استمرار الازمة قرر مجلس الوزراء في ١٦ شباط ارسال وفد عراقي الى دمشق برئاسة ناجي طالب، رئيس الوزراء ووزير النفط وكالة للتباحث حول ايجاد حل للازمة بالنظر لما تكبده العراق من اضرار فادحة، وسافر الوفد في اليوم التالي، وعقد اجتماعا مع الوفد السوري برئاسة يوسف زعين رئيس الوزراء، وخلال المباحثات قدم الوفد العراقي رؤيته لحل الازمة بما يضمن تدفق النفط العراقي لسد احتياجات العراق المالية، ولكنه لم يلق تجاوبا من الحكومة السورية. وقد دفعت هذه الازمة العراق الى التفكير جديا بتنويع موارده وعدم الاعتماد على موارد النفط اساسا، وقد صرح بذلك الرئيس عبدالرحمن عارف الذي اعلن انه سيعمل على استثمار ثروات العراق الزراعية والمعدنية، واتماء صناعته وتأهيله لمستقبل زاهر ومورد يفوق موارد النفط بكثير^(١).

وفي نفس هذا الاتجاه اوضح ناجي طالب، رئيس الوزراء بأن حكومته منصرفة الى وضع الخطط اللازمة لمضاعفة الانتاج الزراعي والصناعي والثروة الحيوانية في البلاد، وان نجاحها سيوفر للعراق من الموارد والعملات الصعبة بقدر ما تدره عائدات النفط، وقال: "لقد صممنا على تقليص درجة الاعتماد على موارد النفط الى اقل حد مستطاع لكي لا نبقى اسرى موارد النفط ونقع ثائية في مثل هذه الازمة التي نواجهها اليوم"، وأشار الى ان العراق بلد غني بالموارد الطبيعية وإذا ما استغلت خيراته فلن يصبح النفط سوى مورد عادي "لا يحدث فقداته اية هزة ولا يكون انقطاعه مشكلة".

انقسم الحكم السوري على نفسه بشأن معالجة الازمة، وكان القسم الاكبر يريد ان ينهي الازمة بعد الخسارة المالية التي تكبدتها كل من سورية والعراق، والقسم الاخر كان حريصا على ان تستمر الازمة دون تراجع، الى ان تغلبت وجهة النظر الاولى واستؤنفت المفاوضات ووافقت الحكومة السورية على العرض الذي تقدمت به الشركة الى ناجي طالب والذي قمنه الى المسؤولين السوريين في زيارته الاخيرة لدمشق. وفي الساعة العاشرة والاربعين دقيقة من مساء يوم ٢ آذار اذاع الدكتور يوسف زعين، رئيس وزراء سورية بيانا من الاذاعة والتلفزيون حول انتهاء ازمة النفط، واستهل بيانه بالقول "ان الثورة انتصرت على شركة نفط العراق"، و اضاف

(١) جريدة المنار، ١٨/٢/١٩٦٧.

قائلا: "بعد ان حققنا هذا النصر سنمضي في تحقيق شعار استثمار البترول وطنيا وهو الان قيد التحقيق" وعقد مجلس الوزراء السوري اجتماعا وافق فيه على المرسوم التشريعي بالغاء الحجز على ممتلكات الشركة. واذاع مكتب شركة نفط العراق في بيروت البيان التالي:

"تم اليوم في الثاني من اذار سنة ١٩٦٧ في دمشق عقد اتفاق بين حكومة الجمهورية العربية السورية وشركة نفط العراق المحدودة.

وينص هذا الاتفاق على رسوم مرور وتحميل منقحة بمعدلات ثابتة اعتبارا من اول كانون الثاني سنة ١٩٦٦، وقد اتفق على هذه المعدلات الثابتة على اساس انها لن تزداد نتيجة لأي وفورات او تخفيضات في التكاليف قد تنتج في المستقبل. وعلى الرغم من ان شركة نفط العراق قد قامت بالتزاماتها على الوجه الاكمل فيما يتعلق بالماضي، الا انه جرى الاتفاق نظرا لمطالب الحكومة السورية عن السنوات ١٩٥٦-١٩٦٥ على ان يستمر الفريقان بمراجعة الحسابات لتلك المدة ولم تحدد مهلة معينة لهذه المراجعة.

وقد رفعت الحكومة حضرها عن ضخ وتحميل النفط من العراق وابطلت مرسومها ورفعت الحجز عن املك الشركة.

وبالتوصل الى هذا الاتفاق فإن الشركة كانت مدركة جدا للخسائر التي ترتبت على الاقطار الاخرى التي يعيها اقبال خط الانابيب في سورية^(١).

وفي اليوم نفسه ٢ اذار استؤنف ضخ النفط العراقي بعد توقف عمليات الضخ لمدة (٧٩) يوما، فقد توقف الضخ الى ميناء باتياس السوري في يوم ١٢ كانون الاول، والى ميناء طرابلس في لبنان في اليوم التالي. وقد ابرزت الصحف العراقية في صفحاتها الاولى وبعناوين بارزة انباء انتهاء الازمة، وقالت صحيفة الثورة العربية "ان الاوساط الشعبية استقبلت بارتياح عميق انباء الاتفاق الاخير بين سورية وشركة نفط العراق حول عائدات مرور النفط، وعودة ضخ النفط من كركوك في شمال العراق الى مصبيه على البحر المتوسط".

واشارت الصحيفة الى ان الازمة كانت تنذر بأفدح الاضرار واشدها ليس بالنسبة الى شركة نفط العراق والبلدان المعنية بالازمة فقط، وانما بالنسبة الى الامن

(١) جريدة الحياة البيروتية، ٣/٣/١٩٦٧.

والاستقرار في الشرق الاوسط^(١). وقالت صحيفة الفجر الجديد ان الرئيس عارف والسيد طالب عالجا الازمة بمنتهى الحكمة والرزاة والعقل، ولم يدخرا جهدا في سبيل حلها واستطاعا ان يحلها بعيدا عن العواطف وعدم تأثرهما بأي اعتبار سوى الحرص على ثروة البلاد النفطية^(٢).

وعلقت صحيفة المنار بقولها ان ازمة النفط كانت تجربة صادقة للشعب العراقي واستعداده للتضحية، وازافت تقول: "لقد وقف العراق موقفا حازما دفاعا عن حقوقه وحقوق سورية، وكان ذلك تعبيرا عن تحمله كل مسؤولياته القومية، ومن الطبيعي ان يستبشر الشعب العراقي بتدفق النفط عبر الاراضي السورية"^(٣).

ومهما يكن من امر فإن هذه الازمة قد كلفت العراق خسائر كبيرة قدرت بحوالي ٢٣,٥ مليون جنيه استرليني، في وقت كان الاقتصاد العراقي يعتمد اعتمادا كليا على دخله من النفط.

اجتماع القيادة السياسية الموحدة في القاهرة بحضور الرئيسين ناصر وعارف (شباط ١٩٦٧)

منذ ان اصبح عبدالرحمن عارف رئيسا للجمهورية، وهو يصرح عن رغبته بزيارة القاهرة للاجتماع بالرئيس جمال عبدالناصر، وقال في ٤ آب ١٩٦٦: "سألتقي مع الرئيس جمال عبدالناصر قريبا. وبودي لو ان الظروف سمحت لي من قبل ان ازور اخي الرئيس جمال عبدالناصر ولكننا مع هذا متقابلان روحيا ومنهجيا. وسننتهز اقرب فرصة للقيام بهذه الزيارة للقاهرة"^(٤) وكرر القول في تصريح لصحيفة صوت العرب البغدادية "سأجتمع بالرئيس جمال عبدالناصر في اقرب فرصة ممكنة سواء كان في بغداد او القاهرة او بمناسبة انعقاد القيادة السياسية الموحدة او بمناسبة اخرى"^(٥) واشارت الاتباء الصحفية الى احتمال لقاء الرئيسين عارف وناصر

(١) جريدة الثورة العربية، ١٩٦٧/٣/٣.

(٢) جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٧/٣/٣.

(٣) جريدة المنار، ١٩٦٧/٣/٣.

(٤) جريدة الجريدة البيروتية، ١٩٦٦/٨/٥.

(٥) جريدة صوت العرب، ١٩٦٦/٩/٨.

في مطار بغداد في يوم ٢١ تشرين الاول اثناء مروره بالعراق في طريقه الى الهند^(١). ووصفت صحيفة الفجر الجديد البغدادية اللقاء المرتقب بأنه ضرورة قصوى تستلزمها طبيعة المرحلة الراهنة في المنطقة العربية وقالت ان هذا اللقاء يأتي في الوقت المناسب بعد ان تطورت الاوضاع في المنطقة العربية تطورا ينطوي على اخطار كثيرة للحركة العربية القومية الموحدة، وسوف يعزز الخطوات الايجابية التي تخطوها الجمهورية العربية المتحدة والعراق في سبيل اعادة التضامن العربي الى مكانته السابقة^(٢).

وجه الرئيس عبدالناصر الدعوة الى الرئيس عبدالرحمن عارف لزيارة القاهرة وجاءت هذه الدعوة في رسالة حملها حسن صبري الخولي، الممثل الشخصي للرئيس جمال عبدالناصر^(٣). وقد تحدد موعد الزيارة في شهر شباط ١٩٦٧، وقد وصل الرئيس عارف الى القاهرة في ٤ شباط وقوبل بترحيب واضح، وحضر الرئيسان عبدالرحمن عارف وجمال عبدالناصر اجتماعا لمجلس الامة وقدم الرئيس عبدالناصر ضيفه بالقول: سوف يقف امامكم هنا بعد قليل مناضل عربي ممتاز، اقلت اليه المقادير بمسؤولية قيادة شعب العراق العظيم في اخطر الظروف وفي اصعبها، سواء من الناحية الوطنية والقومية او حتى من الناحية الشخصية والاساتية^(٤).

والقى الرئيس عبدالرحمن عارف خطابا شكر فيه الرئيس عبدالناصر والشعب والحكومة على الحفاوة البالغة والشعور الصادق والاستقبال الاخوي، واشاد بثورة ٢٣ يوليو والانتجازات التي حققتها، ثم تحدث عن الاوضاع في العراق وقال الرئيس عارف: "انا قوم نريد ان نعيش احرارا نريد ان نستثمر ثروتنا بأيدينا ونريد ان ننشئ مجتمعا فاضلا، نريد ان نسهم في بناء الحضارة الاساتية التي تكرم الانسان وتعرف حقه في الوجود، غير ان الاستعمار ينكر علينا ذلك كما اتنا ننكر عليه تدخله"^(٥).

(١) جريدة الحياة البيروتية، ١٠/٩/١٩٦٦.

(٢) جريدة الفجر الجديد، ٢١/٩/١٩٦٦.

(٣) جريدة البلد، ٢٢/١١/١٩٦٦.

(٤) جريدة الاهرام القاهرة، ٥/٢/١٩٦٧.

(٥) المصدر نفسه.

وحضر الرئيسان مؤتمرا صحفيا مشتركا استعرضا فيه التطورات على الساحة العربية وموقف البلدين منها، وبخاصة القضية الفلسطينية والتهديدات الصهيونية بالعدوان على الامة العربية ودعم المقاومة الفلسطينية، وقال: "ان وجود اسرائيل هو عبارة عن ركيزة او بمثل ما نسميه في الاصطلاح العسكري رأس جسر للاستعمار من اجل ضرب الامة العربية في الصميم.. اما بالنسبة لقضية اخواننا الفدائيين فمن حقهم ان يشعروا الخصم العدو بأنه توجد مجموعة مؤمنة بوطنها تكافح من اجل ان تسترد ارضها.."^(١).

انتهت المفاوضات العراقية المصرية بعد اجتماع القيادة السياسية الموحدة بحضور الرئيسين ناصر وعارف. وقد وصف الرئيس عبدالرحمن عارف هذه الزيارة بقوله: "ان لقائي بالاخ الرئيس جمال عبدالناصر كان لقاء اخويا مثمرا بحثنا فيه واقع العراق وظروفه وواقع الامة العربية وظروفها وخرجنا من ذلك الى تفاهم تام وان العربية المتحدة مع العراق دوما وتسند دون قيد او شرط وان خطاب الرئيس جمال في مجلس الامة والبيان المشترك يدلان على نجاح لقائنا الاخوي"^(٢). وقد صدر البيان المشترك التالي عن مباحثات الرئيسين واجتماع القيادة السياسية الموحدة. وهذا نصه:-

تلبية للدعوة التي وجهها الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، قام الرئيس عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة في الفترة ما بين الثاني والسابع من فبراير - شباط سنة ١٩٦٧..

كانت هذه الزيارة فرصة تعرف فيها الرئيس العراقي على مدى الانجازات الثورية التي حققتها الجمهورية العربية المتحدة في كافة مجالات الانتاج والتقدم العلمي والصناعي والثقافي.

ولقد عقد الرئيسان عدة اجتماعات بحثت فيها القيادة السياسية الموحدة بين القطرين الشقيقين طبيعة ومتطلبات المرحلة الراهنة للنضال العربي. وبحثا كافة التطورات التي وقعت منذ الاجتماع الاخير للقيادة السياسية الموحدة في بغداد في

(١) المصدر نفسه.

(٢) جريدة الجمهورية، ٩/٢/١٩٦٧.

نوفمبر سنة ١٩٦٦ كما استعرضا علاقات التعاون الاخوية القائمة بين البلدين على كافة المستويات بما يضمن اطرادها ونموها وزيادة دعمها.

ولقد اتفقت وجهة نظر الرئيسين حول تقييم العوامل التي تحدد معالم هذا النضال في الوقت الحاضر ولاحظا ان الجماهير العربية وهي تواصل طريقها نحو اهدافها الثابتة قد استطاعت ان تكشف الارتباط القائم بين قوى الاستعمار وقوى الرجعية في الوطن العربي.. ان الارتباط المصيري بين هذه القوى قد جعل التحالف بينهما اليوم امرا واقعا تنصدي له الجماهير العربية وتواجهه القوى العربية الثورية في لحظة ومسؤولية.

ولقد اتفق الرئيسان على ان اللقاء بين القوى الثورية في الوطن العربي الذي يزداد دعما واتصالا يشكل الضمان الرئيسي ضد مؤامرات الرجعية والاستعمار وهما واثقان من ان هذا اللقاء فوق انه ضرورة ثورية قادرة على حشد طاقات النضال العربي دفعة نحو تحقيق اهدافه في القضاء على كافة مظاهر الاستعمار والاستغلال في الوطن العربي.

وقد استمع الرئيسان باهتمام الى عرض شامل ادى به السيد احمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عن القضية الفلسطينية والدور النضالي المسؤول الذي يضطلع به شعب فلسطين من اجل تحرير بلاده. وفي هذا الصدد اكد الرئيسان من جديد تأييدهما الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية واعربا عن اعجابهما وتقديرهما لشجاعة الشعب الفلسطيني وبطولته وصموده امام صنوف البطش والارهاب ووقوفه في وجه المؤامرات الاستعمارية والرجعية التي تستهدف هدم كيانه ومنظمته واذابة شخصيته وتعطيل مسيرته على طريق التحرير.

واستعرض الجانبان نضال الشعب العربي في الجنوب المحتل وهما يؤكدان تأييدهما التام لنضال شعب الجنوب ضد الاستعمار والرجعية والتخلف كما يدعمان نضال الشعب العربي في الخليج وبيدنان تأمر الاستعمار والرجعية اللذين يعملان في تحالف وتنسيق على طمس عروبة الخليج وعزله عن مواقع النضال الثوري العربي. ويؤكد الرئيسان تأييدهما التام لنضال الشعب العربي في الجنوب وفي الخليج ضد القواعد العسكرية والسيطرة الاستعمارية ويؤمنان بحتمية انتصاره والتحامه بقوى النضال العربي الشامل.

كما عبر الرئيسان عن تأييدهما المطلق للجمهورية العربية اليمنية وهما يشجبان المؤامرات الاستعمارية الرجعية التي تستهدف العودة باليمن الى عهد التخلف والاقطاع. وفي هذا الصدد عبر الرئيس العراقي عن تقديره التام للدور الذي تقوم به القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة في مساندة الجمهورية العربية اليمنية للدفاع عن اراضيها وعن مكاسبها الثورية ولتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في اليمن.

ولقد كانت هذه الزيارة فرصة استعرض فيها الرئيسان الانجازات والمكاسب الثورية في كل من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة من اجل بناء المجتمع الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل. وهما واثقان من ان المواهب الخلاقة للشعب العربي قادرة على ان تسير بالانجازات الاشتراكية نحو اهدافها الثابتة في زيادة الانتاج والوصول الى اعلى مراحل التقدم الاقتصادي والعلمي والفني.

وفي هذا الصدد بحث الرئيسان الدور الطليعي الهام الذي يقوم به الاتحاد الاشتراكي العربي في مجال التنظيم الشعبي من اجل حشد طاقات الشعب العربي ودورها نحو اهدافها الحتمية في بناء المجتمع العربي الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل.

ولقد استمع الجانب العربي الى الجانب العراقي بخصوص وجهة نظره بشأن ازمة النفط فأيد موقف الحكومة العراقية من الازمة. وادك ضرورة تدفق النفط لضمان مصالح العراق الحيوية واقتصاده الوطني. كما ايد الجانبان مطالب الجمهورية العربية السورية المشروعة في هذا الشأن.

وقد ايد الجانب العربي جهود الحكم الوطني في العراق المبذولة في مجالات الوحدة الوطنية وجمع القوى القومية والوطنية.

ولقد استعرض الرئيسان علاقات التعاون الاقتصادي والثقافي والفني بين القطرين الشقيقين وعبرا عن ارتياحهما التام لاطراد التعاون بين البلدين في كافة المجالات والسير لتنفيذ الاتفاقيات الثنائية على نحو مرضي من اجل المنفعة المشتركة لشعب الجمهورية العربية المتحدة.

وقد اكد الرئيسان ضرورة بذل مزيد من الجهود والعمل للوصول بالعلاقات بين البلدين الى اقصى مراحل التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية وغيرها من المجالات.

وقد وجه الرئيس عبدالرحمن عارف الدعوة الى الرئيس جمال عبدالناصر للقيام بزيارة الجمهورية العراقية. وقد قبل الرئيس جمال عبدالناصر هذه الدعوة بالشكر والتقدير البالغين.

العلاقات مع ايران وزيارة الرئيس عارف لطهران (١٩١٤-١٩٦٧م)

سعت وزارة البزاز الثانية الى تحسين العلاقات مع جارتيه تركيا وايران، وسيرا على هذه السياسة وصل الى بغداد في اوائل تموز ١٩٦٦ حسن الدجيلي، سفير العراق في طهران، وقابل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية، ووضح للمسؤولين ما آلت اليه العلاقات بين العراق وايران، وقد علقت جريدة العرب على ذلك بالقول: تستطيع - العرب - التأكيد على ان علاقاتنا بايران سائرة نحو التحسن، وانها تتطور في صالح البلدين المتجاورين، وان جوا من التفاهم يسود حول اهم المشاكل التي كانت مثار نزاع بين الطرفين" وشارت الصحيفة الى وساطة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب واثراها في تحسين العلاقات بين ايران والعراق وتقريب وجهات النظر حول القضايا المختلف عليها^(١).

وخلال زيارة البزاز لتركيا بحثت العلاقات العراقية - الايرانية، وقال سليمان ديميرل، رئيس وزراء تركيا ان العراق وايران جاران وشقيقان بالنسبة لتركيا، وترغب تركيا ان يعمل الطرفان على حل الخلافات القائمة في جو من التفاهم المتبادل^(٢). والتقى البزاز في انقرة مع رئيس مجلس الشيوخ الايراني وتحدثا عن العلاقات بين البلدين والسعي لاقامة علاقات طيبة بينهما. وقدمت الحكومة العراقية الدعوة الى عباس أرام وزير خارجية ايران لزيارة العراق. وبعد استقالة وزارة البزاز وتشكيل وزارة ناجي طالب، وبقاء الدكتور عدنان الباجه جي وزيرا للخارجية في الوزارة الجديدة جددت الحكومة الدعوة الى وزير

(١) جريدة العرب، ١٩٦٦/٧/٩.

(٢) المصدر نفسه.

الخارجية الإيرانية لزيارة العراق^(١). وعاد حسن الدجيلي الى بغداد في ٦ ايلول لاجراء اتصالات مع ناجي طالب، رئيس الوزراء ومع وزير الخارجية لوضع جدول اعمال لزيارة وزير الخارجية الإيرانية، ومنها موضوع تثبيت الحدود بين البلدين، والملاحة في شط العرب، وتحديد الجرف القاري، وتنسيق العمل في استثمار النفط في نفط خاتة ونفط شاه وهو حق واحد يستغله كلا البلدين، وحقوق رعايا كلا البلدين في البلد الاخر، والبحث في تنمية العلاقات التجارية بينهما^(٢).

وفي الوقت نفسه قابل مهدي بيراسته، سفير ايران في بغداد، رئيس الجمهورية وسلم له رسالة من شاه ايران تتضمن دعوته لزيارة ايران^(٣)، وقد قبل هذه الدعوة على ان يتفق على موعدها مستقبلا. وفي ٤ اكتوبر الاول وصل الى بغداد عباس ارام وزير خارجية ايران على رأس وفد رسمي يتألف من خمسة اعضاء، واعلن ان مباحثاته ستدور حول تحسين العلاقات بين البلدين، وحل الخلافات القائمة بينهما "حلا واقعا لصالح البلدين" وقابل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبحث معهما العلاقات بين البلدين. وتوقعت الصحف العراقية الصادرة يوم ١٥ اكتوبر الاول ان تكلل المحادثات بالنجاح، وان تبدأ صفحة جديدة في العلاقات بين العراق وايران. وبعد انتهاء المحادثات صدر البيان المشترك التالي^(٤):

بناء على الدعوة الرسمية الموجهة من سيادة الدكتور عدنان الباجه جي وزير خارجية الجمهورية العراقية قام سيادة عباس ارام وزير الخارجية الشهنشاهية الإيرانية بزيارة الجمهورية العراقية من ١٤ الى ١٩ اكتوبر الاول ١٩٦٦. ولقد قوبل السيد وزير الخارجية الإيرانية والوفد المرافق له بالحفاوة والترحيب الخالصين من قبل الاوساط الرسمية والشعبية بما ينسجم والعلاقات الاخوية التي تربط بين الشعبين والتراث الاسلامي المشترك والمصالح المتبادلة. وقد حظي السيد عباس ارام والوفد المرافق له بمقابلة سيادة الفريق عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية كما قابل سيادته السيد ناجي طالب رئيس

(١) جريدة البلد، ٢٣/٨/١٩٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ٨/٩/١٩٦٦.

(٣) جريدة البلد، ١٩/١٠/١٩٦٦.

(٤) جريدة الجمهورية، ٢٠/١٢/١٩٦٦.

الوزراء والسيد رجب عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء والدكتور عدنان الباجه جي وزير الخارجية واجرى محادثات معهم.

وقد زار السيد آرام والوفد المرافق له اثناء اقامتهم في العراق العتبات المقدسة في الكاظمية وكربلاء والنجف الاشرف والكوفة وسامراء.

لقد اشترك في المحادثات التي جرت بين سيادة عباس آرام وزير الخارجية الشهنشاهية وسيادة الدكتور عدنان الباجه جي وزير خارجية الجمهورية العراقية من الجانب الايراني:

الدكتور سيد مهدي بيراسته سفير الدولة الشهنشاهية الايرانية في بغداد.

السيد محمد رضا امير تيمور المدير السياسي العام لوزارة الخارجية الايرانية.

السيد افراسياب نواني رئيس الدائرة السياسية الاولى في وزارة الخارجية الايرانية.

السيد جعفر رائد مستشار السفارة الشهنشاهية الايرانية في بغداد.

ومن الجانب العراقي:

السيد نوري جميل وكيل وزارة الخارجية العراقية.

السيد حسن الدجيلي سفير الجمهورية العراقية في طهران.

الدكتور فاضل سلمان المدير العام للدائرة السياسية في وزارة الخارجية العراقية.

السيد عبدالملك الزنبق الوزير المفوض في سفارة الجمهورية العراقية في

طهران.

لقد اوضح الوزيران في محادثتهما والتي جرت في جو مفعم بحسن التفاهم والمودة الخالصة والرغبة في حل القضايا المتعلقة بين البلدين على اسس سياسة بلديهما الخارجية القائمة على صيانة السلم والاستقرار الدولي واكدا بصورة خاصة حرص حكومتيهما وشعبيهما على توثيق علاقات حسن الجوار وتوطيد الصلات الودية القائمة بين الشعبين الاخوين المسلمين الايراني والعراقي.

لقد لاحظ وزيراً خارجية ايران والعراق بارتياح تام التطور الايجابي الذي حصل في الشهور الاخيرة في العلاقات الودية التقليدية بين البلدين واعربا عن اعتقادهما بان دعوة جلالة الشهنشاه اريا مهر لسيادة رئيس الجمهورية العراقية لزيارة ايران التي ستجري في آذار المقبل دليل واضح على رغبة الحكومتين الايرانية والعراقية في تعزيز هذه العلاقات.

وقد استعرض الطرفان المباحثات التمهيدية التي جرت بين السيد وزير الخارجية الإيرانية والسيد سفير الجمهورية العراقية في طهران كما استعرضا أيضا المحادثات التي جرت بين السيد وزير خارجية الجمهورية العراقية والسيد سفير الدولة الشهنشاهية الإيرانية في بغداد وتبادلا وجهات النظر حول القضايا المتعلقة بين الطرفين بصراحة وتفهم تامين.

ونظرا للاخوة الاسلامية وضرورة تنمية العلاقات الصادقة بين الشعبين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية اتفقا على ان من الضروري ان تبنى علاقات البلدين الجارين على اساس من الثقة المتبادلة واحكام مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وهما يؤكدان احترام استقلال وسيادة كل منهما وعدم تدخل أي منهما في الشؤون الداخلية للبلد الآخر.

وقد اتفق الطرفان على تعيين ممثلين عن كل منهما لاجراء المحادثات حول القضايا التالية بأسرع وقت ممكن بغية التوصل الى نتائج حاسمة بشأنها:

- ١- تسوية جميع الخلافات والقضايا المتعلقة الخاصة بالحدود على امتدادها.
- ٢- استئناف المحادثات الخاصة بتعيين حدود الجرف القاري وطريقة استغلال حقوق النفط في نفط خاتة ونفط شاه.
- ٣- استئناف المحادثات حول كيفية الاستفادة من مياه الانهر الحدودية وفق مبادئ القانون الدولي.
- ٤- عقد اتفاقات خاصة تتعلق بالاقامة والعمل والتملك بالنسبة لرعايا كل من الطرفين في بلد الطرف الآخر وسائر القضايا الخاصة بالاحوال الشخصية لرعاياهما.
- ٥- اجراء محادثات حول القضايا الاخرى الخاصة بالشؤون القضائية والثقافية والتجارية والسياحية والترانزيت وتنظيم شؤون الرعي وعقد الاتفاقات اللازمة بخصوص كل منها.

- ٦- تقديم التسهيلات اللازمة لزيارة العتبات المقدسة في كل من البلدين.
- وقد استعرض الطرفان الوضع العالمي بصورة عامة ووضع الشرق الاوسط بصورة خاصة واكدا ان صيانة امن المنطقة وسلامتها ضروريان لاستمرار الجهود التي تبذل لاعداد المنطقة وازدهارها.

وبهذه المناسبة فقد تبادل الطرفان وجهات النظر بخصوص القضية الفلسطينية لا باعتبارها قضية عربية فحسب واتما باعتبارها قضية تم كافة البلاد الاسلامية وقد

اعرب الجانبان عن تأييدهما لجهود الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة وتنفيذ قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن.

وقد وجه سيادة عباس آرام الدعوة الى الدكتور عدنان الباجه جي لزيارة ايران وقد قبل الدكتور الباجه جي هذه الدعوة شاكرا وسيحدد موعد الزيارة فيما بعد. وقد غادر السيد عباس آرام والوفد المرافق له بغداد في ١٩ كانون الاول ١٩٦٦ شاكرين للعراق حكومة وشعبا حسن الضيافة وكرم الوفادة.

حرر ببغداد في ٧ رمضان ١٣٨٦ هـ المصادف ١٩ كانون الاول ١٩٦٦. فتحت هذه الزيارة، والنتائج التي تمخضت عنها الطريق امام الرئيس عبدالرحمن عارف لزيارة ايران في اذار ١٩٦٧، فقد وصل عبدالرحمن عارف وعقيلته الى طهران في ١٤ اذار وقوبل بحفاوة بالغة، وقال في كلمة عند وصوله: "لقد جمعنا القرآن في عروة وثقى لا انفصام لها" اما المؤمنون اخوة". وجمعا قول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا" زيادة على ما كان بين العراق وايران من الروابط الوثيقة..". و اضاف قائلا: "ان استقرار الوضع في العراق قوة وسند لايران، وان استقرار الوضع في ايران قوة وسند للعراق، وكلاهما ينشد السلم العالمي ويؤمن بمبادئ الامم المتحدة ويشعر ان كل تقارب بيننا اما هو في مصلحة شعبينا"^(١).

والقى الرئيس عبدالرحمن عارف خطابا في البرلمان الايراني في ١٨ اذار اشاد فيها بالعلاقات بين البلدين واهمية تطويرها وقال: "ان الرابطة الروحية السامية التي تربط الشعب الايراني بالعرب قوية وبينة في اجلال الشعب الايراني واحترامه للصفوة المختارة والائمة الاطهار من آل بيت النبوة في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء ومشهد، انها رابطة لا مثيل لها بين الامم، وانها وسيلة مقدسة لتآخي الشعبين وتحابيهما، بل هي رابطة متينة بين الامة العربية والشعب الايراني المسلم، واننا نقدرها ونعزز بها"^(٢). وقد تابعت الصحافة العراقية والايرانية هذه الزيارة وعلقت عليها واملت ان تكون خطوة مهمة في تعزيز وتطوير العلاقات العراقية - الايرانية.

(١) جريدة الجمهورية، ١٥/٣/١٩٦٧.

(٢) جريدة الجمهورية، ١٩/٣/١٩٦٧.

وبعد انتهاء المباحثات اذيع في بغداد وطهران في ١٩ آذار البيان المشترك التالي^(١):-

البيان العراقي - الايراني المشترك حول محادثات الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف في ايران

تلبية لدعوة جلالة محمد رضا شاه بهلوي شاهنشاه ايران و جلالة الملكة فرح قام رئيس الجمهورية العراقية الفريق عبدالرحمن عارف والسيدة عقيلته بزيارة رسمية لايران من ١٤ الى ١٩ آذار ١٩٦٧.

وقد رافق السيد رئيس الجمهورية وفد رسمي يتألف من:

الدكتور عدنان الباجه جي وزير الخارجية واللواء اسماعيل مصطفى وزير المواصلات والدكتور محمد بديع شريف رئيس ديوان رئاسة الجمهورية والسيد حسن الدجيلي سفير الجمهورية العراقية في طهران واللواء فاضل الحكيم مدير المنيقية واللواء الركن محمد نوري خليل قائد الفرقة الخامسة والسيد نجدة فتحي صفوة المدير العام للدائرة السياسية في وزارة الخارجية والسيد فاهم كامل المدير العام لمصلحة المصايف والسياحة وعدد من ضباط الجيش والموظفين.

وكانت هذه الزيارة التي هي اول زيارة يقوم بها رئيس دولة عراقي الى ايران منذ قيام الجمهورية العراقية مظهرا للعلاقات التقليدية الوثيقة التي تربط البلدين والتي تقوم على اسس الدين والتاريخ والجوار والمصالح المشتركة.

وقد قوبل الرئيس العراقي والسيدة عقيلته طيلة مدة الزيارة بمظاهر الحفاوة الحارة والود الخالص من جلالة شاهنشاه ايران والملكة فرح ومن الحكومة الايرانية والشعب الايراني.

وقد القى السيد رئيس الجمهورية العراقية خلال هذه الزيارة خطابا في جلسة مشتركة للبرلمان الايراني.

واستقبل سيادته رئيس الوزارة الايراني السيد امير عباس هويدا ووزير الخارجية السيد اردشير زاهدي.

(١) المصدر نفسه، ١٩٦٧/٣/٢٠.

واستقبل جلالة الشاهنشاه اعضاء الوفد الذي رافق سيادة رئيس الجمهورية العراقية.

وقد زار السيد رئيس الجمهورية والسيدة عقيلته مرقد الامام الرضا عليه السلام في مدينة مشهد وبعض المواقع التاريخية في مدينة اصفهان، كما زارا عددا من المؤسسات العسكرية والصناعية والصحية والثقافية، واعربا عن اعجابهما بما انجزه الشعب الايراني في هذه الميادين بقيادة جلالة الشاهنشاه.

وقد جرت بين رئيسي الدولتين مباحثات في جو من التفاهم المشترك والود الصادق.

واستعرض رئيسا الدولتين الوضع الدولي بصورة عامة والوضع في منطقتي العلاقات العراقية - الايرانية بصورة خاصة. واعربا عن ايمانهما العميق بأن توثيق العلاقات العراقية - الايرانية سيخدم السلم والامن في المنطقة كما يخدم كلا البلدين.

وقد اثنى السيد الرئيس على النمو والتقدم المطرد الذي حققته ايران بقيادة جلالة الشاهنشاه والتدابير السديدة التي اتخذتها في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها.

كما اعرب عن اعجابه بصورة خاصة، بما ابداه جلالة الشاهنشاه من عناية بالغة بحملة مكافحة الامية في العالم وبفكرة تخصيص نفقات يوم واحد من الميزانية العسكرية لغرض تمويل هذه الحملة.

واعرب جلالة الشاهنشاه عن تقديره لجهود السيد رئيس الجمهورية وحكومته في سبيل صيانة وحدة العراق الوطنية وحرمة اراضيهِ والنتائج الطيبة التي تم تحقيقها في هذا الشأن. وقد اتفق رئيسا الدولتين ان السلم والاستقرار في كل من البلدين هو في صالح البلد الاخر.

واكد رئيسا الدولتين اهمية قيام جو من السلم والتلاحم والتعاون في المنطقة ولاحظا بارتياح انهما متفقان في رغبتهما في مواصلة الجهود لهذه الغاية وفي ايمانهما بأهمية توطيد السلم والامن الدوليين عن طريق تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية وبموجب مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ليسود السلم والاستقرار كافة بقاع العالم.

واعرب رئيسا الدولتين عن تأييدهما لكفاح الشعوب التي ماتزال ترزح تحت نير الاستعمار، واكدا على ضرورة القضاء على الاستعمار بكافة انواعه وصوره. واستعرض رئيسا الدولتين بصفة خاصة القضية الفلسطينية لايوصفها قضية عربية فحسب واتما باعتبارها قضية تهم كافة البلاد الاسلامية وتتعلق مباشرة بأمن المنطقة واستقرارها.

واعرب الجانبان عن تأييدهما لكفاح الشعب الفلسطيني وللجهود التي تبذل لاستعادة حقوقه المشروعة ومطالبه العادلة حسب مقررات الامم المتحدة. وبحث رئيسا الدولتين العلاقات بين بلديهما ولاحظا بارتياح وسرور تقدمهما المطرد بصورة مناسبة والشائج العديدة التي تربط بين البلدين في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية، واكدا على اهمية قيام العلاقات بينهما على اساس من الثقة المتبادلة ومبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة واحترام استقلال وسيادة وحدة اراضي كل منهما، وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للآخر واعربا عن تصميمهما على التمسك بهذه المبادئ.

وكذلك اعربا عن تأييدهما للنتائج التي توصل اليها وزيرا خارجيتهما على اثر المباحثات التي جرت في بغداد في كانون الاول ١٩٦٦ واتفقا على وجوب استئناف المحادثات حول تعيين حدود الجرف القاري فيه وكذلك التعاون لاستغلال حقول النفط في نفط خانة ونفط شاه وكيفية استغلال مياه الانهار المشتركة على اساس مبادئ القانون الدولي.

واتفق رئيسا الدولتين على ان تستأنف المباحثات المتعلقة بعقد اتفاقية ثقافية واخرى تجارية في مدة لا تتجاوز الشهر الواحد.

ونظرا للروابط الروحية القائمة بين شعبي البلدين ورغبة في تحقيق المزيد من التقارب بينهما فقد اتفق رئيسا الدولتين على اهمية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل زيارة العتبات المقدسة في كل من البلدين وزيادة الجهود التي تبذل لتشجيع السياحة بينهما. كما قررا ان تعقد باسرع وقت ممكن اتفاقيات حول القضايا المتعلقة بالاقامة والعمل والتملك بالنسبة لرعايا كل من الطرفين في البلد الاخر وكذلك حول تجارة الترانزيت.

وقد وجه السيد رئيس الجمهورية العراقية والسيدة عقيلته دعوة رسمية الى صاحبى الجلالة الشاهنشاه والملكة فرح لزيارة العراق، وقد قبلت الدعوة بالامتنان وسيعلن موعداً فيما بعد.

فتحت هذه الزيارة المجال واسعا امام تطوير العلاقات مع ايران، وزار وفد اقتصادي برئاسة كاظم عبد الحميد، وزير الاقتصاد طهران واجرى مباحثات اقتصادية اثمرت عن توقيع اتفاقية تجارية بين العراق وايران في ٣٠ نيسان ١٩٦٧، وهذا نصها^(١):-

اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية والحكومة الشاهنشاهية الايرانية

ان حكومة الجمهورية العراقية والحكومة الشاهنشاهية الايرانية تحدها الرغبة في تطوير وتوسيع وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على اساس المساواة والمنافع المتبادلة. فقد اتفقتا على ما يلي:-

المادة الاولى: مع مراعاة القوانين والانظمة المرعية في بلديهما يوافق الطرفان على تسهيل استيراد وتصدير السلع المدرجة في الجدول أ (الصادرات من ايران الى العراق) والجدول ب (الصادرات من العراق الى ايران) الملحقين بهذه الاتفاقية وكذلك الاتجار بالسلع الاخرى غير المدرجة في الجدولين المذكورين.

المادة الثانية: تكون السلع المصدرة من أي من الطرفين عند دخولها الى بلد الطرف الاخر مصحوبة بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في البلد المصدر.

المادة الثالثة: يتخذ كل من الطرفين الاجراءات الضرورية لتأمين عدم اعادة تصدير السلع المستوردة من بلد احد الطرفين الى بلد ثالث بدون موافقة من بلد المنشأ.

المادة الرابعة: يوافق الطرفان على تأليف لجنة مشتركة للنظر في المشاكل التي تنجم عن تطبيق هذه الاتفاقية ولايجاد الطرق والوسائل المؤدية الى توسيع التبادل

^(١) جريدة الوقائع العراقية، ١٠/٧/١٩٦٧.

التجاري بين البلدين. وتجتمع اللجنة المشتركة عند الضرورة في بغداد وطهران بالتناوب بناء على طلب أي من الطرفين وفي موعد يتفق عليه.

المادة الخامسة: لغرض تنمية وتوسيع التبادل التجاري بين البلدين افق الطرفان على منح كل منهما الآخر حق إقامة المعارض التجارية وتمنح لها جميع التسهيلات اللازمة طبقاً للقوانين والأنظمة السائدة في البلد الذي تقام فيه مثل هذه المعارض.

المادة السادسة: تجري تسوية جميع المدفوعات المتعلقة باستيراد وتصدير السلع بين البلدين بأية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان.

المادة السابعة: تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل مذكرات تأييد مصادقة حكومتي البلدين عليها وتبقى نافذة لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يتقدم أحد الطرفين بأشعار تحريري باتهائها قبل ثلاثة أشهر من انتهاء العمل بالاتفاقية.

حرر في طهران في ٣٠ نيسان ١٩٦٧ بنسختين أصليتين كل منهما باللغات العربية والفارسية والإنكليزية، ويعول على النصوص الثلاثة على حد سواء. وفي حالة حدوث خلاف يكون النص الإنكليزي هو المعول عليه.

عن حكومة الجمهورية العراقية عن الحكومة الشاهنشاهية الإيرانية

الدكتور عالي خاني

وزير الاقتصاد

كاظم عبد الحميد

وزير الاقتصاد

محاولة إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي العربي

سبق وان ذكرنا ان الاتحاد الاشتراكي العربي قد ولد مينا حيث لم تمض سوى اشهر معدوات على انشائه حتى انفضت من حوله القوى القومية التي اسهمت في تأسيسه. وقد جرت محاولات في عهد الرئيس الراحل عبدالسلام عارف لبعث الحياة فيه الا انها لم تثمر عن نتائج ايجابية. وبعد تولي الرئيس عبدالرحمن عارف عاد الحديث مرة اخرى حول إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي العربي، فقد اوضح في ٢٤ نيسان ١٩٦٦ بأنه يدرس حالياً مجموعة الدراسات التي كانت اسام الرئيس الراحل عن تنظيم الاتحاد الاشتراكي ووضع الاسس التي تلائم العراق، والاستفادة من تجربة الاتحاد الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة، وقال نحن جميعاً قوميون،

والجهاز الذي يجب ان نعمل فيه كلنا هو الاتحاد الاشتراكي^(١)، وفي الاتجاه نفسه اعلن الدكتور البزاز بعد تأليفه وزارته الثانية ان حكومته ستبني التنظيم الشعبي على اسس جديدة ليصبح الاتحاد الاشتراكي هو القاعدة الوطنية^(٢).

ونشرت صحيفة الثورة العربية، الناطقة بلسان الاتحاد الاشتراكي في ٢٤ حزيران ١٩٦٦ حديثا لسلمان الصفواني، وزير الدولة لشؤون الصحافة والمشرق على شؤون الاتحاد الاشتراكي تناول فيه خطط الحكومة لاعادة بناء الاتحاد، وقال: "ان الاتصالات مازالت مستمرة بغية جمع كافة الفئات القومية الموجودة والتي لابد ان تجتمع وتلتقي على هدف واحد". و اضاف قائلا: "ان تنظيم الاتحاد لم يتبدل وان الميثاق هو نفسه ولقد وضعته كافة القوى القومية في العراق، وانه في جوهره لا يختلف اطلاقا عن ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المتحدة.. وان الاتحاد في كل من البلدين يسيران في نفس الخط ويتعاونان مع بعضهما مع كافة القوى المتحررة في الوطن العربي". و اشار الى ان الخطة الجديدة للاتحاد تعتمد العناية بطبقات الشعب، وان تبدأ بالفلاحين والعمال باعتبارهم يمثلون اكبر قطاع عامل. وقال ان الحكومة ستكون من الاتحاد الاشتراكي في المستقبل وبعد ان يتم تحويل مرافق الدولة الى جهاز اشتراكي^(٣).

وعند تشكيل وزارة ناجي طالب استمرت الحكومة الجديدة في جهودها لاعادة بناء الاتحاد الاشتراكي، وقال رجب عبدالمجيد، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية "لابد من العمل على قيام تنظيم واحد تحت ظل الاتحاد الاشتراكي يتولى القيادة الجماهيرية". لكنه اضاف قائلا: "ان الحكومة لن تفرض شكلا معيناً ولن تتدخل في امور جميع او وحدة هذه الفئات الا بالقدر الذي تسمح به المصلحة العامة"^(٤).

و ادلى الرئيس عبدالرحمن عارف بتصريحات حول اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي في ٢٠ ايلول ١٩٦٦ اعلن فيها بأن العمل مستمر لبناء الاتحاد، وسيعلن قريباً عن اسماء اللجنة العليا للاتحاد التي ستضم عشرة اعضاء، وسيضم الاتحاد العناصر

(١) جريدة الجمهورية القاهرية، ١٩٦٦/٤/٢٤.

(٢) جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٤/٢٤.

(٣) جريدة الثورة العربية، ١٩٦٦/٦/٢٤.

(٤) مجلة روز اليوسف القاهرية، ١٩٦٦/٨/٢٩.

الوطنية المستقلة، وقال: "اثبتت التجربة فشل الاتحاد الاشتراكي حين بنى على اساس حزبي اذ تغلغت الحزبية في صفوفه". وزعم "ان الاحزاب تبعثر الجهود وتشتت الافكار وتضيع الاهداف مما يسهل للاستعمار عملية الاندساس في الصفوف، وهذا ضار بالبلد دون شك"^(١). و اضاف قائلا: "ان الحكومة العراقية.. تؤمن بأن تجميع جميع القوى في الاتحاد الاشتراكي هو الوسيلة الصحيحة لضمان الاستقرار في البلاد". وربط بين اجراء الانتخابات البرلمانية ورسوخ قدم الاتحاد الاشتراكي "وبعد ان يصبح حقيقة الممثل الحقيقي للشعب"^(٢).

وفي ٢١ ايلول قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة لتنظيم شؤون الاتحاد الاشتراكي العربي ضمت الوزراء شاكر محمود شكري، وزير الدفاع، والدكتور عبدالرحمن القيسي، وزير التربية، وغربي الحاج احمد، وزير الوحدة، واحمد الدجيلي، وزير الاصلاح الزراعي، ودريد الدمولوجي وزير الثقافة والارشاد، وفريد فتيان، وزير العمل والشؤون الاجتماعية. وقد خول المجلس اللجنة الاستعانة بذوي الخبرة^(٣). واصدرت الحكومة في اليوم نفسه القانون رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٦ "تعديل قانون الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٤" والذي نص على: "عند تعذر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا لأي سبب كان يتولى مجلس الوزراء صلاحيات الامين العام واللجنة التنفيذية العليا المنصوص عليها في هذا القانون، وله ان يخول هذه الصلاحيات الى لجنة وزارية، وجاء في الاسباب الموجبة لهذا التعديل القول: "لم تمارس اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي صلاحياتها منذ مدة طويلة ولغرض تنظيم عمليات الصرف على مقرات الاتحاد والايفاء بالتزاماته وللاستمرار في اصدار جريدته (الثورة العربية) والاشراف عليها وتعيين من يسهم في تحريرها ورفع مستواها الى ان يتم بناء الاتحاد الاشتراكي وتتبقى عنه اللجنة التنفيذية العليا وينتخب امينه العام شرع هذا القانون".

وقد انتقدت جريدة صوت العرب البغدادية هذه الاجراءات وقالت: "ان التنظيمات السياسية - كما نعرفها نحن - هي تجمع نضالي تبدأ الجماهير وذلك كرد فعل لما

(١) جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٩/٢١.

(٢) مجلة الحوادث البيروتية، ١٩٦٦/٩/٣٠.

(٣) جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٩/٢٢.

تعاينه من ضغط على مصالحها ولسع متواصل لحرياتها، أي ان نواة كل تنظيم شعبي لابد ان تكون بفعل المبادرة الشعبية التي تبدأ من تحت، وعلى يد مجموعة من القواعد الشعبية ذات المصلحة المباشرة بالتنظيم، والتجارب كلها اثبتت ان التنظيمات التي قامت على هذا الاساس هي وحدها التي استطاعت ان تبقى اما التنظيمات التي انشأت على يد الحكومة فأنها اشبه بعربة تركض دون رغبة وراء حصان السلطة، فهذه التنظيمات لاحول لها ولا قوة، غير ان تصفق برغبة وارادة جماهير الشعب^(١).

ويبدو ان الخلاف بدأ يظهر بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بسبب الاتحاد الاشتراكي، فقد كان ناجي طالب، رئيس الوزراء يريد تجميع كل القوى القومية في اطار جبهة قومية، او ائتلاف قومي كخطوة أولى، وعلى هذا الاساس كان يجري اتصالاته مع جميع التنظيمات القومية، في حين كان الرئيس عبدالرحمن عارف يريد بناء الاتحاد بعيدا عن التنظيمات الحزبية القومية. وقد ادلى ناجي طالب بتصريحات لمجلة روز اليوسف القاهرية، قال فيها: "ان لقاءنا مع الفئات القومية شيء لا يمكن ان نعمل بدونه، ونحن نقدر هذه الفئات، وقد استجابت هذه الفئات لدعوتنا وبقي بعد ذلك شكل اللقاء هل هو داخل تنظيم واحد، هل داخل جبهة تضم هذه الفئات؟" واضاف قائلاً: "في هذه المرحلة، وهذا رأيي، لابد ان نوفر اولا طريق العمل المشترك معاً دون الحاجة الى التنظيم مرحلياً، بمعنى ان نشارك العناصر القومية في بحث المشاكل التي تتعرض لها البلاد وتدلي برأيها، ونحاول ان نجد لنفسنا اسلوباً واحداً للتفكير من خلال المشاكل الصغيرة. على ان يكون الهدف في النهاية الالتحام والانصهار داخل تنظيم واحد يحمي مصالح البلاد ويحقق اهداف الثورة" وعن اللجنة الوزارية التي شكلت لتنظيم الاتحاد الاشتراكي قال: "ستقوم اللجنة بالاتصال بإكبر عدد ممكن من ممثلي القوى القومية والتقدمية في البلاد من اجل الاتفاق على الاسلوب العملي للشروع في بناء هذا التنظيم بحيث يتلافى الاخطاء التي وقعت في المرة السابقة عند تشكيل الاتحاد"^(٢).

واعلن دريد الدملوجي، وزير الثقافة والارشاد وعضو لجنة تنظيم الاتحاد الاشتراكي ان اللجنة بدأت اجتماعاتها فعلاً ثلاث مرات في الاسبوع للالتقاء بعدد من

(١) جريدة صوت العرب، ١٩٦٦/٩/٢٤.

(٢) مجلة روز اليوسف القاهرية، ١٩٦٦/١٠/١٧.

العناصر القومية والمستقلين للأطلاع على آرائهم، ومعرفة الاتجاهات والاسلوب الذي يسير عليه الاتحاد الاشتراكي في المستقبل^(١). وذكرت صحيفة النصر الاسبوعية البغدادية ان البعثيين يرون ضرورة قيام جبهة قومية تقدمية بدلا من اعادة تنظيم الاتحاد، وان الحركة العربية الاشتراكية تعارض الانضمام للاتحاد^(٢). وان الكتل والفئات القومية الاخرى امتنعت عن الاشتراك في الاتحاد، الامر الذي جعل الحكومة تفكر بالاتصال بالمستقلين من الشخصيات القومية والوطنية ليكونوا نواة لهذا التنظيم، على ان يترك امر انضمام الفئات القومية الى الاتحاد للظروف المواتية^(٣).

تقاطعت هذه الجهود مع الجهود الاخرى التي بذلت لتجميع القوى القومية من خلال الاجتماعات التي عقدت في القصر الجمهوري، ويبدو ان الرئيس عارف اصبح مقتنعا بأهمية وضرورة لقاء القوى القومية اكثر من الاستمرار في عملية بناء الاتحاد الاشتراكي، ففي اجابته على جريدة الجمهورية في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٧ قال: "نظرا لوجود كتل متعددة ومختلفة الاراء فإننا نجد من الضروري ايجاد قاعدة شعبية تجمع شمل المواطنين الصالحين لخدمة وطنهم في كتلة واحدة ورأي واحد ولا نشترط نوع التسمية فإن المهم في الجوهر ومتى ما تم هذا التنظيم فسوف ينبثق منه المجلس النيابي طبقا لقانون الانتخاب"^(٤).

وخلافا لما ورد في هذا التصريح فقد تضمن قانون انتخاب مجلس الامة شرطا بقبول الترشيح عن طريق اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، والتي يمثلها مجلس الوزراء حسب القانون، واعلن ناجي طالب في تصريح له نشرته جريدة صوت العرب البغدادية في ٢٩ اذار ١٩٦٧، بأن وزارته ماضية في اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي العربي وفي اتخاذ الترتيبات لانتخابات نيابية بعد الانتهاء من عملية بناء الاتحاد الاشتراكي^(٥). وقد استقالت وزارة ناجي طالب ولم تنجح في اعادة الحياة الى الاتحاد الاشتراكي العربي.

(١) جريدة المنار، ١٨/١٠/١٩٦٦.

(٢) جريدة النصر، ١٨/٩/١٩٦٦.

(٣) المصدر نفسه، ٢/١٠/١٩٦٦.

(٤) جريدة الجمهورية، ٢٣/١/١٩٦٧.

(٥) جريدة صوت العرب، ٢٩/٣/١٩٦٧.

ولابد من القول هنا بأنه رغم الجهود التي بذلت لتجميع القوى القومية في إطار جبهة قومية، أو في إطار الاتحاد الاشتراكي فإن الحركة القومية قد شهدت خلال هذه الفترة تشرذما واسعا، وارتفع شعار "البعثة والتشردم" بدلا من "الوحدة والتجمع" فبالإضافة إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، ظهرت بعض التنظيمات وتتكون من أفراد تربطهم صلة الصداقة، أكثر من أي شيء آخر، وأصبح الإنسان يحترق في معرفتها من كثرة اختلاط اسماءها تذكر منها: الحركة الاشتراكية العربية، مؤتمر القوميين الاشتراكيين، المؤتمر القومي، حركة الثوريين العرب، الحزب العربي الاشتراكي، الرابطة القومية، القوميون العرب، حزب الشعب الاشتراكي، الحزب الاشتراكي العراقي، المنظمة الثورية للجماهير الشعبية، إلى غير ذلك من التنظيمات. والجذور التاريخية لمعظم هذه التنظيمات تعود إما إلى حزب الاستقلال أو حزب البعث العربي الاشتراكي، أو حركة القوميين العرب.

مجلسا الوزراء والدفاع الوطني يقران استمرار رئاسة الرئيس عبدالرحمن عارف

كان الرئيس عبدالرحمن عارف قد انتخب رئيسا للجمهورية خلال فترة الانتقال، على أن لا تتجاوز تلك المدة سنة واحدة اعتبارا من يوم ١٧ نيسان ١٩٦٦، ولما قاربت هذه المدة على نهايتها دون انتهاء فترة الانتقال فقد ارتأت الوزارة معالجة هذه الأزمة الدستورية عن طريق ديوان التدوين القانوني ووزارة العدل، وبعد اجراء الترتيبات اللازمة عقد مجلسا الوزراء والدفاع الوطني جلسة مشتركة في يوم ٣ نيسان ١٩٦٧، وصدر البيان التالي:-

"اجتمعت الهيئة المنصوص عليها في المادة ٥٥ من الدستور المؤقت من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني في جلسة مشتركة بتاريخ ٢٣ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ، الموافق ٣ نيسان ١٩٦٧م بدعوة من السيد رئيس الوزراء اللواء الركن ناجي طالس ودرست قرار مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني المتخذ بتاريخ ٢٧ ذي الحجة ١٣٨٥ هـ الموافق ١٧ نيسان ١٩٦٦ بانتخاب اللواء (الفريق) عبدالرحمن محمد عارف رئيسا للجمهورية بجلاسة مشتركة.

وأطلقت على قرار ديوان التدوين القانوني المؤيد من السيد وزير العدل والمبلغ إلى السيد رئيس مجلس الوزراء بموجب كتاب وزارة العدل المرقم

ل١٤٤-١٢ والمؤرخ في ١٩٦٧/٣/٢ والمتضمن ان المادة ٥٥ المعدلة من الدستور نصت على ما يلي: عند خلو منصب رئاسة الجمهورية لأي سبب كان تعقد جلسة مشتركة من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الوزراء لانتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي المجموع الكلي للأعضاء خلال مدة لا تتجاوز اسبوعا من تاريخ خلو المنصب وذلك ممن تتوافر فيهم الشروط المذكورة في المادة ٤١ من هذا الدستور.

ويتضح من هذا النص ان اختصاص هيئة الانتخاب ينحصر في انتخاب رئيس جديد للجمهورية فقط دون التطرق الى تحديد رئاسته بمسنة واحدة لأن مدة الرئاسة واستمرار الرئيس فيها تحكمها المادة ١٠١ من الدستور حيث جاء نصها كما يلي: "يستمر رئيس الجمهورية الحالي على ممارسة مهام منصبه الى ان ينتخب رئيس للجمهورية وفقا لأحكام الدستور الدائم".

وبعد ان تداولت الهيئة في الموضوع قررت بالاجماع الغاء العبارة "على ان لا تتجاوز تلك المدة سنة واحدة من تاريخ هذا اليوم" الواردة في آخر القرار لمخالفة ذلك للمادة ١٠١ من الدستور المؤقت ولعدم وجود سند دستوري لها.

اعضاء مجلس الدفاع الوطني الوزراء ناجي طالب
رئيس مجلس الوزراء

وقد رحبت بعض الصحف البغدادية بهذا القرار وعدته "ثقة الشعب بقائده"^(١). وبعث الملا مصطفى البارزاني برسالة تهنئة الى الرئيس عبدالرحمن عارف بمناسبة تمديد انتخابه رئيسا للجمهورية سلمها محسن دزوني خلال استقبال الرئيس له^(٢).

استقالة وزارة ناجي طالب (٢٣ ايس ١٩٦٧)

ظهر التباين واضحا في المواقف والاراء بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بعد فترة قصيرة من تأليف الوزارة، ويمكن معرفة هذا التباين من خلال تصريحاتها الصحفية حول جملة من القضايا الاساسية والتي يمكن ايجازها بما يلي:-

(١) جريدة المنار، ١٩٦٧/٤/٤.

(٢) المصدر نفسه، ١٩٦٧/٤/١٣.

١- التعاون مع القوى القومية، فقد استمر ناجي طالب بعد تأليفه لوزارته في الاتصال بالتنظيمات القومية وحثها على توحيد جهودها في اطار ائتلاف او جبهة قومية. وقد اشارت الصحف العراقية والعربية اكثر من مرة الى احتمال اشراك ناجي طالب ممثلين عن هذه القوى القومية في وزارته. في حين كان رئيس الجمهورية يهاجم الاحزاب والحزبية ويدعو الى تنشيط الاتحاد الاشتراكي العربي والاعتماد في ذلك على العناصر القومية المستقلة.

٢- العلاقة مع الضباط الناصريين (جماعة عارف عبدالرزاق) حيث كان رئيس الوزراء يدعو الى فتح صفحة جديدة في العلاقة معهم عن طريق اغلاق الدعوى ضدهم واطلاق سراحهم، في وقت كان رئيس الجمهورية يكرر في خطبه وتصريحاته ضرورة تقديم عارف عبدالرزاق الى المحاكمة لينال جزائه ويشجعه على ذلك ضباط الحرس الجمهوري الذين ازدادت سطوتهم وتأثيرهم على رئيس الجمهورية بعد فشل محاولة عارف عبدالرزاق.

٣- الخلاف حول السياسة النفطية والازمة النفطية بين سورية وشركة نفط العراق، فقد كان رئيس الجمهورية يرى ضرورة التفاوض مع الشركات النفطية ويقبل التوصل الى اتفاق معها في ضوء مشروع الاتفاق الذي سبق التوصل اليه عام ١٩٦٥. في حين كان رئيس الوزراء يرى ضرورة اتخاذ موقف اكثر صرامة مع الشركات لاجبارها على الخضوع لقانون رقم (٨٠) وتنشيط شركة النفط الوطنية العراقية عن طريق تخصيص الاراضي لها للمباشرة بالانتاج الوطني المباشر.

٤- العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة فقد كان رئيس الوزراء يرى تنشيط العمل في القيادة السياسية الموحدة، والسير في طريق التنسيق في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، في حين ان رئيس الجمهورية كان يريد الترتيب في العلاقة معها، وبخاصة وانه تأثر كثيرا من محاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الثانية.

كل هذه الامور وغيرها دفعت ناجي طالب الى تقديم استقالة حكومته الى رئيس الجمهورية. وهذا نص الاستقالة:-

السيد رئيس الجمهورية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عظفا على المذاكرة التي جرت بيننا صباح هذا اليوم الثالث من ايار ١٩٦٧ حول الظروف التي ترافق الوضع السياسي الحالي وبغية افساح المجال لسيادتكم لاختيار حكومة جديدة تضطلع بالمسؤولية فإني اذ اقدم استقالة حكومتي ارجو قبول اخلاص الشكر مني ومن زملائي الوزراء على ما اوليتمونا من رعاية وتقدير طيلة مدة اضطلاع هذه الوزارة بالمسؤولية وادعو المولى تعالى ان يوفقكم لخدمة بلادنا العزيزة وامتنا العربية المجيدة ويرعاكم ويسدد خطاكم انه سميع مجيب.

المخلص

ناجي طالب

رئيس الوزراء

وقد قبل رئيس الجمهورية الاستقالة في ٦ مايس وبعث بالكتاب التالي:—

عزيزي السيد ناجي طالب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اطلعنا على كتاب استقالتكم من الوزارة واننا اذ نشكركم على الخدمة الموفقة التي قمتم بها اثناء تحملكم المسؤولية، وبناء على ما نعهد فيكم من الدراية والاخلاص رأينا استمراركم على العمل الى ان يتم تشكيل الوزارة الجديدة وفقا لأحكام الدستور المؤقت راجين من الله العلي القدير ان يوفق الجميع لما فيه خير الوطن ورفعته.

رئيس الجمهورية

الفريق

عبدالرحمن محمد عارف

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر محرم الحرام ١٣٨٧ الموافق لليوم السادس من شهر ايار ١٩٦٧.

وقد كتبت صحيفة المنار تعليقا بعنوان "كلمة حق واتصاف" قالت فيه: "يجب ان نقول كلمة حق واتصاف في الوزارة السابق برئاسة اللواء الركن السيد ناجي طالب. فقد تولت هذه الوزارة المسؤولية في ظروف صعبة ومعقدة وواجهت مشاكل وازمات

كبيرة فواجهت كل ذلك بمواقف ايجابية رصينة كان لها اثرها في تجنب البلاد الكثير من الاضرار والهزات. ولم يأل اللواء طالب جهدا في الدعوة الى جمع الصفوف ووحدّة الكلمة والسير وفق رسالة الثورة ايمانا منه بأن هذ الطريق هو الذي يقود الى سلامة الوطن واستقراره. ولا يمكن لابناء الشعب ان ينكروا السياسة الحكيمة التي انتهجتها الوزارة السابقة في معالجة أزمة النفط والخروج منها بأقل قدر من المضاعفات وقطع الطريق على كل محاولة للأضرار بمصالح البلاد وتعرض العلاقات العربية للأخطار. وفي عهد هذه الوزارة تعززت سياسة العراق العربية والدولية وتحققت خطوات طيبة لتحسين العلاقات مع جاراتنا وفتح الافاق امام سياستنا الخارجية^(١).

(١) جريدة المنار، ١١/٥/١٩٦٧.

اخبار قصيرة متنوعة:

١- بحث مجلس الوزراء برئاسة عبدالرحمن البزاز في جلسته في ٢٤ نيسان ١٩٦٦ لائحة اتفاقية ضمان رؤوس الاموال الامريكية في العراق، وقرر المجلس تأليف لجنة وزارية لدراسة صيغة هذه الاتفاقية وتقديمها الى مجلس الوزراء للموافقة عليها. وتهدف هذه الاتفاقية الى تشجيع دخول رؤوس الاموال الامريكية الى الاسواق العراقية للمساهمة في المشاريع الاقتصادية.

٢- استقبل صادق جلال، وزير الصناعة، في ٥ مايس ١٩٦٦ السفير السوفيتي في بغداد وبحث معه موضوع توسيع التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، والاتفاقيات التي ستوقع عند زيارة عبدالرحمن البزاز الى الاتحاد السوفيتي.

٣- منحت الحكومة العراقية في ٦ مايس ١٩٦٦ شركة "سبي" الفرنسية عقدا بمبلغ عشرة ملايين دينار لتنفيذ اعمال تمديد انبوبين لنقل الغاز الطبيعي والغاز السائل بين كركوك وبغداد وانشاء معمل لتصفية الغاز السائل. وتعهدت الشركة بإكمال العمل في مد الانبوبين خلال سنة واحدة، واكمال معمل تصفية الغاز خلال ستة اشهر.

٤- تم في ١٠ مايس ١٩٦٦ اطلاق سراح خمسة من اعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي واقفال الدعوى ضدهم، وهم شفيق الكمالي وشكري الحديثي وجاسم عبدالباقي الراوي وصفاء محمد علي وفاتك الصافي الذين كانوا متهمين بمحاولة الحزب الانقلابية في ٥ ايلول ١٩٦٤. وكذلك اغلق الدعوى بحق ثمانية من الضباط السابقين المتهمين بالاشتراك في محاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الاولى.

٥- حكمت محكمة امن الدولة في تموز ١٩٦٦ على حمدي ايوب عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بالحبس لمدة ست سنوات مع الاشغال الشاقة ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين بتهمة القيام باعمال مخلة بالامن. كما حكمت على خمسة من افراد الحرس القومي في الديوانية بالاشغال الشاقة لمدة ست سنوات ايضا.

٦- صدر مرسوم جمهوري في ٤ اتموز ١٩٦٦ بترقية الرئيس عبدالرحمن محمد عارف الى رتبة فريق حسب استحقاقه.

٧- اعلن في ١٨ آب بأن الحكومة قررت رفع الحجز عن اموال احمد مختار بابان احد رؤساء الوزارات السابقين في العهد الملكي، وكانت المحكمة العسكرية العليا الخاصة - محكمة الشعب - برئاسة العقيد الراحل فاضل عباس المهداوي قد حكمت عليه بالاعدام ثم اعفي من العقوبة وافرج عنه في عهد عبدالكريم قاسم. وكذلك رفع الحجز عن الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة الى الراحل صباح نجل نوري السعيد رئيس الوزراء الاسبق الذي قتل في صبيحة يوم الثورة ١٤-١٥-١٩٥٨.

٨- صدرت في اواخر آب ١٩٦٦ تعليمات مشددة لسلطات الامن لمراقبة جماعة الاخوان المسلمين ومنعها من القيام بأي نشاط واعتقال أي عضو في الجماعة يقوم باعمال تخل بالامن العام ومصلحة البلاد.

٩- ذكرت صحيفة النصر الاسبوعية في ٥ تشرين الثاني ١٩٦٦ ان اعمالا تخريبية وقعت في العراق في وقت سابق من السنة الحالية، واتهمت شبكات تجسس اجنبية بانها كانت وراء تلك الاعمال، ومن بينها احراق الطائرات مع ملاحيتها في ظروف غامضة، ومصرع مدرب سوفيتي مع طيار عراقي لاسباب مجهولة، واتهمت الصحيفة المخابرات الامريكية بتدبير قتل ضابطين عراقيين كانا يدرسان في الولايات المتحدة. وقد قتل الاول في بغداد على يد امرأة امريكية وصلت بغداد في ظروف غامضة ثم غادرتها بعد ارتكابها الجريمة مباشرة. والثاني قتل بعد تسعة ايام في الولايات المتحدة في ظروف غامضة ايضا. والضابط الذي قتل في بغداد هو النقيب الطيار شاكر محمود يوسف، الذي كان قد اوفد الى عدة دول اوربية، والتحق بدورات تدريبية في موسكو ولندن في اوائل الستينيات، وفي عام ١٩٦٤ ارسل الى الولايات المتحدة، الى تكساس، وقامت الموساد الاسرائيلية بمحاولة لتجنيد لصالحها لغرض الحصول على اسرار طائرة الميك 21 السوفيتية وقد ارسلوا اليه جاسوسة تدعى كروثر هلكر، تعمل كمشرقة في نادي الطيارين الشرقيين في تكساس، وقامت باغرائه حتى انها عرضت عليه الزواج لتكتمل الخطة، لكنه رفض ذلك. وبعد عودته الى بغداد لحقت به كروثر. وقد التقت به هدها بأنه سيقوم بابلاغ السلطات المختصة، وبعد خروجها منه، وقبل ان يبلغ الحكومة صدرت اوامر الموساد الى عزرا ناجي زلخا، وهو يهودي عراقي بقتله، ففاجأه عزرا بطلقات مسدس كاتم الصوت، وغادرت كروثر هلكر بغداد في اليوم نفسه.

١٠- اصدر كاظم عبد الحميد، وزير الاقتصاد، في ١٣ ايلول ١٩٦٦ قرارا بوقف استيراد السيارات الخصوصية من اية جهة كانت، وقد استثنى القرار الطلاب الذين يدرسون في الخارج، والدبلوماسيين العراقيين والسيارات المقدمة هدية من المنظمات الدولية.

١١- وصل بغداد في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٦ الدكتور امين رويحة، الشخصية القومية المعروفة الذي اخرج من العراق بعد فشل انتفاضة عام ١٩٤١، وكان قد اشترك في النشاط القومي من خلال نادي المثني بن الحارثة الشيباني. وقد استقبل من قبل الشباب القومي المثقف والاطباء والمحامين وقدامى العسكريين ورجال الفكو والصحافة.

١٢- اقر مجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية في شباط ١٩٦٧ ان تكون مدة الدراسة في المرحلة الثانوية ست سنوات منها ثلاث سنوات للدراسة المتوسطة وثلاث سنوات للدراسة الاعدادية بدءا من السنة الدراسية ١٩٦٨/٦٧.

١٣- تم الافراج في ١٤ آذار ١٩٦٧ عن ستة من الضباط المتهمين بمحاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الثانية. وصدر قرار في ٢٢ آذار بوقف الاجراءات القضائية ضد عارف عبدالرزاق واعوانه. وكذلك وقف الاجراءات القضائية ضد عزيز الحافظ وزير الاقتصاد الاسبق الذي اتهم بالاستغلال اثناء توليه منصبه، وذلك بمناسبة عيد الاضحى.

فهرس المحتويات:

٣	المقدمة
٥	عبدالرحمن محمد عارف رئيسا للجمهورية
٥	اولا: القوى السياسية والعسكرية عند وفاة الرئيس عبدالسلام عارف
٨	ثانيا: اختيار عبدالرحمن محمد عارف لرئاسة الجمهورية
١٨	التصريحات الاولى للرئيس الجديد
٢٠	وزارة عبدالرحمن البزاز الثانية
٢٣	المنهاج الوزاري لوزارة البزاز الثانية
٣٠	مجلس التخطيط ووزارة التخطيط
٣٨	اجتماع سياسي هام في القصر الجمهوري
٤١	مذكرتان خطيرتان لرجال الدين ورؤساء العشائر
٤٨	زيارة امير الكويت للعراق
٥٣	رفع الحجز عن اموال (٥٠) شخصا
٥٤	بيان ٢٩ حزيران ومحاولة جديدة لحل القضية الكردية
٦٠	بيان الدكتور عبدالرحمن البزاز، رئيس الوزراء العراقي عن سياسة حكومته في شمال العراق
٧٠	نص قانون العفو العام عن القاتمين بحوادث الشمال في العراق
٧٥	موقف القوى السياسية من بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦
٧٧	محاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الثانية (٣٠ حزيران ١٩٦٦)
١٠٠	التقرير النهائي
١٠٦	قرار الهيئة التحقيقية
١١٥	العلاقات مع تركيا وزيارة البزاز لأنقرة
١١٧	بيان عراقي - تركي مشترك
١٢٠	العلاقات مع مصر وزيارة البزاز للقاهرة (٢٢-٢٤ تموز ١٩٦٦)
١٢٦	بيان مشترك للجمهورية العربية المتحدة والعراق عن زيارة الدكتور عبدالرحمن البزاز، رئيس وزراء العراق الى الجمهورية العربية المتحدة
١٢٨	العلاقات العراقية - السوفيتية وزيارة البزاز لموسكو (٢٧ تموز - ٣ آب ١٩٦٦)
١٣٦	استقالة وزارة عبدالرحمن البزاز الثانية

١٤٢	وزارة ناجي طالب (٩ آب ١٩٦٦ - ٣ مايس ١٩٦٧)
١٤٩	منهاج وزارة ناجي طالب
١٥٨	ازدياد حوادث اختلاس اموال الدولة
١٦٠	تدهور الاوضاع الاقتصادية وازمة الرز
١٦٢	اجتماع القصر الجمهوري (٢١ تشرين الاول ١٩٦٦)
١٦٨	من ذيول اجتماعات القصر الجمهوري
١٨٣	زيارة الرئيس عبدالرحمن عارف الى المنطقة الشمالية
١٩٢	قانون غرف التجارة
٢٠١	اجتماع القيادة السياسية الموحدة في بغداد
٢٠٥	زيارة الرئيس عبدالرحمن عارف للكويت
٢٠٩	المجلس الاعلى للجامعات ومجلس البحث العلمي
٢١٨	قانون انتخاب اعضاء مجلس الامة
٢٤٠	موقف الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والمنظمات المهنية من قانون الانتخابات
٢٥٤	سياسة وزارة ناجي طالب النفطية
٢٦٩	الخلاف بين سورية وشركة نفط العراق واثره على العراق
٢٨٧	اجتماع القيادة السياسية الموحدة في القاهرة
٢٩٢	العلاقات مع ايران وزيارة الرئيس عارف لطهران
٢٩٧	البيان العراقي - الايراني المشترك حول محادثات الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف في ايران
٣٠٠	اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية والحكومة الشاهنشاهية الايرانية
٣٠١	محاولة اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي العربي
٣٠٦	مجلسا الوزراء والدفاع الوطني يقرران استمرار رئاسة الرئيس عبدالرحمن عارف
٣٠٧	استقالة وزارة ناجي طالب (٣ مايس ١٩٦٧)
٣١١	اخبار قصيرة متنوعة
٣١٤	المحتويات

منتدى اقرأ الثقافي

www.igra.ahlamontada.com